سلسلة المشاريع الوطنية للبحث



طبعة خاصة
وزارة المجاهدين

القواعد الخلفية للثورة الجزائرية

-الجهة الشرقية-

1954 - 1962



منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث
في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954



طبعة خاصة
وزارة المجاهدين

سلسلة المشاريع الوطنية للبحث

القواعد الخلفية للثورة الجزائرية

- الجهة الشرقية -

1954- 1962

رئيس المشروع: أ.محمد بلقاسم

الأعضاء : أ. الطاهر جبلي

أ. معمر العايب

هذا الكتاب هدية من وزارة المجاهدين

بمناسبة الذكرى 45 لعيد الاستقلال و الشباب



منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث

تصدير بقلم معالي وزير المجاهدين
السيد : محمد الشريف عباس

كثيرا ما عادت إلى ذهني عبارة قالها المؤرخ الشاعر الموسوعي الدكتور أبو القاسم سعد الله حفظه الله، مفادها أننا شعب يحسن صناعة التاريخ ولكنه لا يجيد روايته والتأريخ لما يصنعه.

وإذا كان هذا الإستنتاج المشحون بغصّة أكيدة هو وليد معاناة البحث والإستقصاء التي تحمّلها هذا العالم الفاضل، وهو يقلب دفاتر الماضي ويدقّق ويغوص بخبرته وعلميته وسعة اطلاعه في ثنايا تاريخنا الوطني ويرى بأم عينيه كم هو قليل عدد الذين يخوضون معه غمار هذا اليم الواسع المليء بالأسرار والمكنونات، والمليء أيضا بالبحارة المزيفين أو المناوئين الذين لم ولن يدخروا ما في وسعهم للمضي في تزوير الحقيقة التاريخية أو تزييفها أو تغليفها بما يخدم الأهداف المعلنة وغير المعلنة للعدو، والتي ما اتسع حقلها و علا صوتها إلا بسبب ما بدر من المؤرخ الوطني من انسحاب وغياب وما ظهر فينا من سلوك غالب لا يعير التاريخ الأهمية التي تستحق والأولوية التي يجب أن يتبوأها .

ولله الحمد إذ وقعت همسة الدكتور أبو القاسم سعد الله الهادفة ومعها كثير من الدعوات الواعية في سمع راعية أمينة حملت همسة الاستغاثة هذه على محمل الجد وقالت معه ومع غيره من الغيورين على التاريخ الوطني، أنه حان الوقت لعمل جاد لاستغلال هذا الفضاء الحيوي وإعادة ترتيبه ليكون من بين أهم الاهتمامات الأولوية

والفضل في هذا المنحى يعود بالدرجة الأولى إلى فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة الذي ما كان ليفوت مناسبة وطنية أو محلية إلا وقد حث الهمم ونبّه إلى الآثار السيئة والثقوب الخطيرة التي بدأت تبدو على هذا المستوى أو ذاك من الأعطاب التي تصيب الذاكرة الوطنية، والتي بدات نتائجها السلبية واضحة في وعي الأجيال الجديدة وتصرفاتها.

قالها فخامته بلغة واضحة أننا وإن كنا مجبرين على التكيف مع المستجدات الحاصلة من حولنا والمشاركة كطرف فاعل في الفضاء الإنساني

الجديد، إلا أن نوعية مشاركتنا وحماية مصالحنا مرهونتان بنجاحنا في تغذية الأجيال الجديدة بالمرجعيات الذاتية ومرتكزات القوة التي تجعلهم يشاركون ولا يذوبون يتصدرون ولا يكونون تبعا لغيرهم، وليس لبلوغ هذه الغاية من خيار غير العناية بالتاريخ وتطعيم هذه الأجيال بخلاصاته.

وقد تمّ الحرص في كل هذا الجهد المتكامل على وضع الأسس لمدرسة تاريخية وطنية لا تستغني عن المناهج العلمية الموضوعية والانتمان على الحقيقة، ولا تسعى في محصلتها إلى زرع الأحقاد كما تفعل المدرسة التاريخية الكولونيالية، ولكنها مع ذلك لا تنسى أنها إزاء بحث علمي إنساني اجتماعي في المقام الأول، وأنها تخوض غمار العمل في حقل ظل مسكونا بالمغالطات والتعصب في الكثير من المؤلفات التي صدرت عن المؤرخين الإستعماريين، وإنه من حقها أن تعيد ترتيب الحقائق كما وقعت بالفعل وبالصورة التي تبين للأجيال كفاح آبائهم.،وكما قال الإمام الشافعي رحمه الله (من حفظ التاريخ زاد عقله).

في سياق هذا الجهد الذي ابتدأ منذ بضع سنوات و احتفاء بالذكرى الخامسة والأربعين لاستعادة السيادة الوطنية يقدم المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 مجموعة جديدة من البحوث العلمية التاريخية قامت بإعدادها بالتعاون مع المركز، كوكبة من الباحثين والمؤرخين والأساتذة، المعروفين بقدراتهم العلمية، وبمساهماتهم المتخصصة في هذا المجال .

وإني لأغتنم هذه الفرصة لأوجه إلى هؤلاء الأساتذة جزيل التقدير على ما تحملوه من عناء البحث والتنقيب والتدقيق ليقدموا هذا الإنتاج الذي سيكون خير عون للطلبة والباحثين والراغبين في التعرف على التاريخ الوطني من منابعه الصافية.

كما أعبر عن بالغ التقدير والشكر لجميع القطاعات التي ساهمت إلى جانب وزارة المجاهدين، في إنجاز هذا المشروع وأخص بالذكر وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والوزارة المنتدبة للبحث العلمي اللذين وجدنا فيهما خير مساند في هذا المسعى الوطني الرفيع.

وفق الله الجميع في خدمة التاريخ الوطني، وتخليد مآثر الأمة الأزلية، ومن سار على الدرب وصل.

محمد الشريف عباس

تقديم بقلم مدير المركز

يتشرف المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 بإصدار ثلاثين دراسة علمية، هي ثمرة عمل مشاريع البحث المنجزة في إطار البرنامج الوطني للبحث العلمي، والتي نال المركز شرف تأطيرها منذ انطلاقها إلى اليوم.

وإذ تتناول هذه الدراسات تاريخ الجزائر بكل مراحله، فإن ذلك يعتبر تأكيدا لفكرة: أن التاريخ الوطني كل لا يتجزأ على اختلاف العصور والأحداث والأزمنة التي عرفتها بلادنا، وأن هذا المكنون التاريخي، مترابطة مراحله ومتواصلة من القديم إلى الوسيط إلى الحديث والمعاصر، بما في ذلك فترتي المقاومة والثورة التحريرية.

وإذا كان الهدف البعيد في طبع ونشر هذه الأعمال هو إبراز دور المركز ومساهمته الفعالة في كتابة تاريخ الجزائر، في إطار الدور المنوط به منذ نشأته سنة 1995، فإن الهدف القريب و المباشر يتمثل في تدعيم المكتبة الوطنية بعصارة جهد ثلة من خيرة الأساتذة الجامعيين والباحثين الجزائريين المشهود لهم بالخبرة والكفاءة والاختصاص، وإثراء الرصيد العلمي والمعرفي للطلبة والمهتمين والباحثين.

ولا يفوتنا بمناسبة نشر هذه الأعمال أن نهنئ أنفسنا وشعبنا وأن نشكر وزارة المجاهدين وعلى رأسها معالي الوزير السيد **محمد الشريف عباس**، على رعايته واهتمامه البالغ بهذا المشروع، كما نثني على الدور الكبير الذي لعبته وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الوزارة المنتدبة للبحث العلمي، الأساتذة والباحثون ،وكل الذين حرصوا وساهموا في إخراج هذا المشروع إلى النور.

د: جمال يحياوي

مقدمة

مقدمة:

تغطي هذه الدراسة المتواضعة جانبا يسيرا من جوانب الثورة، ثورة أول نوفمبر 1954 المباركة في تاريخ الجزائر الخالدة.. فهي تتناول القاعدة الخلفية للثورة- الجبهة الشرقية- ونقصد هنا بالجهة الشرقية ليبيا وتونس ومصر، ثم العمق الحضاري العربي الإسلامي المتمثل في الأقطار الشقيقة من البلاد العربية والإسلامية، فالأقطار الصديقة.

والواقع أن القاعدة الخلفية لأية ثورة، التي تمدها بالإمداد والإسناد بالسلاح والمؤونة، أو ما يعرف اليوم اصطلاحا "باللوجستيك" تعد القلب النابض الدافع لأية ثورة به ضمان النجاح، إن توقف انحصرت الثورة وماتت، ومن ثمة فقادة الثورة الجزائرية اهتموا بهذا الجانب من بداية الثورة إلى نهايتها، مستفيدين من تجربة المنظمة الخاصة (1947- 1950)، التي كانت قد بدأت في اقتناء السلاح وشرائه وتهريبه وتخزينه في مناطق عدة بالجزائر استعداد لخوض غمار الكفاح المسلح.

رأى قادة الثورة أن مشكلة المؤونة (الغداء) لم تكن مطروحة، بقدر ما كانت مشكلة الإمداد بالسلاح والذخيرة مطروحة بحدة منذ الساعة الأولى للثورة الجزائرية، فمشكلة المؤونة تولاها المناضلون من الشعب الجزائري، أما مشكلة الإمداد والإسناد بالسلاح والذخيرة،

فكان على قادة الثورة التفكير فيها والعمل على إحضارها الإمداد المجاهدين والمتطوعين الجدد من الشعب الجزائري في ميادين القتال في ربوع الجزائر.

كان من الطبيعي جدا، أن تستند ثورة الجزائر وقادتها في هذا المجال على ما توفر لديها في بداية أمرها بن سلاح وعتاد وذخيرة في أرض الوطن، ثم على أقرب الأوطان والشعوب إليها جغرافية وحضارة...وبن ثمة كانت أقرب البلدان إلى الجزائر أقطار المغرب العربي، فالوطن العربي فالبلدان الإسلامية، ومن وراء ذلك البلدان الصديقة المحبة للتجربة والانعتاق...

وينقسم هذا العمل إلى بابين: الباب الأول، وهو الذي حرره رئيس المشروع، وبه أربعه فصول، يتناول فصله التمهيدي الأول الأصول التاريخية لظهور قواعد خلفية للثورة الجزائرية، وإلى دور المهاجرين الجزائريين في بلدان المشرق العربي ونشاطهم السياسي والتعريف بمحنة بلادهم من خلال الصحف والجرائد وفضحهم للاستعمار الفرنسي وجرائمه، وتأسيسهم للنوادي والجمعيات لهذا الغرض، لتأتي فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية إلى غاية 1954، وهي المرحلة التي حاول فيها الجزائريون توحيد النضال والكفاح مع إخوانهم المناضلين من أقطار المغرب العربي، مع التركيز على فترة المنظمة الخاصة، وهذه المرحلة مهمة في تاريخ الجزائر، وهي التي

مهدت الطريق لإرساء أسس لقواعد خلفية في مصر وليبيا وتونس للثورة الجزائرية.

ويعالج الباب الأول في فصله الثاني قاعدة ليبيا، وهي في اعتقادنا من أهم القواعد الخلفية للثورة الجزائرية، بها تأسست الخلايا الأولى للإمداد بالسلاح والذخيرة بداية من سنة 1947، وبها كانت أكبر شبكة لتحرير السلاح إلى الثورة، وبها كانت المحطات والمخازن ومراكز التدريب استفادة منها: أعضاء المنظمة الخاصة وأعضاء الجزائر المناضلين في الأحزاب الوطنية المنتمين إلى مكتب المغرب العربي ولجنة تحرير المغرب العربي، وهم الذين كانوا قد اقتنوا بعض سلاح الثورة وخزنوه بالجزائر إلى ساعة انطلاقة شرارتها مستفيدين من هذه المحطات بالأرض الليبية ومن التعاطف الدعم اللامشروط من الشعب الليبي الشقيق ثم من أعضاء حكومته.

مر إمداد الثورة بالسلاح عن طريق ليبيا بمرحلتين: المرحلة الاولى 1954- 1956 والمرحلة الثانية، وهي ما بعد انعقاد مؤتمر الصومام(أوت 1956)، وهو مايمكن ملاحظته كذلك في الفصل الرابع والأخير من الباب الأول حول قاعدة تونس الخلفية، نظرا لاقتراب القاعدتين وتراجعها... وقاعدة تونس، هي القاعدة خلفية متقدمة على القواعد الخلفية الأخرى، عالج الفصل في المرحلة الأولى ما شهدته الساحة التونسية- الجزائرية من شبه الالتحام بين المقاومة

في تـونس والثـورة في الجزائـر في الإمـداد بالـسلاح والـذخيرة وفي المقاومة، بداية من فترة السعيد عبد الحي إلى حامد روابحية إلى احمد محساس، لتأتي الفترة الثانية، " ما بعد مؤتمر الصومام واستقلال تونس"، والتي شهدت فيها قاعدة تونس نوعا من الأحكام والتنظيم في الإمداد بالسلاح والذخيرة للثورة في عهد العقيد بن عودة والعقيد اعمر أوعمران، وبخاصة بظهور " القاعدة الخلفية ". كما يعالج الفصل كذلك معوقات الإمداد المتمثلة في إنشاء خطي موريس وشال من طرف المستعمر محاولة منه خنق الثورة، وكيف تعاملت الثورة مع هذين الخطين إلى غاية استقلال الجزائر.

أما الباب الثاني وبه خمسة فصول، فقد أنجزها الأستاذان العضوان بالمشروع:الأستاذ الطاهر جبلي، والأستاذ معمر العايب، فالأول أنجز الفصول الثلاثة الأولى من الباب وأنجز الثاني الفصلين الرابع و الخامس.

وتناول الفصل الأول من هذا الباب الدعم المصري والسوري للثورة الجزائرية، كون مصر كانت معقلا للثوار المغاربة وبخاصة بعد نجاح الثورة بها التي أصبحت تدعم اطار ايديولوجية القومية العربية إلى وحدة العرب وتحريريهم، ويأتي الفصل الثاني والثالث ليعالج دعم الثورة في كل من العراق والسودان وشبه الجزيرة العربية في مظاهره المختلفة المادية والسياسية والمعنوية، أما الفصل الرابع فتناول موقف

الدول الأفروآسيوية ودول أمريكا اللاتينية ودعمها للثورة الجزائرية سياسيا في المحافل الدولية. و يأتي الفصل الخامس متناولا دعم المعسكرين الشرقي و الغربي للثورة الجزائرية في إطار صراعها من اجل كسب مناطق النفوذ.

وحرصنا في انجاز هذا البحث المتواضع، بالعودة إلى مختلف المصادر والمراجع المنجزة من دراسات وكتب أو مقالات باللغة العربية أو اللغة الأجنبية، التي تناولت الموضوع بصفة عامة أو أشارت إليه، وذكرنا الاعتماد بصفة خاصة على " المذكرات " والمقالات والشهادات الحية بنوعيها المكتوب والشفهي لرجال من المجاهدين عايشوا الأحداث الملقاة منها والمسجلة والمكتوبة في الملتقيات والندوات التاريخية أو في الدوريات والصحف الوطنية.

وأخيرا لا يفوتنا هنا، أن نقدم عظيم الشكر والعرفان إلى كل من ساعدنا وشجعنا من قريب أو من بعيد في انجاز هذا العمل المتواضع ونخص بالذكر الأستاذ كريم مقنوش إطار بالمركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 الذي أمدنا بكل المساعدة من بحث عن المصادر والتنبيه إلى مظانها.

الباب الأول

الفصل الأول

القاعدة الخلفية للثورة

- الجهة الشرقية-

تمهيـــد:

1- انطلاقا من الأهمية التاريخية لدور القاعدة الخلفية للثورة الجزائرية المجيدة- . الجهة الشرقية- ارتأينا تناول هذا الموضوع والخوض فيه،قدر المستطاع بموضوعية تامة،أكاديمـــية- إن صح التعبير- وهو موضوع لا يزال في اعتقادنا بكرا،ويكتنفه الكثير من الغموض،هذا رغم صدور الأدبيات التاريخية، التي تناولته في – نظرنا بصفة عامـــة أو عابرة.

وفي هذا الإطار،رأينا من المفيد الكتابة حول القاعدة الخلفية للثورة"الجـــهة الشرقية"،(1) في دعم الثورة ماديا"لوجستيكيا" ومعنويا" سياسة ودبلوماسية"،محاولين إبراز التكامل والتفاعل – الطبيعي في نظرنا- بين أجهزة الثورة في الداخل وقواعدها الخلفية في الخارج(العالم العربي الإسلامي والبلدان الأجنبية الصديقة).

وللإحاطة بجوانب الموضوع وأهمية حيثياته،رأينا من الواجب علينا أن نشير،ولو بصفة موجزة إلى الأصول التاريخية لظهور قواعد خلفية لدعم الثورة الجزائرية المجيدة.

ب- الأصول التاريخية لظهور قواعد الثورة الخلفية 1945- 1954

1- المهاجرون الوطنيون الجزائريون بالمشرق العربي.

ترتبط الجزائر بعدة معطيات موضوعية مع العالم العربي الإسلامي منها: الطبيعية "الجغرافية" والتاريخية الدينية، وكان العنصر الأخير، الذي نعني به الدين الإسلامي، الذي دخل الجزائر في القرن الأول الهجري "السابع الميلادي" من أهم عناصر التوحيد والوحدة مع العالم الإسلامي، ذلك أنه أضاف عدة عوامل حضارية لوحدة الجزائر مع مجالها الواقعي من عقيدة ولغة وثقافة ونظام حكم وعادات وعمران، وارتبطت بذلك، بتاريخ مشترك مع الدول الإسلامية "الخلافة"، وأصبحت الجزائر جزءا لا يتجزأ من "دار الإسلام" وهذه العوامل المشتركة أصبحت خصائص حضارية ثابتة لا تزول(2).

كان من الطبيعي جدا، أن يهاجر الجزائريون خلال القرن التاسع عشر بعد احتلال الجزائر (1830) إلى بلاد المشرق العربي- الإسلامي، بسبب التعسف والقمع الاستعماري الفرنسي مكرهين أو مضطرين أو مختارين. واستقر جلّهم في بلاد الشام أو استانبول، عاصمة الخلافة الإسلامية أو غيرها من الأمصار العربية، كالقاهرة والإسكندرية وبغداد ومكة المكرمة(3).

وانطلاقا من هذه الحواضر العربية الإسلامية، فكر الجزائريون المهاجرون في بلادهم، وكونوا جمعيات سياسية ونواد ثقافية للدفاع عن

بلادهم،وأصدروا الكثير من الأدبيات التي تعرف بالجزائر وتفضح السياسة الاستعمارية الفرنسية وتنادي بالتحرر والانعتاق والاستقلال،وبخاصة خلال الحرب العالمية الأولى وما بعدها(4).

من الجزائريين، الذين قاموا بأدوار فعالة من أجل استقلال الجزائر خلال الحرب العالمية الأولى، الشيخ محمد الخضر حسين(5)،فإنه عاود نشاطه السياسي بعد أن حلّ بمصر، حيث اتصل هناك بطلبة المغرب العربي الدارسين بالأزهر الشريف وغيره من المراكز العلمية المصرية،وأسس في شهر جوان 1924 "جمعية تعاون جاليـــات إفريقيا الشمالية"(6)،وتألفت هذه الهيئة من مجموعة من الوطنيين المغاربة ومنهم الجزائريـــان محمد الرزقي والدكتور عبد السلام العيادي،وكان دور هذه الجمعية المعلن هو مجموعة من الوطنيين المغاربة ومنهم الجزائريان محمد الرزقي والدكتور عبد السلام العيادي،وكان دور هذه الجمعية المعلن هو السعي لرفع مستوى الجالية المغاربية من الناحـــية الثقافية والاجتماعية (7).

وإن كنا لا نملك الآن، معلومات كافية عن استمرار نشاط هذه الجمعية ،فإننا نجد أن الشيخ محمد الخضر حسين قد أسس مع ثلة من الجزائريين"جبهة الدفاع عن إفريقيا الشمالية" ستكون هذه الجبهة هي مقدمة لمكتب المغرب العربي.

تأسست الجبهة يوم أول ربيع الأول 1364الموافق لـ18 فيفري سنة 1944(8)، وترأسها الشيخ محمد الخضر حسين نفسه،أما نائبه فهو الأمير مختار الجزائري(9)، وأمينها العام- سكرتارية- فهو الشيخ الفضيل الورتلاني،وعند تكوينها ضمت أعضاء من جميع أقطار المغرب العربي(10).

كان الشيخ الفضيل الورتلاني(11)،من رجال جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وكان ممثلا للعلماء بفرنسا،وفرّ إلى المشرق العربي وحلّ بالقاهرة سنة 1948 خوفا من تعسفات الإدارة الفرنسية،وبالقاهرة تردد على المحافل العلمية والرسمية والشعبية للتعريف بالجزائر ومحنتها،وكان على حد قول أحد معاصريه:" أول رجل أخرج الجزائر من محيط النسيان والتجاهل إلى عالم الظهور والبروز في العالم الإسلامي"،وقد أسس لذلك بالقاهرة"اللجنة العليا للدفاع عن الجزائر" بتاريخ1362- 1943و"جمعية الجالية الجزائرية"(12)،ويبدو أن نفس الحافز،هو الذي دفع الشيخ الورتلاني مع ثلة من أبناء المغرب العربي إلى تأسيس جبهة الدفاع عن إفريقيا الشمالية،لإخراج منطقة المغرب العربي من "محيط النسيان والتجاهل....".

إذن كان من أغراض الجبهة حين تأسست السعي بالطرق المشروعة لاستقلال بلدان المغرب العربي، وإنشاء صحف وفتح أندية وإيجاد فروع للجبهة في مصر وخارجها(13)

ومن الواضح كذلك،أن الجبهة، كان من أهدافها تحقيق استقلال المغرب العربـــــي و وحدته متحفزة بظهور الجامعية العربية، وآملة أن تتبنى الشعوب العربية المستقلة قضية المغرب العربي، وقد انضم إلى الجبهة مجموعة من المناضلين السياسيين المهاجرين من تونس والجزائر والمغرب الأقصى وليبيا، كانت الجبهة في القاهرة قبلة لاستقبال"أحرار المغرب العربي" باحتضانها لهم(14) ،بما في ذلك استقبالها لأعضاء مكتب المغرب العربي- المؤسس بأروبا سنة 1943 – الذين التحقوا بالمشرق العربي.(15)

وجهت الجبهة عدة مذكرات إلى الجامعة العربية وهيئة الأمم المتحدة للنظر في قضية شمال إفريقيا " تونس والجزائر والمغرب الأقصى" وقالت الجبهة في إحدى مذكراتها أنه من" واجب الدول الحريصة على نشر السلام العالمي أن تساعد على إنقاذ الشعوب المغربية":المغاربية" من مخالب الاحتلال الفرنسي، وتعلن أن العمل لتحرير ثلاثين مليونا من العرب المعروفين بالبطولة والوفاء بالعهد هو الوسيلة لانضمامهم إلى الدول التي تعمل للسلام العام"(16)

استعملت الجبهة عدة وسائل لإبلاغ أحوال المغرب العربي إلى الرأي العام الجماهيري والرسمي بالمشرق العربي، كإصدار المنشورات والبيانات والمقالات ونشرها في الصحف العربية الإسلامية، وأقامت الندوات والمحاضرات وعقدت صلات وطيدة مع الجمعيات المصرية،

واتصلت برجال الحكم والنواب والزعماء والهيئات لتنوير الرأي العام في كل من مصر وسورية(17)،وتابعت الجبهة كل الأحداث الجارية بمنطقة المغرب العربي،وعلى ما يبدو، كانت أول هيئة أطلع المشارقة العرب عن أحداث 8 ماي 1945 بالجزائر، إذ نشرت بيانا عن الأحداث بعنوان" ثورة الجزائر العربية" ظهر بالصحف العربية المصرية بتاريخ 13 ماي 1945 ،(18) وبمناسبة مرور عام على الأحداث،وجهت الجبهة مذكرات إلى سفراء الدول العظمى وجامعة الدول العربية بالقاهرة، تحتج من خلالها على الوضع بالجزائر(19).

كانت جبهة الدفاع عن إفريقيا الشمالية بمثابة مكتب للإعلام بالمشرق العربي، قبل انعقاد مؤتمر المغرب العربي وتأسيس مكتب المغرب العربي، وإذا كانت الجبهة لم تشارك في مؤتمر المغرب العربي الأول في فيفري 1947 ،فذلك راجع على ما يبدو ،لاتجاه رجالها الايديولوجي ،فقد كانت علاقة متينة بجمعية الإخوان المسلمين هذا من جهة، ومن جهة أخرى لقلة تأييدها من الجامعة العربية التي أصبحت تشجع رجال مكتب المغرب العربي في إطار إيديولوجية القومية العربية، كما اننا لا نستبعد أن توقف أمينها العام الشيخ الفضيل الورتلاني عن العمل فيها قد قلل من نشاطها ،وكلف الشيخ الفضيل الوتلاني بمأمورية في خريف نفس السنة باليمن بأمر من المرشد العام للإخوان المسلمين السيد حسن البنا(20)، ويبدو أن الجبهة قد انحلت خلال سنة 1948 ،فآخر بيان نملكه عنها صدر في ربيع هذه السنة(21)

1- مكتب المغرب العربي ولجنة تحرير المغرب العربي

أ- انشئ مكتب المغرب العربي خلال الحرب العالمية الثانية، في شهر جوان 1943 ببرلين بألمانيا ،من طرف وطنيين سياسيين تونسيين، كانوا يؤمنون بفكرة وحدة المغرب العربي وهم :- يوسف الرويسي والحبيب ثامر والرشيد ادريس والطيب سليم وحسين التريكي والهادي السعيدي.وكان بالمكتب فرعان آخران أحدهما بروما والآخر بباريس،وحدد عمل المكتب في مجالين:

1- العناية بالعمال والأسرى المغاربة"من المغرب العربي".

2- إصدار جريدة المغرب العربي،وكان من أهداف المكتب كذلك إنشاء محطة إذاعية عربية، تهتم بانشغالات الأمة المغربية- المغاربية- ، وسعى المكتب إلى" استقلال المغرب العربـــــي و وحدته في نطاق الوحدة العربية"(22).

وعندما كان من أعمال المكتب الاهتمام بالعمال المغاربة، فإنه عقد عدة اجتماعات مع أعضاء من حزب الشعب الجزائري وأعضاء من كتلة العمل"المراكشي" ،وكونوا حركة أسمت نفسها:"هيئة الحزب الوطني المغربي/المغاربي"،وكان من أعضاء الهيئة،سي الجيلالي من الجزائر ومحمد الديوري من المغرب الأقصى،وكان هدفهم جميعا هو توحيد نضال المغرب العربي والاهتمام بشؤون العمل الموجودين بأوربا والدعاية للقضايا الوطنية،ولذلك نسقت الهيئة عملها مع جمعية، اتحاد عمال

شمال إفريقيا،التي كان يديرها عمار خذير وعلي شعبان وعلي خليفاتي وكلهم من الجزائر،وكانت لهم جميعا عدة اتصالات بوزارة الخارجية والهيئات الألمانية بغية تحقيق أمانيهم(23)،وعندما أصبحت ألمانيا تعيش ظروفا صعبة خلال سنة 1944 ، انتقل مؤسسو مكتب المغرب العربي إلى إسبانيا ليمكثوا قرابة السنتين – بين أوت 1944 وجوان 1946– وهو تاريخ انتقالهم إلى القاهرة(24) ليستقبلهم هناك أعضاء جبهة الدفاع عن إفريقيا الشمالية السالفة الذكر.

ب- انبعث مكتب المغرب العربي بالقاهرة يوم16 فيفري 1947(25) أثناء انعقاد مؤتمر المغرب العربي، وكان قد أسس قبل ذلك في أوربا كما ذكرنا ،أما عن قضية المؤتمر ،فتعود الفكرة إلى سنة 1946، بعد تجمع بعض المناضلين واتصالاتهم بالمشرق العربي(26).

وعقد المؤتمر فيما بين 15 و 22 فيفري 1947، وأصدر عدة لوائح مهمة عن منطقة المغرب العربي في إطار القومية العربية،تفضح الاستعمار الفرنسي والإسباني وتطالب باستقلال المنطقة و وحدتها والانتماء إلى الجامعة العربية(27)

ومن الذين حضروا أشغال المؤتمر عن الجزائر، الشاذلي المكي، الذي مثل حزب الشعب الجزائر ،كان الشاذلي المكي قد حلّ بالقاهرة في شهر مارس 1945 ، قبل أحداث شهر ماي بالجزائر ،وانضم إلى جبهة الدفاع عن إفريقيا الشمالية،وشارك في مؤتمر المغرب العربي،وأصبح

عضوا به ممثلا لحزب الشعب الجزائري بمكتب المغرب العربي ولجنة تحرير المغرب العربي(28).

اشتمل نظام مكتب المغرب العربي على ثلاثة أقسام:القسم المراكشي والقسم التونسي وقسم الجزائر وهو مخصص لحزب الشعب الجزائري(29) وكان يشرف عليه الشاذلي المكي،ولمكتب المغرب العربي مدير عام ينتخبه ممثلو الأحزاب في جمعية عمومية لمدة سنة،وللمكتب لجان فنية متعددة(30)،وقد أصدر المكتب عدة مؤلفات ونشرات متعلقة بالمغرب العربي، من ضمنها منشورات عديدة وكراريس باللغتين الفرنسية والإنجليزية عن، قضية الجزائر، وقضايا مغاربية أخرى(31)،ومن المؤلفات التي أصدرها المكتب رواية،، إدريس،، باللغة الفرنسية للأستاذ علي الحمامي،وهي رواية تعالج المغرب العربي منذ العصور القديمة إلى سنة1947،ألفها صاحبها في بغداد خلال سنتي 1941- 1942 وأهداها للأمير عبد الكريم الخطابي بعد لجوئه إلى مصر(32)،وعلي الحمامي كما هو معروف جزائري،وكان خلال العشرينات في حركة الأمير خالد وشارك في الثورة الريفية وكان من مؤسسي نجم شمال إفريقيا،وأصبح حين حلّ بالمشرق العربي رئيسا لفرع مكتب المغرب العربي ببغداد(33).

نظم مكتب المغرب العربي سلسلة من المحاضرات عن المغرب العربي، وعقد ندوات بين الحين والحين في عواصم البلاد العربية

وشارك في مؤتمراتها العامة، وأرسل الوفود إلى الخارج للقيام بالدعاية الواسعة لقضية تحرير البلاد المغاربية،هذا إلى جانب أن المكتب قام بدور عظيم في أحكام الروابط بين الشرق والغرب العربيين(34).

ولعل من الأعمال المهمة التي قام بها المكتب تأسيسه لفروع في البلدان العربية والغربية،منها: مكاتب دمشق ونيويورك ولندن وباريس وبغداد،وكان يشرف على المكتب الأخير علي لحمامي (35) وقام المكتب بترتيب لجوء الأمير عبد الكريم الخطابي إلى القاهرة في 30 ماي1947، والأمير عبد الكريم الخطابي هو الذي ترأس لجنة تحرير المغرب العربي،التي ظهرت إلى الوجود في 5 جانفي1948،وكان الهدف السياسي من تأسيسها هو العمل لاستقلال المغرب العربي،وانتمت إلى نفس اللجنة جميع الأحزاب المغرب العربي،ومن الجزائر مثل كل من الشاذلي المكي والصديق السعدي حرب الشعب الجزائري(36)، واللجنة، صورة ثانية موسعة، لمكتب المغرب العربي، ونشاطاتها تتداخل وتتشابك مع نشاطات المكتب،ويبدو أن عمل المكتب اقتصر على العمل الإعلامي ،في حين أن اللجنة كان من أعمالها العمل السياسي والدبلوماسي،وكانت تهدف إلى أعمال أكثر ثورية في المجال السياسي(37).

لم تظل جهود المغاربة بالمشرق العربي منسجمة في المكتب واللجنة، بل اعترتها عدة خلافات بداية من سنة 1948،، فقد كان الأعضاء كمرتبطين أشد الارتباط بأحزاب بلدانهم القطرية، وفي النظر

إلى المشكلة الجزائرية، التي كانت تبدو لهم جد صعبة،الجزائر فرنسية،(38)ثم هناك تطورات الأوضاع السياسية في تونس والمغرب الأقصى، أمّا في الجزائر فقد اكتشف أمر المنظمة الخاصة في مارس 1950، وهو الأمر الذي دفع آيت احمد الذي كان عضوا بها وترأسها سنة 1948 بوفاة بلوزداد إلى الفرار إلى القاهرة سنة 1951 ، و صل إلى القاهرة كذلك في 5 جوان من نفس السنة محمد خيضر ،وكان هو الآخر عضو باللجنة المركزية لحزب الشعب الجزائري،وانضم إلى مكتب المغرب العربي ،والتحق كذلك خلال سنة . 1952أحمد بن بلة، رئيس المنظمة الخاصة، بعد أن تمكن من الفـــرار من السجن(40)،وبذلك ازداد الأعضاء الممثلين لحزب الشعب بالقاهرة في مكتب المغرب العربي واللجنة.

وخلال صيف سنة 1953 ،بدأت الدعوة ملحة إلى عقد ميثاق جديد تحرير المغرب العربي، فجاء اجتماع 3 أفريل 1954 ،الذي حضرته الأحزاب المغاربية،ومثل حزب الشعب الجزائري فيه محمد خيضر إلى جانب أحمد بن بلة وآيت أحمد ومثل أحمد بيوض حزب أحباب البيان(41)والمتتبع لمواد الميثاق الجديد المنبثق عن الاجتماع،يظهر له البون الشاسع بين ميثاق لجنة التحرير المغرب العربي الأول 1948 والثاني،،فالأول دعا إلى تعميم الكفاح في كامل أقطار المغرب العربي ودعا إلى وحدة المنطقة،في حين أتى الميثاق الجديد- في نظرنا- إلى

تكريس العمل القطري في المغرب العربي وتعميمه،وميت اللجنة وأصبحت مجردة من كل نفوذ وسلطة. ويذكر فتحي الذيب أن الاجتماع(42) سادت روح الخطابة، وحاول ممثل كل حزب أن يظهر حزبه بأنّه القوة الوحيدة في تحقيق المعجزات،وركز التونسيون والمراكشيون على المطالبة بدعمهم ماليا حتى يستقلان ثم يأتي دور تحرير الجزائر، في حين ظهر الجزائريون وعلى رأسهم أحمد بن بلة وآيت أحمد أشد إيمانا بالكفاح المسلح ضد الاستعمار وكل ما يطلبونه هو، السلاح ليقاتلوا به.(43)

وما يمكن ملاحظته أن الجزائريين بالمشرق العربي،بداية من سنة 1945 إلى سنة 1954 ،قد ناضلوا في المشرق انطلاقا من هيئات مغاربية ،وكانوا يؤمنون بالعمل المشترك من أجل تحرير المغرب العربي ووحدته. وإذا كان قد سمى بعض الدارسين (44)، انطلاقا من مفهوم قطري ،ممثلي الجزائر بهيئات المغرب العربي بالمشرق،بالوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني ،فإن هذا المفهوم يصلح ما بعد سنة 1954 .ومهما يكن من أمر ،فإن هؤلاء المناضلين الجزائريين بالمشرق العربي هم الذين مهدوا الطريق لتحرك المناضلين الجزائريين ببلدان المشرق العربي والبلدان الإسلامية والأجنبية ،بعد قيام ثورة نوفمبر المجيدة، وكانوا هم الأساس الأول لقيام قاعدة خلفية للثورة....

الهوامش:

1- هناك مشروع بحث اخر بالمركز الوطني يتناول القاعدة الخلفية للثورة- الجهة الغربية

2- انظر ،محمد بلقاسم، الاتجاه الوحدوي في المغرب العربي 1910- 1954 ، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر ،معهد التاريخ، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 1993- 1994 ، ص10- 11

3- لعل من أهم الدراسات التي تناولته الهجرة المغاربية / الجزائرية:

Pierre Bardin Algériens et Tunisiens dans l'empire Ottoman ,de 1948 à 1914 Ed.du CNRS-,Paris,1979.

انظر كذلك دراسة نادية طرشون، الهجرة الجزائرية إلى الشام 1847- 1911 ، رسالة ماجستير ،قسم التاريخ جامعة دمشق، 1984- 1985

4- حول موضوع دور المهاجرين الجزائريين في النضال من أجل تحرير الجزائر خلال الحرب العالمية الأولى أنظر بلقاسم، مرجع سابق، ص ص 22- 72

انظر كذلك،

Bechir Tlili , (La grande guerre et les questions tunisiennes, le groupement de la revue du Maghreb,1916-1918)in les cahiers de Tunisie,T.XXVI,no101-102,1o et 2à trimestre,Tunisie,1978,pp.13-15

جلّ الذين كانوا بلجنة استقبال الجزائر وتونس ومجلة المغرب 1916- 1918 هم جزائريون أو تونسيون من أصول جزائرية، وفيهم تونسيون

5- الشيخ محمد الخضر حسين 1293- 1377/ 1873- 1958 ،عالم كبير ،تونسي المولد والنشاة من أول جزائرية، تولى مشيخة الأزهر الشريف، لأنظر عنه: محمد مواعده ،محمد الخضر حسين، حياته وأثاره، الدار التونسية للنشر، تونس، 1947 .

6- نفسه، ص 88- 89

7- نفسه، ص 89

8- أنظر عن تأسيس الجبهة ،الفضيل الورتلاني،الجزائر الثائرة،بيروت،لبنان،1963/1383،بدون دار نشر، ص 286 .

9- الأمير المختار هو ابن الأمير عبد العزيز بن الأمير حسن الجزائري شقيق الأمير عبد القادر

10- الورتلاني ،مصدر سابق،ص 283

11- الشيخ الفضيل الورتلاني،1906- 1959/1378 عالم جزائري،حفظ القرآن الكريم وتلقى تربية إسلامية بمسقط رأسه بني ورتلان،ثم بمدارس العلماء المسلمين الجزائريين،وانتمى إلى جمعية العلماء سنة 1933- 1934 ، ساهم بالتعليم بمدارسها وبالإصلاح والإرشاد،وبالكتابة في صحفها،كان مساعدا للشيخ ابن باديس في تنقلاته عبر التراب الوطني ،ثم عينته الجمعية ممثلا لها بفرنسا ،انظر عنه، علي مرحوم:" مواقف من جهاد الشيخ الفضي الورتلاني"،مجلة الثقافة، عدد 34 ،شعبان/رمضان 1393 ،اغسطس سبتمبر 1976 ،الجزائر، ص ص ، 47- 63

12- نفسه، ص،55- 65

13- انظر الورتلاني،مصدر سابق، ص ص ،284- 286،وعن جبهة الدفاع إفريقيا الشمالية وظروف نشأتها وأعضائها ونشاطاتها المختلفة انظر، بلقاسم،مرجع سابق، ص ص ،،321- 331 .

14- أنظر، بلقاسم،مرجع سابق، ص ص ،- 325- 327

15- نفسه، ص،328

16- الورتلاني،مصدر سابق ،ص ص 289- 293،وص 369- 370

17- بلقاسم،مرجع سابق، ص،326

18- الورتلاني ،مصدر سابق، ص ص،297- 299

19- نفسه،ص 311- 312

20- بخصوص نشاط الشيخ الفضيل الورتلاني باليمن، أنظر،أحمد بن محمد الشامي، رياح التغيير باليمن، المطبعة العربي بجدة،السعودية،1405- 1984

21- أنظر،عبد الرحمن بن العقون ،الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر، الفترة الثالثة ، 1945- 1954 ، ج 3، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر،1986 ص،60- 61

22- عن ملابسات إنشاء مكتب المغرب العربي بأروبا أنظر ،بلقاسم،مرجع سابق ، ص ص، 313- 321.

23- نفسه، ص،316- 317

24- نفسه، ص،318

25- نفسه، ص ص ، 363- 367

26- أنظر يوسف الرويسي " نشاط مكتب المغرب العربي بدمشق،- الحلقة 4- دور مكتب المغرب العربي بدمشق في انعقاد مؤتمر المغرب العربي بالقاهرة، المجلة التاريخية المغربية، عدد 15- 16- ،جويلية 1979، ص 103- 104

27- انظر قرارات المؤتمر بتفصيل في: الرشيد ادريس،ذكريات عن مكتب المغرب العربي في القاهرة ،الدار العربية للكتاب ،ليبيا- تونس ،1981، ص ص ،81- 106

28- انظر عنه:
Benjamin Stora,Dictionnaire biographique des militant nationalistes algériens 1926-1954,Ed,l'Harmattan,Paris,1985,P.13

29- علال الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، لجنة الثقافة الوطنية لحزب الاستقلال ،مطبعة الرسالة،مراكش القاهرة،1368- 1948، ص.379

30- نفسه.

31- إدريس،مصدر سابق، ص،8.

32- انظر، بلقاسم، مرجع سابق ص، 377

33- علي الحمامي من مواليد 1902 بتيارت توفي بالباكستان في حادث طائرة في 12 ديسمبر 1949 انظر عنه :

Amar Belkhodja Ali el-Hammami et la montée du nationalisme algérien , In El Moudjahid du 7 mai 1986

34- ادريس، مصدر سابق، ص ص .101- 103

35- انظر عن نشاطات فروع المكتب،بلقاسم،مرجع سابق، ص ص .387- 395

36- عن نشاطات اللجنة والمكتب،انظر ،نفسه، ص ص.377- 387

37- نفسه،ص.380- 381

38- نفسه، ص ص 395- 406

39- محمد خيشان،مهام الوفد الخارجي لجبهة التحرير بالقاهرة،1947-1957،رسالة ماجستير ،قسم التاريخ، جامعة الجزائر،2002- 2003- ، ص 34.

40- نفسه، ص. 35

41- انظر بلقاسم، مرجع سابق، ص 309- 310

42- كان الاجتماع متابعا من طرف المخابرات المصرية، أنظر ،فتحي الذيب، عبد الناصر وثورة الجزائر،دار المستقبل العربي،القاهرة 1984، ص ص .21- 28

43- الذيب، مصدر سابق ، ص 25- 26

44- خيشان، مرجع سابق.

البــــاب الأول

الفصــل الثـاني

القاعــدة الخلفيـة للثورة بليبيــا

1. الجذور التاريخية لميـلاد قاعدة ليبيــا
2. الإمداد اللوجستيكي عن طريق ليبيـا

أ . المرحلة الأولى: **1956.1954**

ب . المرحلة الثانية : **1956. 1962**

1. الجذور التاريخية لميلاد قاعدة ليبيا

القواعد الخلفية (اللوجيستيكية) لأية ثورة، بداية من انطلاقها الى نهايتها جد مهمة، بل ضرورية لضمان نجاحها، فهي التي تمد المقاومين في الثورة بالعتاد من سلاح و ذخيرة و مؤونة .أما بالنسبة للثورة الجزائرية، فقد كان مشكل التسليح و التموين مطروحا منذ انطلاق العمل المسلح، أما مشكل التموين بالغذاء فلم يكن مطروحا ، فقد تولاه المناضلون من الشعب الجزائري، أما السلاح فهو عصب الحرب و بدونه لا يمكن الحديث عن عمليات حربية...

كانت قواعد الثورة الخلفية في البداية صغيرة في شكل ((أجنة)) علي الحدود في كل من تونس و ليبيا و المغرب الأقصى ، و قد استفادت الثورة الجزائرية من وجود أعضاء لها مناضلين بمكتب المغرب العربي و لجنة تحرير المغرب العربي بمصر العربية [1] و هم الذين سيقومون بدور فعال في إمداد الثورة بالسلاح كما سيأتي.

مع تنامي الثورة تقوت هذه القواعد، و عندما كان من استراتيجية الثورة دوامها، كان من الضروري دعمها بمقاومة سياسية وديبلوماسية، و لهذا تجاوزت القواعد الخلفية الحدود التونسية. الليبية ـ المراكشية إلى بقية البلدان العربية[2] و بلدان أجنبية صديقة و غير صديقة[3] التي أصبحت بها نشاطات مهمة من ديبلوماسية و إعلام ودعم لوجستيكي.

استفادت الثورة الجزائرية كذلك في ميدان التسلح من تجربة المنظمة الخاصة(1950.1947) في هذا الجانب[4]، التي كانت قد اقتنت لنفسها السلاح الحربي من ليبيا بداية من سنتي 1946/1945، حيث كلف محمد بلوزداد الموجود وقتئذ بقسنطينة، مناضلين من حزب الشعب الجزائري، هم السعيد إدريس من قسنطينة و أحمد ميلودي من وادي سوف و إبراهيم عاصمي من بسكرة، بالبحث عن السلاح و شرائه، و انتقل هو نفسه مع ميلودي إلى هذه المناطق لتحقيق هذا الأمر[5].

و عندما تأسست المنظمة الخاصة سنة 1947، استدعى بلوزداد. وكان رئيسا للمنظمة. من جديد ميلودي و كلفه بشراء السلاح. و أثناء عودة هذا الأخير، استلم ببسكرة مبلغا ماليا(مليوني فرنك. بالسنتيم القديم) من السيد عاصمي، سلمه بدوره الى السيد ميمي بشير المدعو محمد بلحاج، و كلفه بالذهاب إلى ليبيا لاقتناء الأسلحة، و فعلا عاد بلحاج من ليبيا ب103 بندقية حرب من نوع استاتي(Statti) إيطالية الصنع و أربعة صناديق من الذخيرة، نقلت هذه الكمية من السلاح على الجمال الى منطقة زريبة الحامد بين بسكرة و سيدي عقبة، ووضعت تحت تصرف السادة عبد القادر العمودي و بشير بن موسى و محمد بلحاج، وكان العمودي وقتئذ مسؤولا بالمنظمة الخاصة على منطقة الجنوب القسنطيني، و سلمت هذه الكمية من السلاح الى

المجاهد مصطفى بن بولعيد، الذي نقلها بنفسه الى الأوراس خلال سنتي 1949/1948 (6)

اما كمية الأسلحة الثانية، فقد تم شراؤها من منطقة الوادي، وتمثلت في 33 بندقية من نوع ستاتي و ذخيرة، و كلف بأمرها السيد محمد بلحاج و بلقاسم عدوقة ، و نقلت من بسكرة الىقسنطينة (7). وقد استعملت هذه الأسلحة في ثورة الفاتح من نوفمبر 1954.

أما الكمية المخبأة بالأوراس ، فقد تفجر جزء منها ، كاد يؤدي الى اكتشاف التحضير للثورة من قبل المستعمر، (8) و قد أصاب الصدأ والعطب جزءا منها، نظرا لانها كانت مخبأة في مخازن و مطامير (9). ويبدو أن هذه الكمية التي وقع بها الانفجار، هي التي تحدث عنها محمد حربي، و بها 20 بندقية رشاشة و 30 مسدسا و 5 بنادق حربية وصندوقين من القنابل اليدوية الهجومية (10).

و على ما يظهر ، فان كل هذه الأسلحة أدخلت من ليبيا ، فقد تحدث احمد بن بله . و كان قد ترأس المنظمة الخاصة بد بلوزداد و ايت أحمد . إن سلاح بداية الثورة، قد تم اقتناؤه من ليبيا و خبئ بالأوراس، وكان قد تم تمريـر عن طريق غدامس و الوادي و بسكرة، و فيه سلاح أوتوماتيكي (الـي) قليل ، و رشاشات من نوع ((بريطا)) إيطالية، وبنادق من نوع ((موسكوطون))، و هي أسلحة من مخلفات الحرب العالمية الثانية (11) . و يشير بن بله في مذكراته أن 350 أو 400 بندقية

إيطالية وصلت إلى أيدي الثوار في بداية الثورة عن طريق ليبيا [12] كانت في مخابئ و مخازن أعدت من قبل في غدامس بمنطقة زرزاتين (Zerzatine) و عين أمناس، على الحدود الجنوبية الشرقية، و هناك مخازن أخرى كمخزن وادي سوف، و هو مخزن هام و ملتقى الشبكات الجنوبية و الشمالية، كانت الأسلحة تجلب من ليبيا و تونس و تباع بالجزائر[13].

و هو نفس ما يذهب إليه المجاهد عبد الرحمان عمراني، الذي ذكر أن سلاح أول نوفمبر 1954 جلب من ليبيا، و خبئ بالأوراس و عند اندلاع الثورة، أرسل قادتها من الأوراس 275 بندقية ستاتي من جملة هذه الكمية الى المنطقة الثانية، كما أرسلت كمية لكل من المنطقتين الثالثة و الرابعة، هذا إضافة الى جمع الأسلحة من المناضلين والمواطنين [14]. وفي هذا الإطار و تحضيرا لانطلاق العمل المسلح، كان مصطفى بن بولعيد قد قام بعدة سفريات الى ليبيا لدراسة إمكانية شراء السلاح من مخازن الجيش الثامن البريطاني الموجود بليبيا منذ الحرب العالمية الثانية[15]، و كانت الأسلحة التي جمعها بن بلة في ليبيا تعود الى مخزون الأفريكا كوربس(Africacorps) الفيلق الأفريقي الألماني و الجيش البريطاني، و أدخلت بصعوبة من ليبيا إلى الجزائر عبر الجنوب التونسي[16].

2. الإمداد اللوجستيكي عن طريق ليبيا: السلاح و الذخيرة

قبل التحدث عن عمليات إمداد الثورة الجزائرية و الذخيرة، انطلاقا من لليبيا من 1954 إلى 1962، يجب أن نلاحظ، أن ذلك تم على مرحلتين:- المرحلة الأولى، 1954-1956، و هي مرحلة المجاهدين أحمد بن بلة و قاضي بشير و علي محساس و محمد الهادي عرعار وغيرهم، و عمليات الإمداد و تهريب السلاح في هذه المرحلة، كانت تندرج في إطار حركة الكفاح المسلح المشترك الواحد لتحرير المغرب العربي كله و وحدته، في الاطار القومي العربي الإسلامي، بحكم أن الذين ساهموا في هذه المرحلة كانت تحدوهم الرغبة في تحقيق هذا الهدف، ذلك أن السلاح المهرب في هذه الفترة كان موجها لمقاومي الغرب العربي كله بلا استثناء. أما المرحلة الثانية 1956-1962، وهي مرحلة المجاهدين عمار بن عودة و أوعمران و محمد الهادي عرعار و محمود الشريف وبوصوف و غيرهم، فانطبعت هذه المرحلة باهتمام الجزائريين بشأنهم لوحدهم بقضيتهم في عملية تهريب السلاح، و ذلك لظهور معطيات جديدة على ساحة المغرب العربي، منها ظهور الفكرة القطرية، إذ استقلت كل من تونس و مراكش و بقيت المقاومة مستمرة بالجزائر... ومع ذلك بقي البلدان المستقلان قاعدتين للثورة الجزائرية بحكم تعاطف شعبيهما مع الشعب الجزائري، و عملية تهريب السلاح والذخيرة في هذه الفترة كانت «شبه رسمية أو رسمية أحيانا»

بحكم مساعدة حكومتي البلدين المستقلين للمجاهدين الجزائريين وغض الطرف عن عمليات التهريب و مراكزه...

أ . المرحلة الأولى: **1956.1954**

كانت أولى جلسات التحضير لتفجير الثورة الجزائرية في النصف الثاني من شهر جوان 1954، باجتماع 22 شخصية وطنية بالجزائر العاصمة، و من خلال الاجتماع انبثق القادة الخمسة، و هم: محمد بوضياف و مصطفى بن بولعيد و العربي بن مهيدي و رابح بيطاط و ديدوش مراد، و عين محمد بوضياف منسق وطني للثورة، وأضيف الرجل السادس و هو كريم بلقاسم، ثم أصبحوا لجنة التسعة بإضافة حسين آيت أحمد و أحمد بن بلة و محمد خيضر، و هؤلاء هم الذين سيقع على عاتقهم تفجير الكفاح المسلح في الجزائر[17]. والمذكورون الثلاثة الأواخر، هم الذين سيمثلون الثورة بالخارج، ويطلق عليهم اصطلاحا بداية من انطلاق الثورة « الوفد الخارجي» لجبهة وجيش التحرير الوطني[18].

عشية الثورة ، و في شهر أوت 1954، توجه كل من بوضياف وديدوش إلى أوربا و اجتمعا في مدينة برن بسويسرا مع أحمد بن بله و طلبا منه تكثيف المساعي قصد الحصول على السلاح و تحويله إلى الجزائر[19] ، و قد انتقل بعد ذلك بن بلة إلى ليبيا، بعد أن أجرى اتصالات في مصر مع التلاميذ الضباط المغاربة(المغرب العربي) و مع

اثنين من ابرز ضباط المخابرات المصرية هما فتحي الذيب و عزت سليمان، و نجح في إقناع هذين الآخرين بدعم فكرة إشعال الثورة في المغرب العربي، ثم انتقل الى طرابلس و زار مخيمات تدريب الثوار التونسيين تحت إشراف صالح بن يوسف، الذي كان قد عين على رأس هذه المراكز عبد العزيز شوشان.[20]

كانت ليبيا قاعدة خلفية بارزة للثورة الجزائرية و مصدر دعم مادي مهم كما سيأتي في مناسبة لاحقة، و أراضيها طريق عبور ممتاز لقوافل السلاح، نظرا لموقعها المفتوح على مصر من الناحية الشرقية، و غربا على تونس و الجزائر، و شكلت مراكز تدريب للثوار التونسيين، و هي مراكز استفاد منها الجزائريون، مثل مزرعتي زنزور- على بعد 14 كلم من طرابلس .، و بن غشير و القاعدة الأساسية في العسي - على بعد 12 كلم من الحدود التونسية و هي مراكز لنقل الأسلحة وتخزينها كذلك .

و يذكر المجاهد قاضي بشير في هذا الإطار، بأن القرار الرسمي بشأن تأسيس قاعدة ليبيا لامداد الثورة في الداخل بالسلاح، كان حوالي 20 أوت 1954، باتفاق كل من أحمد بن بلة و مصطفى بن بولعيد، و ذلك في اجتماع بطرابلس . دام حوالي عشرون يوما . و اثر ذلك قام المجاهد أحمد بن بلة بتعيين قاضي بشير مشرفا على قاعدة طرابلس[21].

كان بن بلة عندما وصل إلى القاهرة في صيف 1953، قد انضم إلى مكتب المغرب العربي، و أصبح ينشط من خلاله، و قد تمكن بعد فترة وجيزة من الإقامة هناك أن يتصل بالمخابرات المصرية و أن يلتقي بالرئيس جمال عبد الناصر و يقنعه بطروحات الثوار الجزائريين[22]، و قد قبل ناصر دعم الثورة الجزائرية حالة اندلاعها بلا تردد [23].

لقد ظل بن بلة قبل اندلاع الثورة متنقلا بين مصر و ليبيا، لأن ليبيا على حد قوله: « هي حبل الوريد لتمرير السلاح» إلى الجزائر[24] و من خلال تنقلاته إلى طرابلس كان قد أرسى القواعد الخلفية الأولى للثورة بليبيا قبل انطلاقها مع مجموعة من الجزائريين وبمساعدة المسؤولين المصريين و الليبيين على السواء.

و رغم النشاط الحثيث للجزائريين عشية اندلاع الثورة، إلا أن الأوساط الرسمية الفرنسية كانت - خلال شهر أوت 1954. جدّ متفائلة بالوضع في الجزائر، التي كان بها « كل شئ هادئا» بخلاف ما هو عليه الوضع في تونس و المغرب الأقصى، لكن السيد فوجور « J. Vaujour» مدير الأمن الفرنسي بالجزائر، لم يكن « هادئ البال» بخصوص الوضع بالجزائر، إذ أحصى فوجور عن طريق رجال مصالحه مراكز تجمع و تدريب على استعمال السلاح و « حرب كومنو» [25] في طرابلس بليبيا، يشرف عليها مدربون مصريون من مصالح المخابرات بقيادة « الماجور » فتحي الذيب،

وذهب فوجور في مهمة إلى باريس خلال نفس الشهر لاطلاع مسؤوليه وتحذيرهم ، و قدم قوائم بأسماء أكثر من 20 جزائريا يتدربون بهذه المراكز [26] .

كان أحمد بن بله قد اختار فعلا بعض الطلبة و هم من الدارسين بالقاهرة و من المتطوعين للانضمام للكفاح المسلح ، و يذكر الذيب أنهم تدربوا بمعسكر الحرس الوطني بكوبري القبة، لليتم تدريبهم في دورة خاصة على حرب العصابات، و من أشهر هؤلاء الطلبة محمد بوخروبة (هواري بومدين) [27] . و سيبحر هؤلاء الطلبة الضباط . فيما بعد . فيما يعرف بعملية اليخت « دينـا » في شهر مارس 1955 لامداد القاعدة الخلفية للثورة بالمغرب الأقصى، و منهم: محمد صالح عرفاوي، علي مجاري ، هواري بومدين ، عبد العزيز مشري ، عبد الرحمن محمد ، حسين محمد ، أحمد شنوف، مع طاقم السفينة[28] .

تدعم الوفد الخارجي بالقاهرة بعد انطلاق الثورة، بكل من حسين الأحول و أمحمد يزيد . و هما من المركزيين انتميا للثورة في بدايتها .. وكانت مهمة الوفد الخارجي أن يقدم للثورة التأييد السياسي والديبلوماسي و العتاد الحربي، و كانت مهمة بن بلة الاتصال بالسلطات المصرية للحصول على السلاح و تموين الثورة، في حين كانت مهمة خيضر و أيت أحمد الأمور السياسية و الديبلوماسية، فلخيضر البلدان العربية و لآيت أحمد بقية بلدان العالم، و لهذا الغرض

أدمج آيت أحمد معه في هذه المهمة السيد يزيد، و هما اللذان سيحملان القضية الجزائرية إلى مؤتمر باندونغ في شهر أبريل 1955 [29].

بدأ عمل أحمد بن بلة مع السلطات المصرية . حسبما يذكر فتحي الذيب . منذ الفاتح من شهر أكتوبر 1954 لتزويد الثورة الجزائرية بالسلاح بأسرع وقت ممكن، و ذلك بتكليف بعض الأخوة الليبيين المختصين في تهريب السلاح من قاعدة العظم البريطانية بطرابلس، وتم الاتصال بأحد عمال السفارة المصرية سابقا بليبيا المدعو أمين صالح، الذي له خبرة طويلة مع الشعب الليبي . و سافر فعلا أمين صالح إلى ليبيا لاعداد المطلوب، و تمكن من شراء « 28 بندقية، و عدد 8 مدفع رشاش برن، عدد3 رشاش ستن ، و كمية كافية من الذخيرة البريطانية»، و قام بنقلها و إخفائها ببلدة جوارشه غربي بن غازي ، استعدادا لتسليمها للمرسول. و تم بعد ذلك إرسال الأخ المغربي موضع ثقة أحمد بن بلة بعد تزويده بكلمة السر للاتصال بأمين صالح، على أن يتولى فيما بعد بالاتفاق مع بن بلة على ترتيب وسيلة التهريب للسلاح من برقة إلى شرق الجزائر، ليكون في متناول المجاهدين عند بدء الكفاح المسلح [30].

لكن السلطات الليبية فرضت رقابة شديدة في هذه الفترة على جميع التحركات في برقة . نتيجة اغتيال إبراهيم الشالحي ناظر

الخاصة الملكية الليبية . فأوقف النشاط في برقة إلى حين، و نقل العمل إلى طرابلس، حيث حلّ بن بلّ بمبالغ مالية لتوفير السلاح و إعداده للتهريب إلى الجزائر من قاعدة الملاحة الأمريكية بواسطة « أصدقاء ليبيين للهم خبرة في هذا الشأن »، و الذين كانت لديهم « كميّة جاهزة للتسليم نظير دفع ثمنها »[31].

بعد إتمام المهمة ، سافر بن بلة إلى إسبانيا للاتصال بمحمد بوضياف و قادة المقاومة المراكشية، أما شحنة الأسلحة فبقيت مخبأة ببرقة، أما الشحنة التي تم شراؤها في طرابلس فقد أخذت طريقها على الإبل إلى منطقة الأوراس على مرحلتين ــ الشحنة الأولى من الحدود الليبية إلى منطقة تخزين وسط تونس ، و الشحنة الثانية، من منطقة التخزين و بقافلة من الإبل مررت عبر منطقة الكاف ، و بمعرفة المناضلين الجزائريين أنفسهم الى قيادة الأوراس[32].

و لما كان الإلحاح من قادة الكفاح في الجزائر على طلب الدعم بأكبر كميّة من السلاح و الذخيرة، عاد بن بلة إلى القاهرة ليطالب بسرعة الإمداد ، فاتصل بفتحي الديب و زكرياء محي الدين . رئيس المخابرات المصري . الذي عرض بدوره الأمر على جمال عبد الناصر في نهاية الأسبوع الثالث من شهر نوفمبر 1954، فقرر « بلا تردد» في استخدام إحدى قطع الأسطول البحري المصري، و تمت الاتصالات سريا مع رئيس الوزراء الليبي مصطفى بن حليم . الذي كان قد أتم

دراسته بمصر . الذي قبل المعاونة و ضمان سرية و حماية طريق التهريب عبر الأراضي الليبية، دون تدخل من البوليس (الشرطة) الليبي، و أختار ابن حليم القائمقام عبد الحميد درنة و اتفقا على عملية الإنزال و النقل[33].

اختارت المخابرات المصرية اليخت « انتصار »[34]، الذي كان يقوده البكباش بحري فؤاد بمساعدة أحد ضباط المخابرات البحرية اليوزباشي أمين عفت، و انطلق اليخت محملا من ميناء السكندرية العسكري ليلة 6/5 ديسمبر 1954 ليصل إلى أحد الموانئ القديمة شرق طرابلس منتصف ليلة 8/7 ديسمبر ليجد في استقباله بن بلة وعبد الحميد درنه، و تضمنت الشحنة التي كان يحملها اليخت مايلي:

100	بندقية لي انفيلد 303 ر
10	رشاش برن 303 ر
25	بندقية رشاشة تومي 45 ر
5	كاس إطلاق
80000	طلقة 303 ر (شانون الن)
18000	طلقة 303 ر للبرن
1000	طلقة 303 ر حارقه
1000	طلقه 303 ر خارقة للدروع
24650	طلقة 45 ر للتومي

120 قنبلة يدوية ميلز، إلى جانب كمية من الأسلحة للكفاح المسلح بتونس[35].

و قد تمّ إخفاء هذه الكميّة من السلاح في « فيلا» (مسكن) عبد الحميد درنه . الذي كان حسب ما يذكر بن بلة برتبة عقيد و كان يهز على كتفيه صناديق السلاح ! - على أن تؤخذ الكمية في مدّة 15 يوما. غير أن المسألة طالت . لمدّة شهرين . ثم نقلت الشحنة بمساعدة الليبيين بالشاحنات إلى الحدود الليبية الجزائرية لتنقل بالجمال عبر تبسة[36] ، و بداية من هذا التاريخ . حسب شهادة بن بلة . ظلت مصر تدعم وحدها الثورة الجزائرية عبر ليبيا بالسلاح و الذخيرة لمدّة سنتين و نصف[37].

كانت هذه المحاولة ، أول عملية لنقل الأسلحة من مصر عن طريق ليبيا، انطلاقا من ميناء الخمس . شرق طرابلس . و منها إلى الجزائر، و تمت هذه العملية في شهر فيفري 1955 [38]، و كانت بها كمية من السلاح موجهة لتزويد المكافحين التونسيين ببعض احتياجاتهم باعتبارهم سيشاركون في عملية التهريب عبر تونس من ناحية و لدعم قدراتهم على الاستمرار في المقاومة تخفيفا على ضغط القوات الفرنسية على الجزائريين ، و ذلك بالاتفاق مع أحمد بن بلة و صالح بن يوسف[39].

و خلال نفس السنة (1955) ، تمكن بن بلة من إرسال ثلاث شحنات من الأسلحة للثورة بواسطة اليختين « دينا و انتصار ». أما شحنة الأسلحة الرابعة و التي كان في انتظارها منسق الثورة محمد بوضياف ، و المسؤول عن قاعدة المغرب بالناظور [40] ، والتي كانت موجهة بواسطة سفينة آتوس « Athos» إلى منطقة الريف، فقد اعترضتها القوات البحرية الفرنسية يوم 11 أكتوبر 1956 [41].

ظل بن بلة خلال هذه الفترة متنقلا بين مصر و ليبيا و بلدان أوربية للبحث عن السلاح و الذخيرة، و ظلت المخابرات الفرنسية ترصده و تحاول مراقبته و قد تعرض لمحاولات اغتيال [42].

و نظرا لأن مشكلة السلاح كانت أخطر بكثير من مشكلة المؤونة داخل القطر الجزائري، بعد اشتعال نار الثورة ، و ظللت المسألة تتطلب حلولا عاجلة و المصدر الرئيسي للسلاح كان طرابلس ، وإمكانية الاعتماد على السلاح المتوفر في ليبيا في هذا الوقت المبكر من اندلاع الثورة . و بخاصة و تونس لا تزال بلدا محتلا من طرف القوات الفرنسية . جعل من عملية إيصال هذه الأسلحة أمرا يحتاج إلى إعداد و تنظيم و إلى وقت، يمكن من خلاله قبول التونسيين مساعدة الثورة الجزائرية و الوقوف إلى جانبها، و هو الأمر الذي دفع المجاهد مصطفى بن بولعيد إلى السفر في مهمة ثانية إلى ليبيا في النصف الثاني من شهر جانفي 1955، و التي انتهت باللقاء القبض عليه في بن

فردان على الحدود الليبية في شهر فيفري، و خلف ابن بولعيد في مسألة الاتصال « بالخارج » المجاهد عباس لغرور عن طريق المجاهد عبد الكريم نائب المجاهد عبد الحي بتونس [43].

و قد تمكن بعد ذلك بن بلة بوسائله الخاصة ، من الحصول على سفينة تجارية لاستخدامها في نقل الأسلحة من مصر إلى ليبيا ، بحيث اتصل بأحد اليوغسلافيين المدعو ميلان باتشيش ، الذي عين قائدا لسفينة اليخت دينا ، و كان في هذه الرحلة رفقة سبعة جزائريين من بينهم النذير بوزار الذي عين المسؤول الأول على الرحلة إلى جانب مجاهدين آخرين منهم محمد بوخروبة (هواري بومدين)[44] ، و يشير النذير بوزار إلى قصة الرحلة و ما صادفته من مخاطر و متعب نظرا للمراقبة الأجنبية و بخاصة الإنجليزية، و إلي مساعدة الليبيين للقضية الجزائرية، و أن اليخت كان يحتوي على حوالي 21 طنا من الأسلحة المختلفة و الذخيرة [45].

كانت مغامرة اليخت دينا بعد عملية اليخت انتصار، و انطلق من ميناء الإسكندرية باتجاه المغرب الأقصى يوم 24 مارس مرورا بسواحل ليبيا، و كان قد بدأ التحضير للعملية في شهر جانفي 1955 من طرف بن بلة و بوضياف و عبد الكبير الفاسي (من مراكش) باتفاق مع المخابرات المصرية [46].

ثم تأتي مغامرة اليخت « الحظ السعيد » الذي بدأ رحلته من ميناء رأس الحكمة بمصر في شهر أوت 1955 و الذي كان هو كذلك سيزود المقاومة الجزائرية المراكشية ، غير أن الرحلة توقفت بسبب نفاد الماء إلى داخل اليخت يوم 26 أوت[47]، و قد أفرغت شحنة الحظ السعيد في اليخت انتصار ، الذي أبحر ثانية في 2 سبتمبر 1955، ليصل إلى سواحل الريف بمراكش في الشمال ليلة 13/12 سبتمبر، و قد استقبله محمد بوضياف، و تم إفراغ الشحنة في عرض البحر، الأمر الذي أدى إلى سقوط كمية من السلاح و الذخيرة في عرض المياه، ليتابع اليخت مسيره في اتجاه برشلونة و و العودة إلى الإسكندرية، و كان بن بلة يتابع عمليات التهريب من اسبانيا[48].

و العمليات السابقة كانت لدعم الكفاح المسلح من القواعد الخلفية للثورة من الجهة الغربية، و ما يهمنا في هذه الدراسة هو الجهة الشرقية، و نظرا لبروز معطيات على الساحة السياسية في تونس، بدأت الاتصالات الأولى بين بورقيبة و فرنسا، و خوفا من خنق الثورة الجزائرية بدأت المساعي جارية لتوحيد الكفاح بين الشعب التونسي الجزائري[49] و المراكشي الجزائري[50]، و لاستمرار المقاومة في تونس جري التنسيق في القاهرة و طرابلس بين كل من الطاهر الأسود و صالح بن يوسف و بن بلة تحت رعاية المخابرات المصرية[51]، كما بدأت الدعوة في شهر جانفي 1956 في القاهرة لإنشاء جيش تحرير

المغرب العربي، و قد حضر لهذا الشأن كل من محمد بوضياف و أحمد بن بلة و العربي بن مهيدي عن الجزائر و الدكتور ابن عبود و محمد بن عبد الله المساعدي عن المغرب الأقصى، وقعوا جميعا مذكرة بهذا الخصوص رفعت إلى جمال عبد الناصر بتاريخ 21 جانفي 1956 [52].

و قد أورد الكاتب الصحفي جاك ديشومان بعض الحقائق عن تنقلات بن بلة و نشاطه بين مصر و ليبيا و تنسيقه مع الأمير عبد الكريم الخطابي و علال الفاسي للتوقيع على ميثاق لتشكيل مركز لتدريب فرق << الكومندوس >> بالمغرب العربي و فتح مكتب لتجنيد المتطوعين لإرسالهم إلى الجزائر، و دخوله في محادثات جادة مع صالح بن يوسف في جوان 1955، و مع الدكتور الخطيب قائد جيش تحرير المغرب الأقصى للتنسيق عمل على مستوى المغرب العربي، وهذا بالاستفادة من قروض و إعانات منحتها الحكومة المصرية عن طريق فتحي الديب و عزت سليمان رئيس مصالح المخابرات المصرية وبحضور الهاشمي الطود رئيس مكتب تدريب فرق الكومندوس بالمغرب العربي، و قد استغل بن بلة المال لشراء أسلحة أرسلها لأوعمران لدعم الجبهة الداخلية [53].

منذ شهر جوان 1955، عمل بن بلة مع هؤلاء المغاربة جميعا بالتنسيق مع صالح بن يوسف و ممثله بليبيا السيد عبد العزيز شوشان [54]، و تعامل بن بلة مع ابن يوسف على أساس الكفاح

المشترك، و كان على رأسه في تونس الطاهر الأسود أو لسود ، و قد حضر لسود اجتماع طرابلس في 24 نوفمبر 1955 مع بن بلة بحضور فتحي الديب، و وسعت فكرة العمل المشترك لتشمل منطقة المغرب العربي بأكملها في اجتماع القاهرة في 24 فيفري 1956. و هو الاجتماع الذي حضره كل من الطاهر لسود و البشير السبعي من تونس و الدكتور عبد الكريم غلاب و الدكتور المهدي بن عبود من مراكش و عباس للغرور و أحمد بن بلة عن الجانب الجزائري، و كان هدف هذا الاجتماع هو مواصلة الكفاح المشترك و تحرير المغرب العربي ووحدته (55).

و في الإطار السابق، و بمساعدة السلطات المصرية، وضع برنامج للدعم بالأسلحة و العتاد للمقاومة في المغرب العربي ككل، و من ذلك نجد أن عملية تمرير السلاح فيما بين 1954-1956 غالبا ما كانت مشتركة، ففي الجهة الشرقية ، كانت عادة موجهة إلى المقاومة في الجزائر و تونس و في الجهة الغربية إلى المقاومة الجزائرية والمراكشية، و كذلك الشأن بالنسبة لقواعد تمرير السلاح و تهريبه بليبيا، فقد كانت هي كذلك مشتركة...

و فيما يخص قاعدة الثورة بليبيا، فقد تم الاتصال مع رئيس الحكومة الليبي مصطفى بن حليم، الذي التزم بتسهيل تمرير السلاح بليبيا، و كان للتونسيين - المعارضين للاستقلال الداخلي - مزرعتان

بليبيا استعملت لتخزين السلاح و للتدريب ، استفادت منهما المقاومة في تونس و الثورة الجزائرية، أما الأولى ، فهي قاعدة زنزور . على بعد 14 كلم من طرابلس . و الثانية هي قاعدة بني غشير (Ghechir) إلى جانب قاعدة العسة (Assa) . على بعد 12 كتم من الحدود التونسية وهي القاعدة المهمة لتهريب السلاح [56] . أما المسؤولين عن تمرير السلاح إلى تونس فهم الطاهر لسود و ابن أخيه البشير و أحمد بن بلة [57] .

و هكذا سيتحرك اليخت الحظ السعيد [58] . بعد إصلاحه . من جديد يوم 20 أكتوبر 1955 من ميناء الإسكندرية بشحنة من الذخيرة والمتفجرات، و هي موجهة إلى الأوراس و سوق أهراس و الجبهة الشرقية عموما و تمثلت في الآتي:-

عدد	صنف	عدد	صنف
100000	طلقة92،7 بلجيكي	196	قالب .T.NT
13000	طلقة 303 ر إنجليزي	100	مقذوف اتيرجا
1000	متر فتيا انفجاري	300	مفجر اتيرجا
6000	كبسول طرفي رقم 8	198	طلقة هاون 2 ش . ف
1000	كيلوغرام جلجنايت	5	دينامو للنسف
399 x 2	متر فتيل مأمون	4	هون 2
1000	كبسول كهربائي	4	جهاز لاسلكي
7	علبة كبريت هواء	100	ياردة سلك كهربائي + 5 مطواة وصلة اتيرجا
1	ايريال لاسلكي [59] .		

وقد تم إيصال هذه الشحنة إلى ميناء طرابلس يوم 18 أكتوبر بتعاون أحمد بن بلة و فتحي الديب و عزت سليمان و تم استقبالهم من طرف مندوب جيش التحرير علي محساس . أحمد .[60]، و تم اختيار ميناء زواره . و هو ميناء قديم غرب طرابلس . لافراغ حمولة اليخت ليلة 9 نوفمبر، و نقلت الشحنة باللوريات (الشاحنات) تحت رقابة عبد الحميد درنه، لتأخذ طريقها رفقة بن بلة و محساس إلى مخزن التشوين بالمزرعة المستأجرة ضواحي زوارة[61].

و يشير المجاهد محمد الطيب بيزار « أن قادة الثورة استقبلوا باخرة لاتوس المحملة بالسلاح في ميناء زوارة الليبي في نوفمبر 1955» . و قامت مجموعة من مجاهدي سوق أهراس بنقل تلك الشحنة إلى بوكماش بليبيا ثم إدخالها الى الجزائر [62]. و هو نفس ما يذهب إليه المجاهد قاضي بشير من أن الأسلحة التي جمعت في ليبيا جاءت عن طريق مركب لاتوس، الذي أنزل الأسلحة في ميناء زوارة في ظروف و مشاكل كبيرة، و تم نقل الأسلحة الى الجزائر بقوافل الجمال التي كان يشرف عليها عبد الكريم هاني! [64].

و لنا أن نتسأل الآن ؟ هل استعمل رجال الثورة المركب آتوس في تهريب الأسلحة الى ليبيا قبل رحلته المشؤومة الى الجهة الغربية في شهر أكتوبر 1956؟!...

في استعراض للموقف بليبيا من طرف محساس و عبد العزيز شوشان . ممثل صالح بنم يوسف . عن عدم تهريب السلاح المخزن والذخيرة بليبيا وقتئذ. تحدثا عن تحركات « جايلز » قائد الشرطة الليبية البريطاني. و أنه كان يتابع نشاطهم بصورة مستمرة. إضافة الى تزايد نشاط الدوريات الفرنسية على الحدود الليبية التونسية و عن ارتفاع ثمن الجمال المستخدمة. و تمكن أنصار بورقيبة من شراء ذمم بعض العناصر التونسية التي كانت تقوم ببعض عمليات التهريب [56].

غير أن هذه المشكلة ذللت بالاتصال بالمدير العام للشرطة الليبية السيد عبد الحميد درنه. الذي كان يتنقل مع قوافل السلاح شخصيا الى الحدود الليبية التونسية [66]. و تم دعم وسائل النقل بشراء 30 جملا قسمت الى ثلاث مجموعات لحمل السلاح و العتاد [67].

و يوضح المجاهد محمد الطيب بيزار المدعو حمّة عن عملية نقل السلاح من ليبيا. من أنها كانت تتم عن طريق الشاحنات بمشاركة مجموعة من الثوار الجزائريين أمثال : بخوش بلخير و عمر مزهودة، وحسين حشحوش ، و كان من بينهم مسؤولين من قبل جبهة التحرير الوطني في طرابلس، من أمثال محمد الهادي عرعار و قاضي بشير وطالب محمد و ساكر كمال و أحمد سليم، و كانت العملية تتم باشراف قادة الثورة و على رأسهم أحمد بن بلة و علي محساس [68].

و يذهب الديب الى القول بأن النصف الثاني من شهر مارس 1956، شهد نشاطا غير عادي و متزايد في تهريب السلاح عبر الحدود الليبية التونسية لتزويد جيش التحرير و جبهة الجزائر الشرقية (سوق أهراس و الأوراس) بكميات وفيرة من السلاح. وأشار إلى أن إدخال السلاح نحو الجزائر تم في مرحلتين، ما بين 22 و 27 مارس، رغم تفطن جايلز قائد الشرطة البريطاني في ليبيا، الذي قام بتحركات تفتيش للمتابعة عملية التهريب في منطقة غريان تحت غطاء إجراء مناورات، غير أن عبد الحميد درنة أوقف عملية التفتيش التي قام بها الضابط الإنجليزي (69) . و كان المكلف بهذه العملية . خلال شهر مارس . من الجانب الجزائري المجاهد عللي محساس المفوض من قبل المجاهد بن بلة، و كان لمحساس اتصالات وثيقة مع المناطق الشرقية للجزائر (سوق أهراس و الأوراس) .أما السلاح المهرب فتمثل في الآتي:

عدد	صنف
65	بندقية 303 ر
10	رشاش فيكرز متوسط 303 ر
30	رشاش لانكستر
216	قنبلة يدوية
60	خزنة للانكستر
20	خزنة للفيكرز
6000	طلقة 9 مم (70)

و لما اشترت السلطات المصرية المركب « دافكس» من اليونان بتاريخ 20 مارس 1956 [71] ، تمّ تهريب شحنتي الأسلحة ، الشحنة السادسة و السابعة بواسطته، و كانت الشحنة السادسة موجهة الى الجبهة الشرقية (قسنطينة و الأوراس)، أما السابعة فكانت موجهة الى الجبهة الغربية، و كانت بالاتفاق مع أحمد بن بلة الموجود بأسبانيا للاتصال بمسؤولي الإمداد بالجبهة الغربية، و تمثلت شحنة الجبهة الشرقية في الآتي:-

الصنف	إجمالي الكمية	الصنف	إجمالي الكمية
بندقية 303 ر	500	ملكينلت شحن بطريات	2
رشاش للويس	10 و معها 40 خزنة	قنبلة يدوية	504
رشاش برتا 9 مم	30	دانه هاون 2	253
مسدس برتا 9 مم	48	طلقة 303 رصاص	250000
هاون 2	5	طلقة 303 حارقة	62400
طلقة 7,92	40000	طلقة 9 مم للبرتا	16000
طلقة 9 مم للمسدس	500 [72]		

و كان المركب دافكس قد انطلق من ميناء الإسكندرية يوم 6 ماي 1956 لينزل شحنته بميناء زوارة يوم 13 ماي، و هذا بالاتفاق مع الملحق العسكري المصري بليبيا و مسؤول جيش التحرير علي محساس ، على أن يواصل المركب مسيره نحو مراكش الشمالية [73].

وقام المركب دافكس برحلة أخرى انطلاقا من الإسكندرية بتاريخ 26 جويلية 1956، و كان الانطلاق بحضور بن بلة و على متن المركب

الشحنتين الثامنة و التاسعة ، و كانت الشحنة الأولى للجبهة الغربية والثانية للجبهة الشرقية و تمثلت فيما يلي:.

العدد	الصنف	العدد	الصنف
500	بندقية 303 ر	504	قنبلة يدوية
40	رشاش لويس م/ط ومعها 200 خزنة	500	كلغ جلجانيت
650	رشاش ايطالي قصير 9 مم بالخزن	2	دينامو تفجير
100	رشاش برتا 9 مم	25	علبة كبريت هواء
100	بندقية فرنسي 7,5 مم	100	متر فتيل سريع الإنفجار
270000	طلقة 303 ر رصاص	50	مفجر كهربائي 8
150000	طلقة رشاش الايطالي	200	فتيل مأمون
25000	طلقة 9 مم للبرتا	250	قالب
50400	طلقة 7,5 مم فرنسي	500	بذلة عسكرية كاكي
20000	طلقة 7,92 مم	2	ماكينة شحن بطريات [74]

و تمّ إنزال شحنة الجبهة الشرقية في ميناء زوارة و كان في استقبالها الملحق العسكري المصري و علي محساس، على أن يواصل المركب مسيره نحو الجبهة الغربية بالمغرب الأقصى [75].

وصل بعد هذه العملية الى القاهرة التيجاني هدام . يذكره الديب البنجيني هدام . و قام بن بلة بتقديمه الى السلطات المصرية . المخابرات . ليعاونه و ينوب عنه أثناء غيابه[76] ، و في نفس الشهر حلّ المجاهد

محمد الهادي (عرعار) بطرابلس كمندوب للكفاح الجزائري و حلّ محل علي محساس [77] ، الذي كان بتونس .

و لدعم شبكة تهريب السلاح، كانت قيادة الثورة قد أوفدت في 25 ماي 1956، ممثلا عن المنطقة الشرقية الى طرابلس ، و كلف بهذه المهمة المجاهد محمد الطيب بيزار . المدعو حمّة . الذي سافر الى طرابلس و استقبل من طرف المجاهد محمد الهادي عرعار، و كان قد أرسل هذا الأخير كذلك في مهمة لجلب الأسلحة، و في بوكماش على الحدود الليبية التونسية وقع الاتصال بقيادة الثورة، فعينوا مجموعة المجاهدين التالية للقيام بالعملية و هم :- محمد الهادي عرعار - منسق مسؤول عام

قاضي بشير - مسؤول التنظيم

كمال ساكر - مسؤول المالية

محمد طالب - مسؤول الشؤون الاجتماعية

جيلالي عوني - مسؤول الاتصال

محمد الطيب بيزار - مسؤول النقل [78]

سعت قيادة الثورة لضمان نقل التموين و الأسلحة ، توفير ثماني شاحنات، أربع من نوع لانسيا (Lancia) و اثنتان من نوع فيات، حمولة كل شاحنة 200 قنطار (20 طن)، و كانت الشاحنات تتنقل تحت اسم شركة عبد الله عابد السنوسي . ابن عم عبد المالك

إدريس الملك . SASCO. حيث كانت تقوم بأربع رحلات في الشهر انطلاقا من مرسى مطروح الى السلوم بمصر و منه الى الجبل الأخضر بليبيا، مرورا بالزليطن ثم الخمس لتنتهي الرحلة في بوكماش. ثم العودة الى طرابلس و منها الى بن غازي لتنتهي بالسلوم ثانية، و كان سيرها نهارا. ولما لاحظت القيادة ثقل هذه المهمة وقلة المجاهدين المشرفين عليها، دعمتهم بمجاهدين أخرين و منهم:. سوالمية الطاهر (ططعية) و أحمد غليس (مشلاق) و حمّة لاندوشين و دريد أحمد و علاوة عظامنية و سحيري للخضر و أحمد رقايقية ، و كانوا يتنقلونن بهوايات تجار ليبيين، و نظرا لبعد المسافة دعموا بمجموعة أخرى من المجاهدين السائقين منهم:. أحمد بوترعة و محمد قواسمية (حمّة ولد قمبيطا) و عبد القادر قواسمية و علي براكتية و محمد بوغالم و مالكي حومانة و مبروك لوجاني (دغدوش) و باشا والسبتي كعرار و عبد القادر ناناي و حسين مشنتل و صالح ميهوبي الصيفي و إبراهيم عمري و آخرين[79]...

و عن نقل الأسلحة و الذخيرة برا، كانت الشاحنات تنطلق من قواعد التخزين بمصر حتى الحدود الشرقية للبلاد و تنقل فيما بين 300 الى 400 طن ، على متن قوافل متكونة من 4 الى 6 شاحنات كبيرة، بمعدل اثنتين أو ثلاث دوريات شهريا، هذا باستثناء الحالات الاستعجالية[80].

كانت طرق و سبل حركة تمرير السلاح، على الحدود الليبية التونسية، تتغير وفق الظروف و الأحداث فيما بين 1954 . 1956 ، فكانت هناك عدّة قواعد و محطات:- رقدالين (Regdaline) ، و بها مخزن سلاح رئيسي ، ثم العسة و بها مخزن سلاح، ثم تيجي و بها مخزن ثانوي و مركز تدريب . على بعد 40 كلم من نالوت (Nalout) ، ثم جوش (Djoch) و هو مخزن سلاح ثانوي و مركز تدريب . شرق تيجي على بعد 35 كلم . ثم نالوت و هو مخزن رئيس و منطلق للقوافل و مركز تدريب، و هو في الجنوب الشرقي لذهيبات (Dehibat) [81] ، ثم يعبر السلاح مسلك طريق بن غردان و نفطة بتونس [82] أو الجنوب الشرقي الجزائري عن طريق غات و غدامس على الحدود الليبية الجزائرية [83] أو عبر مسالك أخرى غير مراقبة من طرف القوات الفرنسية...

كانت عملية شحن و نقل السلاح مشتركة بين الجزائريين والتونسيين و مساعدة الليبيين، و تتمّ نهارا في المناطق البعيدة عن الحدود الليبية التونسية ، و تتم ليلا في المناطق الحدودية، و عند الاقتراب من الحدود كانت القوافل تتوزع و تنتشر في أفواج صغيرة متألفة من 7 الى 8 أفراد بجملين الى ثلاثة جمال، متنقلة بيقظة و حذر حتى تتجنب الدوريات الفرنسية أو رجال السلطة التونسية [84] (البورقيبية) بعد بداية المفاوضات.

ب - المرحلة الثانية 1956 . 1962

و تبدأ هذه المرحلة مع منتصف سنة 1956، اثر استقلال تونس و جلاء القوات الفرنسية النسبي من مناطق الحدود التونسية الليبية، حيث أصبح الطريق مفتوحا لإيصال الأسلحة من ليبيا الى الحدود الجزائرية التونسية على متن الشاحنات، هذا من جهة ، و من جهة أخرى ما شهدته الجزائر على المستوى الداخلي بانعقاد مؤتمر الصومام في شهر أوت 1956، حيث ظهرت مفاهيم جديدة في خوض الكفاح المسلح ، هذا إضافة الى اختطاف الطائر التي كانت تنقل أعضاء الوفد الخارجي في 22 اكتوبر من نفس العام، ومنذ نهاية السنة أصبحت القاعدة الشرقية (سوق أهراس) هي مركز تزويد الولايات الداخلية بالسلاح الآتي من بلدان المشرق العربي و بلدان صديقة أخرى عن طريق قاعدة ليبيا أو قاعدة تونس الخلفية للثورة الجزائرية [85]...

كان الوفد الخارجي قبل اختطافه متحفظا و معارضا لبعض قرارات مؤتمر الصومام، و بخاصة منها القيادة المنبثقة عن مجلس الثورة و لجنة التنسيق و التنفيذ، و كان كذلك رافضا لتعيين الدكتور محمد الأمين دباغين مسؤولا بالقاهرة، و كان لعلي محساس المسؤول عن التسليح بالحدود الشرقية (قاعدتا طرابلس و تونس) مكلفا من طرف الوفد الخارجي للثورة، كانت له نفس المواقف من قرارات مؤتمر

الصومام، و كان محساس قد تمكن من إدخال كميات معتبر من الأسلحة الى تونس و توزيعها على المناطق الشرقية، و استطاع بذلك أن يجمع حوله مجاهدين [86] ، كانت لهم نفس مواقف الوفد الخارجي، و لذلك فحين عين المجاهد العقيد عمار بن عودة محل محساس لم يتمكن من السيطرة على الوضع الذي بقي الى حين [87].

و قد ترك المجاهد بن عودة الوضع كما هو في تونس، و سافر إلى طرابلس حيث كان " أسعد حظ ، فقد كان مسؤول مخازن الثورة بها هو محمد الهادي عرعار، و كان من جنود بن عودة " ، و لذلك تمكن بن عودة بسهولة من وضع يده عليها (المخازن) و شرع في العمل على نقلها الى تونس [88].

و يذكر العقيد بن عودة أنه تم الغاء كل العمليات التي قام بها محساس و بن بلة، لجملة من الأسباب منها، أن السلاح مخزن وموجود بكثرة في ليبيا، و أن الصحراء مراقبة من الطيران الفرنسي والسواحل بالبحرية الفرنسية، و لذلك وضع الأسلحة في صناديق كتب عليها " الكاوكاو " [89] و نقلها الى تونس، و في أول نوفمبر 1956، كانت أول شاحنة تعبر الحدود الليبية التونسية بنجاح في اتجاه المخزن الرئيسي لأسلحة الثورة بالحدود الشرقية [90].

أصبحت عمليات النقل في هذه الفترة تتم انطلاقا من مصر على متن شاحنات بتفورد تملكها الثورة، و شاحنات ضخمة يملكها الليبي

سالم شلبك وضعها تحت تصرف الثورة الجزائرية، كما كانت شركة عبد الله عابد السنوسي تنقل الأسلحة للثورة مجانا من السلوم الى طرابلس، و تم إنشاء محطات برية على طول المسلك : مرسى مطروح. بن غازي . طرابلس . تونس . الحدود الشرقية غرديماو (غار الدماء) و يذكر المجاهد عمراني أن بن عودة و العقيد أوعمران المكلف بالشؤون العسكرية و السياسية ، قد وزعا الأسلحة التي تمّ إدخالها الى تونس في يوم 20 نوفمبر وفق الحصص التالية :.

- الولاية الأولى ـ 400 بندقية رشاشة مع الذخيرة " F.M.Brent"
- الولاية الثانية 400 بندقية رشاشة مع الذخيرة " F.M.Brent"
- الولاية الثالثة 450 بندقية رشاشة مع الذخيرة " F.M.Brent"
- الولاية الرابعة 550 بندقية رشاشة مع الذخيرة " F.M.Brent"
- القاعدة الشرقية 100 بندقية رشاشة مع الذخيرة [91].

كانت لجنة التنسيق و التنفيذ قد قررت إنشاء مهام جديدة منها مصلحة التسليح و التموين العام (DARG) مهمتها إيصال السلاح من مختلف القواعد الخلفية الى الحدود و إدخالها الى رجال الثورة، وأسندت المصلحة الى العقيد أوعمران، و كان للمصلحة مديرية مركزية بالقاهرة و أربعة مراكز أساسية في المغرب و تونس و ليبيا (طرابلس وبن غازي) و مصر (مرسى مطروح) و فرع أو مكتب في أوربا [92]

كان العقيد أوعمران قد وصل الى تونس بعد مضي شهر تقريبا من وصول العقيد بن عودة، مبعوثا من طرف لجنة التنسيق و التنفيذ، ليتولى مهمة التسليح و التموين على الجبهتين الغربية و الشرقية، وأصبح عمار بن عودة مساعدا له و نائبه على الجبهة الشرقية [93].

كانت عملية اقتناء الأسلحة و نقلها تستدعي تنقل بن عودة كثيرا ما بين القاهرة و طرابلس و تونس، كما تستدعي السفر الى أوربا الغربية أحيانا، اذ يذكر بن عودة : " أننا كنا نعقد صفقات الأسلحة باسم البلدان العربية في أوربا، لاسيما السعودية و العراق " [94]، ونقلها الى الثورة الجزائرية.

لاحظت المخابرات الفرنسية خلال سنتي 1957/56، نشاطا حثيثا عن عمليات شحن الأسلحة و تهريبها لتموين جيش التحرير الوطني، و قالت من خلال تقاريرها : " أن مجيء أوعمران على رأس لجنة جبهة التحرير في تونس محل محساس، إنما هو انتصار الداخل على الخارج و السياسي على العسكري " ، و ذكرت نفس التقارير أن عملية ازدياد تمرير السلاح بدأت مع منتصف شهر ماي 1957، حيث أصبح معدل قوافل السلاح يوميا تقريبا، و أن كميات كبيرة كانت تأتي عن طريق ليبيا، بعد زوال المراقبة الفرنسية من الموانئ التونسية، وأصبح النقل منتظما من طرف لجنة جبهة التحرير في تونس ، و هذا بالتنسيق مع ممثل بورقيبة أحمد التليلي، أمين مال الدستور الجديد،

وأمين عام الاتحاد العام للعمال التونسيين (UGTT) ، فقد قدم هذا الأخير لأوعمران وسائل النقل المتمثلة في شاحنات الحرس القومي التونسي لشحن الأسلحة العابرة للحدود الليبية ، و حمايتها و نقلها الى مراكز التخزين بتونس في مقرات رسمية، و توزيعها فيما بعد بنفس الشاحنات على قواعد الثورة على الحدود لإدخالها الى الجزائر بواسطة البهائم أو الشاحنات أو الأفراد، قائلة (التقارير): " لقد أدى أوعمران مهمته على أكمل وجه في تموين الثوار بالسلاح " [95].

و ذكرت نفس المصادر أن 80 ٪ من حركة تمرير السلاح الى الجزائر كانت تتم عن طريق البر بين ليبيا و تونس، قائلة : " ان عملية المرور كانت سرية و رسمية و منسقة " مع حاكم مدينة مدنين، و نبهت الى أن " عملية شحن الأسلحة و إلقائها في الشمال القسنطيني عن طريق الجو كانت محضرة "، و أن مصر كانت قد وضعت تحت تصرف الثوار في الجزائر طائرتين من نوع داكوطا (Dakota) بقيادة طيارين ألمانيين مدربين على ذلك، غير أن العملية لم تتم نتيجة رفض السلطات الليبية استقبال الطائرتين على أراضيها [96].

و يبدو أن رفض السلطات الليبية لهذا الأمر ، كان ناتج عن تأثير العمليات التي قام بها الثوار الجزائريون بليبيا في شهر جويلية 1956، بعد العدوان الثلاثي على مصر ، و توتر العلاقات بين ليبيا من جهة وفرنسا و إنجلترا من جهة أخرى، لقد قام الجزائريون بأمر من العقيد

إسماعيل صادق بمهاجمة مستودع بترول تابع للجيش البريطاني وحرقه، و عمليات أخرى، و كانت السلطات الليبية قد قررت بعد العملية أن لا يمر سلاح الثورة بأراضيها، غير أن المشكلة تمت تسويتها من طرف قادة الثورة مع المسؤولين الليبيين ذوي الأصول الجزائرية و الملك [97].

و لما تقرر تكوين قيادة العمليات من قبل لجنة التنسيق و التنفيذ في شهر فيفري 1958، عين العقيد بن عودة رفقة العقيدين محمد العموري و عمارة بوقلاز في القيادة الشرقية برئاسة العقيد ناصر (محمدي السعيد) [98]، و بعد ظهور الحكومة الجزائرية المؤقتة في شهر سبتمبر 1958 ظهرت وزارة التسليح و التموين العام، و لها مهام و صلاحيات و تنظيم مصلحة التسليح حتى نهاية 1959، و قد أسندت مهامها للعقيد محمود الشريف، و في هذه الفترة تمّ اقتناء شاحنات جديدة في الجبهة الشرقية و تم إنشاء ورشات للإصلاح وصيانة السيارات بمختلف أنواعها [99].

و عندما طرأ تعديل على الحكومة المؤقتة في جانفي 1960، تمّ دمج وزارة التسليح و التموين العام في وزارة واحدة هي وزارة التسليح و المواصلات العامة (MALG) بإدارة العقيد عبد الحفيظ بوصوف [100]، و أصبح لهذه الوزارة مديرية التسليح الشرقية ومديرية التسليح الغربية، و كان مقر المديرية الشرقية بالقرب من مقر

الحكومة المؤقتة بتونس، و للمديرية مراكز و ممثليات في البلدان التالية: تونس و ليبيا و مصر و سوريه و العراق و ألمانيا [101].

عمل العقيد بن عودة في تونس مع العقيد بوصوف في وزارة التسليح و الاتصالات العامة مسؤولا عن التسليح و التموين في الجبهة الشرقية (ليبيا و تونس) ، و بقي في هذا المنصب الى الاستقلال [102].

حاولت وزارة التسليح أن تنشئ مصانع لها بالمغرب الأقصى لصنع الرشاشات و مدافع الهاون و قذائف المدفعية ، و لمّا لم تفلح قرر بوصوف استيراد القذائف الى طرابلس و نقلها الى الجبهة الغربية بالمغرب الأقصى [103] ، و كانت هذه القذائف تشحن في صناديق من ليبيا مكتوب عليها " لوز ليبي حلو " و تنقل جوا بواسطة طائرة تابعة لإحدى الشركات البريطانية، و كان خط سير الطائرة: طرابلس . بورت سموث (بريطانيا) . توقف بكورسيكا . لوبورجي (باريس)، لكن قبل أن تصل الطائرة الى وجهتها كانت تتلقى برقية من مخابرات الثورة الجزائرية بالتوجه الى المغرب الأقصى [104] ، بدعوى " أن شحنة اللوز وجد من يشتريها هناك ! " ، و قد استعملت هذه الطريقة حوالي عشر مرات . على حد شهادة المجاهد العقيد بن عودة .، الى أن اكتشفت مخابرات الثورة بأن المخابرات الفرنسية تفطنت العملية ! فانتقلت " عملية اللوز " الى باخرة تجارية أمريكية كانت تعمل في البحر

الأبيــض المتوسط [105]، لكن في شـهر رمضـان " بدا لبعض عمال الشحن بميناء طرابلس أن يقتسموا صندوق لوز فيما بينهم فاكتشفت العملية ! " و وصل الأمر الى السلطات الليبيـة و تمّ تسوية المشكلة من طرف الحكومة المؤقتة مع السلطات الليبية، و يذكر بن عودة أن العملية كانت تتمّ " في سرية كاملة، و كلما كان الاطلاع على العملية أقل، كانت العافية أسلم ! " [106].

وصلت خلال سنة 1957 شحنات كبيرة من الأسلحة و العتاد، من بلدان عربيـة شقيقة[107] و صديقة (البلدان الاشتراكية) [108] الى ميناء طرابلس [109] و بن غـازي و موانئ أخرى في المشرق العربي، و فيها أسلحة خفيفة و ثقيلة (المدفعية) و حديثة ذات التقنيات العالية [110]. كانت هذه الأسلحة مع أسلحة أخرى موجودة بمخازن ترهونة بليبيا و قد نقلت بعد هذا التاريخ الى الحدود الجزائرية التونسية [111].

و يقول المجاهد دحو ولد قابلية، أن الثورة بعد 1958، أصبح لها " أسطول " من شاحنات النقل بعد دعمها بشاحنات جديدة من نوع لانسيا و مرسديس و شاحنات بعربات من نوع برتوغه (Bertoga) واينيموغ (Unimog) ، إضافة الى سيارات خفيفة . ظلت هذه السيارات في نشاط متنقلة باستمرار بين القواعد الخلفية للثورة بمساعدة " الاخوة الليبين و التونسيين " و خلال وزارة التسليح والمواصلات

العامة (1960 . 1962) قطعت هذه الشاحنات مسافة ما يقارب 4450000 كلم، و نقلت ما يقارب 2500 طن من الأسلحة و العتاد، بمعدل 5 الى 6 رحلات في الشهر[112].

أما خلال سنتي 1960/59 فقد وصلت شحنات كبيرة من الأسلحة و العتاد الى موانئ مصر وليبيا، دامت عملية إفراغها من السفن حوالي أربعة أشهر من قبل حوالي 110 مجاهد. معظمهم من المعطوبين. بعد أن هيئوا الموانئ والسكك الحديدية [113] و كانت هذه الأسلحة من البلدان الاشتراكية و الاتحاد السوفياتي و بخاصة الصين الشعبية، التي أرسلت ثلاث بواخر بها رشاشات و مدافع ثقيلة من مختلف العيارات[114]، و من مضادة للطيران ومضادة للدبابات ومدافع هاون من عيار 50 مم الى عيار 120 مم و مدافع ميدان من عيار 85مم الى عيار 122 مم و مدافع ميدان بلا ارتداد (Sans recul) [115]، و بذلك تطور سلاح الثورة الجزائرية من بندقية الصيد البسيطة الى مدافع الميدان ...

لم تكن في هذه الفترة من التاريخ عملية تهريب السلاح من ليبيا الى الحدود الجزائرية سهلة، بل كانت عملية مخاطرة كبيرة، فإضافة الى بعد المسافة ، هناك القوات الأمريكية و البريطانية التي لا تزال بليبيا، و تونس لم تكن مستقلة استقلالا تاما مع وجود القوات الفرنسية ، التي كانت تراقب المناطق الحدودية من شوشة . الحدود

الليبية التونسية . الى الحدود الجزائرية، ففي شوشة مركز عسكري للمراقبة و في بن قردان ثكنة كاملة، إضافة الى قاعدة جوية في قابس، وكانت جميع هذه القوات تشكل إزعاجا كبيرا للثوار و عملية تهريب الأسلحة عبر الحدود الليبية التونسية خاصة [116].

و عندما اشتدت الحراسة على الحدود و إضافة سدود من الخطوط المجهزة المكهربة و الملغمة . بين الجزائر و تونس و الجزائر والمغرب الأقصى [117] أصبح تفكير قادة جيش و جبهة التحرير الوطني في فتح جبهة جنوبية، انطلاقا من جنوب غرب ليبيا ، من فزان بليبيا باتجاه اليزي و عين أمناس ، و منها إرسال الأسلحة كذلك من ميناء كوناكري بغينيا مرورا بمالي ثم قطع الصحراء الكبرى باتجاه برج باجي مختار، فتمنراست فعين صالح [118].

و يذكر العقيد بن عودة أن التفكير في هذا الأمر كان أواخر سنة 1959 [119].

كما اشتدت الحراسة كذلك بحرا، و تم للبحرية الفرنسية فيما بين 1957 . 1959اعتراض سبعة بواخر من عشرة، كانت بها كميات معتبرة من الأسلحة و بخاصة المتفجرات التي كانت الثورة في حاجة ماسة إليها لصناعة البنقالور (Bangalore) المستعمل في فتح ثغرات في الخطوط على الحدود [120]، و فتشت البحرية الفرنسية فيما بين 1956-1960 مئات السفن و أوقفت المحمّلة منها بالسلاح والعتاد

الحربي ، و في شهر ديسمبر 1960 فتشت البحرية الفرنسية 17 مركبا ألمانيا في البحر المتوسط مما أثار أزمة حادة في العلاقات الفرنسية الألمانية [121].

لم تكن هذه الأمور بخافية عن الثورة الجزائرية ، و لذلك أنشأت لها مديرية التوثيق و البحث التابعة لوزارة التسليح و المواصلات العامة بداية من سنة 1960 في قاعدة ديدوش مراد بليبيا بالغرب من طرابلس، و كان يعمل بها حوالي 200 إطار مجاهد، مهمتهم جمع المعلومات التي تأتي من مصلحة البحث و مصلحة العمليات ، واستغلالها للخروج بمحاصيل و دراسات و ملاحظات تقدم للحكومة الجزائرية المؤقتة أو للقيادات المختلفة، سواء كانت هذه النتائج لقيادة العمليات بالغرب (الولايات ، 4،5،6) أو قيادة ولايات الشرق (1،2،3) [122].

هكذا كانت اذن أرض ليبيا فعلا هي " همزة الوصل " بين المشرق العربي و البلدان الصديقة في دعمها لكفاح الجزائر بفتح أرضها للثوار الجزائريين ، فماذا عن دعم شعبها و حكومتها المادي و المعنوي للثورة الجزائرية ؟! ذلك ما سنعالجه في الفصل الموالي...

الهوامش

1. انظر ، سابقا . المدخل
2. انظر ، لاحقا ، الباب الثاني
3. انظر ، لاحقا ، الباب الثالث
4. ذكر المجاهد قاضي بشير انه تقرر في اجتماع زدين . عين الدفلى حاليا . سنة 1947 . تاسيس قواعد خلفية للثورة احتياطا لعملية الحصار الاستعماري للثورة، في الملتقى الوطني حول قوافل السلاح، الوادي، 99/03/20/19، (أشرطة فيديو بحوزتي)

. 5 Ben youcef , BEN KHEDDA, Les origines du 1° Novembre 1954, Dahlab, Alger, 1989, P.131
6- **Ibid**, P.132-133
7- **Ibid**.

8. نظرا لأن الأسلحة كانت مخبأة في المطامير، يقول المجاهد علي بن شايبة أن ظروف التخزين أتلفت حوالي 60٪ من الأسلحة المطمورة، انظر، محمد، عباس " شهادات حول العقيد بن بولعيد ، ح 2 " ، جريدة الشعب، عدد 28 رجب 1986/4/8/1406
9. المكتب الولائي للمجاهدين للولاية سوق أهراس، " التقرير الولائي حول قوافل نقل الأسلحة للولايات " ، 4 جوان 1998 ، ص 1

. 10 Mohamed , HARBI, **Le F.L.N. mirage et réalités**, Ed. J.A. Paris, 1980, P.42

11 . شهادة أحمد بن بلة في برنامج " شاهد على العصر " ، قناة الجزيرة، حلقة 2002/11/3، من موقع الجزيرة على الإنترنت
12. احمد بن بلة ، مذكرات ، كما أملاها على روبير ميرل، ترجمة العفيف الأخضر،

13- محمد ، ودوع ، **ليبيا و الثورة الجزائرية 1954- 1962** ، رسالة لنيل شهادة الماجستير ، قسم التاريخ ، كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية ، السنة الجامعية 2001/2000.

14- أنظر ، عبد الرحمان ، عمران ،" التسلح أثناء الثورة" في كتاب التسليح والمواصلات أثناء الثورة التحريرية **1956- 1962** ، منشورات وزارة المجاهدين، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر 2001. ، ص،ص 93- 106.

15- Mohamed , LEBJAOUI, **Vérités sur la révolution Algérienne**, ed. Gallimard, 1970, p 127

16- " الطاهر ، جبلي ، القاعدة الشرقية ، **1954- 1962** ، رسالة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الثورة ، قسم التاريخ ، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، الجزائر السنة الجامعية 2000/2001 ، ص.135.

17-Slimane, CHIKH, **L'Algérie en armes, ou le temps des certitudes,** OPU , Alger, 1981,pp 88-89

18- أنظر ، رسالة محمد خيشان ، مرجع سابق.

19- CHIKH , **Op.cit** p 89

20-LEBJAOUI , **Op.cit**, pp 127 -130

21 . شهادة قاضي بشير في الملتقى الوطني حول قوافل السلاح، 20/19 مارس 1999، (أشرطة فيديو بحوزتي)

22 . بن بلة ، " شاهد على العصر" حلقة 2002/10/20 و يذكر بن بلة أن من ضمن أسئلة عبد الناصر: ما حاجتكم؟ فأجاب بن بلة: حاجتنا السلاح!

23 . نفس المصدر.

24 . نفسه.

25 . الكومندو أو الكومندوس هو جندي المهمات الصعبة، الذي يقوم بهجمات خاطفة ضد العدو ، و المقصود بالعبارة في النص: حرب العصابات.

26- Yves, COURRIERE, **Les fils de la Toussaint, 1954**

Le coup d'envoi, Ed. Marabout , Paris 1985. PP.184-186

27 . فتحي ، الديب ، عبد الناصر و ثورة الجزائر ، دار المستقبل العربي، القاهـرة مصر، 1984 ، ص ، 78.77

28 . نفسه، ص ص، 80 . 86

29 - Yves, COURIERE ,**Le temps des léopards, 1955/1957, Oeil pour oeil,** Ed.Marabout, Paris,1985,P.73-74

30 . انظر، الديب، مصدر سابق، ص،58 .59

31 . نفسه، ص ، 59

32 . نفسه، ص ، 60

33 . نفسه ، ص ص ، 61 .63

34 . كان اليخت يحمل اسم " فخر البحار " ، و كان ملكا لملك مصر فاروق. أنظر، COURRIER, Le temps des léopards, **Op. cit**., P.404

35 . الديب ، مصدر سابق، ص ص ، 61 .64 ، عن هذه الشحنة من الأسلحـة، انظر كذلك، مصطفى ، هشماوي، جذور نوفمبر 1954، دراسـة ، منشورات المركز الوطني للدراسـات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر1954، الجزائر (د. ت . ط .) 1998 ؟ ، ص ، 96 ، و يـذكر هـشماوي أن هـذه الدفعـة مـن الأسـلحة كانت في مخازن الجامعة العربية، و قدمها المرحوم عبد الخـالق حسونة للجزائريين وهي أسلحة من بقايا الحرب العربية الإسرائيلية سنة 1948...

36 . بن بلة ، "شاهد على العصر" ، حلقة يوم 2002/10/27 ، وانظر كذلـك، هشماوي ، مصدر سابق ، ص ، 96

37 . بن بلة ، حلقة، 2002/10/20

38 . نفسه ، حلقة 2002/10/27

39 . الديب ، مصدر سابق ، ص ، 63

40 . بن بلة ، حلقة ، 2002/11/3

41. COURRIERE, Le temps des léopards, **op., cit.**, P.404-405.

42. كانت محاولة الاغتيال من طرف الجاسوس الفرنسي هنري دافيد، أحد أعضاء منظمة اليد الحمراء، و كان هذا الجاسوس يلاحق بن بلة، و انتحل صفة تاجر و بقي بليبيا مدة ستة أشهر قصد تحقيق مهمته، و هو الذي اغتال المناضل النقابي التونسي (المغاربي) فرحات حشاد في 1952/12/5، و كانت محاولة اغتيال بن بلة فندق ريكسيلسيوز بطرابلس، غير أن المحاولة فشلت، و قتل الجاسوس على الحدود الليبية التونسية. بن بلة، " شاهد على العصر "، حلقة 2002/10/27 . و قد تعرض لمحاولتين اخرتين، حيث قدم له طرد بريدي ملغم بالقاهرة، و اعتدي عليه بمدينة روما. انظر،

Mohamed, TEGUIA, **L Algerie en guerre,** OPU, Alger,1988, P.321.(note 188)

43. علي، العياشي، " لقاء مع المجاهد عمارة بوقلاز "، مجلة اول نوفمبر، عدد 213.212، جانفي - فيفري 1996، ص.25، نقل المجاهد بن بوالعيد إلى تونس العاصمة حيث حكمت عليه المحكمة الفرنسية بالسجن المؤبد، ثم نقل إلى سجن الكدية بقسنطينة، و مثل ثانية امام المحكمة التي اصدرت ضده حكما بالإعدام، و تمكن من الفرار يوم 10 نوفمبر مع 10 من المجاهدين المحكوم عليهم هم كذلك بالإعدام، انظر، محمد، عباس، " شهادات حول العقيد مصطفى بن بولعيد . 3 "، جريدة **الشعب**، عدد29 رجب1406/9 ابريل 1986

44- Nadir, BOUZAR, << L'Odyssée << Dina>>, récit du premier transport d'armes de la révolution >> In, **Révolution maghrébine**, Alger, 1993, P.41

45- Ibid, PP. 71-74

46. و هوا ليخت الذي كانت تمتلكه الملكة الأردنية دينا عبد الحميد، وقد أبحر من ميناء بور سعيد يوم 24 مارس 1955، و على متنه حوالي 50 ملاحا منهم المجاهدون الجزائريون: محمد صالح عرفاوي، علي مجاري، محمد بوخروبة (هواري بومدين)، عبد العزيز مشري، عبد الحمن محمد، حسين محمد، أحمد شنتوف،

وكانت على متن اليخت شحنة من الأسلحة و الذخيرة والمتفجرات موجهة إلى الثورة الجزائرية و القاومة المراكشية، و قد وصل اليخت إلى المنطقة الشمالية (الإسبانية) بمراكش (الناظور) ليلة 4/3 أبريل 1955، عن تفاصيل المغامـرة انظر، الديب ، مصدر سابق، ص ص ، 86.80 و BOUZAR, **op. cit**,

47. كان اليخت الحظ السعيد Good hope ، يسمى في السابق اليخت " نمر " وكان ملكا للأمير السابق عباس حليم، عن تفاصيل العملية ، انظر ، الديب ، مصدر سابق ، ص ص ، 115.111.

48. عن تفاصيل العملية ، انظر ، الديب ، مصدر سابق ، ص ص، 120.116

49. نفسه ، ص ص ، 107.93

50. نفسه ، ص ص ،124.121

51. نفسه ، ص ص ، 145.132

52. نفسه ، ص ص ، 165.159

53 – Jacques, C, DUCHEMIN, **Histoire du F.L.N.** , Collection la table ronde, Paris , 1962, PP.245-249

54 – LEBJAOUI, **op. cit**. P. 130

55 - Amira , ALEYA SGHAIER , " Les tunisiens et la révolution algérienne 1954 – 1958 " , In **Acte du 1 congres du forum d'histoire contemporaine** sur : Méthodologie de l'histoire des mouvement nationaux au Maghreb , Publications de la fondation Temimi pour la Recherche Scientifique et De l'Information (F.T.R.S.I.), Zaghouan, Septembre 1998, P.112

56 – **Ibid**, P.112

57 - **Ibid** , P.113

58. عن تفاصيل العملية ، انظر ، الديب ، مصدر سابق ، ص ص ، 131.125

59. نفسه ، ص ، 125

60. نفسه ، ص 126

61 . نفسه ، ص ، 130

62 . علي ، العياشي ، " لقاء مع المجاهد الطيب بيزار، حول موضوع التموين بالسلاح و الذخيرة " ، مجلة أول نوفمبر، عدد 87 ، نوفمبر 1987 ، ص،61

63 . شهادة قاضي بشير، ملتقى الوادي، مصدر سابق،

64 . يشير الديب أن مركب أتوس كان يعرف باسم سان بريفلز Saint Brivels وكان يملكه البريطاني ستيوارت Stewart Souter سوتر، و اشتره منه إبراهيم النيال السوداني باسم احمد بن بلة بتاريخ 21 جويلية 1956 ؛ انظر، الديب ، ص ، 251 و عن مغامرة أتوس، ص ص ،251 . 260

65 . نفسه ، ص 126

66 . ودوع ، مصدر سابق ، 191

67 . كان الجمل يحمل 12 قطعة سلاح مع 300 طلقة ، الديب، مصدر سابق،ص128

68 . العياشي، مجلة أول نوفمبر ، عدد87، ص ، 61

69 . الديب ، مصدر سابق ، ص ،176

70 . نفسه .

71 . نفسه ، ص ، 202

72 . نفسه ، ص ، 204 . 205

73 . نفسه ، ص ، 205 . 206

74 . نفسه ، ص ، 238 . 239

75 . نفسه ، ص ، 238

76 . نفسه ، ص ، 239

77 . نفسه . ص ، 240

78 . التقرير الولائي ، سوق أهراس، 98/6/4، مصدر سابق ، ص ، 2

79 . نفسه ، ص ، 3

80. عمراني، مصدر سابق ، 102.

81- ALEYA SGHAIER, **op. cit**. P.113

82. لاحقا ، الفصل الثالث من هذا الباب

83. وبوع ، مصدر سابق ، ص ، 197

84 – ALEYA SGHAIER, op. cit. PP.113 – 119

85. لاحقا ، الفصل الثالث.

86. محمد . عباس ، " العقيد عمار بن عودة . 3 " ، جريدة الشعب ، عدد 15 رجب 1406/25 مارس 1986، انظر كذلك، TEGUIA, op. cit. P. 321

87. لاحقا ، الفصلان الثاني و الثالث.

88. عباس ، الشعب ، عدد 86/03/25 ، مصدر سابق.

89. عمار ، بن عودة ، " محاضرة حول السلاح إبان الثورة التحريرية الكبرى " مرقونة ، مستنسخة من تسجيل ، يبدو أنها ألقيت بمناسبة الفاتح من شهر نوفمبر1985، ديوان رياض الفتح ، الجزائر ، ص ، 3

90. عباس الشعب ، عدد 86/03/25، مصدر سابق

91. عمراني ، مصدر سابق ، ص ، 97، و بن عودة، محاضرة. ص ،8.

92. عمراني ، مصدر سابق ، ص ، 99 . 100

93 . يذكر محمد تقية ، ان العقيد أوعمران حلّ بتونس مع نهاية سنة 1956 ومطلع سنة 1957 . TEGUIA , **op. cit**, P. 321

94. عباس . الشعب ، عدد 86/03/25.

95- Annie Rey GOLDZEIGUER," La frontière Algero-Tunisienne pendant la Guerre d'Algérie dans les Archives Militaires de Vincennes » In ,

أعمال الندوة الدولية السابعة حول المقاومة المسلحة في تونس في القرنين التاسع عشر و العشرين ، المنعقد أيام 18 ،19 ، 20 نوفمبر 1993 بنزل الديبلوماسي

بتونس ، جامعة تونس الأولى ، منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية تونس ، 1995 ، ص ، 59

96 – **Ibid**.

97 . بن عودة ، محاضرة ، مصدر سابق ، ص ، 4 .5.

98 . عباس ، الشعب ، 86/03/25

99 . عمراني ، مصدر سابق ، ص 100

100 نفسه. انظر كذلك،

Dahou , OULD KABLIA ," la contribution du M.A.L.G. a la lutte de libération Nationale '' , In **EL MASSADIR** , No 6 , Mars 2002 , CNERMNRN 1954 Alger, P. 84

101 . عمراني ، مصدر سابق ، ص ،100 . 101

102 . عباس ، الشعب ، عدد ، 86/03/25

103 . بن عودة ، محاضرة . ص ، 8

104 . في هذا الوقت، كان العقيد عبد الحفيظ بوصوف قد أنشأ سلاح الإشارة و طوره في الثورة الجزائرية ...

105 . بن عودة ، محاضرة ، ص ، 8

106 . نفسه، انظر كذلك، عباس، الشعب، عدد 86/03/25

107 . لاحقا ، الباب الثاني ، الفصل...

108 . لاحقا الباب الثالث.

109 . عمراني، مصدر سابق ، ص، 102 و OULD KABLIA, **op. cit**. P. 87

110 . خيشان ، مصدر سابق ، ص ، 146

111 . عمراني ، مصدر سابق ، ص ، 99

112 – OULD KABLIA **, op. cit**. P.87-88

113 . بن عودة ، محاضرة، ص ، 9

114 . نفسه ، ص ، 12

115 . نفسه ، ص ، 9

116 . عباس ، الشعب ، عدد 86/03/25

117 . لاحقا ، الفصل الثاني

118 . عمراني، مصدر سابق ، ص، 106 ، و OULD KABLIA , op. cit. P. 84

119 . بن عودة ، محاضرة ، ص ، 7

120 – OULD KABLIA , **op. cit**. P. 86

121 . من السفن التي أوقفتها القوات البحرية الفرنسية، اتوس ،(تحمل الراية البريطانية) 56/10/16، سلوفينيا (يوغسلافية) 58/01/18 ، غرانيتا (دانمركية) 1958/12/23 ، ليديس (تشيكية) 59/4/7 ، مونت كاسينو (بولونية) جويلية 1959 ، بيلباو (ألمانية) نوفمبر 1959 ، سلوفينيا ، للمرة الثانية، 60/03/2 ، ريجيكا (يوغسلافية) ، 1960/4/3، لاس بالماس (ألمانية) 60/7/9 ، سربيجا (يوغسلافية) 1960/6/5 ... انظر ، مصطفى ، طلاس ، الثورة الجزائرية ، دار الشورى ، بيروت ، لبنان ،1982/1402 ، ص ، 170 . 171.

122- انظر، OULD KABLIA , **op. cit** , P.78 ، نقلت أرشيفات هذه السلحة في جويلية 1962 الى الجزائر في 12 شاحنة ، نفس المصدر ، ص ، 101 ، أما الأسلحة المخزنة في طرابلس و بن غازي و مرسى مطروح و الإسكندرية و اللاذقية، فنقلت مرحليا الى الموانئ الجزائرية فيما بين 1962 . 1965 بواسطة البواخر: ستار أوف الكسندريا و بلا ندن 1 و 2 و ابن خلدون، تحت إشراف الجيش الوطني الشعبي و إطار سابق في جيش التحرير الوطني هو عبد الرحمن بن عطية. نفسه، ص،103.

الباب الأول

الفصل الثالث

الدعم الليبي للثورة الجزائرية

مقدمة:

تحصلت ليبيا على استقلالها يوم 24 سبتمبر 1951، في إطار تسويات الأمم المتحدة لمشاكل ما بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك لأن ليبيا كانت أهم ميادين الحرب، وأقامت فيها الدول المنتصرة، عقب خروج ايطاليا منها سنة 1942، ثلاث إدارات عسكرية مستقلة: الإدارتان العسكريتان البريطانيتان في برقة وطرابلس والإدارة العسكرية الفرنسية في فزان [1]، بالإضافة إلى قاعدة أمريكية للملاحة الجوية في شرق مدينة طرابلس على بعد 7 كلم منها. [2]

كان الأمير محمد إدريس السنوسي - الذي أصبح ملكاً على ليبيا بعد الاستقلال - قد زار بريطانيا سنة 1949، وأجرى محادثات مع المسؤولين البريطانيين، بعد الاستقلال إلى جانب الاستفادة من خبرة المستشارين الانجليز في أجهزة الدولة ومن الضباط في الجيش والشرطة.[3]

ولما اندلعت الثورة الجزائرية سنة 1954، كانت ليبيا إذن مثقلة بأعباء السيطرة والاستغلال والتبعية الاستعمارية، ولم تستطع الحكومة الليبية، أن تحدد موقفها تجاه الثورة في الجزائر خوفاً من مس مصالح الدول الغربية، وبخاصة بريطانيا وفرنسا، وقد أثار المجاهد الرئيس أحمد بن بله إن الاتصالات بالحكومة الليبية والفعاليات الشعبية بليبيا كانت منذ وقت مبكر والمساعدات كانت

حقيقية، لكنها تعطى في سرية، لأن ليبيا كانت لا تزال تحت النفوذ الأجنبي، وأن ليبيا التزمت الصمت ولم تعلن تأييدها للثورة [4]، ويصف أحمد بن بله ليبيا بأنها " أحب قطر إلى قلبه " – بعد الجزائر - ويصف الليبيين بأنهم " من أكثر شعوب العالم لطفاً وحبًا" [5].

نالت الثورة الجزائرية الدعم والمناصرة من قبل الأمة العربية الإسلامية وبخاصة أقطار المغرب العربي: ليبيا وتونس والمغرب الأقصى، فقد كانت أراضي هذه البلدان عمقاً استراتجيا لثوار جيش التحرير الوطني وجسور إمداد للمجاهدين في داخل التراب الجزائري، وقواعد خلفية للتموين والتمويل والتدريب ونقاط انطلاق للمتطوعين في صفوف جيش التحرير الوطني.

1– التضامن والدعم الجماهيري الليبي للثورة.

1– بدأ الشعب الليبي بجميع فئاته يتضامن مع الثورة الجزائرية، منذ أيامها الأولى، وتطور واتسع هذا التضامن حسب تطور الثورة وتوالي وتصاعد انتصاراتها العسكرية والسياسية، وتجلى التضامن والدعم الأخوي الليبي للثورة الجزائرية في أدوار مختلفة وعلى أصعدة متنوعة منها الدعم والتأييد الجماهيري: من نخبة مثقفة ومن رجال الفكر والعلم والصحافة ومن طبقات الشعب العامة من رجال ونساء وشباب ثم من دور للقيادة الليبية وحكومة، ويدفعنا التعرض للتضامن والدعم العربي الليبي للثورة الجزائرية إلى الإشارة

إلى المصادر والدراسات التي تناولت هذا الموضوع واعتمدنا عليها في هذه الدراسة وأهمها: شهادة المجاهد الهادي إبراهيم المشيرقي [6]، والشيرقي هو أحد أعيان مدينة طرابلس، وأحد كبار التجار فيها في ذلك الوقت، وقد نذر نفسه لخدمة القضية الجزائرية منذ تفجر الثورة في الفاتح نوفمبر 1954 وحتى إعلان استقلال الجزائر، وربما كان له الفضل الأول في تحسيس جماهير ليبيا وسكان مدينة طرابلس الغرب بوجه خاص بمآسي ومعاناة الشعب ا الجزائري وضرورة تقديم العون والمناصرة له لينال حريته واستقلاله [7]، وقد احتفظ الرجل بكل ما صدر عنه من رسائل و برقيات ومعايدات تتعلق بنشاطه في دعم حركة الثورة الجزائرية، وقد بلغت حصيلة هذا الأرشيف الوثائقي الهام حوالي 700 وثيقة بعضه يمثل صورًا من وثائق لجنة دعم الجزائر التي تشكلت في طرابلس - كما سيأتي - وكان المشيرقي أحد أعضاءها المؤسسين واستمر في عضويتها حتى حلت نفسها اثر استقلال الجزائر، بعد أن حررت تقريرًا شاملاً عن نشاطها منذ إنشائها وحتى تاريخ حلها وقدّمه المشيرقي للحكومة الجزائرية والسلطات الليبية المختصة في ولاية طرابلس آنذاك، ويذكر الحسناوي أن التقرير الختامي وقع عليه جميع أعضاء اللجنة، وأعلنت فيه انتهاء مهمتها، وهو وثيقة تاريخية هامة تلخص عمل اللجنة وما جمعته من مساعدات نقدية وعينية لنصرة الثورة الجزائرية .[8]

أما الشهادة الأخرى، فهي للمجاهد الأستاذ محمد الصالح صديق[9]، وقد قضى هذا الأخير بطرابلس العرب أربع سنوات، وكان بإدارة البعثة الجزائرية الممثلة للثورة، وكان الصديق لقي خلال فترة إقامته بليبيا المحاضرات بالمركز الثقافي المصري بمدينة طرابلس، هذا إلى جانب نشاطات واتصالات بمختلف الأوساط العلمية والأدبية والسياسية لصالح الثورة الجزائرية، وقد سعد السيد الصديق في عمله السيد محمد عباس، الذي عاد إلى الجزائر بعد مدّة قضاها في طرابلس واستشهد بالقرب من سوق أهراس، وساعد الصديق كذلك في مهمته السيد رابح مشحوذ، ثم عين السيد حسن باقي مساعدًا للصديق إلى نهاية الثورة.[10]

ومن الدراسات العلمية التي اعتمدنا عليها وعالجت الموضوع: دراسة حسيب وداعة الحسناوي،[11] ودراسة محمد ودوع،[12] وكلا الباحثين اعتمد على الأرشيفات الليبية، وبخاصة أرشيف المشيرقي، إضافة إلى اعتمادنا على أدبيات أخرى أشارت إلى الموضوع بصفة عابرة عامة.

2 – دور المشيريقي في نوعية الليبيين مناصرة الثورة:

بعد تزايد أخبار الثورة الجزائرية وانتصاراتها داخل التراب الجزائري وخاصة، بات بعض العناصر الليبية وفي طليعتها المجاهد الهادي إبراهيم المشيرقي- الذي اهتم بالثورة من بدايتها[13]-

تتحرك لشدة انتباه الرأي العام في ليبيا بما يجري في الجزائر من أحداث، وما يتعرض له الشعب الجزائري من مآسي وإبادة على يد السلطات الفرنسية، وقد أخذ زمام المبادرة في هذا الاتجاه الهادي الشيرقي، الذي قام في شهر ماي 1956، بإرسال عدد من البرقيات لرؤساء وملوك كل من لبنان ومصر والعراق واليمن والسعودية والأردن وسوريا، والفاتكان وروسيا وأفغانستان وإيران والهند وباكستان واندونيسيا وفرنسا والسودان بالإضافة إلى رئيس مجلس الوزراء في ليبيا ورئيس مجلس النواب والشيوخ.[14]

ودأب الشيرقي على إرسال البرقيات إلى الملوك والرؤساء العرب و إلى رؤساء الدول الإسلامية، والدول الكبرى والمنظمات الدولية مغتنما المناسبات الدينية والوطنية وانعقاد المؤتمرات والتجمعات، يذكرهم بضرورة مناصرة الثورة الجزائرية ومحاولة وضع حد للحرب الوحشية التي تقودها فرنسا الاستعمارية،[15] وقد ساعدته أحواله المادية للقيام بكل هذا النشاط، القيام بأسفار وأدائهم خارج ليبيا لصالح الثورة، وكان ذلك يكلفه أموالاً طائلة في إرسال البرقيات ومصاريف السفر،[16] وقد جعل ربع كتاب ألفه حول مشاهدات في الشرق الأقصى لصالح مشروع جمع التبرعات بمساعدة الهلال الأحمر الجزائري لصالح الثورة وعنوان الكتاب: اليابان بلد السحر والجمال، مقتطفات من مذكرات مشاهد ليبي في رحلة سياحية حول

العالم، هدية للجزائر، ساهموا في تحرير الجزائر، وكان إهداء الكتاب الذي طبع منه عشرون ألف إلى أبطال الجزائر الأشاوس، طرابلس المطبعة الحكومية 1957، [17]

ومن الخطوات المهمة الذي أقدم عليها المشيرقي مستغلاً الشعور الوطني والقومي الليبي لشد انتباه الرأي العام محليًّا وعربيًا، بما يجري في الجزائر، في وقت كانت الصحف تأبى نشر اي حديث عن الثورة الجزائرية، (18) الإعلان الذي نشره مع حلول عيد الفطر المبارك بتاريخ الفاتح من شوال 1375هـ الموافق ليوم 11 ماي 1956 في جريدة طرابلس المغرب المغربية، في صفحة حوادث وأخبار محلية ضمن التهاني بعيد الفطر المبارك [19] تحت عنوان: "هذا العيد" [20] وقد جاء الإعلان على شاكلة تهنئة بالعيد للشعب الجزائري ونص الإعلان: إلى أبناء فامهات وأبناء وبنات وأخوة وأخوات وأرامل الشهداء الأحرار من إخواننا الجزائريين الأبرار نرفع أصواتنا عالية للإشراك معكم في إحزانكم ومآسيكم الكبيرة معبرين لكم باننا لسنا في عهد سعيد بل همّ مديد لما أزهق من أرواح الأعزاء أبناء قطر الشقيق، ولكن في سبيل الكرامة والعزّة والجهاد المجيد، نصر من الله وفتح قريب..

إذا احتفلنا بيوم العيد...فإنما نحتفل كرى كل بطل صنديد فصبرًا أيها الشعب الكريم، إن التاريخ قد سطر لكم والأرواح شهدائكم الغرر الميامين كل فخر واعتبار ، فإن شهداءكم المخلصين قد

تكرموا بدمائهم الزكية نحو الوطن العزيز، ليكتب به هذا التاريخ الحافل بجلائل الأعمال، ولهذا نتقدم إليكم بالتهاني الطيبة، مشاركة معكم بكل اعتبار في هذا العيد، الهادي إبراهيم المشيرقي". [21]

والملاحظ أن الإعلان يحمل مضاييق سياسية وإنسانية عميقة الدلالة، [22]

وقد شرح المشيرقي كيف انه نشر الإعلان في شكل تهنئة لأن الحكومة حتى ذلك التاريخ، لم تسمح بنشر مقالات في الصحف حول الثورة الجزائرية، ولذلك عمد إلى حشر" المقالة الصغيرة" على شكل تهنئة بالعيد بين التهاني الكثيرة التي كانت تنشر في مثل هذه المناسبات حتى نقلت من عين الرقيب، وكان المسؤول عن الإعلانات وقتئذ، رجل ايطالي لا يفهم العربية، وهكذا خرج الإعلان، دون تدخل الرقيب ولم تطارد الشرطة صاحب الإعلان، واعتبر الإعلان إيذانا ببدء العمل الشعبي لدعم الثورة الجزائرية. [23]

3- اللجنة الليبية لإعانة جيش التحرير الوطني الجزائري:

كان للإعلان الذي نشره المشيرقي أثرًا ايجابيا في تحريك الليبين، بدأ الحديث علنيًا لدعم الثورة الجزائرية بين المهتمين من المثقفين والطلاب والتجار وعامة الشعب الليبي، وجرت اتصالات مكثفة فيما بينهم أسفرت عن عقد أول اجتماع في بيت الهادي المشيرقي بشارع بن غازي رقم 37 بطرابلس وذلك في يوم 18 ماي 1956 وقد ضم

هذا الاجتماع " عددًا من المتحمسين للثورة من الليبيين" [24] وأعقبه اجتماع آخر موسع حتى ضاق البيت عن استيعاب الحور على حد قول صاحب البيت [25]، وتواصل العمل واستمرت الاجتماعات وأسفرت عن تشكيل " اللجنة لإعانة جيش التحرير الوطني الجزائري" وتم انتخاب مجلس إدارتها التي تكون من :

1 – الهادي إبراهيم المشيرقي ←أمينا للصندوق
2 – سعد على شريف ←مساعد
3 – جميل مبروك ←مساعد
4 – الهادي شنشن ←مساعد
5 – الأمين بوحاص ←عضو
6 – محمد النجار ←عضو
7 – سعد الشراج ←عضو
8 – محمد بن طاهر ←عضو
9 – محمد البهيليل ←عضو
10– أحمد راسم باكير ←عضو ورئيس مكتب جمع التبرعات [26]

وقد أبلغت الحكومة عن تشكيل اللجنة والطريقة التي يمكن أن يقدم بها أعضاء الحكومة، وأعضاء المجالس التشريعية ومجلس الشيوخ والنواب مساعداتهم وتبرعاتهم[27]، وقد نشرت صحيفة

طرابلس الغرب بتاريخ 5جويلية 1956 خبرًا يقول:" إن لجانا من أبناء الشعب في طرابلس تعمل لجمع التبرعات لمساعدة المجاهدين من أبناء الجزائر الشقيقة..." ثم واصلت نشر أخبار عن اللجنة ونشاطاتها، إذ أوردت بتاريخ 15 جويلية خبرًا مفاده أن اللّجنة سائرة في نشاط لجمع المال، وقد اتصلت هذه اللجنة بدواخل القطر لتأسيس لجان في كل مركز لجمع المال لصالح مشروع التبرعات للجزائر الشقيقة [28].

كانت اللجنة النواة الأولى لانبثاق ميلاد مشروع عمل وطني قام به الشعب الليبي تجاه الثورة الجزائرية واستمر العمل إلى غاية استقلال الجزائر [29]، وترتب من خلال اللجنة أن تلاحم الشعب الليبي مع الثورة الجزائرية، واتسعت حركة تشكيل اللجان الوطنية الفرعية لدعم الثورة في كل مدن وقرى الدواخل، وكلها تعمل تحت إشراف اللجنة الرئيسية في طرابلس، كما أصبح التسابق على التبرع ودعم الثورة ميدانًا واسعًا يتسابق فيه الأفراد والقبائل، كل ما يريد أن يسجل سبقًا في مقدار ما أعطى، كما أصبح الحكومة" يقوم بإرسال برقيات التأييد للثورة الجزائرية وبرقيات الشحب للحكومة الفرنسية [30]

4- لجنة الثورة الجزائرية:

لم يدم اسم " لجنة جمع التبرعات لجيش التحرير الجزائري، طويلاً إذا أصبحت تنشط تحت اسم " الهلال الأحمر الجزائري" لتعرف

فيما بعد باسم "لجنة نصرة الثورة الجزائرية" [31]، ولما كثر متطوعوها اضطرت أن تنقل مقر نشاطها من بيت المشيرقي الدس لم يعد يلبي اتساع نشاط اللجنة إلى مكتب سعد على الشريف، بشارع البيضاء، لكن هذا المكتب لم يلب هو الآخر نشاطات اللجنة المتنامية، لذلك نقل مكتب اللجنة إلى عمارة الأوقاف بباب الحرية [32]، وأصبحت اللجنة تضم عناصر اللجنة الأولى يوسف سليمان مادي

مع عناصر جديدة، على النحو التالي:

- محمود عبد السلام صبحي ⟸ رئيسًا
- مختار ناصف ⟸ مسؤولاً إداريًا
- محمد بن طاهر ⟸ عضو من أعضاء اللجنة الأولى
- سعد علي الشريف ⟸ عضو من أعضاء اللجنة الأولى
- يوسف العرابي ⟸عضو جديد
- الهادي إبراهيم المشيريقي ⟸ عضو مؤسس اللجنة الأولى
- احمد راسم بكير ⟸ عضو من أعضاء اللجنة الأولى
- يوسف سليمان مادي ⟸ عضو جديد في اللجنة الأولى
- عمر طلوبة ⟸ عضو جديد في اللجنة الأولى
- حميدة الحامي ⟸ عضو جديد في اللجنة الأولى [33].

وتعزز إشرافها على اللجان النوعية في دواخل طرابلس وأصبح لها في مدّة وجيزة رصيدًا ماليًا كبيرًا في المصارف، وبدأ أعضاء اللجنة

يسلمون جزءًا من هذه الأموال وفقًا لمحاضر رسمية موقع عليها من أعضاء اللجنة لبعض أعضاء حركة التحرير الوطنية الجزائرية الذين يزورون طرابلس فرادى في مهام داخل ليبيا في طريقهم، إلى جهات أخرى، واستمر هذا الإجراء معمولاً به حتى جويلية 1957، حين أسس مكتب جبهة التحرير الوطني بطرابلس، كان رئيس البعثة الجزائرية أو رئيس القاعدة.

- كما كان يسمى عقب إنشاء الإدارة، المجاهد بشير القاضي وكان ينوبه المجاهد كمال الساكر وبعد مدّة عين المجاهد أحمد بودة رئيسا للبعثة والسيد بشير نائبًا له، وكان السيد بشير القاضي رئيسًا لإدارة ثورة الجزائر بطرابلس من بداية تأسيسها، ثم تولى رئاستها أحمد بودة، وصار بشير نائبًا له ولما مرض وسافر إلى ألمانيا للمعالجة تولى النيابة كمال سكر ريثما يتعين النائب الرسمي، وفعلاً أرسلت جبهة التحرير الأستاذ عبد الرحمان شيبان ليشغل هذا المنصب ولكنه ما لبث أن عاد إلى تونس وعاد بشير من ألمانيا إلى منصبه، أما أمانة الكتب والمحاسبة فتولاها المجاهد حسن يامي وتولى مصلحة الدعاية والنشر المجاهد محمد الصالح الصديق [34].

وبإنشاء مكتب جبهة التحرير الوطني بطرابلس أزداد نشاط لجنة نصرة الجزائر في جمع التبرعات وتعزيز بفضل ثقة الناس في أعضاء اللجنة، وذلك بسبب الإجراءات التي اتبعتها اللجنة بتقديم

الشكر والعرفان دائمًا وأبدًا للمواطنين على صفحات الجرائد، إضافة إلى نشر ملخص بيانات ما تسلمته اللجنة من تبرعات عينية ومالية، ونشر تقارير حسابات اللجنة في الصحف زاد من ثقة الناس والمواطنين الليبيين باللجنة [35].

2 - وعندما قام الطيران الفرنسي بعملية القرصنة الجوية التي "لم يسبق لها مثيل"، حين اعترضت طائرات حربية فرنسية يوم 22 أكتوبر 1956 الطائرة المدنية D. C. 3 التي كانت تقل أحمد بن بله وأربعة من رفاقه من قادة الثورة الجزائرية وهم في طريقهم من الرباط إلى تونس لحضور مؤتمر قمة يضم محمد الخامس ملك المغرب والحبيب بورقيبة رئيس وزراء تونس مع زعماء الثورة الجزائرية، أثار هذا الحدث المشين ردود فعل واسعة النطاق دوليًا وعربيًا وإسلاميا رسميًا وشعبيًا، ففي ليبيا قدمت الحكومة رسميًا احتجاجًا شديد اللهجة إلى الحكومة الفرنسية وطلبت من حكومتي الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا التدخل لدى فرنسا لإطلاق سراح الزعماء الخمسة فورًا [36]، كما قام رئيس مجلس النواب ورؤساء المجالس في الولايات بإرسال برقيات احتجاج إلى الجمعية الوطنية الفرنسية يستنكرون فيها تصرف الحكومة الفرنسية ويحملونها مسؤولية ما قد يتعرض له الزعماء الخمسة بن سوء، ويطالبون بضرورة إطلاق سراحهم فورًا، أما على المستوى الشعبي، فقد دعت الهيئات النقابية في طرابلس لعقد اجتماع

يوم 23 أكتوبر 1956 بمقر الاتحاد العام الليبي للعمال تقرر فيه استنكار تصرفات السلطات الفرنسية وتحميلها ما قد يصيب القادة الجزائريين من سوء والمطالبة بإطلاق سراحهم، كما تقرر إعلان الإضراب العام السلمي لكامل يوم 24 أكتوبر، ومناشدة جميع العمال بالتزام الهدوء والسكينة، وبالفعل تمت المظاهرات الشعبية مدينة طرابلس والمدن الليبية تأييد للجزائر ومطالبة بإطلاق سراح المختطفين وبحق الشعب الجزائري في الحرية والاستقلال.[38] وما ميز هذه المظاهرات هو أن الجماهير كانت تحمل العلم الجزائري إلى جانب العلم الليبي والمصري وتعالت الهتافات المنادية بسقوط فرنسا وبحياة الجزائر والعرب وبالدعة إلى الجهاد وهو الأمر الذي دفع السلطات الليبية إلى تشديد الحراسة على سفارتي فرنسا وبريطانيا.[39]

ونتيجة لهذه المظاهرات أصبحت الحكومة الليبية في أوضاع حرجة، وكانت تخاف أن تنفلت الأمور حيث عمّت المظاهرات المدن الليبية، وتحولت لإلى أعمال عنف لا تستطيع السيطرة عليها، ولذلك أذاعت السلطات الليبية بيانًا أعلنت فيه بأنها سوف لن تسمح بتكرار هذه المظاهرات وهدّدت باستعمال العنف لمنعها، ومع ذلك فإن المظاهرات تكررت يوم 28 أكتوبر وعمّ الإضراب الشامل المدن الليبية، وتضامنا مع نداء المؤتمر الشعبي العربي، الذي كان مقره بيروت ودعا إلى إضراب عربي شامل من المحيط لإلى الخليج.[40]

وقد ولد اختطاف الزعماء الجزائريين إلى جانب الاحتجاجات الواسعة تغطية إعلامية ليبية موازنة وسع من أفق الجماهير العربية وعمق فهمها للقضية الجزائرية ومن تعاطفها مع جيش التحرير الوطني الجزائري، وارتبط ذلك ارتباطًا وثيقًا بتطور ونمو حركة الوعي القومي العربي والإسلامي في مواجهة الاستعمار الأوربي في الوطن العربي الإسلامي، ومما زاد في تعميق هذا الشعور إلى جانب الحقد والكراهية ضد فرنسا في ليبيا خير العدوان الثلاثي- لصهيوني البريطاني- الفرنسي على مصر في 29 أكتوبر 1956، وقد جاء بعد أسبوع من حادثة الاختطاف[41].

ومع تزايد أعمال العنف والقمع الفرنسي، كان يتزايد صمود الشعب الجزائري وجبهة التحرير الوطني، وبخاصة وأن الثورة أصبحت لها حكومة مؤقتة بداية من سبتمبر1958، أخذت على عاتقها مواصلة الثورة وتمثيلها واستقطاب الدعم والمناصرة للثورة عربيا وإسلاميًا ودوليًا، ومع تزايد صمود الجزائر ازداد دعم الشعب الليبي ماديا ومعنويًا مع الشعب الجزائري، ولذلك قام رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة السيد فرحات عباس بزيادة على بن غازي العاصمة الشرقية للمملكة الليبية ليثني بالمناسبة على الشعب الليبي الشقيق، وكان على جانبه كريم بلقاسم، وزير الحربية، وعبد الحفيظ بوصوف، ووزير المواصلات وأحمد توفيق المدني وزير المعارف، وكانت الزيارة

التي استغرقت ستة أيام قد بدأت يوم 12 فيفري 1959، وكان في استقبال الوفد رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية السيد عبد المجيد الكعبار والسيد رئيس مجلس الشيوخ والسيد والي برقة وغيرهم من رجال الدولة وأعيان البلد وأعضاء السلك الدبلوماسي العربي، واستقبل الوفد الجزائري بدار السلام من قبل ملك ليبيا إدريس السنوسي، ولما زار الوفد الحكومة مقر الولاية أثنى السيد فرحات عباس ومرافقوه على معاضدة الشعب الليبي لشقيقه الشعب الجزائري وبخاصة على عملهم في إيواء أبناء المجاهدين وتعليمهم والعناية بهم.[42]

ويلاحظ السيد محمد الصالح الصديق، المكلف بالإعلام بمكتب جبهة التحرير الوطني بطرابلس، عن هذه "الزيارة التاريخية" قائلاً: أن " ما رأيناه ولمسناه في تلك الأيام من ارتفاع حرارة التعاطف والتضامن مع الجزائر، واشتداد التحمس لثورتها إلى حد بعيد، بحيث لا تسمع في مختلف الأوساط إلا الحديث عن الجزائر وعن حكومتها المؤقتة، وعن بطولات المجاهدين المغاوير، وكأن عقول الليبيين وألسنتهم في تلك الأيام بالخصوص لم تخلف إلا للتفكير في الجزائر وثورتها والحديث عنهما وعن أصالتها وتأثرهما، أما أجهزة الإعلام، فقد كان دورها هي الأخرى هامًا انقطع فيها الفكر والقلم واللسان إلى تمجيد الجزائر وثورتها والتنويه بانتصارهما العسكرية والسياسية وسمعتها

العطرة في مختلف أنحاء العالم"، وقد بلغ التحميس بالجماهير الشعبية أن اندفعت جموع من الشباب إلى حمل الوزراء على أعناقهم عندما خرجوا من مقابلة الملك، وكانت الجماهير تهتف:" نحن فداء الجزائر! نحن لك يا جزائر !" وكانوا يتحرقون لليوم الذي تأمرهم فيه القيادة الثورية ليأخذوا أماكنهم في الصفوف الأمامية في خط النار بأرض الجزائر [43]، وكانت ليبيا استقبلت قبل زيارة الوفد الحكومي الجزائري في شهر جانفي 1958 الفريق الوطني لكرة القدم الجزائري، الذي أجرى مقابلة في ملعب طرابلس وحظي باستقبال جماهيري من منقطع النظير [44].

3 – ومن أهم أعمال "لجنة نصرة الثورة الجزائرية"، تنفيذ فكرة رعاية أبناء الجزائريين من أبناء مجاهدين ولاجئين ويتامى، وتعليمهم وأعدادهم لبناء الجزائر المستقلة، فقامت اللجنة في أواخر سنة 1957 بطلب إيواء مجموعات من أبناء الجزائريين [45]، وبالفعل توافدت على ليبيا مجموعة من أطفال الجزائر، وكانت توزع على العائلات الطرابلسية، وأبدى بعض المحسنين إيواء مجموعة كبيرة من الأطفال في مدارس خاصة على نفقتهم وحسابهم الخاص، في مدارس، كمدرسة البدري ومدرسة جميلة بوحيرد، ومدرسو عميروش، وقد بلغ مجموع الأطفال الذين احتضنتهم ليبيا ما يزيد عن الخمسمائة طفل وطفلة[46].

والمحسنون الليبيون الذين أسسوا مدارس لأبناء الجزائر ثلاثة هم السيد يوسف مادي [47] الذي أسس على نفقته مدرسة بمدينة طرابلس بها أكثر من خمسين بنتًا جزائرية [48]، وأسس السيد مادي مع السيد محمد بن ساسي مدرسة في الزاوية على بعد أربعين كلم من مدينة طرابلس تأوي نحو 260طفلاً عليهما كل نفقاتهم من تعليم وكسوة وغداء وعلاج [49]، وأسس السيد الحاج محمد بدري مدرسة في طريق المطار تدعى جامع البدري تأوي خمسين طفلاً وكانت عليه نفقاتهم، وقد أوصى الحاج بدري قبل وفاته بمحطة بنزين لثلاثة أطفال من أبناء الجزائر الذين تحضنهم مدرسته [50].

ومن صور التضمن الليبي مع الثورة الجزائرية، أن فكرت اللجنة التنفيذية للجنة نصرة الجزائر في فكرة تطبيق المقاطعة الشعبية الشاملة ضد فرنسا وبضائعها منذ سنة 1960، إذ وجهت نداء إلى الأحزاب السياسية والاتحادات العمالية والمنظمات الشعبية والغرف التجارية، بعد أن دخلت الثورة الجزائرية عامها السابع، طالبت من خلاله بضرورة مقاطعة فرنسا، واتخذت اللجنة التنفيذية في جلستها وبتاريخ 1960/11/19 عدّة قرارات منها توجيه نداءات إلى الشعب الليبي وهيئات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال الإذاعة والصحافة لتطبيق المقاطعة، واعتبر العام القادم 1961 بداية رسمية لمقاطعة الشعب العربي الليبي لفرنسا، وجاءت هذه الإجراءات

خصوصًا بعد التفجير النووي الفرنسي في الصحراء الجزائرية في شهر فيفري 1960 ومظاهرات ديسمبر 1960 وزيادة القمع الفرنسي للشعب الجزائري، وفعلاً شرع في تنفيذ المقاطعة الفرنسية بداية من الفاتح جانفي 1961 وكانت لهذا الموقف الايجابي المتميز صدى عميق في نفس الجزائريين وله أثر في مسيرة الثورة الجزائرية، وكان الأمل أن اتخذوا بقية الشعوب العربية والإسلامية حذو الشعب الليبي، واستمرت المقاطعة في ليبيا إلى استقلال الجزائر [51]، وكانت من نشاطات اللجنة (نصرة الجزائر) " أسبوع الجزائر" ومعروف أن فكرة هذا الأسبوع كانت قد طرحت في المؤتمر الثاني للدول الأفرو- اسيوية المنعقد بالقاهرة في شهر ديسمبر 1957 وكان من قراراته تحديد يوم 30 مارس من كل سنة كيوم تضامن مع الجزائر في إفريقيا واسيا [52]، وتنفيذًا لهذا القرار لم يكتف الشعب الليبي بيوم 30 مارس فقط بل امتد ذلك إلى أسبوع كامل لجمع التبرعات وللتضامن والتعاطف مع الشعب الجزائري في ثورته.

وقام رجال الفكر والثقافة وأئمة المساجد بدور ايجابي فعال في فضح أساليب الاستعمار الفرنسي وفي الإشادة ببطولات الشعب الجزائري، فالأدباء والمثقفين كانوا لا يفتئون يحررون المقالات في مختلف الصحف والمجلات يندون من خلال بالحرب الوحشية ضد المدنيين الجزائريين ويحثون الشعب الليبي على مواصلة المساندة

للجزائر، وكذلك كان خطباء المساجد يخصصون خطبهم يوم الجمعة أو جزءًا منها للتنويه ببطولات الشعب الجزائري وتضحياته، أما رجال الصحافة الذين خدموا الثورة الجزائرية بأقلامهم فقائمتهم طويلة- حسب محمد الصالح الصديق- ومنهم محمد فخر الدين الذي تولى رئاسة جريدة طرابلس الغرب، ومنهم محمد الشاوش وتولى رئاسة طرابلس الغرب بعد فخر الدين، ومنهم كذلك الطاهر النعاس ودنف السلاتي وعلي الدين وعبد القادر بوهوس والأستاذ البوثقي في جريدة الرائد وموحد الطوشاني في جريدة فزان...[53]

كما أدت المرأة الليبية دورها على أكمل وجه في تأييد ومساندة الثورة الجزائرية ودعمها ماديًا ومعنويًا، ففي الحفلات والأعياد والمواسم كانت تتنافس الأوانس والسيدات في البذل والعطاء من أجل الثورة الجزائرية وبخاصة في أسابيع الجزائر التي تنظم بليبيا وفي طليعة وتمعن بهيجة الهادي المشيرقي وهي بنت السيد الهادي المشيرقي والسيدة عادلة محمد باكير التي كانت تستقبل المناضلات الجزائريات في منزلها الذي كان بمثابة دار ضيافة دائمة للمناضلات من أجل الجزائر، والسيدة عادلة هي زوجة السيد الهادي المشيرقي الذي ضرب أروع الأمثلة في مساندة الثورة الجزائرية إلى الاستقلال ماديًا ومعنويًا[54].

ومن صور التضامن الليبي أن فتحت أراضيها بمرابطة جيش التحرير الجزائري في صحراء ليبيا سنة 1957، في جنوب فزان في مكان يدعى فوات بالقرب من على بعد 12 كلم من الحدود الجزائرية الليبية، حتى تقوم هذه الفرقة بعمليات حربية ضد الجيش الفرنسي في التراب الجزائري ثم تنسحب إلى داخل التراب الليبي، وأشرف على إعداد هذا الأمر العقيد أوعمران وكلّف بقيادتها مولود يذير، وقد أزعجت هذه الفرقة السلطات الفرنسية التي تعتمد في تزويدها لمنطقة جانيت على ما تنقلته عبر الحدود الليبية من منطقة غات [55]، وهو الأمر الذي سيؤدي إلى نشوب معركة قرب غات على الحدود الليبية الجزائرية يوم 3 أكتوبر 1957 ثم إلى الاعتداء الفرنسي على قرية ايسين (أو معركة ايسين)والتي نتج عنها اضطرابات في العلاقات الليبية الفرنسية [56].

لقد فتحت ليبيا إذن المجال واسعًا للثورة الجزائرية ولكل الجزائريين، وهو ما سهل من مهمة جبهة التحرير الوطني في تعبئة المجاهدين في الأراضي الليبية، كما كانت قاعدة خلفية لجيش التحرير ومركز عبور للقادة الجزائريين إلى القاهرة وإلى البلدان العربية والإسلامية وبقية اقطار أحرار العالم، ولذلك كانت بليبيا عدّة مصالح وهيئات تابعة لجبهة التحرير وجيش التحرير الوطني [57]، ونظرًا لمكانة

ليبيا وتضامنها الفعال أختارها المجلس الوطني للثورة لعقد ثلاثة مؤتمرات بها هي: المؤتمر الثالث المنعقد بطرابلس في 16 ديسمبر 1959 إلى 8 جانفي 1960، والمؤتمر الرابع من 9 أوت إلى 29 أوت 1961 والمؤتمر الخامس في شهر ماي 1962، وهي المؤتمرات التي حددت مشاريع المستقبل بالنسبة لحرب التحرير وعلى نصوص ومواثيق الثورة الجزائرية، وإلى جانب ليبيا كانت قاعدة تونس وهي الأقرب كذلك إلى قلوب الجزائريين...

الهوامش

(1)- انظر، محمد، علي، رفاعي، الجامعة العربية وقضايا التحرر، ط. الشركة المصرية للطباعة والنشر، القاهرة 1971، ص ص 23- 25.

(2)- محمد الصالح، الصديق، دور الشعب الليبي الشقيق في جهاد الجزائر، ط. شركة دار الأمة، الجزائر، جانفي 2000، ص. 140.

(3)- نفسه: وبموجب اتفاقيات سياسية وعسكرية واقتصادية سمحت ليبيا بتواجده كل من بريطانيا وفرنسا وأمريكا على ترابها، إذ بموجب معاهدة الصداقة والتحالف المنعقدة في 29 جويلية 1953 تحصلت بريطانيا على حق بقاء قواعد عسكرية لها في ليبيا مدّة عشرين سنة، وتقوم بريطانيا بتقديم مساعدات مالية لمدة خمس سنوات لليبيا، وتحصلت كذلك الولايات المتحدة الأمريكية بمقتضى معاهدة في 1954/09/9 من الحصول على هذا إنشاء قواعد عسكرية لها في ليبيا، وتمارس السلطات العسكرية الأمريكية المراقبة على السفن والطائرات الدالة والخارجة إلى القواعد والموانئ في ليبيا، أما فرنسا فلها مع ليبيا اتفاقية صداقة وحسن جوار في شهر أوت 1955، وقد سحبت فرنسا جزءًا من قواتها في شهر نوفمبر 1956 من مدينة فزان، انظر، محمد ودوع، ليبيا والثورة الجزائرية، اطروحة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الثورة، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2001/2000، ص ص 31- 32 وص 117.

(4) - انظر الفصل الأول.

(5) - احمد بن بله، مذكرات احمد بن بله، كما أملاها على روبير ميرل، ط3 ترجمة العفيف الأخضر، منشورات دار الآداب بيروت، جانفي 1981 ص.105- 106.

(6) - الهادي إبراهيم، المشيرقي، قصتي مع ثورة المليون... شهيد، ط. شركة دار الأمة، الجزائر، 2000.

(7) - حبيب، وداعة الحسناوي، "دور الشعب العربي الليبي بمنطقة طرابلس في مساندة الثورة الجزائرية (1954- 1962)من خلال وثائق أحد أعضاء لجنة دعم الثورة الجزائرية بطرابلس" في جملة أبحاث في التاريخ والتراث معهد التاريخ، جامعة وهران، العدد الاول ديسمبر 1996، ص16- 17.

(8) - الحسناوي، مرجع سابق، ص17.

(9) - الصديق، مصدر سابق.

(10) - نفسه، ص ص 126- 128.

(11) - الحسناوي، مرجع سابق.

(12) - ودوع، مرجع سابق.

(13) - انظر المشيرقي، مصدر سابق، ص ص 45- 78.

(14) - انظر البرقيات في كتاب المشيرقي، مصدر سابق ص ص 78- 100 ، والحسناوي، المصدر السابق، ص 27.

(15) - أنظر الصديق، مصدر سابق، ص143، انظر كذلك الحسناوي، مرجع سابق، ص 27- 28.

(16) - إلى جانب نشاطات إبراهيم الهادي المشيرقي السياسية واقتصادية والاجتماعية والثقافية، فهو من أعيان طرابلس من أملاك عقارية وتجارية وبخاصة في عالم الفندقة، أنظر حياته في كتاب، مصدر سبق، ص ص 5 - 7.

(17) - الحسناوي، مرجع سابق، ص27 - 28، أنظر صورة غلاف الكتاب في المشيرقي، مصدر سابق ص 230.

(18) - انظر ودوع، مرجع سابق، ص45- 46.

(19) - الحسناوي، مرجع سابق، ص28.

(20) - المشيرقي، مصدر سابق، ص ص 94- 100 ودوع، مرجع سابق، ص، 46.

(21) - المشيرقي، مصدر سابق، ص 100.

(22) - الحسناوي، مرجع سابق، ص28.

(23) المشيرقي، مصدر سابق، ص.78وص 94 ، والصديق، مصدر سابق، ص. 146

(24) - نفسه، ص، 101- 102 أنظر كذلك ودوع، مرجع سابق ص، 47.

(25) - المشيرقي، مصدر سابق، ص102.

(26) - نفسه ،ص 103.

(27) - الحسناوي، مرجع سابق، ص 29.

(28) - نفسه، أنظر هامش. 25.

(29) - ودوع، مرجع سابق، ص، 48.

(30) - أنظر الحسناوي، مرجع سابق، ص 30.

(31) - انظر، ودوع، مرجع سابق، ص49، وحملت اللجنة كذلك تسميات أخرى" لجنة المكتب، ولجنة مشروع التبرعات" أنظر المشيرقي مصدر سابق، ص 114.

(32) - أنظر المشيرقي، مصدر سابق، ص ص 103- 134.

(33) - نفسه، ص 134.

(34) - الصديق، مصدر سابق، ص 125- 126.

(35) - الحسناوي، مرجع سابق، ص 31- 32.

(36) - اجتمع مجلس الوزراء الليبي يوم 23 اكتوبر 1956وانجز أطروحات عملية فيها إبلاغ الحكومة التوثيق باحتجاج ليبيا الشديد اثر عملية الاختطاف انظر فتحي الذيب، مصدر سابق، ص279، وعن "مؤامرة" الاختطاف وضدها الواسع، انظر نفس المصدر ص ص، 263- 285.

(37) - الحسناوي، مرجع سابق، ص33 نقلاً عن صحيفة طرابلس الغرب، عدد 162، 1956/10/24. انظر كذلك المشيرقي، مصدر سابق ص ص 184- 187.

(38) - أنظر احمد توفيقا المدني ، حياة كفاح (مذكرات) الجزء3، م، و، ك، الجزائر 1988 ص، 165. أنظر كذلك، الحمناوي، مرجع سابق، ص، 33.

(29) - انظر، فتحي الذيب، مصدر سابق، ص 279

(40) - الحسناوي، مرجع سابق، ص 33- 40.

(41) - أنظر، الحسناوي، مرجع سابق، ص 35، انظر كذلك، المشيرقي، مصدر سابق، ص ص 184- 191.

(42) - عن زيارة وفد الحكومة الجزائرية المؤقتة إلى ليبيا، أنظر، جريدة المجاهد، عدد 37، 1959/02/25.

(43) - أنظر، عن زيارة الوفد الجزائري كذلك، الصديق، مصدر سابق، ص ص59- 64.

(44) - نفس المصدر، ص ص56- 59.

(45) - ودوع، مرجع سابق، ص69.

(46) - أنظر، ودوع، مرجع سابق، ص 69 والحسناوي، مرجع سابق، ص38.

(47) - السيد يوسف مادي، كتبت عنه صحيفة المجاهد عدد 48 بتاريخ 1959/08/10 قائلة انه عندما زار السيد فرحات عباس ليبيا وأراد أن يقدم له تشكرات الجزائر على أعمال في صالح القضية الجزائرية قال لفرحات عباس: " إنني ارجو ان يتمثل شكركم لي في أن تسمحوا لي بتربية خمسين يتيمة جزائرية !" وفعلا ما له ما أراد...

(48) - أنظر، الصديق، مصدر سابق، ص 132 وعن السيد يوسف مادي، أنظر نفس المصدر، ص ص156- 167.

(49) - نفسه، ص132.

(50) - نفسه، أنظر كذلك ودوع، مرجع سابق، ص ص 69- 71.

(51) - عن مقاطعة الشعب الليبي لفرنسا، أنظر، الصديق، مصدر سابق، ص ص 92- 100وانظر كذلك الحسناوي، مرجع سابق، ص39- 40، وودوع، مرجع سابق، ص ص 79- 88.

(52) - أنظر " يوم لجزائر" جريدة المجاهد عدد 1958/04/1.

(53) - أنظر، الصديق، مصدر سابق، ص ص 100- 108.

(54) - أنظر كتاب المشيرقي، مصدر سابق.

(55) - عن هذه الفرقة من جيش التحرير الوطني، أنظر الصديق، ص ص 70- 85

(56) - نفس المصدر، ص ص، 85، 89. انظر بعض التفاصيل عم المعركة (ايسين) كذلك ودوع، مرجع سابق، ص ص 227- 229

(57) - أنظر الفصل الأول.

الباب الأول

الفصل الرابع

قاعدة تونس الخلفية "للثورة الجزائرية"

1- مقدمة

وقف الشعب التونسي مع الجزائر في خندق واحد خلال المواجهة ضد الاحتلال الفرنسي أثناء الثورة، إذ فتحت تونس الحدود، وقدمت التسهيلات فيما يتعلق بمرور الأسلحة و الذخيرة، وتنقل الجرحى والمقعدين من المجاهدين عبر الحدود بحثاً عن العلاج أو التماساً للراحة أو التحاقاً بمركز تكويني أو إيواء اللاجئين الجزائريين، فقد أصبحت الأراضي التونسية من شمالها إل جنوبها وبخاصة الشريط الحدودي المشترك الامتداد الطبيعي والبشري الذي وجدت فيه الثورة منذ انطلاقتها السند القوي والمرتكز الثابت والملجأ الأمن[1] كانت تونس بمثابة "قاعدة خلفية متقدمة" على القواعد الخلفية الأخرى، ومن ثمة كانت قاعدة أساسية للثورة الجزائرية.

والملاحظ أن تعامل تونس مع الثورة الجزائرية مرّ بمرحلتين كما سبق ولاحظنا في الفصل الأول، المرحلة الأولى ما بعد 1956-1954 والمرحلة الثانية ما بين 1956 إلى الاستقلال، فالمرحلة الأولى شهدت شبه التحام بين المقاومة في تونس والثورة في الجزائر، ومن ثمة فالدعم اللوجستيكي كان واحداً للمقاومة في تونس والثورة الجزائرية، أما المرحلة الثانية فشهد الدعم نوعاً من التنظيم والإحكام من طرف قيادة الثورة الجزائرية و"النظام الجديد" الحاكم في تونس بعد استقلالها.

احتلت تونس بعد احتلال الجزائر، فقد فقدت تونس سيادتها على مرحلتين: إذ فقدت السيادة الخارجية في معاهدة باردو عام 1881 ثم فقدت السيادة الداخلية إثر اتفاقية المرسى 1883، وبعد نضال الشعب التونسي الطويل استرجعت استقلالها كذلك على مرحلتين: اتفاقيات 1955 التي استرجعت بها الاستقلال الذاتي الداخلي، ثم استرجاع الاستقلال التام في 20 مارس 1956، وتجسد الخلاف خلال هذه المرحلة بين بورقيبة وصالح بن يوسف الذي كان يوم ذاك أميناً عاماً للحزب الدستوري الجديد، إذ اعتبر صالح بن يوسف[2] الاتفاقيات المبرمة مع فرنسا عام 1955 "خطوة إلى الوراء" بينما اعتبرها بورقيبة وكذلك مؤتمر الحزب الدستوري الجديد المنعقد بصفاقس أيام 15- 18 نوفمبر 1955 "مرحلة نحو الاستقلال التام"، وبالفعل دخلت تونس بورقيبة في مفاوضات مع حكومة "غي موليه" الفرنسية والتي ستفضي إلى منح الاستقلال لتونس بموجب بروتوكولات 20 مارس 1956 في نطاق التعاون والتكافل مع فرنسا[3].

2- أوضاع تونس:

بدأت الاضطرابات في تونس، إثر قيام السلطات الفرنسية باعتقال بعض الوطنيين التونسيين في 18 جانفي 1952 بعد فشل المفاوضات الفرنسية التونسية سنة 1951 وقد تمكن صالح بن يوسف

الأمين العام للحزب الدستوري (الجديد) وقتئذ، وصالح بدرة من الإفلات من قبضة المستعمرين وقد أدت الاضطرابات إلى سقوط عشرات القتلى من المواطنين في كل من تونس وبنزرت والحمامات والقيروان وسوسة وصفاقس، وكانت أحداث مدينة تونس عنيفة شارك فيها العمال والطلبة والنساء وطلبة جامعة الزيتونة، وفي مدينة بنزرت هاجمت جماعة وطنية مسلحة دورية للحرس العسكري الفرنسي أدت إلى قتل أحد أفرادها[4].

وازدادت الاضطرابات والمظاهرات في تونس ضراوة خلال سنة 1952 بعد أن أطرتها النقابات العمالية بقيادة فرحات حشاد، وامتدت المظاهرات الشعبية إلى الجنوب التونسي كله وسار المواطنون بالآلاف في كل من صفاقس وقابس وقفصة ونفطة وتوزر ومدنين وجرجيس. ولجأ المواطنون إلى حرب العصابات فقطعوا أسلاك الهاتف وحطموا السكك الحديدية والجسور والطرق، وخاصة طرق المواصلات الرابطة بين تونس والجزائر لمنع وصول النجدات الفرنسية من الجزائر[5].

وفي هذا الوضع المتأزم بتونس، شرع فريق من الوطنيين بعضهم يناضل في صفوف الاتحاد العام التونسي للشغل وبعضهم في صفوف الحزب الدستوري التونسي في تكوين نواة سرية للحركة المسلحة، فجمعوا السلاح وهيأوا الرجال المدربين على حمل السلاح، وكان من هؤلاء، من حارب في فلسطين، ومن الذين بادروا إلى حمل

السلاح والالتحاق بالجبال وتكوين جيش التحرير التو نسي الطاهر الأسود وبلقاسم البازمي وسعد بحر وعلي بوالشنب المرزوقي وأحمد الأزرق ومصباح الجربوع والساسي البريجي وعمار بني[6].

ومع اشتداد المقاومة، واقتراب موعد انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة في شهر ديسمبر 1952 قامت "اليد الحمراء" باغتيال الزعيم النقابي فرحات حشاد يوم 5 ديسمبر من نفس السنة، قبل سفره إلي نيويورك لعرض القضية التونسية علي الجمعية العامة للامم المتحدة، فكان لاغتياله الأثر العميق في نفوس أنصاره ورفاقه من الوطنيين الذين صعدوا إلي الجبال لحمل السلاح[7].

وقد ازدادت المقاومة خلال سنة 1953، ولما بلغت أوجها في تونس سنة 1954 شكلت فرنسا وزارة محمد الصالح امزالي أحد وزراء وزارة محمد شنيق وأوكلت إليها إصلاحات 4 مارس 1954 والتي منها إطلاق سراح المساجين وإلغاء المحتشدات، وفي هذا الإطار لعب محمد المصمودي مندوب حزب الدستور الجديد دوراً أساسياً باتصالاته المتكررة بكل من "ادغافور" و"منديس فرانس" و"فرانسوا ميتران" واطلاعهم على الحالة الصحية المتدهورة لرئيس الحزب الحبيب برقيبة (الموجود في المنفى)، وبواسطة المصمودي اتضحت سياسة بورقيبة تجاه فرنسا والمتمثلة "في إمكانية التعاون مع فرنسا" لتصفية الجانب الوطني الثوري"المتطرف"[8].

وخلال سنة 1954 اكتملت الوحدة النضالية في المغرب العربي، فقد كانت قد انطلقت المقاومة في المغرب الأقصى متزامنة مع المقاومة في تونس، واشتعلت الثورة الجزائرية في نوفمبر 1954 بالجزائر، فاستبشر لها كل أفراد المغرب العربي خيرا، بينما كان منديس فرانس يتفاوض في جنيف لإنهاء الحرب في الهند الصينية، وهو في بداية توليه رئاسة الوزارة الفرنسية ، فأراد أن يخرج بلده فرنسا من المأزق فأمر بنقل بورقيبة من منفاه "بقروا" إلى قصر "لافرتي" بالقرب من باريس في 16 جويلية 1954 وتقابل معه، وبعد مقابلته لبورقيبة ذهب منديس فرانس إلى تونس وأعلن في خطاب رسمي أمام الباي بقرطاج "استقلال تونس الداخلي" فاعتبر الدستور الجديد هذا التصريح نقطة تحول في "السياسة الفرنسية وقد شكلت حكومة تفاوضية برئاسة الطاهر بن عمار، وبدأت المفاوضات التونسية الفرنسية في 4 سبتمبر 1954 [9].

مع استمرار المفاوضات التي دامت من شهر سبتمبر 1954 إلى 3 جويلية 1955، وأثناء المفاوضات طلبت الحكومة الفرنسية من بورقيبة أن يوجه تعليمات إلى الثوار بتسليم أسلحتهم إلى السلطات الفرنسية، وأرسل بورقيبة مندوبين في هذا الأمر إلى المقاومين، وفعلا اقتنع جزء كبير من الثوار بتسليم السلاح والعودة إلى الحياة الطبيعية[10].

بعد توقيع الاتفاقيات (03 جويلية) بين الحكومة التونسية وحكومة ادغافور – بعد سقوط حكومة منديس- عاد بورقيبة إلى تونس في جويلية 1955، كان وقتها صالح بن يوسف الأمين العام للحزب الدستوري الجديد على رأس وفد تونسي بمؤتمر باندونغ وعندما بلغه أمر توقيع الاتفاقيات التونسية الفرنسية أعلن في تصريح له: "أن الشعب العربي في تونس يرفض المعاهدة التي وقعتها تونس مع فرنسا... إن الاتفاقية تنص على أن فرنسا لها الحق وحدها في التصرف في مصيرنا الخارجي والدفاعي وأن الدولة التونسية تلتزم بأن تسخر لفرنسا البلاد وأهلها وثروتها إذا ما احتاجت فرنسا لذلك بموجب اتفاقياتها... هكذا أصبحت البلاد داخلة في الوحدة مع فرنسا التي طالما قاومها الشعب التونسي..."[11].

ظهر بذلك في تونس تياران[12] أحدهما يمثل الاتجاه المطالب بالاستقلال التام ووحدة الكفاح في المغرب العربي ويمثله صالح بن يوسف، وانظم إليه كما سيأتي جماعة الثوار الذين رفضوا تسليم أسلحتهم إلى السلطات الفرنسية – التونسية سنة 1954 أما الجناح الثاني وهو الذي قبل المفاوضات واتفاقيات 3 جويلية 1955 ويمثله الحبيب بورقيبة.

استطاع بورقيبة بمساعدة السلطات الفرنسية حتى يمكن لفرنسا أن تحتوي الحركة الثورية وتصفيتها، واستطاع أن يحد من

قوة التيار الأول، وعندما عاد صالح بن يوسف إلى تونس في 13 سبتمبر 1955، بدأت مرحلة سياسية من الصراع بين بورقيبة وصالح بن يوسف انقسم الحزب على نفسه إلى حزب الأمانة العامة للحزب الدستوري الجديد (صالح بن يوسف) والمكتب السياسي للحزب الدستوري الجديد (بورقيبة)، وسرعان ما تحولت إلى مرحلة خطيرة من التصفيات والدمار والخطف والاغتيال بين الطرفين إلى غاية قرار الحكومة التونسية بإلقاء القبض على صالح بن يوسف وفراره من تونس يوم 28 جانفي 1956 والتحاقه بليبيا[13].

في خضم الصراع السياسي بين بورقيبة وصالح بن يوسف، كان قد تكون بتونس جيش التحرير بقيادة الطاهر الأسود مع معطيات جديدة على الساحة العربية منها ثورة 23 جويلية في مصر وتبنيها لقضية تحرير المغرب العربي ووحدته، ومنها اندلاع الثورة بالجزائر إضافة إلى اتجاه صالح بن يوسف المنادي بالاستقلال التام وتوحيد الكفاح المسلح مع الثورة الجزائرية وجيش التحرير المغربي (المراكشي). في مقابل تصريحات بورقيبة والتي منها: "إن ما يربطنا بالعرب ليس إلا من قبيل الذكريات التاريخية وإن من مصلحة تونس أن ترتبط بالغرب وبفرنسا بصورة أخص، وإن مرسيليا أقرب لنا من بغداد أو دمشق أو القاهرة"، وقال أيضا: "إن اجتياز البحر الأبيض لأسهل من اجتياز الصحراء الليبية..."[14].

في هذه الظروف وجه الطاهر الأسود قائد جيش التحرير نداء للشعب العربي في تونس قال فيه: " تعلم القيادة العامة لجيش التحرير الوطني التونسي أنها كونت على بركة الله جيش التحرير الوطني التونسي ومهمته تطهير البلاد من الاستعمار وأذنابه وتوحيد النضال مع جيش التحرير الجزائري والمراكشي، وتحث الشعب على القيام بواجبه في هذا الصراع الفاصل ضد الاستعمار وتحذر كل من تحدثه نفسه بالوقوف ضد هذه الحركة النضالية المسلحة، وتنذر من يتبع أولئك الذين تنكروا للمبادئ الوطنية والقيم الكفاحية..." وقد انضم إلى جيش التحرير مناضلون من الحزب الدستوري (القديم) والمتعاطفون مع الثورة الجزائرية[15]. وكان هذا البيان كما يبدو يلمح إلى استمرار الكفاح المسلح في تونس الذي توفرت شروطه وشعاره لا مفاوضة مع الاستعمار، إلا بعد جلاء آخر جندي فرنسي من تراب المغرب العربي...

كان الطاهر الأسود قد كون عدّة فرق لجيش التحرير الوطني ونظم لها قيادات عبر كل التراب التونسي وعلى الحدود التونسية الجزائرية[16] وقبل أن يغادر صالح بن يوسف تونس متوجها إلى طرابلس عقد اجتماعاً في بيته لقيادات جيش التحرير الذي أريد له أن يكون جيش تحرير المغرب العربي كله، وقد حضر هذا الاجتماع من الجانب التونسي صالح بن يوسف وعلي الزليطني والطاهر الأسود والشهيد الطيب الزلامي ومن الجزائر الشهيدان عباس لغرور والسعيد

عبد الحي، ومن المغرب (مراكش) مجموعة من قيادة جيش التحرير بقيادة محمد البصري قائد المقاومة وجيش التحرير المغربي[17].

اتفق في هذا الاجتماع على جيش التحرير المغربي ورسمت له خطط، واتفق على إرسال عناصر للتدريب على أساليب القتال وفنون الحرب، وبعد وصول صالح ابن يوسف إلى طرابلس واستقراره بها بدأ جيش التحرير التونسي في التنسيق مع جيش التحرير الجزائري على العمل المشترك وقد وقعت معارك كبيرة بين جيش التحرير التونسي والجيش الفرنسي في بن خداش وتطاوين وقفصة ونفزاوة والقصرين، وجرت معارك كبيرة بين جيش التحرير التونسي من جهة والجيش الفرنسي وقوات بورقيبة من جهة أخرى وكان الجنوب التونسي مسرحا لها وخاصة في منطقة بني خيرش وتطوين وقفصة وقبلى والقصرين، وكان الجيشان الجزائري والتونسي يقاتلان جنبا إلى جنب وخاصة في أم العرائش والرديف ويقظة، وكان الشعب العربي في تونس يمون الجميع إيمانا بوحدة الكفاح المشترك[18] في تونس وكل المغرب العربي.

نتيجة لازدياد نشاط المقاومة المسلحة نظم الحزب الدستوري الجديد - المكتب السياسي عصابات للاغتيالات والاختطاف والإرهاب ضد التيار الوطني الرافض للاتفاقيات مع فرنسا، ولكي يعطي بورقيبة صورة شرعية لعمليات القمع والتصفية شكل محكمة

أطلق عليها اسم "المحكمة الشعبية"، بدأت العمل أواخر سنة 1955[19]. وبعد إعلان الحكومة الفرنسية الاعتراف باستقلال المغرب الأقصى، سافر بورقيبة إلى فرنسا وأقنع حكومتها، بأن من مصلحتها أن تمنح تونس الاستقلال التام في نطاق التكافل مع فرنسا أسوة بالمغرب الأقصى، حتى لا تقوي الجناح "المتطرف" الثوري في المغرب العربي، فمنحت حكومة غي موليه الفرنسية بموجب بروتوكول 20 مارس سنة 1956 استقلال تونس التام في نطاق التكافل مع فرنسا[20]

3- بداية قاعدة تونس 1954- 1957

أ- فترة الفصائل المشتركة: في خضم أحداث تونس وفترة حصولها على الاستقلال الذاتي و"الاستقلال التام في إطار التكافل مع فرنسا" تكونت وحدات مشتركة جزائرية تونسية "لمحاربة الاستعمار وأعوانه" في تونس والجزائر[21]، واتخذت عدّة إجراءات للتنسيق على المستوى التنظيمي وفي مجال إمداد الجزائر بالسلاح والذخيرة وتمكين المعارضة التونسية من تحرير البلاد، (تونس). وفي هذا الإطار التقى بن بلة وصالح بن يوسف عدّة مرات في القاهرة وطرابلس، وتكونت لجنة تنسيق بين صالح بن يوسف وأحمد بن بلة مع نهاية سنة 1955، وكان جمال عبد الناصر وقتئذ المدعم الأساسي لحركات

التحرير في المغرب العربي عن طريق ممثلة الضابط فتحي الذيب[22]، وقد نسق الذيب في اجتماع له مع الطاهر الأسود القائد العام لجيش التحرير التونسي في طرابلس بتاريخ 24 نوفمبر 1955[23]، وفي إطار البادرة المصرية تكونت قيادة مشتركة للكفاح المسلح "ووضع خطة النضال المسلح الموحدة" بالقاهرة بتاريخ 24 فيفري 1956 من طرف زعماء حركات التحرير بالمغرب العربي، وقد حضر هذا الاجتماع التأسيسي عن الجانب التونسي الطاهر الأسود ومساعده البشير الصباح وعن الجانب المراكشي الدكتور عبد الكريم غلاب وعباس لغرور قائد جبهة الأطلس من الجانب الجزائري، وحضر هذا الاجتماع كذلك الدكتور المهدي بن عبود وأحمد بن بلة[24].

بالمساعدة المصرية، خطط برنامج للإمداد بالسلاح عن طريق ليبيا بعد التزام الوزير الأول الليبي السيد مصطفى بن حليم لتسهيل عملية العبور عن طريق مركزي زنزور وبني غشير، وكان الطاهر الأسود ونائبه (ابن أخته) البشير وابن بلة المسؤولين الرئيسيين في تمرير الأسلحة عبر ليبيا، وكانت الدفعات الأولى في هذه العملية ما بين 20 مارس و06 أبريل (1956)، وتمثلت في 330 بندقية و75 رشاش و52000 طلقة، تم تمريرها حسب التقارير الفرنسية بواسطة قوافل في مناطق بين غردان وجنوب غرب نفطة لإدخالها إلى تونس لرجال

المقاومة لتسلم إلي فصائل المشتركة الجزائرية- التونسية[25] التي كانت تنشط في مناطق الحدود التونسية- الجزائرية.

شارك مجموعة من الجزائريين في المقاومة بتونس بداية من سنة 1951، ونذكر منهم هنا القائد الجيلاني بن عمر والطالب العربي قمودي والقائد عبد الكريم هالي والقائد عبد الحي السعيد والعربي فرجاني وعلي زوازرية ومحمد بن عمر وعمارة موساوي وعبد القادر عاشور وخزاني دردوري وكيلاني الأرقط والعيد بركة وأحمد مصطفى تواتي والهادي بوعزيز والعربي العابد وفرحات الصغير زكور[26] ومنهم الأزهر شريطي وعباس لغرور وغيرهم. جاهد هؤلاء جميعا ضد القوات الفرنسية في تونس، وعندما بدأت الثورة الجزائرية فيهم من التحق بالثورة بالجزائر وفيهم من بقي بتونس في فصائل جيش التحرير التونسي بقيادة الطاهر الأسود وصالح بن يوسف ... والملاحظ أن هؤلاء كلهم سقطوا شهداء خلال سنة 1956 و1957 سواء بتونس أو الجزائر... و فيهم من كلف بمهمة تمرير السلاح إلى الثورة الجزائرية.

ومن الذين انتموا إلى المقاومة بتونس والتحق بالثورة الجزائرية سنة 1954 القائد الجيلاني بن عمر[27]، الذي اشترى مجموعة من الأسلحة من تونس وكون بها فرقة من الجنود خاض بها معارك ضد

القوات الفرنسية بمنطقة الرديف ومنطقة تبسه وجنوبها وكانت له اتصالات شخصية مع مصطفى بن بوالعيد، وكلفه بن بله بحراسة الأسلحة القادمة من الشرق وظل مواصلا عمله في هذا الميدان إلى أن وافته المنية...

كان موطن الحامة، بلد الطاهر الأسود، الواقعة غرب قابس على بعد 30 كلم مركزا مهما لتخزين الأسلحة الآتية من ليبيا وفيها كانت توزع من طرف مجاهدين تونسيين على مختلف الفصائل في تونس والجزائر[28] وكان من أهم الفصائل فصيلة الطيب الزلاق، التي يبدو أنها تكونت من 17 جندي في بداية الأمر في شهر فيفري 1956 بمنطقة منقار البطة Bec de Canard بغار الدماء، ثم تكاثر جنودها حتى بلغت حدود 110 مقاتل وكانت مشتركة بها جزائريون وتونسيون وكانت هذه الفصيلة تشتغل بالتنسيق مع فصيلة جزائرية بقيادة محمد الشريف وأحمد الخيلي على خط سوق الأربعاء والجبل الأبيض، وقد تمت متابعة فصيلة الزلاق من طرف القوات التونسية (البورقيبية) بقيادة محجوب بن علي[29] وألقي عليه القبض ما بين غار الدماء وسوق الأربعاء ليلة 8/7 ماي 1956 حيث حوكم وأعدم في شهر جويلية من نفس السنة[30].

كان أكبر مركز للمقاتلين الجزائريين والتونسيين بجبال منطقة قفصة والجريد والظهر وشريط المناجم وكان هناك تنسيق مع مجاهدي

منطقة وادي سوف، وكان التنظيم العسكري في قطاع قفصة مدعم من طرف منظمة سرية تدعى "السيف الأسود" وكانت تقوم بالدعاية للمقاومة وتجمع الأموال والمعلومات، وكان الجزائريون بقيادة محمد العربي بن عمر الصوفي، أما التونسيون فكانوا بقيادة الطاهر بن الأخضر الغريبي من نفطة[31]. وتقدم التقارير الفرنسية الفصائل التونسية الجزائرية المشتركة وتعداد أفرادها التي كانت تشتغل في تهريب السلاح والمقاومة بهذه المناطق، وعددها 11 فصيلة، ومن أهمها الفصيلة التي كان أحد قادتها الطالب العربي[32].

والطالب العربي القمودي[33]، كان من الجزائريين الذين انتقلوا إلى تونس واستقر بمدينة الرديف، عاملا بمنجم الفوسفات إلى أن اندلعت المقاومة التونسية فشارك فيها مادياً وسياسياً، وعند اندلاع الثورة الجزائرية كان من الأوائل في الاتصال بمصطفى ابن بولعيد وشيحاني بشير وابن عمر الجيلاني، فكلف بتموين الثورة وتسليحها وتوعية الجماهير، وكان يعمل ضمن قيادة ابن عمر الجيلاني وباستشهاد هذا الأخير تولى بنفسه قيادة فرقة من الجيش بالحدود الجزائرية التونسية بالمنطقة الخامسة للولاية الأولى، وكان مكلفاً بجلب الأسلحة عبر الحدود الليبية التونسية ومنها إلى الجزائر، ثم كلفته قيادة الثورة بقيادة جيش صغير لحماية الشرايين والطرق التي تمد الثورة بالسلاح من الشرق، ونتيجة لذلك ذاع خبر جيشه، فهرع إليه

المجاهدون وظل جيشه في تكاثر حتى بلغ سنة 1957 حوالي 900 مجاهد، خاض بهم حوالي 47 معركة وحادثة، حتى استشهد في ظروف غامضة سنة 1957[34].

ويذكر الكاتب التونسي المعارض الطاهر عبد الله[35]، أنه بعد حادثة اختطاف طائرة "الزعماء الجزائريين" سنة 1956 استغلت الحكومة التونسية هذا الحادث في تصفية العناصر الرافضة للاتجاه البورقيبي في الثورة الجزائرية معتبرة إياهم "عملاء القاهرة..." وبدأت عملية مطاردة الثوار الجزائريين واختطافهم بمناطق الرديف وتوزر ونفطة بمساعدة الجيش الفرنسي، وعندما شعر الطالب العربي قائد المنطقة الصحراوية بالخطر الذي يهدده هو وجنوده قرر الالتجاء إلى ليبيا، فما كان من الحكومة التونسية إلا أن جندت مجموعات من المسلحين ولاحقتهم إلى منطقة رمادة قرب الحدود الليبية حيث حاصرتهم وألقت القبض على الطالب العربي وأعدمته وأعدمت الكثير من مساعديه وساقت جنوده وكل التونسيين المتعاونين معهم إلى السجن[36].

ب- فترة السعيد عبد الحي وعلي محساس:

قامت قيادة الأوراس أثناء سرعة المدّ الثوري بتعيين القائد السعيد عبد الحي وكلفته بإنشاء قاعدة تنظيمية بتونس العاصمة رفقة

هالي عبد الكريم الذي كلّف بالإتصال مع الخارج لجلب السلاح عن طريق ليبيا[37]، وكان ذلك في أوائل سنة 1955[38].

أما الرجل الثاني القائد عبد الكريم هالي[39]، فكان قد التحق بالثورة منذ شهر نوفمبر 1954 بمنطقة الأوراس رفقة شيحاني بشير والسعيد عبد الحي وغيرهما، شارك في العديد من المعارك، فاختارته القيادة ليكون مسؤولا خارج التراب الوطني لتموين الثورة وتم إرساله إلى تونس في الفترة التي عين فيها زميله عبد الحي، فالتحق بتونس ثم طرابلس وشرع في العمل والاتصال بالقادة هناك وهم أحمد بن بلة ومحمد خيضر وأحمد توفيق المدني وباقي أعضاء مكتب المغرب العربي الذين كانوا بالقاهرة.

وانشأ جسراً برياً لقوافل السلاح من طرابلس إلى التراب الوطني مروراً بالتراب التونسي، بحيث كاد "أن يكون المنفذ الوحيد للثورة من الناحية الجنوبية الشرقية" وكان يربط عمله هذا برفيقه في النضال السعيد عبد الحي، وشارك هالي في العديد من المعارك التي دارت في أقصى الجنوب التونسي ضد القوات الفرنسية المرابطة هناك لمنع مرور قوافل السلاح والتموين الموجهة للثورة[40].

أما القائد السعيد عبد الحي[41]، فإنه من خريجي الزيتونة بتونس سنة 1954، وكان قبل ذلك خلال سنة 1948 يلتقي في متجر

أخيه إدريس بالسيد محمد بلوزداد المكلف وقتئذ بناحية قسنطينة، وغالبا ما كان يحضر هذا اللقاء العربي بن مهيدي، فيدور الحديث عن السياسة والحركة الوطنية والعمل الثوري ضد الاستعمار، وبذلك نمت فيه الروح الوطنية، وأثناء الدراسة بتونس عمل عضوا نشيطا في الحركة الطلابية، وكان من الطلائع الأولى أثناء اندلاع الثورة سنة 1954 رفقة زميله عبد الكريم هالي بمنطقة الأوراس مع البشير شيهاني ومصطفى بن بولعيد وعباس لغرور وابن عمر الجيلاني[42].

شارك عبد الحي، في العديد من المعارك مكنته من إظهار شخصيته مما جعل القادة بالأوراس يحملونه مسؤولية تنظيم الثورة بتونس أوائل سنة 1955، وأصبح بذلك عبد الحي يمثل جيش وجبهة التحرير الوطني بتونس، حيث مارس هذه المسؤولية بكل جديّة وحكمة وشجاعة، وركز قواعد النظام في كامل التراب التونسي للثورة بداية من القطر الليبي إلى تونس، وكان همزة الوصل التي ربطت الداخل بالخارج في تزويد الثورة بالسلاح والعتاد والرجال مما أعطى للثورة في البداية قواتها وهيبتها[43] كان قد أرسل مع جماعته من المجاهدين للقيام بمهمة التسليح بالتنسيق مع الوفد الخارجي بالقاهرة من قبل البشير شيحاني[44] لكن، مع مطلع سنة 1956، بدأ المسؤولون في تونس يتبرؤون من تعدد المتحدثين باسم الثورة الجزائرية، فطلبوا عن طريق اتحادية جبهة التحرير الوطني بفرنسا من مسؤولي الثورة بالداخل

إيفاد مسؤول يسوي هذه المسألة بتونس ويبين لهم الطرف الذي يجب التعامل معه، فاتصل عبان رمضان بحامد روابحية[45]، لسابق علاقاته بتونس، فسافر هذا الأخير أواخر مارس 1956، واتصل هناك بالباهي الأدغم والطيب المهيري الوزيرين في حكومة بن عمار، فشرحا له أمور قيادة الثورة في تونس[46].

علم حامد روابحية أن هناك مسؤولا عن الثورة هو السعيد عبد الحي فاتصل به واتفق معه على أن يتعامل مع الحكومة التونسية بصفة رسمية بصفته ممثل للثورة، وعلى هذا الأساس قدمه للمسؤولين التونسيين، وقد استحسن عبد الحي هذا الموقف من روابحية وعرض عليه البقاء بتونس لتنظيم جبهة التحرير الوطني، غير أن روابحية اعتذر بمبرر أنه جاء إلى تونس في مهمة[47].

عاد روابحية إلى الجزائر العاصمة وقدم تقريرا عن مهمته إلى عبان رمضان[48]، الذي ما لبث أن طلب منه الالتحاق نهائيا مع آيت الحسين بصفته ممثلا لجبهة وجيش التحرير الوطني في مكان عبد الحي، وقد حلّ فعلا روابحية بتونس يوم 12 ماي 1956، فاستقبل ببرودة من طرف جماعة عبد الحي، والجديد بالذكر على حد قول روابحية- أن وثيقة الاعتماد كانت قد وصلت إلى عبد الحي قبل أن تصل إلى روابحية والتي مفادها وجوب التعاون فيما بينهم، لكن عبد

الحي كتب تقريراً إلى قيادة الأوراس يعلمهم بوجود نظام جديد حلّ بتونس ينافس النظام القائم بها، ومن هنا بدأ التصادم بين الطرفين[49].

ظلت جماعة عبد الحي ترفض التعامل مع جماعة روابحية إلى أن تمّ عقد لقاء مصالحة، أسفر عن تكوين هيئة يرأسها عبد الحي وينوب عنه روابحية وايت الحسين، ومع ذلك ظلت الأمور متوترة بين الطرفين، نتيجة توترها بين ممثلي الثورة في "الداخل والخارج"، إلى أن دبرت "مؤامرة" ضد جماعة عبد الحي، فحجرت الأموال التي كان يجمعها لصالح الثورة من طرف القوات التونسية وتمّ إلقاء القبض عليه، بحجة التعامل مع "عناصر موالية للخارج"، وتمّ اطلاق سراح العناصر الجزائرية التي كان يحتجزها عبد الحي "الموالية للداخل" بما في ذلك حامد روابحية وايت الحسين، وحدث كل هذا بعد أن طلب مسؤولو "الداخل" (الجزائر) من السلطات التونسية التدخل لإنقاذ المسؤولين المبعوثين من العاصمة الجزائرية، كما تلقت نفس السلطات طلباً بعدم التدخل من أحد أعضاء "الوفد الخارجي" بالقاهرة[50]..!

بعد هذا الحادث بين المجاهدين الجزائريين من ممثلي الثورة في "الداخل والخارج"، جاء علي محساس[51] من القاهرة ليحل محل القائد عبد الحي، أما الشيخ روابحية وزميله، فقد طلبا من الداخل

تعويضهما لأنهما أصبحا يقدران أن مهمتهما بتونس قد انتهت، وكان الجواب تحويلهما إلى القاهرة، ويقول حامد روابحية أنه نزل بالقاهرة يوم 18 سبتمبر 1956 وعاش بها حادث اختطاف الطائرة وبها أعضاء "الوفد الخارجي" يوم 22 أكتوبر، كما عايش العدوان الثلاثي على مصر في نهاية الشهر إضافة إلى الحصار الذي ضرب على مصر، هذه الأحداث اضطرت الشيخ روابحية في ملازمة مصر إلى غاية أواخر ديسمبر، حيث عاد إلى تونس لتدبير أمور ارتحاله إلى القاهرة[52].

صادف الشيخ روابحية في تونس مجيء الدكتور الأمين دباغين مسؤول "الوفد الخارجي" الرسمي بعد مؤتمر الصومام، الذي اصطحب معه الشيخ روابحية رفقة الشيخ إبراهيم مزهودي إلى طرابلس لعيادة ضحايا حادث التصادم بين جماعة عبد الحي وجماعة من منطقة الأوراس وهو الحادث الذي أودى بحياة المجاهد الزين وجرح فيه مسؤولون أمثال لزهر شريط وساعي والوردي قتال...، هذه الأحداث لم تكن تعجب علي محساس الذي كان يحاول السيطرة على الموقف بتونس[53].

كان أحمد محساس، وهو بأوروبا، قد استأذن البعثة الخارجية (الوفد الخارجي) بالقاهرة بالدخول إلى الجزائر، بعد إلقاء القبض على

رابح بيطاط قائد المنطقة الرابعة في 16 مارس 1955 من قبل السلطات الفرنسية، وهذا بحكم معرفته الجيدة بالمنطقة، فأشاروا عليه بالتوجه إلى شرق البلاد الجزائرية بمهام تنتظره هناك، وهو في الطريق إلى القاهرة ألقت عليه السلطات السويسرية القبض على الحدود رفقة محمد بوضياف وياسف سعدي، غير أنها لم تسلمهم إلى السلطات الفرنسية، بعدها استطاع أن يصل إلى القاهرة ومنها التحق، بمنصبه الجديد بصفته ممثلا لجيش وجبهة التحرير الوطني على الحدود الشرقية، وبهذه الصفة لعب محساس دوراً بارزاً في تكوين القاعدة الشرقية لتموين الثورة الجزائرية(54) ويبدو أن أحمد محساس ترأس لفترة من الوقت قاعدة طرابلس قبل التحاقه بتونس مع نهاية سنة 1955 وكان على علاقة بالبشير شيهاني والوفد الخارجي(55).

اتخذ أحمد محساس من مؤتمر الصومام مواقف متقدمة في نقد قراراته ونتائجه، والتي من بينها فكرة أسبقية الداخل على الخارج والعمل السياسي على العمل العسكري، وكان يرى أن العمل سابق لأوانه، إضافة إلى تكريس جماعة العاصمة عبر لجنة التنسيق والتنفيذ كقيادة وحيدة للثورة، إذ سرعان ما أصبحت تتصرف منفردة، وبادرت بتعيين مسؤولين جدد في مواقع الثورة بالخارج، مما أحدث أزمات في باريس وتونس والقاهرة(56)، لدى بعض المسؤولين الأوائل في الثورة الجزائرية.

ولما استقر أعضاء من لجنة التنسيق والتنفيذ بتونس قاموا بتنحية محساس من المسؤولية لأنه رفض مسايرة مقررات الصومام، وعوض باعمر أوعمران الذي أصبح ممثلا لجيش وجبهة التحرير الوطني رفقة عمار بن عودة وإبراهيم مزهودي[57]، ويذكر الرائد سعيداني أن محساس تعرض إلى محاولة اغتيال من طرف أوعمران حين وصوله إلى تونس لتمثيل لجنة التنسيق والتنفيذ، حيث اتصل بالحكومة التونسية وعقد معها اتفاقا ينص على تنحية علي محساس على أن يحلّ أوعمران محلّه والسماح للحكومة التونسية في المقابل بالتدخل في الشؤون الخاصة بالثورة، وبأمر من أوعمران قام عمار بن عودة بتنحية محساس من منصبه، وقتها اتصل محساس بقيادة القاعدة الشرقية، التي أرسلت فوجا من المجاهدين من القاعدة وقامت بتنحية ابن عودة وإرجاع محساس إلى منصبه، وانعقد بعدها اجتماع ترأسه علي محساس وحضره من القاعدة الشرقية الرائد رابح نوار ولزهر شريط من الولاية الأولى، وطلبوا خلاله من محساس البقاء في مكانه وأبدوا استعدادهم لحمايته، ولذلك أمر أوعمران باغتياله[58] (أي محساس)، لكن الحكومة التونسية قامت بحمايته ومساعدته على الفرار إلى روما، فلم يتمكنوا منه[59]، واضطر بذلك محساس إلى الانسحاب والاشتغال بتموين الثورة بالسلاح من المشرق العربي ومن أوروبا[60]، وكان وقتها عبان رمضان قد راسل السيد أحمد التليلي

الأمين العام للدستور الجديد بتونس يطلعه من خلالها أن السيد أحمد محساس العضو الإضافي بالمجلس الوطني للثورة الجزائرية يقوم بزرع الشكوك بين الأوساط التونسية وأن "تقوموا بإزالتها لأنها ستدخلكم في ارتكاب أخطاء[61]..!" وهذا بناء على رسالة الدكتور الأمين رئيس الوفد الخارجي إلى عبان رمضان، والتي جاء فيها أن محساس أصبح رجلا صعب المراس(Méchant) وأنه أصبح يحرض بأوامره رجاله من أمثال عمارة بوقلاز وطالب العربي الذي يسيطر على جماعة توزر على إيقاف كل الجزائريين في غدوهم وعودتهم من وإلى الجزائر، وأن "التونسيين واقفين على الحياد، وهكذا أصبح العتاد مجمدا"[62]...

كانت بالجبهة الشرقية في منطقة الحدود الجزائرية التونسية مواجهة حقيقية في جيش التحرير الوطني وجبهة التحرير، فقد أصبحت بالولاية الأولى، التي لم تحضر مؤتمر الصومام مناطق تمرد حيث سادت "الفكرة الجهوية والعرشية والعصبية القبلية" واختلطت طموحات بعض المسؤولين في جبهات القتال وأصبحت الولايتان الثالثة والرابعة في غبن حقيقي، فالأسلحة الموجهة إليهما من مخازن تونس وبعض مناطق الحدود،وأدت في بعض الأحيان إلى قتل جنود وقوافل الإمداد بالسلاح، ولهذا ساد مؤتمر الصومام الكثير من الاستياء، إذ وجه عمار بن عودة من الولاية الثانية لتوضيح الرؤية في تونس ووجه عميروش ومزهودي إلى الولاية الأولى لنفس الغرض وهذه الوضعية

أدت إلى خلاف بين "الوفد الخارجي ومؤتمري وادي الصومام، فالوفد الخارجي الذي كان قبل إلقاء القبض عليه من طرف السلطات الفرنسية كان هو الممون الرئيسي للثورة بالسلاح، وكان قد عين مسؤولين في مصلحة الإمداد مكلفين بتمرير السلاح، فابن بلة الذي كان الرجل الرئيسي في الحصول على الإمداد، كان قد اختار أحمد محساس لهذه المهمة، ولهذا الرجل الأخير نفس موقف بن بلة من "الداخل" وعلى قرارات مؤتمر الصومام[63] وبذلك اختلقت بعض المصاعب لمبعوثي "الداخل" في تونس القاهرة، في هذه الأجواء المشحونة وصل عمار بن عودة إلى تونس والحق به العقيد أوعمران بصفته المسؤول الأول مع نهاية سنة 1956 و بداية سنة 1957 وتمكن أوعمران من تلطيف الأجواء وحلّ بعض المشاكل، إذ أصبح لكل ولاية "مكتب" في تونس خاص للاهتمام بإرسال الإمداد والسلاح، وبخاصة الولايات المحاذية للحدود الأولى والثانية، وحظيت الأولى بموضع قدمها في الداخل والخارج[64].

ج- ما بعد مؤتمر الصومام..

1- كما سبق وأشرنا عينت لجنة التنسيق والتنفيذ مسؤولين سامين في جيش التحرير الوطني وكلفتهم بوضع تنظيمات جديدة في الخارج (تونس وطرابلس والقاهرة) هما العقيد أعمر أوعمران المكلف

بالشؤون السياسية والعسكرية وعمار بن عودة مكلف بتزويد الولايات بالعتاد والأسلحة، أي "مصلحة التموين والتسليح".

ويذكر عمار بن عودة قائلا عن ظروف وصوله إلى تونس: "منذ وصولي إلى الحدود التونسية وجدت تناقضات هناك...بدأنا في عملية "تصفية الجو" في الحدود التونسية- الجزائرية وبعد شهر أصبحت الأمور صافية (العملية أدت إلى استشهاد بعض المجاهدين)..." ويذكر كذلك أنه وجد أحمد محساس وبن بلة قد أدخلا كمية من السلاح قبل شهر جويلية 1956 تمثلت في 200 بندقية رشاشة و 50000 طلقة إلى الولايتين الأولى والثانية؛ وفي شهر نوفمبر 1956 تم إلغاء كل "العمليات" التي قام بها محساس وبن بلة لأسباب منها: أن طريق الصحراء بعيد ومراقب من الطيران الفرنسي ومسلك البحر مراقب من البحرية الفرنسية فالجيش الفرنسي لا يزال موجودا بتونس والسلاح متوفر في مخازن الثورة بليبيا، ولهذا "اضطررنا إلى وضع السلاح داخل صناديق، ووضعنا فوقها الكاوكاو.." أما شاحنات نقل الأسلحة فكانت محروسة بمجاهدين مجهزين لأجل إيصالها إلى "بن قردان" عن طريق "بشوشة"(65).

كانت أول شاحنة تعبر الحدود الليبية التونسية بنجاح في أول نوفمبر 1956 في اتجاه المخزن الرئيسي لأسلحة الثورة بالحدود الشرقية، وعاد عمار بن عودة مع شاحنات الأسلحة إلى الحدود

الشرقية إلى "غار ديماو" (غار الدماء)، حيث وزعت هذه الأسلحة من طرف بن عودة المكلف بتزويد الولايات بالأسلحة و أو عمران المكلف بالشؤون العسكرية والسياسية في 20 نوفمبر ، وكان التوزيع على النحو التالي[66].

الولاية الأولى :	400	بندقية رشاشة مع الذخيرة
الولاية الثانية:	400	بندقية رشاشة مع الذخيرة
الولاية الثالثة:	450	بندقية رشاشة مع الذخيرة
الولاية الرابعة:	550	بندقية رشاشة مع الذخيرة
القاعدة الشرقية :	100	بندقية رشاشة مع الذخيرة

وعلى ما يبدو، فإن نضام الإمداد بالسلاح والعتاد "اللوجستيكي"، قد تنظم أكثر من ذي قبل، نظراً لانتصارات الثورة بعد 1956، ميدانيا و سياسياً و اكتسابها للتأييد العربي الإسلامي والدولي من طرف بلدان "شقيقة" و"صديقة" أصبحت تدعم الثورة سياسياً ومادياً، فقد تحدث المخابرات الفرنسية خلال سنتى 1956- 1957 عن "شحنات من الأسلحة" وعن "عمليات تمرير السلاح وتسريبه وتموين جيش التحرير الوطني"فقد تحدث نفس التقرير بدقة خلال نهاية 1956 مجيء أوعمران على رأس "لجنة جبهة التحرير في تونس" محل محساس، قائلة ان ذلك هو "انتصار الداخل على الخارج والعسكري على السياسي" و أن ذلك هو سبب استمرار تدفق و تمرير السلاح، وبحلول منتصف شهر ماي 1957 أصبح معدل مرور قوافل

السلاح يومياً تقريباً "و أن كميات كبيرة كانت تأتي عن طريق ليبيا إلى تونس، وبخاصة بعد زوال المراقبة الفرنسية من الموانئ التونسية، إذ أصبح النقل منتظماً بتنسيق بين جبهة التحرير الوطني في تونس وممثلي بورقيبة[67] وعلى رأسهم أحمد التليلي أمين حال الدستور الجديد وأمين عام الاتحاد العام للعمال التونسيين (UGTT)، فقد قدم هذا الأخير شاحنات الحرس القومي التونسي لنقل الأسلحة العابرة للحدود الليبية التونسية وحمايتها ونقلها إلى مراكز تخزين بتونس في مستودعات رسمية وتوزيعها فيما بعد على قواعد الحدود[68] لإدخالها إلى الجزائر بواسطة الأفراد والبهائم والشاحنات، وأضافت التقارير قائلة أنه على "ما يظهر فإن أوعمران أدى مهمته على أكمل وجه في تموين الثوار بالسلاح"، منبهة "أن 80٪ من حركة تمرير السلاح إلى الجزائر كانت تتم عن طريق البر بين ليبيا وتونس" فعملية المرور "كانت سرية ورسمية ومنسقة" بالتنسيق مع حاكم مدينة Medenine[69].

كانت عملية اقتناء الأسلحة ونقلها تستدعي تنقل عمار بن عودة كثيرا ما بين "القاهرة وطرابلس وتونس" كما كانت تستدعي السفر إلى أوربا الغربية وعقد صفقات الأسلحة باسم البلدان العربية[70]، ونظرا لصعوبة المهمة كلّف أوعمران ابن عودة بالسفر إلى القاهرة مع أواخر سنة 1956، وبلدان المشرق العربي[71]، ليحل محلّه في تونس العقيد محمدي السعيد أواخر سنة 1957 مكلفا من طرف لجنة التنسيق

والتنفيذ، جاء محمدي السعيد تحدوه الرغبة في الحصول على "نفس الأسلحة الخاصة التي تستعملها فرنسا ضد الجزائريين (من قنابل وقنابل غاز خانق ونابالم وحارقة وذرية...!)"[72].

وصلت خلال سنة 1957 عدّة شحنات من الأسلحة بعضها من سورية وألمانيا الشرقية ومن يوغسلافيا[73] والعراق وتمثل إمداده في ثلاث شحنات على متن طائرات أنطونوف اشتملت على مدافع الهاون عيار 50، 60، 80، 81 مم وذخيرتها مع رشاشات FM ومسدسات رشاشة PM وأرسل باخرة إلى ميناء طرابلس باثنين تيغر (على ما يبدو دبابتين!)، كما أمدّت تركيا الثورة الجزائرية بعد زيارة رئيسها لطرابلس والتقائه بالعقيد أوعمران بـ 5000 مسدس الي (رشاش) وذخيرة الرشاشات من نوع MG34 وMG42، وكل هذه الأسلحة مع أسلحة وعتاد اخر كان موجودا بمخازن ترهونة بليبيا نقلت إلى الحدود الجزائرية التونسية[74]، وتمكن العقيد أوعمران من الاتصال ببعض الأمريكيين المهربين بقواعد طرابلس من الحصول على أسلحة تمثلت في 142 رشاش من نوع طومسون، وحصل الأمين دباغين في القاهرة على أسلحة من النظام المصري منها بنادق 303 إنجليزية كما تحصل على 25 ألف بندقية منها 1000 سلاح رشاش MG34 وMG42 أوصلت إلى القواعد الخلفية للثورة بتونس[75].

وعلى ما يبدو، فإن هذا الاتصال لأوعمران بالأمريكيين هو الذي وتر العلاقة بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا خلال شهر نوفمبر 1957، إذ ذكرت جريدة المجاهد، أنه في ليلة 13 نوفمبر وصلت أسلحة بريطانية إلى مطار تونس وأعلنت أمريكا من ناحيتها أنها ستوجه هي كذلك إلى تونس كمية من الأسلحة الخفيفة، الأمر الذي وتر العلاقة بين فرنسا من ناحية وأمريكا وبريطانيا من ناحية أخرى، فغادر الوفد الفرنسي "جلسات الهيئة البرلمانية للحلف الأطلسي" وبعدها جرت محادثات أيام 19- 21 نوفمبر بين بينو وزير خارجية فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، بواشنطن ونيويورك وصرح بعدها الوزير الفرنسي من أنهم توصلوا إلى نتيجة يمكن اعتبارها مرضية إذ تقرر حسب قوله: " أن تسطر أمريكا وتنس وفرنسا برنامجا مشتركا لمنع الأسلحة الغربية من التسرب إلى المجاهدين الجزائريين" كما تقرر تحديد كميات السلاح إلى تونس بحيث "لا تفوق عدد قطع السلاح عدد الجنود التونسيين"[76]، حتى لا يسرب الفائض إلى الثورة الجزائرية!..

2- لا يجب أن نغفل في هذه الدراسة المتواضعة "جسر تموين الثورة" -في مفهومنا- وهو "القاعدة الشرقية"[77] التي بدأت فكرتها في التبلور أثناء الثورة الجزائرية في منطقة سوق أهراس بداية من شهر جوان 1956 بقصد إنشاء "ولاية سوق أهراس"[78].

ومصطلح "القاعدة الشرقية" لا يمكن إلا أن يحتمل مدلولاً واحداً يتعلق بإطار تنظيمي يعكس دوراً سياسيا وعسكرياً ويعبر عن نشاط ثوري محدد بالزمان والمكان، ومن خلال هذه المقارنة يتضح أن مصطلح القاعدة الشرقية يمكنه أن يعبر بدقة عن موقع منطقة جغرافية بأقصى الشمال الشرقي للجزائر[79]. حددها المجاهد عوادي[80] بما يلي: منطقة تقع بالشمال الشرقي للبلاد، حيث يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط بدءاً من عين باب البحر (بلدية أم الطبول) شمال شرق مدينة القالة حتى عنابة، ومن الجنوب والجنوب الشرقي تبسة وسدراتة ومن الشمال والشمال الغربي عنابة وقالمة ومن الشرق الحدود التونسية.

لعب أحمد محساس أثناء مهمته بتونس، دوراً بارزاً وفعالاً في تكوين قاعدة لتموين الثورة في الداخل والتي سميت "بالقاعدة الشرقية"[81] في ظروف أقل ما يقال عنها أنها عرفت مشاكل وخلافات حادة على الجبهة الشرقية[82]، فهي لارتباطات قادتها بأحمد محساس وبن بلة لم تعترف بقرارات مؤتمر الصومام ولا بأعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ[83]، لكن أعضاء القاعدة في اجتماع لهم بتاريخ 15 ديسمبر 1956 تعهدوا "بأداء مهمة التموين بالسلاح لولايات الداخل"[84]، لكن الأمور سرعان ما سويت، وبداية من شهر أبريل 1957 أصبح قائداً لها عمار بوقلاز (عمار العسكري)، على أساس أنها منطقة لها

استقلالية جزئية بصفتها "قاعدة مركزية للتموين" مرتبطة عضوياً بالولايتين الأولى والثانية[85].

شكلت القاعدة الشرقية بعد سنة 1956 لجنة من الولايات الأولى والثانية والثالثة والرابعة تجميع الأسلحة في تونس وتوزيعها في الداخل بواسطة كتائب قادها أحمد البسباسي وسليمان لاصو ويوسف الأطرش وسي البغدادي[86] كانت هذه الكتائب تقطع مسافات طويلة عبر مسالك محفوفة بالمخاطر، بداية من نقطة انطلاقها ذهاباً وإياباً إلى القواعد الخلفية بتونس من سوق الأربعاء وباجة وغار الدماء والكاف مروراً بسوق أهراس نحو الولايات الداخلية، أو من جبل القدية إلى بني صالح إلى جبل الدباغ إلى بوسروال إلى جبال البابور ثم الركسانة[87].

كانت كتيبة سليمان لاصو من أهم الكتائب المكلفة بإدخال السلاح إلى الولايات، وأن القاعدة الشرقية كانت ترسل كتيبتين إلى الولايتين الثالثة والرابعة سنة 1957، لكن الخطة لم تكن دائما ناجحة، نظراً لقلّة السلاح وارتفاع عدد المجاهدين، الأمر الذي جعل كل ولاية تهتم بنفسها[88]، وفي هذا الإطار شهدت الولاية الثالثة أول قافلة سلاح بقيادة محمد القبائلي تصلها سنة 1957 والولاية الثانية استقبلت قافلة بقيادة الطاهر بودربالة في شهر أكتوبر 1956 وقافلة أخرى بقيادة

محمد عبد السلام في ربيع سنة 1957، وزودت القاعدة الشرقية الولايتين الثالثة والرابعة بأكثر من 1000 قطعة سلاح ومليون طلقة سنة 1957، وأرسلت لنفس الولايتين ستة قوافل تسليح شارك فيها أكثر من 1200 مجاهد من القاعدة وأن قافلتين منهما ضمتا أكثر من 50 رشاشا في كل منهما ناهيك عن القوافل القادمة من الولايات الداخلية [89]، كم كانت الرحلة صعبة وشاقة ورجالها معرضون إلى الخطر في كل لحظة.

إذ يصف لنا أحد المجاهدين قافلة انطلقت في شهر سبتمبر 1957 من القواعد الخلفية على الحدود التونسية قاصدة سرج الغول في جبال البابور في منطقة بوقاعة كان عدد مجاهديها "الحمالين Transporteurs" 210 مجاهد، ترافقهم فصيلة من 60 مجاهد مهمتهم الحراسة بقيادة سليمان لاصو، قطعوا المسافة خلال شهر ونصف، توقفوا للاستراحة والخطر يهددهم حوالي 15 مرة، كان كل واحد منهم يحمل بندقيتين و300 طلقة وقنبلتين أي في حدود 30 كيلوغرام للفرد، إضافة إلى أسلحة وذخيرة على 15 حصان "كانت هذه الأحصنة وفية" ففي "حالة خطر كانت دائما على سبيل المزح إلى جانب المجاهدين!..."[90].

كان رد فعل الاستعمار على هذا الدور الحيوي (اللوجستيكي) في الثورة الجزائرية خطيراً وبخاصة بعد تنظيمها المحكم مع مطلع سنة 1957، وذلك محاولة عزلها عن قواعدها الخلفية غرباً وشرقاً...

لقد رأى أندري موريس وزير الدفاع في حكومة بورجيس مونوري أن تعزيز الأمن والاستقرار السياسي للحكومات الفرنسية التي كانت تسقط الواحدة تلو الأخرى، نتيجة عجزها وفشلها في القضاء على الثورة، وذلك لعدم وفاء هذه الحكومات بالتزاماتها وتعهداتها. ولهذا الغرض أصدر أندري موريس قراراً في 20 جوان 1957 يقضي بإنشاء خط دفاعي سمي باسمه: يمتد على الحدود الجزائرية التونسية وخط مماثل آخر على الحدود الجزائرية المغربية، وذلك لاعتبار عسكري واقتصادي[91]، وقد شرعت الهندسة الفرنسية في انجازه بداية من شهر جوان 1957 لينتهي في شهر جوان 1958 [92]. من البحر شمالا إلى الصحراء جنوبا، بالقرب من عنابة على بعد 20 كلم من الحدود التونسية لينتهي مرورا ببئر العاتر ونقوين في شط الغرسة بطول قدره 4800 كلم، أما العرض فإنه يختلف من منطقة لأخرى بين 6 أمتار و12 متراً ويصل أحيانا 60 متراً، والخط بأسلاك شائكة مختلفة وأسيجة مكهربة بـ 15 الف فولت ومزود بتحصينات وأبراج مراقبة وشبكات إنذار إلكترونية، وألغام مختلفة وكل ما بلغته التقنية العسكرية وقتئذ، إضافة إلى فرق عسكرية تقنية ودوريات عسكرية ومراكز عسكرية متقاربة مجهزة بالمدفعية والدبابات ومدعمة بالطائرات.. وكذلك كان خط موريس على الحدود الجزائرية المغربية والذي طوله 733 كلم[93] وتم انجاز خط موريس تحت حراسة قوات

عسكرية كبيرة، وإمكانية إيقافه أو تخريبه فترة إنجازه منعدمة وهذا ما يؤكده بعض قادة الثورة[94].

أما خط الجنرال موريس شال الذي عين قائداً أعلى للقوات المسلحة في الجزائر من شهر ماي 1958 إلى شهر أفريل 1961 فإنه أتى بمشروع في إطار الإستراتيجية الديغولية المتمثلة في جانبها العسكري وجانبها الاقتصادي الاجتماعي الذي حاول تجسيده في مشروع قسنطينة، ويهمنا الجانب العسكري الذي خوله لشال والمرتكز أساسياً على تعزيز وحدات الدفاع الذاتي والحركة والعملاء وتعزيز قوات الاستعمار واتباع سياسة الأرض المحروقة والإكثار من المحتشدات والقيام بعمليات عسكرية كبرى[95]، إضافة إلى تعزيز خط موريس بخط يعرف باسمه "خط شال".

امتد خط شال هو الآخر من الشمال إلى الجنوب على غرار خط موريس، حيث يقترب منه حيناً ويبتعد عنه حينا آخر، تبعاً لأهمية المواقع والمناطق، حيث تمتد المسافة بين الخطين من 5 كلم إلى 40 كلم، وانطلق الخط شرق وغرب مدينة القالة ليتجه جنوباً إلى غاية وادي سوف شرق مدينة تبسة؛ وهو مجهز بتجهيزات أشبه بخط موريس من أسلاك شائكة ومكهربة وألغام...إلخ[96].

وجد جيش التحرير الوطني في البداية صعوبة في اختراق خط موريس والتعامل معه، ولكن بالاقتراب منه نال الجيش الخبرة

والتجربة وأصبح يخترقه، لكن بعد سقوط العشرات من القتلى والجرحى[97]، ولذا اتخذت لجنة التنسيق والتنفيذ في أواخر سنة 1957 قراراً يسمح بتمركز وحدات جيش التحرير الوطني بالشريطين الحدوديين التونسي الجزائري والمغربي الجزائري، تفاديا للخسائر من جهة، وبغرض التدريب والتكوين والرفع من المستوى القتالي لوحدات جيش التحرير بما يتماشى وتطورات ومتطلبات الحرب من جهة أخرى وأنيطت لهذه الوحدات مهمة اختراق الخط وتزويد وحدات جيش التحرير بالسلاح والذخيرة داخل الجزائر[98].

وبداية من أواخر سنة 1957، شهدت منطقة الحدود الجزائرية التونسية اشتباكات عديدة وعنيفة إلى غاية الاستقلال سنة 1962 كانت سجالا غالباً ما كانت تنسحب منها قوات جيش التحرير الوطني إلى قواعدها بالداخل أو نحو القواعد الخلفية بالتراب التونسي[99] ذلك لأن جيش التحرير كان يخوض معارك مكشوفة منذ قوات عسكرية تفوقه عتاداً وعدداً وعدة، ولذلك كان عدد ضحايا الثورة كبيراً، مما جعل الولايات توقف ارسال وحداتها العسكرية باتجاه الحدود لغرض التزود بالسلاح والذخيرة إدراكا منها لدرجة وحجم الخطورة التي يشكلها خط شال وموريس، ولا أدل على ذلك من أنه خلال الفترة الممتدة من 23 جانفي 1958 إلى غاية 18 ديسمبر 1958 بلغ عدد الشهداء على مستوى خط موريس بالجهة الشرقية بناء على التقارير

العسكرية الفرنسية 2409 والجرحى واحد، أما الأسرى فقد بلغ عددهم 304، وللإشارة فإنه على إثر عملية العبور من تونس باتجاه الجزائر[100].

وبالمقابل ففي المعارك التي دارت على الحدود خلال سنة 1958 في مناطق قالمة وسدراتة ومداورش وسوق أهراس ومرسيط والماء الأبيض ونقرين من طرف الجيش الفرنسي عندما يعرف "بمدعمي الخارج" (أي قوات دعم جيش التحرير)، لم تكلفه في الأشهر الأربعة الأولى من السنة، وفق مصادر فرنسية، سوى 279 قتيلا و758 جريحاً...، ومع ذلك يمكننا القول أن عملية عبور السد المكهرب لم تكن بدون أخطار، ولكن يمكن تجاوز بنجاح إن كانت الظروف مهيئة، لقد تجاوز الخط الكثير من مسؤولي الثورة منهم العقيد لطفي وميرة والزبيري والسواعي وابن الشريف وآخرين خلال سنتي 1959 و1960، وهي سنتان أقل ما يقال خلالها أن الخطوط كانت فيهما مستحيلة التجاوز، أما قائد الولاية الثانية فتجاوز الخطوط المكهربة ذهاباً وإياباً في العديد من المرات[101]...

ورغم محاولة الحصار المفروضة على الجزائر، فإن الثورة كانت تحقق الانتصارات في مجالات أخرى، لقد كان المجلس الوطني للثورة الجزائرية المنعقد بتاريخ 287 أوت 1957 قبل أن يزول وأن يلد في 19 سبتمبر 1958 الحكومة المؤقتة للثورة الجزائرية (GPRA)، وتصبح

لها وزارة التسليح والتموين العام، بعد أن قامت لجنة التنسيق والتنفيذ بأعمال معتبرة قيادتي العمليات العسكرية (COM) الشرقية بقيادة العقيد امحمد السعيد ومقرها غار الدماء والغربية بقيادة العقيد هواري بومدين، وقد انتقلت الحكومة المؤقتة للثورة الجزائرية من القاهرة إلى تونس، بعدما يعرف "بمؤامرة العموري" في شهر نوفمبر 1958، وأصبح المركز الرئيسي لقيادة الثورة الجزائرية[102]، فازدادت سمعة الثورة وكثرت اتصالاتها عن طريق هيئاتها الدبلوماسية وكثر محبوها وازداد أنصارها، فتدفقت الأطنان من الأسلحة والإمدادات على تونس من مختلف الجهات، بما في ذلك الأسلحة الثقيلة الميدانية المضادة للأفراد والدبابات والطيران من سنة 1958 إلى 1960 [103].

لقد انطلقت الثورة الجزائرية "ببندقية الصيد ووصلت إلى استعمال المدفع"[104]، فما أن وصلت سنة 1960، حتى أصبحت للقاعدة الخلفية بما في ذلك القاعدة الشرقية 25 فيلاً[105] و5 كتاب ثقيلة، وقيادة لمصالح الإمداد يديرها موسى حساني ويساعده عبد الوهاب تماني، ومراكز للتدريب والتكوين العسكري، في وادي مليز وقرية الحلفاية والكاف..إلخ ومراكز عسكرية للإمداد والمسائل الاجتماعية[106] ومحافظات سياسية ومراكز صحية ومصالح إشارة وشفرة، وعدة مصالح إدارية وتقنية، وكان عدد القوات تقريبا 22 ألف جندي منهم 16 ألف جنود ميدانيين[107].

الهوامش:

1: دور مناطق الحدود إبان الثورة التحريرية، (مجموعة من الشهادات)، انتاج جمعية الجبل الأبيض لتخليد وحماية مآثر الثورة –ولاية تبسة، مطبعة عمار قرفي، باتنة، الجزائر، 1999، ص 86.

2: اغتيل صالح يوسف في ألمانيا عام 1961 في إبان أزمة بنزرت، وأعلن بورقيبة في خطاب ألقاه في 15 ديسمبر 1973 بعد أن روى تفاصيل ظروف هذا الاغتيال، أعلن أنه قلّد أوسمة لمن قاموا بقتله (نقلا عن صحيفة Afrique-Asie) في عددها الصادر يوم 21 جانفي 1974: وعن تفاصيل اغتيال صالح بن يوسف أنظر كذلك رواية الحبيب بورقيبة في كتابه حياتي، آرائي، جهادي، ط2، نشريات وزارة الإعلام، تونس 1983، ص ص 254- 255 وص ص 277- 280.

3: Philippe Tripier, autopsie de la guerre d'Algérie, Ed. France empire, paris, 1972, P 226.

4: انظر، الطاهر عبد الله، الحركة الوطنية التونسية، رؤية شعبية قومية جديدة 1830- 1956 ، مكتبة الجماهير، بيروت، لبنان، 1976، ص ص 117- 118.

5: نفسه، ص ص 118- 119.

6: الطاهر عبد الله، مصدر سابق، ص ص 121- 122.

7: نفسه، ص ص 126- 127.

8: نفسه، ص ص 129- 130.

9: الطاهر عبد الله، مرجع سابق، ص ص 132- 134.

10: نفسه، ص 135.

11: نفسه.

12: فتحي الذيب، عبد الناصر وثورة الجزائر، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1984، ص ص 96- 97.

13: عن الصراع بين بورقيبة وصالح بن يوسف، انظر الطاهر عبد الله، مصدر سابق، ص ص 137- 155.

14: الطاهر عبد الله، ص ص 154- 155.

15: الطاهر عبد الله، مصدر سابق، ص ص 153- 154.

16: انظر، فرق جيش التحرير وقياداتها في الطاهر عبد الله، ص 156.

17: نفسه، ص 157.

18: الطاهر عبد الله، مصدر سابق، ص ص 158- 159.

19: استمرت المحكمة في العمل إلى سنة 1958 واحمل عليها حوالي 1200 مناضل، قتل منهم حوالي 500 شهيد ومنهم من حكم عليهم غيابيا، انظر، الطاهر عبد الله، مصدر سابق، ص ص 163- 168.

20: نفسه، ص ص 168- 169.

21: القائد الجيلاني بن عمر، يمكن الرجوع في هذا الإطار بخصوص الوحدات المشتركة التونسية الجزائرية إلى دراسة:

Amira ALEYA SGHAIER « les tunisiens et la révolution algérienne 1954-1958 » op cit PP 109-122. Et Année Rey Goldziher. op cit PP 41-89.

22: الديب، مصدر سابق، ص ص 132- 134.

23: نفسه، ص ص 170- 174 انظر كذلك: Amira SGHAEIR op. cit P 112.

24: نفسه، ص ص 112- 113.

25: كان على راس هذه الفصائل قادة مجاهدون من الجزائر شاركوا في المقاومة بتونس وبالثورة الجزائرية على حد سواء، انظر، Amira SGHAEIR op. P 118et PP 114-120.

26: انظر عن هؤلاء المجاهدين الشهداء، سعيد العمامرة والجيلالي العوامر، شهداء الحرب التحريرية بوادي سوف، مطبعة النخلة، بوزريعة، الجزائر، (د.ت.ط).

27: الجيلاني بن عمر من مواليد 1926 استشهد في 1955/10/20 بالمكان المسمى سندس بمنطقة زاريف (الجزائر)، انظر عنه العمامرة، مرجع سابق، ص ص 26- 30.

28: انظر Amira SGHAEIR, Op. cit Pp 113-115.

29: انظر عنه الطاهر عبد الله، مصدر سابق، يذكر عنه الطاهر عبد الله، أن مهنة محجوب سيد علي كانت "مطاردة إخواننا الجزائريين الذين قد يلجأون في بعض الأحيان إلى داخل الأراضي التونسية فتصدى لهم المحجوب سيد علي بإذن من حكومة بورقيبة لمقاتلتهم بجانب الجيوش الفرنسية" وهناك عصابات أخرى كانت تتصدى لقوافل السلاح الجزائرية، وكان منهم المدعو الحسين بوزيان..." ص 177- 178.

30 -Amira SGHAEIR, op. cit P 115-116.

31: نفسه، ص 117.

32: نفسه، ص 118.

33: الطالب العربي العمودي من مواليد وادي سوف سنة 1923، شارك في المقومة بتونس بداية من سنة 1952 كان على اتصال مع مصطفى بن بولعيد وشيحاني بشير وكان من الطلائع الأولى في صورة نوفمبر 1954 كلف بجلب الأسلحة وتهريبها على الحدود الجزائرية التونسية استشهد سنة 1957 انظر عنه، العمامرة، مرجع سابق، ص 35- 36.

34: العمامرة، مرجع سابق، ص 35- 36.

35: الطاهر عبد الله، مصدر سابق، ص 186- 187.

36: أغلب قادة الفصائل المشتركة التونسية الجزائرية تم القضاء على الاحتلال الفرنسي 1956- 1957 بعد استسلام الطاهر الأسود في بداية شهر جويلية 1956 إلى السلطات التونسية AMIRA-SGHAIER, OP CIT PP 119-122

37: العمامرة، مرجع سابق ص 39.

38: نفسه ص 41.

39: عبد الكريم هالي من مواليد بلددة قمار سنة 1930، حفظ القران ودرّس بالزيتون، وتخرج في سنة 1954 متحصلا على شهادة والعالمية، وكان عضوا بالحركة الطلابية الجزائرية، التحق بالثورة سنة 1954 واستشهد خلال سنة 1957 أنظر عنه العمامرة، مرجع سابق ص 39- 40.

40: العمامرة، مرجع سابق، ص 39- 40.

41: السعيد عبد الحي (الشهيد) فهو مواليد بلدة قمار سنة 1927 تعلم القران ومبادئ اللغة العربية والتحق بالزيتون وتخرج منها، اهتم بأمر بلاده منذ فترة الأربعينات من القرن 20، وكان الطلائع الأولى لثورة نوفمبر 1954، أنظر عنه العمامرة، مرجع سابق، ص42- 42.

42: نفسه، ص 41.

43: نفسه ص 41- 42.

44: انظر محمد عباس،" مع المناضل الشيخ حامد رواجية- 2- " جريدة الشعب، عدد 19 جمادى الأولى 1407- 19/01/1987

45: ولد الشيخ حامد روابحية نسبة سنة 1918 درس على يد الشيخ العربي التبسي، وتخرج من جامع الزيتونة، التحق بحزب الشعب الجزائري سنة 1944، واشرف خلال سنتي 19446/1947 على نشرية سرية بعنوان "جنوب الأحرار" باللغتين العربية والفرنسية بعد معركة الجرف سنة 1955 كلفه البشير شيحاني بمهمة في الجزائر العاصمة وفي مارس 1956 كلفه عباس رمضان بمهمة إلى تونس رفقه أيت حسين، وانتقل في سبتمبر 1956 إلى القاهرة ليعمل في حقل الإعلام ثم عين على رأس بعثة جبهة التحرير ببغداد من صيف 1956 إلى سنة 1961، بعدها انتقل إلى المغرب الأقصى إلى غاية الاستقلال. أنظر عن محمد عباس، "مع المناضل الشيخ حامد روابحية- 1"، جريدة الشعب، عدد 12 جمادى الأولى 1407- 12/01/1987، والحلقة 2 بنفس الجريدة، عدد 19 جمادى الأولى 1407- 19/01/1987

46: عباس، جريدة الشعب، عدد 19/01/1987

47: نفسه

48: مع مطلع سنة 1955 برزت قيادة جريدة للثورة في الداخل تمركزت في الجزائر العاصمة بقيادة عبان رمضان وكريم بلقاسم واعمر وعمران، ثمّ تدعمت هذه النواة بعناصر موالية لعباس أمثال بن يوسف بن خدّة، وبمرور الوقت استطاع عبان توسيع الجبهة ودعمها بقادة حزب البيان وجمعية العلماء الجزائريين، ثم بدا الاتصال مع الولايات لخلق قيادة جديدة للثورة تعمل على مركزة السلطة بيدها، انظر عمار بوحوش التاريخ السياسي للجزائر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان 1979، ص 387.

49: عباس، جريدة الشعب، عدد 1987/01/19.

50: انظر محمد عباس، جريدة الشعب عدد 1987/01/19، 14

يذكر الطاهر عبد الله، مصدر سابق، ص 186- 187 أن الحكومة الثورية اتت بالعناصر من داخل الجزائر و أو غرت حدودهم حقدا عل إخوانهم الآخرين...، الاتجاه المساير الحكومة التونسية داخل الثورة الجزائرية يهتم الجانب الآخر بانه يسير في خلال القاهرة وبعد اختطاف طائرة بعد وفاته سنة 1956 استغلت الكومة التونسية هذا الحادث في تصفية العناصر الراقصة للاتجاه البورقيبى..فاغتيل الشهيد عبد الحي وعباس لغرور وعلى السكري...وغيرهم...

51: أحمد محساس أو مهساس لمدعو علي، ولد ببودواو سنة 1923 في عائلة تشتغل الفلاحة، غادر سنة 1940 مقاعد الدراسة وهو في المرحلة الثانوية ، وانظم إلى شبيبة حزب الشعب الجزائري في بلكور سنة 1941، وفي مؤتمر الحزب سنة 1947 عين عضوا باللجنة بالمركزية، ثم أصبح عضاء بالمنظمة الخاصة سنة 1950، وقد فر من سجن البليدة رفقه احمد بن بلى، وهرب إلى فرنسا سنة 1952 وانظم إلى اتحادية الحزب هناك وكان من الحاويين اثناء ازمة حزب الشعب سنوات 1952- 1954، كان من مؤسس اتحادية جبهة التحرير الوطني التي سرعان ما غادروها إلى القاهرة وتونس وليبيا، بعد استقلال الجزائر اصبح وزيرا الفلاحة ومن اعضاء مجلس

الثورة...لا يزال إلى يومنا هذا على قيد الحياة أطال الله في عمره، رمضان ...حركتنا

به

Ahmed Mahsas Le Mouvement Révolution haire en Algérie, El L'Harmattan paris 1979

52: عباس جريدة الشعب، عدد 1987/1/19.

53: انظر عباس، جريدة الشعب عدد 1987/1/19 انظر كذلك كتاب محمد عباس، رواد الوطنية دار هومة، الجزائر 2004، ص ص 291- 296 وضمه كتاب مجل الشهادات التي أجراها مع المناضلين والمجاهدين في الصحافة الوطنية الجزائرية

54: انظر محمد عباس أعضاء، دار هومة، الجزائر، 2003، ص 153

55: انظر رسالة عباس رمضان بتاريخ 4 نوفمبر 1955 (الوثيقة رقم 11)

Mabrouk Belhocine Le couvrier Alger le Caire 1954-1956 et le congres de la sommam dans la revolution, Casbah-ed. Alger 2000 pp.108-110

56: عباس، ثوار عظماء، مرجع سابق ص 154- 155.

57: الطاهر سعيداني، القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض (مذكرات الرائد...)، ط دار الأمة، الجزائر 2001، ص 156.

58: استعمال القوة مع علي محساس بأمر من عباس رمضان، فقام أوعمران وجنوده بمحاصرة مكتب محمود الشريف الموجود بالصادقية بالعاصمة تونس، حيث ألقى القبض على محساس وجرد من سلاحه ليحول إلى المحاكمة، عن "قضية محساس بتونس" انظر محمد خيشان، حكام الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني بالقاهرة 1947- 1957، رسالة ماجستير، قسم التاريخ جامعة الجزائر، 2002/2001 ص ص 128- 156.

59: سعيداني، مصدر سابق، ص 158- 159.

60: عباس، ثوار عظماء، مرجع سابق، ص 155 كان إبعاد أحمد محساس من منصبه بتونس في واقع الأمر لأسباب إيديولوجية وليست تنظيمية، بموافقة من قرارات مؤتمر الصومام وعلاقته بأحمد بن بلة والوفد الخارجي للثورة، انظر أحمد نحاس "عارضت

مؤتمر الصومام بسبب قناعات أيدلوجية"، جريدة الخبر (اليومية)، عدد 1999/09/02.

61: أنظر الرسالة بتاريخ 1956/12/25 (الوثيقة رقم 53)

-Belhocine, op.cit P 218-219

62: أنظر الرسالة بتاريخ 1955/12/15 (الوثيقة رقم 52) 215- 214 .
Ibid, P

63: عن تازم الأوضاع خلال الثورة بهذه المناطق يمكن الرجوع إلى دراسة حمد حربي "مؤامرة العموري" ترجمة محمد هناد في مجلة نقد، عدد خاص في التاريخ والسياسة، عدد 14 و15 خريف/ شتاء 2001، الجزائر ص ص 9- 37 انظر كذلك

AMIRA SGHAIER Op.cit. PP 120-126 .

(64)- Mohamed Teguia l'Algérie en guerre, opu.Alger, 1988. P.321.

65: عمار بن عودة، " محاضرة حول السلاح إبان الثورة التحريرية الكبرى" مرقونة مستنسخة من تسجيل، يبدو أن القيت بمناسبة أول نوفمبر 1985، ديوان رياض الفتح الجزائر 1985، ص 2- 3.

66: ابن عودة، مصدر سابق ص 8 أنظر كذلك، عبد الرحمن عمراني "التسليح أثناء الثورة" في كتاب <u>التسليح والموصلات أثناء الثورة التحريرية 1956- 1962</u>، منشورات وزارة المجاهدين المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، أن كمية الأسلحة وزعت يوم 54 نوفمبر، أما عمراني فيذكر أنها وزعت يوم 20 نوفمبر ويبدو أن التاريخ الثاني اقرب إلى الصواب، نظراً لبعد المسافة بين الحدود الليبية التونسية (أول شاحنة دخلت تونس يوم 1 نوفمبر ...) وغار الدماء...

67 : يذكر الرائد سعيداني، مصدر سابق، ص 171... حسب اتفاقية أمضيناها مع تونس، فإن هذه الأخيرة تأخذ 10% من السلاح والعتاد الذي يمر على أراضيها، وبأمر من كريم بلقاسم وابن طوبال يدخل هذا السلاح إلى الحدود الجزائرية عن طريق جيش التحرير الوطني...

68: كان المركز الرئيسي لجيش التحرير على الحدود الشرقية في غار الدماء ووحداتها على طول الحدو: طبرقة، غار الدماء، سوق الأربعاء، الكاف، الساقية، تيجراوين، جيدرة، تلالبت، الردايف... إلخ انظر،

AMIRA SGHAIER , Op.cit p127

69 : Goldzeiguer, op. cit P 59.

70: عمراني، مصدر سابق، ص 97.

71: بن عودة، مصدر سابق، ص 4- 5.

72 : M. Harbi et G. Meynier, Le FLN documents et histoire 1954-1962, Casbah, Ed. Alger, 2004, P 84.

73: بن عودة مصدر سابق، ص 5- 6.

74: انظر عمراني، مصدر سابق، ص 99.

75 : Yves, Courrière, le temps des léopards, 1955-1957, œil pour œil Ed. Marabout, Paris, 1985, P 175.

76: انظر، "قضية الأسلحة الأمريكية البريطانية إلى تونس، جريدة المجاهد، عدد 1957/12/1.

77: عن "القاعدة الشرقية" انظر، دراسة الطاهر جبلي، القاعدة الشرقية 1954-1962، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2000- 2001، انظر عنها كذلك عبد الحميد عوادي، القاعدة الشرقية دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 1993، وكذلك كتاب، الرائد سعيداني، مصدر سابق.

78: جبلي، مرجع سابق، ص 67.

79: نفسه، ص 10.

80: عوادي، مصدر سابق، ص 54.

81: جبلي مرجع سابق، ص 72.

82: نفسه، ص ص 66- 80.

83: نفسه.

84: نفسه، ص 76، انظر كذلك دراسة جبلي المقتطفة من رسالته: "مؤتمر الصومام والقاعدة الشرقية" في مجلة المصادر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، العدد 09، السداسي الأول، 2004، ص ص 205- 228.

85: جبلي، مرجع سابق، ص 78.

86: شهادة المجاهد يسعد محمد، مجلس الباحث، الجيش الوطني الشعبي، الجزائر، جويلية 1987، ص 109.

87: جبلي، القاعدة، مرجع سابق، ص 138.

88: نفسه.

89: نفسه، ص 138- 139.

90 : Abderrazak BOUHARA, Les viviers de la libération, Casbah Ed., Alger, P 116-117.

91: انظر، جمال قندل، خطا موريس وشال، على الحدود الجزائرية التونسية والمغربية وتأثيراتهما على الثورة، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 1999-2000، ص 30.

92: نفسه، ص 34.

93: نفسه، انظر ص ص 31- 44 في إنجاز ووصف خط موريس.

94: نفسه، ص 35- 36.

95: انظر قندل، مرجع سابق، ص 69- 70.

96: نفسه، ص 75- 76.

97: محمد العربي، براهمي (مجاهد) "جيش التحرير ومعارك عبور خطي شال وموريس الملتهبة" في كتاب دور مناطق الحدود إبان الثورة التحريرية، (بالكتاب شهادات المجاهدين)، انتاج جمعية الجبل الأبيض لتخليد وحماية مآثر الثورة ولاية تبسة، مطبعة عمار قرفي، باتنة، 1999، ص 82، انظر كذلك، TEGUIA, op. cit P 324

98: استعمل جيش التحرير الوطني عدّة طرق وأساليب في اختراق خطي موريس وشال منها القص وحفر الخنادق تحت الخط، والصندوق الخشبي، ومنها استعمال البنغالور... الخ انظر، قندل، مرجع سابق، ص ص 95- 99. انظر كذلك، دور رساطق الحدود، (شهادة براهمي)، ص 88- 89.

99: انظر عن معارك "القاعدة الشرقية" واشتباكاتها مع القوات الفرنسية، جبلي، مرجع سابق، ص ص 102- 131.

100: قندل، مرجع سابق، ص 83.

101 : BOUHARA, op. cit, PP 290-291.

102 : Amira SGHAEIR, op. cit P 130.

103: انظر عن الأسلحة والعتاد في هذه الفترة، العقيد بن عودة "محاضرة"، مصدر سابق، ص ص 06- 10.

Dahou Ouldkablia, « La contribution du M.A.L.G à la lutte de libération nationale », In El-Massadir. N06 CNERMNR1954, Mars 2002, Alger, P 78 et suites.

104: من أقوال بن عودة "من بندقية الصيد إلى المدفع"! بن عودة، محاضرة، مصدر سابق، ص 12.

105: بدات الفيالق في تنامي وازدياد وخلال سنة 1960 نظرا لازدياد المتطوعين في صفوف جيش التحرير الوطني، انظر Bouhara, op. cit PP 243-245.

106: يجب أن ننبه هنا أن عدد اللاجئين الجزائريين حسب اعضاء جبهة التحرير الوطني في 1957/12/13 كان 123620 مواطن، ليرتفع في جوان 1958 إلى 130 الف 55٪ منهم اطفال و20٪ نساء والبقية شيوخ... انظر

- Amira SGHAEIR, op. cit, 128.

107: انظر اللحق رقم 1 في الدراسة، وفي كتاب

- Bouhara, op. cit , P 333-334.

البــــاب الثانــي

الفصــل الأول

الدعم العربي للثورة الجزائرية (54- 1962).

أ. أقطار واد النيل (مصر والسودان).

ب. بلاد الشام

مقدمـة

ممـا لا شـك فيـه أن حجـم الكتابـات التاريخيـة حـول الثـورة التحريرية بشكل عـام، وفيمـا يتعلـق بموضـوع مظاهر الدعم المادي والمعنوي للثورة التحريرية الجزائرية بصورة خاصـة لايزال ضـئيلا، رغم المحاولات المحتشمة لدى البعض من الأقلام الجزائرية المبتدئة في حقل البحث الاكاديمي كما يجب الاشـارة في هذا السياق الى فتوة، وحداثة التجربـة الجزائريـة في الكتابـات التاريخيـة حـول الكثير من قضايا الثـورة التحريريـة، وقـد ظـل هـذا الحـل خاضـعا للتـدجين والأدلجة وللتوظيف السياسي على حساب البحث التاريخي الهادف الى بناء الذاكرة الجماعية للشعب الجزائري، وهـو مـا أدى الى إنتشار آفة عدم الاهتمام بالتاريخ الوطني في أوساط أخواننا من الشباب.

ودون شك تبقى هذه المحاولة المتواضعة دون المستوى المطلوب من حيث المنهج ووفرة المادة التاريخية التي تتعلق بعنوان الباب بشكل عام، وعلى هذا الأسـاس سـأركز على دولتين عربيتين فقط في هذا المقال، اللتين كان لهما كبير الأثر على الثورة الجزائرية عندما يتعلق الأمر بذلك الدعم السياسـي والمادي الذي تلقته الجزائر قبل انطلاق الثـورة في أول نـوفمبر 1954 حتـى غايـة الاسـتقلال سـنة 1962، وتتمثل هاتين الدولتين العربيتين في كل من (مصر و سوريا).

مستقبلا، في مناسبة أخرى، عندما تتوفر لي المادة الوثائقية التي تتعلق بعناصر الموضوع وفي نهاية هذا العمل المتواضع أحاول سرد قائمة إسمية للمصادر

والمراجع المتوفرة التي تتعلق بالمشروع عموما توصلت وتمكنت من الإغتراف منها منذ بداية المشروع وإن كانت ناقصة، لكن سأجتهد في البحث على مراجع ومصادر أخرى تخص موضوع الدعم العربي للثورة بالنسبة للدول التي لم يتم التطرق إليها.

تمهيد

يتوقف نجاح واستمرار أية ثورة تحريرية على توفر عاملين أساسين هما:

1- أولهما: ـ على المستوى الداخلي، يجسده الشعب الثائر من خلال صموده ومدى استعداده للتضحية ومواصلة الكفاح حتى تحقيق أهدافه في الحرية والإستقلال.

2- ثانيا: ـ على المستوى الخارجي وهو عامل لايقل من حيث الأهمية التأييد والمساندة التي تتلقاها الثورة من خارج إطارها الإقليمي سواء كان هذا الدعم والتأييد على المستوى الرسمي أو الشعبي.

ومن هذا المنطلق يمكن معرفة المنحى الذي تميزت به العلاقات السائدة بين الحركات الإستقلالية في أقطار الوطن العربي في فترة الأربعينيات والخمسينيات من القرن العشرين وقد تميزت بتكثيف الإتصالات والمشاورات وعيا بتجربة الماضي وأهمية المواجهة الموحدة للعدو في إطار المصير المشترك.

وقد لقيت الجزائر دعما ماديا ومعنويا من عدد كبير من الدول العربية اختلفت مظاهره من دولة إلى أخرى، قبل وأثناء الثورة التحريرية ويمكن الإشارة في هذا السياق إلى الدور إلي لعبته دول المشرق العربي بصفة عامة، ومصر وسوريا بصفة خاصة، كقواعد خلفية على الجبهة الشرقية للثورة التحريرية.

فأين تكمن مظاهر الدعم والمساندة بالنسبة لهاتين الدولتين الشقيقتين؟ وإلى أي مدى استفادت الثورة الجزائرية منه ؟ وما هو أثر ذلك الدعم على مستقبل التضامن القومي بين أقطار الوطن العربي؟

الدعم المصري للثورة الجزائرية

إن معظم الكتابات التاريخية عن الثورة الجزائرية، أغفلت ذلك الدور القومي المشرف الذي لعبته مصر في دعم الثورة الجزائرية بغض النظر عن محولات الاحتواء و التوجيه الناصري لها في تلك الفترة، و عند اقتناع هذا الأخير- جمال عبد الناصر - بجدية نضال البعض من الشبان المغاربة و منهم النشطاء الجزائريين مثل محمد خيضر، و هواري بومدين، و أحمد بن بلة،وعلي محساس اتخذ قراره بالوقوف بكل إمكانيات مصر إلى جانب الجزائر في كفاحها المسلح و إمدادها بالمعونة المعنوية و المادية التي كان على رأسها المال و السلاح و الذخيرة، و من هذا المنطلق كانت مصر ،من الدول العربية الأولى التي وقفت موقفا إيجابيا من الثورة الجزائرية و يمكن تجسيد هذا الموقف من خلال مظهرين أساسين من مظاهر الدعم العربي للثورة التحريرية.

أ) الدعم السياسي و الروحي:

كان من أبرز ما أنجز في فترة الأربعينات كمظهر من مظاهر الدعم المصري للحركة الوطنية الجزائرية - أي قبل الانطلاقة- قبل

انطلاق العمل المسلح هو تأسيس مكتب المغرب العربي الذي انطلق في نشاطه السياسي من القاهرة في 16 فبراير 1947 (1)و يمكن الشارة في هذا السياق إلى أن الحركة الوطنية قد سجلت حضورها في هذا المكتب كممثل للجزائر من خلال حزب الشعب الجزائري (2) و مما لا شك فيه أن من أهم إنشغالات التي تصدرت اهتمامات المكتب آنذاك هي الدعاية للقضايا المغاربية و على رأسها القضية الجزائرية من خلال الملتقيات و الندوات التي كانت تصب في عملية دفع التوجه الاستقلالي لدول المغرب العربي بشكل عام (3)

و تجدر الإشارة في هذا السياق إلى المساهمة الايجابية(ممثلي مكتب تحرير المغرب العربي و على رأسهم الأمير عبد الكريم الخطابي في كسب دعم و تأييد الموقف المصري على المستوي الرسمي،و قد كلل هذا المسعى بتأسيس لجنة تحرير المغرب العربي في 05 جانفي 1948 و قد عين على رأسها ثورة الريف بالمغرب الاقصى السيد عبد الكريم خطابي (4) و على إثر ذلك تم إقرار مبادئ أساسية، من أهم ما جاء فيها:

1/ ❖ التمسك بالاستقلال الكلي لكافة أقطار المغرب العربي و حصول كل قطر على استقلاله لا يسقط عن القطرين الآخرين، واجبه في مواصلة الكفاح لتحرير البقية .

2/ ❖ رفض فكرة السيادة المزدوجة و الدخول في الاتحاد الفرنسي الذي كانت فرنسا تلوح به (5)

و بناءا على هذه المعطيات التاريخية نستطيع القول بأن القاهرة كانت مستقرا لثلةمن النشطاء الجزائريين، و هي النخبة الثورية الجزائرية التي سوف تشكل نواة الوفد الخارجي بعد انطلاق الثورة التحريرية التي اتخذت من القاهرة مقرا له . (6)

لقد استمرت العلاقات بين المناضلين النشطاء في حركة الانتصار للحركات الديمقراطية و القيادة المصرية الجديدة (7) .

حيث اتصل وفد عن تشكيلة المنظمة الخاصة التي تم اكتشافها سنة 1950م، ممن لم يتم القبض عليهم،بعد أن فشلت محاولاتهم في رأب الصدع الذي أصاب الحزب – حركة الانتصار من اجل الحريات الديمقراطية – خصوصا في سنتي1951- 1952، بالزعيم جمال عبد الناصر

من أجل طلب الدعم المادي للانطلاق في العمل المسلح بعد عقم النضال السياسي و انشقاق الحزب بسبب الخلاف بين الزعيم مصالي الحاج و اعضاء اللجنة المركزية .

و نظرا لأهمية فكرة القيام بالثورة و جدية أصحابها اقتنع جمال عبد الناصر باقتراح هؤلاء الوطنيين النشطاء، ممن أمنوا بوجوب العمل المسلح،و أتخذ قرار ه بالوقوف بكل إمكانيات مصر إلى جانبهم في كفاحهم المسلح (8)إذ يذكر المرحوم المناضل محمد بوضياف في هذا السياق « بأنني خرجت من الجزائر باتجاه القاهرة أحمل بيان أول نوفمبر لإذاعته على أمواج" صوت العرب " غير أنني

تعطلت في بيرن بسويسرا الأمر الذي دفعني إلى إرسال البيان عن طريق البريد السريع و لم أتمكن من دخول القاهرة حتى يوم 02 نوفمبر 1954م» .(9).

و منذ إعلان بيان أول نوفمبر 1954 على أمواج إذاعة صوت العرب بالقاهرة عشية أول نوفمبر 1954م أصبحت مصر تشكل القاعدة العلنية لدعم الثورة ماديا و معنويا وهو ما أدى بها إلى التعرض للكثير من التحرشات و الضغوطات الفرنسية السياسية العسكرية منها(10)

وانطلاقا من أن الوهج الناصري، كان يروج لنظرية الدولة المحور، و هي مصر- في إتمام الوحدة العربية (11)اعتبر زعيم الثورة جمال عبد الناصر أن القضية الجزائرية، قضية عربية و من الواجب تقديم الدعم المادي و المعنوي لها و على هذا الأساس كانت البداية مع الحملة الإعلامية من خلال الدور الذي لعبته صوت العرب بإشراف مسيرها أحمد سعيد بالعاصمة المصرية- القاهرة- التي أذاعت أول بيان للثورة في أول نوفمبر 1954م.(12)

و يمكن الإشارة هنا إلى أن جمهورية مصر العربية كانت البلد العربي الوحيد الذي كان فيه الوطنيون الجزائريون يتمتعون بالحرية كاملة على أراضيها من خالا نشاطهم السياسي الذي كان يصب في التعريف بالقضية الجزائر للرأي العام الدولي و العربي و في هذا السياق كلف الأستاذ توفيق المدني بإعداد نشرة إخبارية من يوميات

الثورة التحريرية السياسية و العسكرية و ذلك من أجل توزيعها على الصحف و

وكالات الأنباء المصرية لأسماع صدى الجزائر على المستويين الإقليمي و العربي معا(13)كما كانت العاصمة المصرية أيضا، مقرا للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية قبل استقرارها في العاصمة التونسية، و مقرا للوفد الخارجي للثورة الجزائرية منذ اندلاعها سنة 1954.

كما استطاع زعيم الثورة، جمال عبد الناصر من خلال مساعيه إلى توحيد الصفوف بين التشكيلات السياسية الجزائرية بعد الاجتماع الذي عقد بالقاهرة في 19 جانفي 1955م، حيث انتهى بتوقيع ميثاق جبهة التحرير الوطني، الذي أذيع على أمواج إذاعة صوت العرب بعد ذلك(14) إلى جانب ذلك قام بتوحيد الرؤى بين المغرب والجزائر في إطار التوجه العربي من خلال الاجتماع الموسع بتاريخ 11 جانفي 1955 حضره كل من احمد بن بلة ومحمد بوضياف ومحمد العربي بن مهيدي وحسين ايت احمد عن الطرف الجزائري وحضره عن المغرب علال الفاسي وعن مصر رئيس جهاز المخابرات السيد فتحي الديب وعزت سليمان(15).

لم يبقى أمام القرار السياسي في فرنسا سوى بدائل صعبة وخيارات فرضت نفسها على الواقع (16) الأمر الذي دفع بالحكومة الفرنسية إلى تسوية مسألتي استقلال كل من تونس و المغرب في ربيع 1956م لتتمكن من التفرغ الكلي للثورة الجزائرية.

الا أن الحسابات الفرنسية لم تكن دقيقة، فهاتان الدولتان الشقيقتان المستقلتان ضلتا تمنحان دعما ماديا و معنويا للثورة حتى الاستقلال، كما أن الثورة الجزائرية كانت في هذه الفترة قد امتلكت وسائل جديدة و منابر سياسية في العديد من الدول العربية في إطار الكتلة الأفروأسيوية الأمر الذي أجبر فرنسا على السعي لمواجهة الثورة في مختلف الجبهات الداخلية و الخارجية، و أبرز مثال على ذلك العدوان الثلاثي على مصر في نوفمبر 1956م الذي اشتركت فيه إلى جانب الكيان الصهيوني، و بريطانيا، و كان المكلف بالإعداد له في الكواليس الفرنسية الجنرال السفاح شال CHALLE بالتنسيق مع الصهيوني ❖ شيمون بيرازCHIMON PEREZ ❖ و رئيس الوزراء البريطاني إدانEDAN و حسب المؤرخ الفرنسي ذي الباع الطويل في تاريخ الثورة الجزائرية أو حرب الجزائر كما يسميها فإن مظليي الفرقة العاشرة بقيادة الجنرال ماسوMASSU ، واصلوا حربا ضد جمال عبد الناصر كانوا قد بدءوها في جبال الأوراس.(17)

لقد خرجت السياسة الفرنسية عن المألوف في التقاليد والأعراف الدولية، عندما قامت على مرأى و مسمع من العالم بعملية

قرصنة جوية تمثلت في تحويل طائرة كان قد وضعها سلطان المغرب محمد الخامس تحت تصرف وفد جبهة التحرير الوطني الممثل في وفد الزعماء الخمسة . (أحمد بن بلة، و محمد خيضر و حسين آيت أحمد. و محمد بوضياف و مصطفى الأشرف) (18) ..

الأمر الذي دفع بالحكومة المصرية إلى اتخاذ موقفها القومي بالوقوف السياسي إلى جانب الجزائر عندما أبلغت وزارة الخارجية لكل السفارات العربية و الأجنبية بخبايا و خلفيات الحادثة ورفعت القضية إلى الأمين العام للأمم المتحدة طالبة منه التدخل الفوري للإفراج عن القادة المختطفين(19).

و بمناسبة الإضراب التاريخي الذي عُرف في الأدبيات السياسية بإضراب الثمانية أيام (28 جانفي –04 فيفري1957) وقفت القاهرة تضامنا مع الشعب الجزائري في قضيته العادلة. من خلال إذاعة محطة صوت العرب حيث وجهت جبهة التحرير الوطني بلاغا إلى الشعب الجزائري تمجد فيه موقفه الرائع في تنفيذه لقرارات الإضراب التاريخي (20).

و من مصر أيضا بعثت مشيخة الأزهر برقية تأييد لوفد جبهة التحرير الوطني في القاهرة باسم علماء الأزهر و طلبته كما أعلن في الأزهر عن إضراب يوم الخميس 1957/01/31 تضامنا مع الشعب الجزائري كما ناشد شيخ الأزهر جميع الشعوب المحبة للسلام بمناصرة القضية الجزائرية (21).

لقد أصبحت جبهة التحرير الوطني تدريجيا الممثل الشرعي والوحيد للشعب الجزائري عندما تشكلت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19 سبتمبر 1958م فكانت جمهورية مصر العربية أو (الجمهورية العربية المتحدة) (مصر و سوريا) من الدول الأولى التي اعترفت بها، رغم تحفظها من شخصية الرئيس فرحات عباس لاعتبارات تاريخية و سياسية (22).

و بعد سقوط الجمهورية الرابعة و مجيء الجنرال شارل ديغول إلى الحكم إثر انقلاب 13 ماي 1958، تغيرت السياسة الفرنسية في الجزائر حيث وضع ديغول بكل ثقله للقضاء على الثورة عن طريق مشروعه التاريخي الذي شمل كل الميادين (السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية) و يبدو أن قناعة د يغول بأن انتفاضة الجزائر كانت بدعم و تضامن خارجي. جعلته يعلن في 16 سبتمبر عن فكرة تقرير المصير. و هي المرة الأولى التي تعترف فيها السلطات الفرنسية للشعب الجزائري بحقه في تقرير مصيره وعلى هذا الأساس سعى د يغول لاحقا إلى الاتصال بالحكومة المؤقتة للتفاوض معها بخصوص استقلال الجزائر و هي القناعة التي وصل إليها د يغول بعد سنة 1960م (23).

2) الدعم اللوجيستيكي : (24)

لقد بدأت الثورة التحريرية بالقليل من السلاح كما يذكر المجاهد أحمد بن بلة في مذاكرته(25).ويطيب للبعض من المؤرخين

عندما يخوضون في موضوع الدعم اللوجيستيكي قبيل الثورة أن يشيروا إلى أن الأسلحة الأولى التي كانت بأيدي المجاهدين في نوفمبر 1954 تعود إلى المخزون الشهير الذي جمعه نشطاء المنظمة الخاصة غداة الحرب العالمية الثانية أحمد بن بلة، و محمد خيضر و حسين أيت أحمد. و محمد بوضياف و مصطفى الأشرف (26)

إلا أن الانسياق وراء هذا الطرح يدفعنا إلى القفز على العديد من المعطيات التي تتعلق بمصادر و طرق تمرير السلاح و القواعد اللوجيستيكية الخلفية للثورة الجزائرية. كمصر و سوريا. و العراق وليبيا. و ذلك بحكم أن الكتابات التاريخية و الشهادات الحية المتوفرة لا تشير بالتحديد إلى العدة و العتاد الذي ورثه جيش التحرير الوطني من التنظيم الثوري السري. و الذي لم يكن في رأي كافي في جميع الأحوال لإشعال فتيل الثورة و تحديدا في صيف 1955م ظل زيغود يوسف يردد أمام المجاهدين كلمته الشهيرة « سلاحكم على أكتاف عدوكم ».

تبدأ قصة الدعم بالمال و السلاح بشكل خاص قبل الانطلاقة بعدة أشهر حسب رواية المجاهد أحمد بن بلة الذي يشير إلى أن 350 أو 400 قطعة من البنادق الإيطالية و صلت أيدي الثوار من مصر عن طريق ليبيا (27).

في حين يذهب محمد البحاوي إلى أن الأعداد المادي للثورة بدأ سنة 1952 بعد أن اجتمع كل من أحمد بن بلة و محمد خيضر وحسين أيت أحمد في العاصمة المصرية و شكلوا النواة الأولى لما عرف لاحقا بالوفد الخارجي للثورة غداة اندلاعه و ستحدد مهمة جلب السلاح على رأس أولويات هات المجموعة من النشطاء بعد أن التحق بهم المناضل محمد بوضياف في نوفمبر 1954.(28)

لقد كان للمجاهد أحمد بن بلة اتصالات مع التلاميذ الضباط الفارية في مصر و مع اثنين من أبرز ضباط الاستخبارات المصرية. فتحي الذيب و عزت سليمان و قد نجح في اقتناع هاذين الآخرين في دعم فكرة إشعال الثورة في كامل المغرب عن طريق شن المعركة في الجزائر(29).

و تجدر الإشارة في هذا السياق أن ليبيا كانت مركزا و معبرا لدعم الثورة بالسلاح بحكم قربها من مصر حيث كانت أراضيها طرق عبور هامة لقوافل السلاح (30). إلى جانب الجبهة البحرية التي كانت تشكل طريقا لعبور السفن البحرية المشحونة بكميات كبيرة من سلاح باتجاه الجزائر و المغرب قادمة إليها من مصر .

ويذكر رئيس المخابرات المصري فتحي الذيب في مذاكرته التزاما منا بتنفيذ قرار الرئيس جمال عبد الناصر بدعم الثورة الجزائرية بالسلاح و الذخيرة باشرنا مهمتنا منذ الفاتح أو كتبر 1954م لتزويد الثوار الجزائريين و بأسرع وسيلة ممكنة باحتياجاتهم

الضرورية من الأسلحة الخفيفة و الذخيرة لدعم قدرات الولايات الشرقية. مع التركيز على منطقة جبال الأوراس كقاعدة لدعم قدرات باقي الولايات الداخلية الأخرى. و خلصنا من دراستنا بالاشتراك مع المناضل أحمد بن بلة لكافة الإمكانات المتاحة للإمداد السلاح ووسائل شهريه مع إمكان اختصار طريق الموصلات وسرعة نقله إلى الحدود التونسية(31).

بعد اندلاع الثورة مباشر. وصلت أول شحنة من السلاح كان قد اشتراها المناضل أحمد بن بلة في ليبيا بطرق سرية و قد اتخذت طريقها إلى الأوراس على مرحلتين:

في المرحلة الأولى: كان السلاح ينتقل من الحدود الليبية إلى منطقة التخزين في وسط تونس.

في المرحلة الثانية : ينتقل من منطقة التخزين عن طريق الجمال عبر منطقة الكاف التونسية ليصل إلى الولاية الأولى - الاوراس النمامشة - (32).

و في أواخر شهر ديسمبر 1954م وصلت إلى شرق الجزائر شحنة أخرى من السلاح كانت المخابرات المصرية قد أعدتها وأوصلتها إلى ليبيا بواسطة اليخت« انتصار» و قد تضمنت هذه الشحنة الكميات التالية: (33)

نوع السلاح	الكمية	الذخيرة	الكمية
بندقية لي انفاليد 303	100	طلقة بندقية 303	80.000
رشاش برن 303	10	طلقة للبرن	18.000
بندقية رشاش تومي45	25	طلقة 303 حارقة و خارقة	2.000
قنبلة يدوية ميلز	820	طلقة للبندقية الرشاشة تومي	24.650

- <u>الشحنة الثانية من الأسلحة والذخيرة / على *الجبهة الغربية*:</u>

في الربيع 1955م وصل يخت الملكة دينا ملكة الأردن السابقة إلى مياه الناضور بالقرب من مدينة مليلة المغربية التي تحتلها إسبانيا. و قد كان على ظهر اليخت سبعة ضباط جزائريين جرى تدريبهم و إعدادهم في مصر ليتولوا مهمات عسكرية في الثورة التحريرية و هم (محمد بوخروبة المدعو هواري بومدين. و صالح عرفاوي وعبد العزيز مشري ،ومحمد عبد الرحمن ،و محمد حسين،و احمد شنوت).و للإشارة أن اليخت ❖ دينا ❖ كان محملا بالأسلحة والذخيرة الموجهة إلى كل من جيش التحرير الوطني. و الثوار المغاربة بمعدل الثلثين للجزائر و قد تضمنت حصتها : (34).

نوع السلاح	الكمية	الذخيرة	الكمية
بندقية 303	204	طلقة 303	33.000
رشاش برن 303	20	خزان للبرن	240
بندقيـــة رشـــاش تومي45	68	طلقة 303 للبرن	166.500
قنبلة يدوية ميلز	356	طلقة 45 للتو مي	136.000
كأس إطلاق	34	كبسولة	4000
علبة كبريت هواء	50		

لم يتوقف الدعم اللوجيستيكي من طرف حكومة مصر العربية للثورة الجزائرية عبر عدة شحنات في فترات زمنية متتالية.

– الشحنة الثالثة : التي تضمنت قسمين:

الأول/ يخص الجزائر و الثاني المغرب، و قد نقلت على متن اليخت « أنصار» بتاريخ 1955/09/21 بالرغم من الصعوبات الكثيرة التي واجهت اليخت عندما غرقت الكثير من الذخيرة والأسلحة أثناء عملية التفريغ في منطقة الناضور المغربية.(35).

و من أهم السفن التي اشتهرت بنقل السلاح إلى الجزائر نجد اليخت(غودهوب)أو الحظ السعيد لكن اسمه الاصلي- نمر- تم اختياره من طرف المخابرات المصرية و المسؤولين الجزائري لتنفيذ المهمة و قد كانت هذه الشحنة موجهة للثوار في

كل من الجزائر و تونس. و بالفعل تم إنزال الشحنة يوم 21 فبراير 1956 بعد تحميلها يوم 20 جانفي من نفس السنة من ميناء مرسى مطروح بليبيا إلى الجبهة الغربية (36) كما كان متفقا عليه بعد التقاء ممثلي جيش التحرير الوطني بالرئيس جمال عبد الناصر.

وما ان تجاوب الأسبان مع طلب السلطان محمد الخامس بعد أن اتصل به المناضل أحمد بن بلة من مدريد ليغضوا الطرف عن تهريب السلاح عبر المناطق الخلفية. حتى أتخذ قرارا باستخدام المركب ديفاكس لنقل السلاح إلى الجبهة الشرقية. و بلاد القبائل. وضمت شحنتين (37).

إلى جانب ذلك نجد السفينة المعروفة باسم « أتوس» التي كانت محملة بالسلاح باتجاه الجزائر غير أنها اكتشفت من طرف المصالح الفرنسية في 17 أكتوبر 1956م. الأمر الذي دفع الحكومة إلى تقديم شكوى شديدة اللهجة إلى مجلس الأمن. ضد الحكومة المصرية. إلى جانب مشاركتها في العدوان الثلاثي على مصر سنة 1956م(38) .

رغم الصعوبات و العراقيل التي واجهت عمليات إمداد الثورة بالسلاح و الضغوطات التي واجهت مصر والتي انتهت بالعدوان عليها في خريف 1956 م. لم يتوقف الدعم العسكري حيث تواصل خلال النصف الأول من عام 1957 م من خلال شحن كميات من السلاح نحو الجزائر على الجبهة البرية

عن طريق الحدود الليبية المصرية بالإعتماد على بعض التجار الليبيين المختصين في عمليات التهريب. و كللت هذه العمليات بوصول دفعة من الأسلحة. استلمها المناضل علي محساس في شهر فيفري 1957م. الذي أمن وصولها إلى الولايات الشرقية و قد تضمنت الشحنة الكميات الآتية:

نوع السلاح	الكمية	الذخيرة	الكمية
هاون 2	25	قنبلة هاون 2	2724
هاون 3	12	قنبلة هاون 3	531
رشاش هوتشكيس مع قاعدة	20	طلقة 303	187.000
رشاش 9ملم إيطالي	204	طلقة 7.92	100.000
بندقية 7.5 فرنسية	490	طلقة 45 للرشاش تومي	63.000
مدفع A.T.F ضد الدروع	460	طلقة 9ملم للبرتا	125000
قنبلة يدوية	1392	طلقة 7.5	72000
		طلقة 8ملم	145000

أما في شهر أفريل سلم المناضل الدكتور الأمين دباغين ممثل الثورة الجزائرية في مصر كميات كبيرة من الأسلحة و الذخيرة ليتم نقلها عن طريق الشاحنات إلى ليبيا و منها إلى الأوراس و الشمال القسنطيني. و تضمنت الكميات التالية: (39).

نوع السلاح	الكمية	الذخيرة	الكمية
بندقية 303 مع حربة	3000	طلقة 303 وحارقة	500.448
بندقية 86 فرنسية	1502	طلقة 303	500.000
رشاش برن مع قاعدة	250	طلقة 7.5 فرنسي	213.120
رشاش. برتا 9ملم	450	طلقة 8ملم فرنسي	163.000
مدفع هو تشيكي مع قاعدة	40	طلقة 8 ملم فرنسي للهو تشيكي	35.000
مدفع هاون 2	30	طلقة 9ملم للرشاش برتا	387.000
مدفع هاون 2	30	طلقة 9ملم للرشاش برتا	387.000
وصلة للبندقية 303	25	طلقة 45 للتو مي	140.400
قنبلة يدوية	504	طلقة للمسد س38	720
مسد س38	20	فتيل مامون و كبريت خاص به	50متر
		مفجر طرفي رقم 8	2000

أما الانعكاس الذي كان له شديد الشر على و تيرة دعم الولايات الداخلية بالسلاح انطلاقا من المناطق الحدودية خاصة الشرقية منها. يتمثل في إنشاء الإدارة الاستعمارية للسدود المكهربة كخط موريس على الحدود الجزائرية التونسية الذي أدى إلى الحد من مرور قوافل السلاح نحو الولايات الداخلية(40).

.لقد زادت عمليات إنشاء السلطات الفرنسية لخطي موريس وشال من صعوبات أداء مهمة التموين بالسلاح نظرا لكون هاذين

الخطين زودا بخطوط مكهربة و إشارات ضوئية و حقول ألغام ومراكز مراقبة و دوريات حراسة.(41)

و على هذا الأساس كان من الواجب تغير طرق الإمداد غير الواجهة البحرية على الجبهة الغربية. حيث لجأت قيادة الثورة آنذاك مضطرة للاعتماد على مصر بحرا قصد إيصال السلاح إلى وهران على متن السفينة الإسبانية «خوان لو كاس»التي .

انطلقت من مصر يوم 4 جوان 1957م. واستلمها –الشحنة الدكتورالأمن دباغين بعد ان وصلت إلى ليبيا .و قد تضمنت هذه الشحنة ما يلي:

نوع السلاح	الكمية	الذخيرة	الكمية
مدفع هاون 82	50	قنبلة هاون 82	9450
رشاش خفيف 9ملم	4	طابة للهاون 82	9450
رشاش متوسط 7.92	300	صندوق كريستات للهاون82	4
رشاش ثقيل 7.92	250	صندوق كريستات للرشاش	2
بندقية موزر الماني 7.92	3000	طلقة 9ملم	2.304.00
مسدس 9 ملم	300	طلقة 7.92	3600.000
قنبلة يدوية	13500	طلقة 303 و حارقة	200.000
قنبلة مضادة للدروع	114	طلقة 45 للتو مي	100.000
		طلقة 8ملم فرنسي	200.000

وتجدر الإشارة إلى أن إمداد المنطقة الغربية بالسلاح. قد استمر بالرغم من توقف الإمدادات البحرية المباشرة خصوصا بعد اكتشاف الباخرة أتوس من طرف المصالح الفرنسية و بعد توتر العلاقات بين الجزائر و السلطات المغربية نتيجة ضغوطات هذه الأخير على قادة الثورة من أجل الموافقة على تعديل الحدود بين المغرب و الجزائر في هذه الظروف العصيبة .لصالح المغرب.

و قد استمرت الإمدادات من المشرق العربي و بالخصوص مصر عبر الحدود التونسية الجزائرية. و من هذه الإمدادات شحنتان استلمها العقيد أو عمران في 1958/07/10م و تضمنت ما يلي:

نوع السلاح	الكمية	الذخيرة	الكمية
بندقية 792	4000	طلقة 792	4.989.000
بندقية موزر 9ملم	2060	طلقة 303	3.000.000
رشاش متوسط 792	260	طلقة 9ملم	978.5000
رشاش برن 303	200	طلقة 7.5ملم	1.241.088
مدفع ألفا متوسط	14	قنابل ضد الدبابات	2700
مدفع ضد الطائرات	17		
مدفع أنيرغا	24		
جهاز لاسلكي	04		

ودون الاستطراد في هذا الموضوع الذي تكتنفه الكثير من الأرقام و الإحصائيات حول كميات الأسلحة التي كانت ترسلها مصر إلى الجزائر يجب الإشارة هنا الى إن عمليات الدعم المادي بمختلف أشكاله و صوره بقيت على هاته الوتيرة رغم الحصار المضروب على الثورة في الشرق و الغرب حيث بقي المنفذ الوحيد لمرور السلاح عبر الجبهة البحرية التي سيطر عليها المهربون و تجار الأسلحة من مختلف الجنسيات.

2) الدعم السوري للثورة الجزائرية :

تعود جذور العلاقات التاريخية بين الجزائر و سورية إلى حركة الهجرة نحو بلاد الشام و الدولة العثماينة (المشرق العربي بشكل عام) بفعل السياسة الاستعمارية كمرحلة أولى لنجاح المشروع الاستيطاني الفرنسي.

و على أساس الروابط التاريخية المشتركة التي متنها استقرار الأمير عبد القادر الجزائري في النصف الثاني من القرن 19 م في سوريا، كانت هذه الأخيرة السباقة دائما في تلبية أي نداء قومي، و لم تقصر في دعم الثورة الجزائرية سياسيا و عسكريا.

❖ الدعم السياسي و المعنوي :

اندلعت الثورة الجزائرية في المغرب العربي و قد تركت عميق الاثر لدى الرأي العام العربي، و كان من الطبيعي نتيجة الارتباط العضوي بين الشعوب العربية، أن يتأثر الكتاب و الشعراء في سوريا بالثورة

الجزائريـة، حيـث كـان لهـم دور بـارز في تعبئـة الـرأي العربـي و السوري ضد الاستعمار الفرنسي(43).

كما لعبت سورية بعضويتها في الجامعة العربية دورا كبيرا في دعم القضية الجزائرية، من خلال المندوب السوري الذي سرح عام 1955 بأن فرنسا تهدف من وراء تماطلها في منح استقلال الجزائر إلى عزلها عن كل من تونس و المغرب (44).

وقد سعت جبهة التحرير الوطني من خلال وفدها الخارجي إلى استغلال كسب سورية و في هذا الإطار قرر الوفد الجزائري في شهر جويلية 1956 القيام بزيارة إلى سورية لكسب الدعم المعنوي والسياسي للقضية الجزائرية من خلال النشاطات الثقافية التي تندرج في إطار الأسابيع الثقافية الجزائرية بدمشق و انتهت الزيارة التي اعتبرت إيجابية بفتح مكتب لتمثيل الجزائر بالعاصمة السورية (دمشق) و كلف بتسييره المناضل عبد الحميد مهري (45).

و منذ هذا التاريخ زاد الاهتمام السوري حكومة و شعبا بالقضية الجزائرية فعلى المستوى الثقافي و العلمي، فتحت المجال للطلبة الجزائريين لطلب العلم و المعرفة، حيث بلغ عدد الطلبة المقيمين في دمشق 107 طالبا، كلهم معفيون من دفع رسوم الدراسة، و ذلك بعد الإتفاق الذي عقد بين ممثل جبهة التحرير الوطني السيد المناضل عبد الحميد مهري و وزير التربية و التعليم السوري، و في هذا الإطار يروي المناضل أحمد توفيق المدني في مذكراته عن الاحتفالات

والمهرجانات الثقافية سنة 1958 في العاصمة دمشق خاصة تلك التي حضيت بالرعاية السامية لرئيس الجمهورية شكري القوتلي وحضور وزاري عريض لأبرز الشخصيات نذكر منها عبد الحميد سراج (وزير الداخلية)، و نوري الأبرش رئيس لجنة دمشق لأسبوع الجزائر و المفكر العربي ميشيل عفلق، و أكرم الحوراني نائب رئيس الجمهورية، و كمال حسين وزيرا لتربية و التعليم و عبد الخالق حسونة الأمين العام للجامعة العربية و غيرهم، و من خلال هذه المناسبة التضامنية تجسدت مظاهر البعد العربي التضامني مع الجزائر، قيادة و شعبا (46).

و قبل ذلك عقدت لجنة الاتصال للشعب العربي السوري اجتماعا بدمشق يوم 29 جانفي 1957 درست فيه التطورات الدولية و الأحداث التي تعيشها الجزائر، و قررت

اللجنة في الأخير شن اضرب عامل و شامل في جميع أنحاء القطر العربي السوري الشقيق كما وجهت اللجنة نداء إلى كل الشعوب العربية تحث فيه على تقديم المزيد من الدعم المادي والمعنوي للشعب الجزائري كما أرسلت اللجنة برقية إلى هيئة الأمم المتحدة تطلب منها إدراج القضية في جدول أعمال الجمعية العامة في دورتها القادمة (47).

ويمكن أيضا أن نستشف الموقف التضامني للجمهورية العربية السورية على المستوى الرسمي من خلال التصريحات والخطابات التي أدلى بها كل من رئيس الجمهورية شكرى القوتلي ونائبه أكرم الحوراني، و وزير التربية و التعليم السيد كمال حسين (48)

- الدعم اللوجيستيكي :

لم يقتصر الدعم السوري للثورة الجزائرية على الجانب السياسي و المعنوي فقط بل تعداه إلى الدعم المادي بما فيه المال والسلاح، و على هذا الأساس استطاع الوفد الجزائري بدمشق الحصول على وعد من رئيس الجمهورية السورية بتدعيم الثورة بالسلاح، من مخازن الجيش النظامي السوري نفسه (49) مع تأمين طرق وصوله إلى الثوار المجاهدين في الداخل.

ويذكر المناضل أحمد توفيق المدني في مذكراته بخصوص عمليات جمع الأموال لفائدة الثورة الجزائرية بأنه تم تشكيل هيئة (50) شعبية بدمشق كلفت بجمع الأموال و تقديمها إلى مكتب الجبهة بالعاصمة السورية الذي يقوم بوضعها في البنك بدوره، و قد كان يشرف على هذه الجماعة الرئيس السوري شكري القوتلي، و نظرا للمكانة التي إحتلها وفد الجبهة (51) بسوريا عند الرئيس قام هذا الأخير بتسليم صك مالي بقيمة (1.800.000 ليرة سورية

و (132.13049) دولار أمريكي إلى السيد عبد الحميد مهري رئيس مكتب (جبهة التحرير الوطني بدمشق (52).

و يضيف أحمد توفيق المدني في مذكراته بأن مكتب الجبهة بالعاصمة المصرية القاهرة كان بمثابة المكتب المركزي الذي يتزود بالأموال التي كانت تصله من سورية و باقي الدول العربية الأخرى وللإشارة في هذا السياق أن مكتب القاهرة تسلم من سورية بين نوفمبر 1956 إلى جويلية 1957 ما يقرب (15000 جنيه مصري (53).

أما فيما يتعلق بمسألة السلاح قامت الحكومة السورية بدعم الثورة بالسلاح حسب الظروف، حيث تم تشكيل لجنة عرفت بلجنة السلاح، لهذا الغرض، و لتسهيل عملية جلبه لجأت إلى فتح حدودها مع العراق لمرور الأسلحة بناء على اتفاق ثنائي بين البلدين و لجنة السلاح الجزائرية الذي يشترط على سوريا التكفل بتأمين السلاح وضمان وصوله إلى الجهة المبعوث إليها. (54).

وفي هذا الإطار يذكر المجاهد عمار بن عودة في شهادة حية أدلى بها في محاضرة يقول فيها بأنه أرسل في سنة 1957 من طرف عمر أو عمران إلى سورية لجلب السلاح غير أن العقيد عبد الحميد سراج رفض تسليمنا إياه خوفا من توتر العلاقات السورية الفرنسية وفي نفس أل الاسبوع اشترينا بعض الأسلحة الألمانية الصنع وقد جربنا صلاحيتها في سورية بموافقة الحكومة سورية، وللإشارة أن

هذه الأسلحة كانت على حساب الحكومة السورية، حسب شهادة المناضل عمار بن عودة (55) .

كما كانت سورية مركزا لتجميع المساعدات من الدول العربية المجاورة ترسلها بدورها إلى مصر عن طريق الجو والبحر تحت أسماء مختلفة كالمواد الطبية أو الغذائية ويمكن الإشارة إلى الأسلحة والذخيرة التي أرسلتها سورية إلى الجزائر خلال عام 1957 وهي الشحنة التي احتوت على ما يلي :

- 5000 رشاش قصير بريتا 9 ملم.
- 500 رشاش خفيف عيار 7،5 ملم نصف آلية نموذج 24- 29.
- 100 رشاش هوتشكيس عيار8ملم.
- 500 بندقية عيار 7،5 ملم نصف آلية نموذج 36 .
- 10 مدفع هاون عيار 60 ملم فرنسي.
- 60 مدفع هاون عيار 81 ملم فرنسي وإيطالي.
- 3000 بندقية عيار 7،5 ملم نموذج 49.
- 4500.000 طلقة عيار 9 ملم تشيكية.
- 1500.000 طلقة عيار 7.5 ملم للرشاش الخفيف.
- 360.000 طلقة عيار 8 ملم.
- 1125000 طلقة عيار 7.5 ملم عادية للبندقية نموذج 39.
- 1350000 طلقة عيار 7.5 ملم للبندقية نموذج 49.
- 18000 قنبلة هاون عيار 60 ملم متفجرة فرنسية الصنع.
- 18000 قنبلة هاون عيار 81 ملم متفجرة (56)

وفي سنة 1958 تحصلت الجزائر على دعم مادي أخر تمثل في كميات كبيرة من القمح قدرت بحوالي 1000 قنطار من القمح السوري، ومبلغ مالي قدر بـ 240 فرنك فرنسي من حساب جماعة أسبوع الجزائر (57) وبقيت للسورين على موقفها المؤيد والمدعم للقضية الجزائرية على المستوى الدولي والعربي، وللثورة الجزائرية على المستوى الداخلي حكومة وشعبا، حتى إعلان الاستقلال سنة 1962.

الخاتمة:

كانت الثورة التحريرية نموذجا فريدا من نوعه في مقارعة الاستعمار الفرنسي، بعد أن أثبتت جبهة التحريرية الوطني مدى قدرتها على توحيد الأمور بحنكة دبلوماسية فائقة على المستوى الداخلي و الخارجي بشكل خاص، عندما فرضت احترامها على المنظومة الدولية و العربية و على هذا الأساس تركت الثورة الجزائرية أثر كبير في أعماق كل عربي من المحيط إلى الخليج، الأمر الذي دفع بالدول العربية إلى دعمها و مساندتها ماديا و معنويا، حكومات وشعبا.

و مما لا شك فيها أيضا أن الثورة الجزائرية كانت خلاصة مميزة لحركات التحرر الوطني في إفريقيا و آسيا، و عبرت بعمق عن تطلعات الأمة العربية نحو مضيها و مصيرها المشترك.

و خلاصة لهذه الدراسة المتواضعة نستطيع القول بان مصر كانت من بين الدول السباقة في دعم الجزائر قبل انطلاق الثورة وبعدها، بحيث كانت معقلا للثوار المغاربة و ساحة لنشاطهم السياسي و الديبلوماسي، و مخزنا لدعم ثوراتهم بالسلاح والمال.

ان حقيقة هذا الارتباط العضوي بين مصر و الثورة الجزائرية ينبع من إيمان حكومة مصر بقيادة الزعيم جمال عبد الناصر و شعبه بان الثورة الجزائرية هي على راس أولويات القضايا العالقة و العادلة في قلب الوطني العربي، و تجسيدا لمظاهر التضامن بين أقطار الآمة

العربية الواحدة، و عند هذه النقطة لا ننكر هذا الدور حتى بالنسبة لاشقائنا في تونس و المغرب الذين استفادوا هم أيضا من الدعم والمساندة المصرية، رغم الضغوطات التي انتهت بالعدوان عليها في خريف 1956م، و مع ذلك تواصل الدعم بمختلف صوره خصوصا عندما يتعلق الأمر بالأسلحة و الذخيرة لاستمرار الثورة في الداخل، لذلك اعتبرت مصر، من اكبر القواعد الخلفية الحيوية للثورة الجزائرية.

أما بالنسبة للجمهورية العربية السورية، لم تتأخر هي الأخرى عن دعم الثورة انطلاقا من ذلك الإرث التاريخي بين الجزائر و سوريا منذ أن بدأت حركة الهجرة إلى البلاد الشام مع مطلع النصف الثاني من القرن 19م، و استقرار البطل الجزائري الأمير عبد القادر، و الجالية الجزائرية هناك هروبا من سياسة التسلط الاستعماري في تلك الفترة.

ولذلك كان من الطبيعي جدا أن تهتم سوريا بما يحدث في الجزائر خاصة على المستوي التشعبي، عند بداية الثورة في أول نوفمبر 1954م ثم تطور هذا الموقف مع مرور الوقت عندما تمكن وفد الجبهة في الخارج من استغلال و كسب المواقف الرسمية في الحكومة السورية لصالحه، الأمر الذي شكل منعطفا تاريخيا في تطور العلاقات السورية الجزائرية التي كللت بموقف واضح و صريح لدعم الثورة معنويا، و سياسيا و ماديا، خصوصا عندما يتعلق الأمر بذلك

الصدى الذي تركته الثورة في وجدان السوريين من صحيفين و كتاب و شعراء.

إن البعد القومي العربي للثورة الجزائرية، الذي تضمنه بيان اول نوفمبر 1954م، كان وراء التلاحم العربي بشكل عام مع الشعب الجزائري في أوج و أحلك ظروفه ولم يكن وقوف الدولتين العربيتين (سوريا و مصر) سوى دليل قاطع بان القضية الجزائرية هي قضية العرب من المحيط إلى الخليج

الـهوامش :

(1) محمد بالقاسم، الاتجاه الوحدي في المغرب العربي (1910 . 1954) رسالة ماجستير معهد التاريخ جامعة الجزائر 1994. ص 375.

(2) مريم صغير موافق الدول العربية من القضية الجزائرية 19554.1962 ،رسالة ماجستير معهد التاريخ، جامعة الجزائر 1996.1995 ص 57.

(3) نفسه ص 57.

(4) محمد بالقاسم، مرجع سابقن ص 55

(5) عامر رخيلة، الثورة الجزائرية والمغرب العربي، مجلة المصادر عدد1 ، المركز الـوطني للدراسات والبحث في حركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1999.1954، ص137. وللمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع أنظر مريم صغير، مرجع سابق ص59.58.

(6) للاشارة أن احمد بن بلة تولى مهمة المكتب العسكري بالقاهرة، أما محمد خيضر أوكلت له مهمة المكتب السياسي ثم التحق بهم كل من حسين ايت احمد وعلي محساس، ومحمد بوضياف، وهو الأمر الذي جعل بعض المؤرخين يعتبرون القاهرة مهدالجبهة التحرير الوطني ، Yves courrier.Laguérre Dalgérie en immages, Fayard France, 1972, P77.

(7) القيادة التي جاءت على إثر ثورة 23 يوليو 1952 بقيادة الضباط الأحرار بزعامة جمال عبد الناصر.

(8) مصطفى طلاس الثورة الجزائرية، طلاس للدارسات والترجمة والنشر، دمشق 1984،ص139.

(9) محمد عباس ثوار أعضاء (حديث الاثنين)، مطعبة دحلب، الجزائر 1991،ص67 .

(10) يمكن الإشارة هنا إلى مشاركة فرنسا في العدوان الثلاثي على مصر سنه 1956. وسنتطرق إليه فيما بعد بشيء من التفصيل.

Mahomed Hardi, Le complot La Mourai, in Charles Robert (11) Augeron, la guerre Dalgerie et Les algériens, 1954-1962. Armand Colin, Paris, 1997,P161.

(12) سليمان بخليلي صفحات عربية من سجل الثورة التحريرية شريط تلفزيوني جزائري. جويلية 2002.

13 -احمد توفيق المدني، حياة كفاح، (مذكرات) ج3 . المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر. 1988، ص 153.

(14) مريم صغير، مرجع سابق، ص 64، وفي هذا الصدد يمكن الاشارة إلى أن من الشخصيات السياسية التي حضرت هذا الاجتماع، نذكر الشيخ الابراهمي من جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وكذلك الفضيل الورتيلاني واحمد بيوض عن حزب البيان واحمد مز عنه عن المصاليين والشاذلي المكي ولحول حسين عن اللجنة المركزية، واحمد يزيد وأحمد بن بلة وخيضر محمد، و أيت أحمد عن جيش التحرير الوطني أنظر: فتحي الديب، جمال عبد الناصر والثورة الجزائرية، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1984، ص 71.

(15) نفسه، ص 73.

(16) لقد حاولت السلطات الفرنسية التأثير على الدعم السياسي المصري للجزائري من خلال موفدها إلى القاهرة قصد فتح المفاوضات مع الطرف الجزائري، وهي البدائل التي إنتهجتها الحكومة الفرنسية بعدما أصبحت الثورة تشكل عبئا ماديا على فرنسا.

yves courrier , op.cit, p76. (17)

(18) كرونولوجيا شهر اكتوبر، مجلة أول نوفمبر، العددان 158/157، سنة 1997، ص 8.

(19) مريم صغير، مرجع سابق، ص 65.

(20) صدى الاضـراب العظيم في الانتظار العربيـة، المقاومـة الجزائرية 17 فيفري 1957 ص 5 .

(21) علي الغربي ابو الوليد (من ايام ثورة الفاتح نوفمبر 1954. إضراب الثمانية ايـام- جـانفي -فيفـري 1957، منشورات المتحـف الـوطني للمجاهـد، بدون سنة نشر- ص 5 : كما يمكن الاشارة في هـذا الصـدد إلى انه هنـاك مؤسسـات رسمية لعبت دورا بارزا في تضامنها الدائم مع القضية الجزائرية نذكر منها : جماعة الكفاح من أجل تحرير الشعوب الاسـلامية، التي تراسـها الشيخ الازهـري، وحركة الشباب المسلمين بزعامـة الشيخ أحمـد الشرباصي، ومؤتمر الخرجين العرب الذي تراسه الدكتور فـؤاد جـلال : انظر بخصوص هـذا الموضـوع : أحمـد توفيـق المدني، مصدر سابق، ص146، 147 .

(22) لقد تحفظت الحكومة المصرية من الرئيس فرحات عباس لتكوينه وميولاته وماضيه السياسي في التعامل مع فرنسا، ويبدو من خلال مسيرة الوفد الخارجي في علاقاته مع جمال عبد الناصر قبل الثورة وبعدها أن هذا الأخير كـان يتمنى أن يكون علـى رأسـه الحكومـة الوليـدة شخصـا مـن شخصيات الوفـد الخـارجي المقربة منه والمرجح أنه كان يتمنى أن يكون على رأس هذه الحكومة المناضل احمد بن بله.

(32) للمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع (لجوء ديغول للتفاوض مع الحكومة المؤقـة للجمهوريـة الجزائريـة: انظر Pierre Montagnon, Lafaire Si Salah,Pygmalion, Pris 1987, P115.

(24) المقصود باللوجيستيك في هذا الموضوع، (المال و السلاح).

(25) احمـد بـن بلـة (مـذكرات) كمـا املاهـا علـى روبير ميـرل، ترجمـة العفيف الاخضر، ط الثانية. دار الادب، بيروت، أوت 1979، ص96.

(26) عبد الحميد عوادي، القاعدة الشرقية، دار الهدى، عين مليلة 1993 ص79. وفي نفس السياق يذكر المجاهد، قاضي بشير، أنه قد تقرر في إجتماع، أعضاء اللجنة المركزية لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية برذين سنة 1974، تاسيس قواعد

خلفية الثورة إحتياطا لعملية الحصار الاستعماري للثورة، أنظر، شهادة المجاهد قاصي بشير في الملتقى الوطني حول قوافل السلاح السلاح، الوادي، 19 . 20 مارس 1999 .

(27) أحمد بن بلة، مصدر سابق، ص96 ، من الارجح أن هذه الكمية من الاسلاح او بعضها على الاقل كان النواة التي إعتمدت عليها اللجنة الثورية للوحدة والعمل C.R.U.A عندما فجرت الثورة في الفاتح نوفمبر 1954.

(28) محمد البجاوي، حقائق عن الثورة الجزائرية، بدون دار ومكان النشر 1971 ص150

(29) نفسه، ص150 .

(30) حبيب وداعة الحسناوي، دور الشعب العربي الليبي بمنطقة طرابلس في مساندة الثورة الجزائرية (1954- 1962) مجلة أبحاث في التاريخ والتراث جامعة وهران، معهد التاريخ، عدد 1 ديسمبر 1996، ص15- 31.

(31) مصطفى طلاس، المرجع السابق، ص142.

(32) مصطفى طلاس، مرجع سابق ص143.

(33) فتحي الذيب، مصدر سابق ص63 وانظر كذلك، مراد صديقي، الثورة الجزائرية عمليات التسلح السرية ترجمة أحمد الخطيب منشورات مكتبة الحياة لبنان (بدون س.ن) ص30.

ونشير هنا أن كمية الشحنة الاولى كانت محدودة لسببين، اساسيين هما، أ / أنها أول محاولة تهريب، حيث كانت بمثابة جس نبض وعملية إستطلاع بالدرجة الاولى.

ب/ عدم تكديس كميات كبيرة من الاسلحة في ليبيا حتى يتم التاكد من قدرة وسائل التهريب المتوفرة عبر الحدود الجبهة الشرقية.

(34) مراد صديقي، مصدر سابق، ص31.

(35) للمزيد من التفاصيل حول قصة هذه العملية، وكمية السلاح والذخيرة التي إستفادت منها الثورة، أنظر، فتحي الديب مصدر سابق، ص150،149.

(36) حول كمية السلاح التي نقلها اليخت (غود هوب) أنظر مصطفى طلاس، مرجع سابق، ص149،150 .

(37) حول تفاصيل العملية. أنظر فتحي الديب مصدر سابق، ص179. كما يمكن إحصاء قوائم السلاح والذخيرة التي استفادة منها الجزائر من خلال الشحنة السادسة والسابعة. في مذكرات المجاهد مراد صدقي مصدر سابق، ص37،38.

(38) مريم صغير، مرجع سابق، ص70.

(39) مراد صديقي، مصدر سابق، ص53. 54.

(40) Pierre Montayona, Laguerre Dalgrie , Pygmaliar Paris, 1984,227.

(41) Mario benard, La ligne Maurice un oeuvre Romain, historia, n 236,10 juillet, 1972, P.1280

(42) مراد صديقي، مصدر سابق، ص54 ، 66

(43) من ابرزهم الشاعر سليمان العيسي والعماد مصطفى طلاس صاحب كتاب الثورة الجزائرية

(44) مريم صغير، مرجع سابق، ص73.

(45) أحمد توفيق المدني، المصدر السابق ص207

(46) نفسه ص477.

(47) على الغربي ابو الوليد، مرجع سابق، ص5.

(48) الاطلاع على النص الكامل الخطاب الرئيس، أنظر الملحق :

(49) أحمد توفيق المدنين مصدر سابق، ص343.

(50) عرفت هذه الهيئة بجماعة أسبوع الجزائر.

(51) كان هذا الوفد يتكون من الشيخ البشير الابراهي، وعبد الحميد مهري، وأحمد توفيق المدني، وفرحات عباس، واحمد فرنسيس، وعبد الرحمن كيوان، وعمر دردور، وعمر أو عمران. أنظر أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص300،301

(52) نفسه، ص300 ، 301.

(53) نفسه 345.

(54) مريم صغير، مرجع سابق، ص79.

(55) شهادة المجاهد عمار بن عودة في محاضرة القاها بالمتحف الوطني للمجاهد سنة 1985.

(56) مصطفى طلاس، مصدر سابق، ص 154،155.

(57) احمد توفيق المدني، مصدر سابق، ص 384،385.

قائمـــة المصــادر والمــراجـع الخاصة بموضوع الدراسة: الدعم العربي للثورة الجزائرية. و مشروع البحث: دور القواعد الخلفية أثناء الثورة التحريرية (الجبهة الشرقية)

1- البيبلوغرافيا باللغة العربية :

أ) الكتب :

- أمجد جرجيس سليمان خندي، الثورة الجزائرية في مبادىء ومواقف حزب البعث الربي الاشتراكي(1954 - 1962) دراسة سياسية تاريخية، الطبعة الاولى، دار الامة، الجزائر، 2001.

- البجاوي (محمد)، حقائق عن الثورة الجزائرية، بدون دار ومكان النشر 1971، ص295.

- الورتلاني (الفضيل)، الجزائر الثائرة، دار الهدى، عين مليلة الجزائر سنة 1992، ص.496

- الديب (فتحي)، عبد الناصر والثور الجزائرية، دار المستقبل العربي القاهرة، 1984، ص.727

- الجنيدي (خليفة)، حوار حول الثورة، الجزء الثالث، المركز الوطني للتوثيق، والصحافة والإعلام، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية رغاية الجزائر 1986، ص.450

- الزبيري (محمد العربي)، الثورة الجزائرية في عامها الأول الطبعة الأولى، دار البعث، قسنطينة، 1984، ص259.

- العسكري (إبراهيم)، لمحات من مسيرة الثورة الجزائرية، ودور القاعدة الشرقية، دار البعث، قسنطينة، 1992، ص380..

- أزغيدي (محمد لحسن)، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية (1956 - 1962)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1989، ص286.

- العلوي (محمد الطيب)، مظاهر المقاومة الجزائرية (1830 - 1954) منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994، ص.261

- بريستير (إيفه)، في الجزائر يتكلم السلاح، ترجمة عبد الله كحيل المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1989، ص.351

- بوعزيز (يحي)، السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري (1830 - 1954)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1995، ص.325

- بوعزيز (يحي)، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرون الجزء الثاني، الطبعة الثانية، المتحف الوطني للمجاهد، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 1996، 629 ص.

- بورقعة (لخضر)، مذكرات شاهد على اغتيال الثورة، الطبعة الأولى، دار الحكمة للترجمة، الجزائر، 1990، ص276 .

- بومالي (احسن)، استراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى (1954 - 1956)، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994 ص ، 391.

- حساني (عبد الكريم)، أمواج الخفاء، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1995، ص197 .

- حربي (محمد)، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، ترجمة، نجيب عياد وصالح المثلوثي، موفم للنشر، سلسلة صاد، الجزائر، 1994، ص199.

- حربي (محمد)، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع (1954-.1962)، ترجمة كميل قيصر داغر، الطبعة الأولى، الناشران، مؤسسة الأبحاث العربية، دار الكلمة للنشر، بيروت، 1983، ص.361

- طلاس مصطفى الثورة الجزائرية، طلاس، للدراسات والترجمة والنشر دمشق .1984

- عوادي (عبد الحميد)، القاعدة الشرقية، دار الهدى، عين مليلة 1993 ص 144

- علية (عثمان الطاهر)، الثورة الجزائرية أمجاد وبطولات منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996، 262 ص.

- عبد الله (الطاهر)، الحركة الوطنية التونسية، رؤية شعبية قومية جديدة (1830 - 1956)، الطبعة الثانية، دار المعارف، سوسة، تونس، 1990 ص.252

- عباس (محمد)، ثوار عظماء، مطبعة دحلب، الجزائر، 1991 ص 285

- قنان (جمال)، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1998، ص.431

- قليل (عمار)، ملحمة الجزائر الجديدة، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، 1991، ص.354

- قليل (عمار)، ملحمة الجزائر الجديدة، الجزء الثالث، دار البعث قسنطينة، الجزائر، 1991، ص.424

- هامون (هيرفي)، روتمان (باتريك)، حملة الحقائب، ترجمة حسين العودات ونور الدين السكوتي، الطبعة الثانية، دار الكلمة للنشر، بيروت، لبنان، 1983، ص.377

ب) المذكرات الشخصية:

- بن بلة (احمد)، مذكرات، كما أملاها على روبير ميول، ترجمة العفيف الأخضر، الطبعة الثانية، منشورات دار الأدب، بيروت، اوت 1979، 182 ص.

- المدني (توفيق)، حياة كفاح "مذكرات" مع ركب الثورة التحريرية الجزء الثالث، الطبعة الثانية، بالمؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، 1988 596ص.

- بورقعة لخضر،(مذ كرات) شاهد على إغتيال الثورة، ط2 دار الحكمة الجزائر 1990

- كافي (علي)، مذكرات، دار القصبة للنشر، الجزائر، 1999، 448 ص.

ج) الأطروحات:

- ضيف الله (عقيلة)، التنظيم السياسي والإداري في الجزائر (- 1962 1954) أطروحة دكتوراه دولة، تحت إشراف د/ عمار بوحوش، جامعة الجزائر معهد العلوم السياسية، سنة 1995، 478 ص

- جبلي الطاهر (القاعدة الشرقية) (1954 - 1962) أطروحة ماجستير تحت إشراف د/ جمال قنان، جامعة الجزائر معهد التاريخ ، سنة 2000.

.بلقاسم محمد، الإتجاه الوحدوي للمغرب العربي، أطروحة ماجيستير معهد التاريخ، جامعة الجزائر، 1995.

- مريم صغير، مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية،(1954 – 1962) رسالة ماجيستير، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، 95/1996.

- قندل جمال، خط موريس على الحدود الجزائرية - التونسية والمغربية أطروحة ماجيستير، قسم التاريخ، جامعة الجزائر 1999.

د) المقالات والدوريات :

1) المقالات :

- العياشي (علي)، " لقاء مع المجاهد الطيب بيزار، حول موضوع التموين بالسلاح والذخيرة"، مجلة أول نوفمبر، عدد 87، سنة 1978، ص 60 - 63.

- العياشي (علي)، "خط شال حاجز الموت الالكتروني"، مجلة أول نوفمبر، العدد المزدوج، 94 - 95 ، جويلية ، أوت 1988، ص 33-63 .

- العياشي(علي)،" لقاء مع المجاهد العقيد عمار بوقلاز "، مجلة أول نوفمبر ، العدد المزدوج 212 - 213 ، جانفي ، فيفري 1990، ص6 - 26.

- العياشي(علي)، "نظام جبهة التحرير الوطني في تونس ندوة المجلة مع المجاهد الطيب الثعالبي"، مجلة أول نوفمبر ، العدد المزدوج، 93 - 94- ماي ،جوان 1988، ص 45 - 48.

- العياشي(علي)، " المجاهد عمار بن عودة يتحدث مؤرخاً عن جوانب الثورة التحريرية وعن أوضاع البلاد بعد الاستقلال "، مجلة أول نوفمبر، العدد العدد المزدوج، 108 - 109 ، سبتمبر ، اكتوبر 1989 ص5 - 24.
- أيت حمو (بلقاسم)، " حقائق عن مخطط شال ، نحو عملية جومال "، مجلة أول نوفمبر ، عدد 19 ، نوفمبر 1984، ص 33 - 37.
- العربي (إسماعيل)، " مرحلة حاسمة في تاريخ الثورة من لجنة التنسيق والتنفيذ إلى الحكومة المؤقتة "، مجلة الباحث – مجلة تاريخية دورية تصدرها مصلحة التاريخ بالمحافظة السياسية للجيش، عدد 4، نوفمبر 1986 ، ص 14 – 25.
- ازغيدي (محمد لحسن)، " التحضيرات السرية للثورة التحريرية"، مجلة الذاكرة العدد الأول، المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994، ص15 – 32.
- بوشلاغم (زوبير)، " المجاهد إبراهيم مزهودي : يتحدث مؤرخا عن جوانب من مؤتمر الصومام، وقضايا أخرى"، مجلة أول نوفمبر، عدد 148، 1996، ص 13 – 22.
- بوالطمين (جودي الأخضر)، "قوافل السلاح في الثورة التحريرية"، مجلة أول نوفمبر، عدد 19، نوفمبر 1976، ص 38 – 42.
- ب (بوعلام)، "خط شال وموريس وإدارة الثوار"، مجلة الجيش عدد 376، نوفمبر 1994، ص 22 – 23.
- ب (السعيد)، "خطي شال وموريس، استراتيجية استعمارية لمحاصرة الثورة"، مجلة الجيش، نوفمبر، 1997، ص 29 – 30.
- رخيلة (عامر)، "الثورة الجزائرية والمغرب العربي"، مجلة المصادر، العدد الأول، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 1999، ص 135 – 177.
- سعد الله (محفوظ)، "لقاء مع المجاهد عمارة بوقلاز"، مجلة الجيش، عدد 364، نوفمبر 1993، ص 40 – 43.

- شريف (أحمد)، "أرقام هامة، وثيقة الصومام" مجلة الوحدة، عدد 592، 29 أكتوبر – 4 نوفمبر 1992، ص 5.

- وداعة الحسناوي (حبيب)، "دور الشعب العربي الليبي بمنطقة طرابلس في مساندة الثورة الجزائرية 1954 – 1962"، العدد الأول، مجلة أبحاث في التاريخ والتراث، جامعة وهران، معهد التاريخ، ديسمبر 1996 ص 15 – 59.

2) الدوريات :

- الجيش (مجلة)، "الأسس الأولية في التنظيم العسكري لجيش التحرير الوطني"، نوفمبر 1997.

- أول نوفمبر (مجلة)، " المدارس العسكرية في الحدود الشرقية" عدد 65، سنة 1984، ص 5 – 10.

- الباحث (مجلة)، "حوار مع مجاهدين حول مسألة التسليح"، جويلية 1987، ص 11 - 160.

- الشباب الجزائري (مجلة)، "وثيقة جديدة للاستعمار تؤول إلى الإخفاق"، العدد المزدوج، الثالث والرابع، أكتوبر – نوفمبر 1956، ص 36 - 37.

- المجاهد (جريدة)، "بلاغ من لجنة التنسيق والتنفيذ"، عدد 11، 1 نوفمبر 1957، ص 15.

- المجاهد (جريدة)، "بعد مؤتمر طنجة لجنة التنسيق والتنفيذ تصرح"، عدد 23، الأربعاء 7 ماي 1958، ص 6 - 7.

- المجاهد (جريدة)، "خط موريس بين الحقيقة والخيال"، عدد 37، 25 فيفري 1959، ص 5.

- المجاهد (جريدة)، "اللاجئون هل يفكر فيهم أحد"، عدد 36، 6 فيفري 1959، ص 2.

- المجاهد (جريدة)، "ما وصل إلى اللاجئين من إعانات"، عدد 42، 18 ماي 1959، ص 2.

- المجاهد (جريدة)، "بلاغ عسكري"، عدد 37، 25 فيفري 1959 ص 5.

- المجاهد (جريدة)، "صحافيون أمريكان في خط موريس"، 19 نوفمبر 1958، ص 8 - 9.

- المجاهد (جريدة)، "نشاط الهلال الأحمر الجزائري"، عدد 44، 14 جوان 1959، ص 14.

- المجاهد (جريدة)، "مع جيش التحرير الوطني"، عدد 100، 14 جويلية 1961، ص 11.

- المجاهد (جريدة)، "مع جيش التحرير الوطني"، عدد 83، 28 نوفمبر 1960، ص 11.

- السلام (جريدة)، "العقيد عمارة، نبض القاعدة الشرقية يتحدث"، 2 نوفمبر 1991، ص 7 - 8.

- الخبر (جريدة)، يوم 2 سبتمبر 1999، ص 19.

- الشعب(جريدة) حوار مع المرحوم(محمد بوضياف، محمد عباس) عدد 7786، 1988/11/16، عدد 7787، 1988/11/17.

- الشعب(جريدة) حوار مع المناضل(عبدالحميد مهري) أجراه محمد عباس، عدد 8392، ليوم 1990/11/01.

3) الملتقيات :

- الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة، الجزء الثاني، المجلد الأول المنظمة الوطنية للمجاهدين، قصر الأمم، 8 - 10 ماي 1984، دار الثقافة الإفريقية، الجزائر 1984، 253 ص.

- الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة، الجزء الثاني، المجلد الثالث المنظمة الوطنية للمجاهدين، قصر الأمم، 8 - 10 ماي 1984، دار الثقافة الإفريقية، الجزائر 1984، 129 ص.

- الملتقى الوطني الأول حول الأسلاك الشائكة والألغام، النعامة 18 - 19 جوان 1996، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، طبع منشورات القصبة، الجزائر 1998، 303 ص.

د) الوثائق السمعية البصرية :

- الملتقى الأول حول دور الولايات الحدودية في الثورة التحريرية، ولاية تبسة، 4 - 5 ديسمبر 1987، (شريط سمعي بصري رقم 2)، المتحف الوطني للمجاهد.

- الملتقى الوطني حول قوافل السلاح، ولاية الوادي، 19 - 20 مارس 1999، شريط سمعي بصري، رقم 3، المتحف الوطني للمجاهد.

- الملتقى الوطني الأول حول إطارات الثورة التحريرية، بمقر المتحف الوطني للمجاهد، أيام 3 - 4 - 5 نوفمبر 1997، شريط سمعي بصري رقم 4، المتحف الوطني للمجاهد.

- القاعدة الشرقية، الشجاعة والتضحية في مواجهة خطي الموت شريط تلفزيوني، إعداد وتقديم بلقاسم جعافرية، (من أرشيف التلفزة الوطنية) 1998، شريط سمعي بصري، المتحف الوطني للمجاهد.

- الألغام على الخطوط المكهربة الناحية الشرقية – ثمن الحرية – حصة تلفزيونية، إعداد وتقديم عبد المجيد شيخي، نوفمبر 1998، شريط سمعي بصري، المتحف الوطني للمجاهد.

- الشهيد مصطفى بن بولعيد، شريط تلفزيوني، إعداد وتقديم منصوري ميلود، محطة قسنطينة، مارس 1997، سمعي بصري، المتحف الوطني للمجاهد.

- سليمان بخليلي، صفحات عربية من سجل الثورة التحريرية، شريط تلفزيوني، جويلية 2002 .

4) البيبلوغرافيا الأجنبية :

أ) الكتب :

- ABBAS (FARHAT), AUTOPSIE D'UNE GUERRE, L'AURORE ED : GARNIERS FRERES, PARIS, 1980, 343 P.

- AGERO, (CHARLES ROBERT), LA GUERRE D'ALGERIE ET LES ALGERIENS (1954 - 1962), ARMAND COLIN, PARIS, 1997, 340 P.

- ALLEG (HENRI), LA GUERRE D'ALGERIE TOME 1, TEMPS, PARIS, 1981, 609 P.

- ALLEG (HENRI), LA GUERRE D'ALGERIE TOME 2, DES PROMESSES A LA GUERRE OUVERTE, TEMPS ACTUEL, PARIS, 1981, 607 P.

- BENATIA (FAROUK), LES ACTIONS HUMANITAIRES PENDANT LA LUTTE DE LIBERATION (1954 - 1962), ED : DAHLAB, ALGER, 1997, 350 P.

- COURRIER (YVES), LA GUERRE D'ALGERIE, LES FILS DE LA TOUSSAINT, FAYARD, PARIS, 1968, 483 P.

- DUCHEMIN (JACQUE), HISTOIRE DU F.L.N, ED : TABLE ROUDE, PARIS, 1962, 330 P.

- GUENTARI (MOHAMED), ORGANISATION POLITICO - ADMINISTRATIVE ET MILITAIRE DE LA REVOLUTION, TOME 1, OPU, ALGER, 1994.

- HARTMUT EL SENHANS, PERFACE DE GILBERT MEYNIR LA GUERRE D'ALGERIE(1954-1962) PUBLISUD, PARIS, FEV.2000.

- HARBI (MOHAMED), LE F.L.N MIRAGE ET REALITE (1954 - 1962) ED : J.A. France, 1985, 246 P.

- HARBI (MOHAMED), LA GUERRE COMMENCE EN ALGERIE, ED : COMPLEXE, BRUXELLES, 1984, 209 P.

- HARBI (MOHAMED), LE F.L.N MIRAGE ET REALITE (1954 - 1962), ED : NAQD - ENAL, ALGER, 1993, 440 P.

- HARBI (MOHAMED), LES ARCHIVE DE LA REVOLUTION ALGERIENNE, ED : JEUNE, AFRIQUE, PARIS, 1981, 583 P.

- HAMDANI (AMAR), KRIM BELKACEM, LE LION DES DJEBELS, ED : DAHLAB, ALGER, 1993, 355 P.

- HORNE (ALISTAIRE), HISTOIRE DE LA GUERRE D'ALGERIE, ALBIN MICHEL, PARIS, 1987, 608 P.

- KADDACHE (MAHFOUD), HISTOIRE DENATIONALISEME, ALGERIEN, TOME 1, 2eme ED. ENAL, ALGER, 1993, 525 P.

- KADDACHE (MAHFOUD), HISTOIRE DENATIONALISEME, ALGERIEN, TOME 1, 2eme ED. ENAL, ALGER, 1993, 1112 P.

- LEMIRE (HENRI), HISTOIRE MILITAIRE DE LA GUERRE D'ALGERIE , ALBIN MICHEL, PARIS, 1982, 402 P.

- LE BJOUI (MOHAMED), VERITES SUR LA REVOLUTION ALGERIENNE GALLIMARD, FRANCE, 1970, 279 P.

- MONTAGNON (PIERRE), LA GUERRE D'ALGEIE, PYGMALION, PARIS, AOUT 1984, 450 P.

- MAADAD (MESSAOUD), GUERRE D'ALGERIE, CHRONOLOJIE ET COMMENTAIRES, ED ENAG, ALGER, 1992, 296 P.

- MIQUEL (PIERRE), LA GUERRE D'ALGERIE, FAYRD, FRANCE, 1995, 554 P.

- MELINK CONSTANTIN 1000 JOUR AMATIGNON, DE GAULLE L'ALGERIE LES SERVICES SPECIQUX. GRASSET. France 1988.

- MEYNIER (GILBERT), L'ALGERIE REVELEE, LIBRAIRIE DROZ GENEVE, 1981, 793 P.

- MATTHEWS (TANIA), WAR IN ALGERIA, BACKGROUND FOR CRISIS, FONDHAN UNIVERSITY PRESS, NEW YORK, 1962, 147 P.

- PECAR (ZDRAVKO), ALGERIE TEMOIGNAJE D'UN REPORTE YOUGOSLAVE SUR LA GUERRE D'ALGERIE, ENAL, ALGER, 1987, 426 P.

- PAILLAT (CLOUDE), DOSSIER SECRET DE L'ALGERIE, LE LIVRE CONTEMPORAIN, PARIS, 1961, 538 P.

- STORA BENJAMIN, DICTIONNAIRE BIOGRAPHIQUE DE MILITANTS NATIONALISTES ALGERIENS, LHARMATTAN, PARIS, 1985, 404 P.

- TEGUIA (MOHAMED), L'ALGERIE EN GUERRE (1954 - 1962), OFFICE DES PUBLICATIONS UNIVERSITAIRES, ALGER, 1988, 785 P.

- TRIPIER (PHILIPPE), L'AUTOPSIE DE LA GUERRE D'ALGERIE, ED, FRANCE EMPIRE, PARIS, 1972, 671 P.

- YACONO (XAVIER), HISTOIRE DE L'ALGERIE, ED : DE LATLANTHROPE, FRANCE, 1993, 396 P.

ب) الدوريات :

- FRANCE OBSSERVATEURE, N° 468, 23 AVRIL 1959, « LE PLAN CHALLE VICTOIRE INTROUVABLE », EDOUARD ROERMOND, P 3.

- HISTOIRIA, N° 194, SEP 1971, « REVOLUTION OU GUERRE », ANDRE LENORMAND, P 26 - 27.

- HISTOIRIA, N° 214, 07/02/1972, « NOUVELLE MURAILLE DE CHINE LE LIGNE MAURICE », LE GENERAL BEAUFRE, P 625 - 653.

- HISTORIA, N° 228, MAI 1972, « L'AFFAIRE MAHSAS ET LES CHIKAYAS ALGERIENNES », ALBERT PAUL LENTIN, P 1049 -1054.

- HISTORIA, N° 235, 3 JUILLET 1972, « LE BARAGE », J.BUCHOUD, P 1245 - 1254.

- HISTORIA, N° 236, 10 JUILLET 1972, « LA LIGNE MAURICE UN OEAVRE ROMAIN », MARIO BENARD, P 1280 - 1283.

- LA TRIBUN GENEVE, 10 - 11 OCTOBRE 1959, « LES 150, 000 REFUGES ALGERIENS DE TUNISIE », FRANK BRIDAL, P 1.

- LA TRIBUN SUISSE, 10 OCTOBRE 1959, « PLUS DE 50,000 PRTITS ALGERIEN ATTENDENT VOTRE SOCOURS », EDWIG FAESSIER, P 1.

- LA TRIBUN SUISSE, N° 49, 3/12/1960, « LES ENFANTS REFUGIES ALGERIENS », EDWIG FAESSIER, P 1.

البـــاب الثاني

الفصـــل الثاني

الدعــم العراقي للثــورة الجزائـرية

تمهيـــد:

لقد ارتبطت البحـوث والكتابـات التاريخيـة حـول مرحلـة الثـورة التحريرية بمواضيع عامـة و مناسبتيه تناولت في متونها بعض المحطات المضيئة مـن عمـر الثـورة أو أعطـت نبـذة عـن سيـرة و مـسيرة لأبـرز قياديها، لـذلك أصـبحت جـل المواضـيع والدراسـات الهادفـة إلى بعـث التاريخ الـوطني أسـيرة إطـار جغـرافي لثـورة أراد مفجروهـا أن تكـون أبعد من ذلك بكثير.

إن الثـورة الجزائريـة كانـت نقلـة نوعيـة في تطـور مـسار حركـات التحرر العربي في القرن العشرين وقد اعتبرت في الكثير من المؤلفات العربية وبالخـصوص المشرقية منها بأنها حدث مميز في الوطن العربـي لأنها كانـت في مـستوى آمـال وتطلعـات الأمـة العربيـة نحـو الوحـدة المنشودة.

تصدرت القضية الجزائرية قائمة القضايا العربية التي توحدت حولها المواقف والآراء السياسية العربيـة من المحيط إلى الخليج. إذ أن الدارس لمسار الحركـة الوطنيـة الجزائريـة ومرحلـة المخـاض الـصعب الذي عاشـته الثـورة قبـل انطلاقتهـا سـنة 1954 يـدرك بعمـق جـذور وخلفيات الإرتباط العضوي بين القضيـة الجزائرية والموقف العربـي إلى غاية الاستقلال في 03 جويلية 1962م.

وعندما يتعلق الأمر بالموقف العربي والثورة الجزائرية الذي هو موضوع هذه الدراسة لا يمكن تناوله إلا من خلال أشكال الدعم المادي والمعنوي الذي سارعت به شعوب وحكومات الدول العربية. إذ شكلت هذه الأخيرة قواعد خلفية ومراكز إمداد بالمال والسلاح مكّنت الثوار والمقاتلين في الداخل من مواصلة الكفاح المسلح. واعتبرت ملجأ لمناضلي جبهة التحرير الوطني في الخارج، حيث استطاعوا من خلالها انتزاع تأييد ودعم الدول العربية والأجنبية وتدويل القضية الجزائرية في المحافل الدولية.

ودون الاستطراد في عموميات هذه الدراسة فإنه أصبح من الواضح بأن القضية الجزائرية من أعقد القضايا التي تشغل بال شعوب وحكومات العالم العربي وعلى هذا الأساس سخر الأشقاء كل إمكانياتهم المعنوية والمادية لدعم الثورة الجزائرية بحكم الماضي والمصير المشترك.

أما عن مسلسل الدعم العربي للثورة الجزائرية. فقد سبقت الإشارة في الفصل السابق من هذه الدراسة إلى دولتين كان لهما كبير الأثر في مساندة و دعم الثورة قبل انطلاقتها إلى غاية الاستقلال هما مصر و سوريا اللتين تصدرتا قائمة الدول العربية في الوقوف إلى جانب الثورة بمختلف أشكال الدعم المعنوي والمادي منه.

وفي هذا الفصل نقف مرة أخرى بشيء من التفصيل بناءا على ما توفر من مادة الإلمام بحيثيات الموضوع. حول الدور الذي لعبه العراق الشقيق في دعمه للثورة الجزائرية في انتظار تناول دول أخرى في قائمة الدول العربية التي وقفت إلى جانب القضية الجزائرية كالسودان، السعودية والأردن..

عقد وزير الخارجية العراقي ناجي صبري مع مطلع شهر أبريل 2002 مؤتمرا صحفيا. أهم ما جاء فيه أن: - العراق وقف بالمال والسلاح مع كل الدول العربية. وقت الحاجة خصوصا عندما يتعلق الأمر بمسألة دعم الحركات التحررية في الوطن العربي.

ودون شك فيه أن سجل التاريخ الوطني يحمل الكثير من المواقف المشرفة اتجاه القضية الجزائرية. وهي محفوظة و مدونة لا يمكن لأي كان إغفالها. ويمكن التركيز في هذا الإطار على مايلي:

1) الدعم المعنوي والسياسي:

بالرغم من عدم وضوح الرؤى في المواقف الرسمية العراقية بشأن القضية الجزائرية في "مرحلة معينة "إلا أن ذلك لم يقلل من حجم الدور البارز الذي لعبه العراق على المستويين الشعبي ثم الرسمي. بعد قيام ثورة 14 جويلية 1958 التي جسّدت عمليا الدعم المنتظر اتجاه الثورة الجزائرية.

وفي هـذا الـسياق يمكـن الإشـارة إلى الكـثير مـن المواقف التي برزت من خلال المظاهر التالية:

أ - المواقف السياسية.

ب - الحركة الأدبية.

جـ- الحركة الرياضية.

أ- المواقف السياسية:

تعود جذور الموقف العربي العراقي نحو القضية الجزائرية إلى أيام "النظام الملكي البائد " على حد تعبير ممن عاصروا تلك الفترة [1] وقد ظهر الموقف جليا عندما اقترب موعد اجتماع حلف بغداد المزمع عقده في شهر جانفي1958 بأنقرة[2] وعلى هذه الأساس رأى رئيس وفد جبهة التحرير الوطني في الخارج [3] استثمار الموقف لفائدة القضية الجزائرية بتحرير رسائل فردية لكل وزير من وزراء الخارجية الدول الأعضاء في الحلف وعلى رأسها العراق [4] وبذلك أثيرت القضية الجزائرية لأول مرة من طرف الممثل العراقي فاضل الجمالي [5] رغم المعارضة الكبيرة التي أبداها ممثل الوفد الإنجليزي محاولا إبعاد القضية الجزائرية من جدول أعمال الاجتماع باعتبارها قضية داخلية تخص فرنسا وحدها وهو اعتراف ضمني من طرف ممثل الوفد الإنجليزي بأن الجزائر قطعة فرنسية.

غير أن ممثل الوفد العراقي استبسل في الدفاع عن القضية الجزائرية عندما رد بقوة على هذه الافتراءات، مذكرا الحاضرين في الاجتماع بأن الجزائر لم تكن في يوم من الأيام جزءا من فرنسا وأن الشعب الجزائري ليس شعبا فرنسيا ولا يرغب في أن يكون كذلك، وأضاف مؤكدا بأن أرض الجزائر محتلة، وشعبها لم ينل الحقوق الشرعية والمساواة مع الفرنسيين، بدليل أن ما يقرب من تسعة ملايين

جزائري لم يكن لهم حق التمثيل بشكل يتساوى مع المستوطنين وعلى هذا الأساس فإنه قد حان الوقت بالنسبة لأصدقاء فرنسا من أجل كشف الحقائق في الجزائر و وضع حد لإراقة الدماء و الاعتراف بالحق الشرعي للشعب الجزائري في تقرير مصيره[6].

كما أشعر الممثل العراقي الدكتور فاضل الجمالي دول الحلف بضرورة تفهم المشكل - القضية الجزائرية - والتأكيد على إيجاد حل نهائي لها من الدول العربية في أقرب وقت ممكن، و عند هذا المقام يجب الإشارة إلى نقطة هامة في هذا السياق تتعلق بمسألة الموقف الرسمي العراقي في هذه المرحلة الذي ظل سلبيا بحيث أنه لم يتجاوز نطاق التأييد النظري ولم يكن أبدا في مستوى طموح الشعب العراقي إلى غاية ثورة 1958/07/14، التي أطاحت بالنظام الملكي الذي لم يتخطى حتى هذا التاريخ عقدة التبعية للاستعمار المفروضة عليه من طرف الغرب.

إن إرادة الشعوب تجاوزت بكثير عقدة الحكومات والأنظمة في تفاعلها وتعاملها مع القضايا الراهنة التي ترتبط بالظاهرة الاستعمارية ومستقبل الوطن العربي السياسي والاقتصادي، والشعب العراقي نموذج لشعوب الوطن العربي التي أزرت الشعب الجزائري في محنته ونضاله في سبيل استرجاع سيادته وحريته.

كانت هجومات 20 أوت 1955 منعطفا تاريخيا حاسما من عمر الثورة التحريرية، من خلال الصدى العميق الذي حرك الرأي العام في العراق ودفعه إلى تجسيد موقفه المعنوي من خلال المذكرة التي تقدم بها أربعة نواب في الحكومة العراقية، إلى رئيس وزراء نوري السعيد يطالبون فيها الحكومة بضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة لوقف الأعمال الإجرامية التي تقوم بها فرنسا في المغرب والجزائر، وتحت هذا الضغط، عقد مجلس الوزراء العراقي اجتماعا طارئا وافق فيه على تخصيص ربع مليون دينار لشعب المغرب العربي، غير أن المساعدة لم تصل إلى مستحقيها بسبب معارضة الحكومة الفرنسية، وضعف الحكومة العراقية في فرض مواقفها[7].

كللت الزيارات المتكررة من طرف الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني على بغداد بنجاح كبير في تعبئة الرأي العام العراقي لدعم الثورة ماديا وتدويل القضية الجزائرية في المحافل الدولية[8] حيث لجأت القاعدة الشعبية والقوى السياسية إلى الضغط على الحكومة العراقية، من أجل قطع العلاقات مع فرنسا.

ففي شهر مارس 1956. دعت القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي في العراقي، في منشور لها، أبناء الشعب إلى دعم ومساندة الثورة الجزائرية بالمال والأدوية والأدوات الطبية، و تضمن المنشور أيضا ، طلب الحزب من الحكومة بقطع علاقتها الدبلوماسية

والاقتصادية مع فرنسا، بسبب السياسة القمعية التي تنتهجها في الجزائر [9].

وسار في نفس الاتجاه، بعض زعماء الأحزاب السياسية الأخرى من خلال المطالب التي تقدموا بها إلى رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد مركزين فيها على الإسراع بالوقوف إلى جانب الشعب الجزائري بكل الإمكانيات المادية والمعنوية ويمكن أن نذكر من بين هؤلاء الزعماء على سبيل المثال:رئيس حزب الاستقلال السيد محمد المهدي بكة ، ورئيس الحزب الوطني الديموقراطي السيد كامل الجادرجي إلى جانب كل من محمد حديد وصديق شنشل وحسين جميل وغيرهم[10].

وفي بيان آخر أصدره حزب البعث في العراق بتاريخ 02 مارس 1956 جدد فيه دعوته صفوف الشعب العراقي لدعم أشقائهم في الجزائر و مواصلة الضغط على الحكومة لإرغامها على مد يد العون والمساعدة المادية بكل الطرق والوسائل المكنة للثورة الجزائرية سواء كان ذلك من خلال تدويل القضية الجزائرية في المحافل الدولية أو إرسال التبرعات والإعانات المالية والطبية.

كما أضافت قيادة الحزب مخاطبة الشعب العراقي "إن نضالكم من أجل قضية العرب في الجزائر، سيدعم نضالهم ويقوي من عزمهم

القضاء على نفوذ الإستعمار، و السير في طريق النضال من أجل التحرير القومي والإستقلال والسيادة الوطنية "[11].

وتحت ضغط القوى الشعبية والأحزاب السياسية. وافقت الحكومة العراقية على عرض فكرة المقاطعة في اجتماع الدول الأعضاء في الجامعة العربية المزمع عقده في شهر مارس 1956 بحضور وفود دول مصر و سوريا ولبنان والعراق، غير أن فكرة مقاطعة فرنسا دبلوماسيا واقتصاديا لم تجد استجابة بين الدول الأعضاء في الجامعة بسبب التقاء المصالح بين بعض الدول العربية وفرنسا. ويمكن الإشارة في هذا السياق إلى كل من السعودية والعراق[12] الأمر الذي افشل مساعي القوىْ السياسية والشعبية في إرضاخ الحكومة من أجل الاستجابة لمطالبها القومية.

ظلت القضية الجزائرية تشكل مصدر اهتمام للشعب العراقي حيث وقع أكثر من 300 مواطن على عريضة تأييد للشعب الجزائري بتاريخ 17 جوان 1956. رفعت نسخة منها إلى رئيس الوزراء نوري السعيد أكدوا فيها مرة أخرى على مقاطعة فرنسا في كل المجالات والميادين والضغط عليها بكل الأشكال لوقف مسلسل العنف والأعمال الوحشية المنافية للأعراف الدولية ضد الشعب الجزائري، لذلك استدعت الحكومة العراقية سفراء الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا لعرض الموقف الرسمي لما يحدث في الجزائر وإنشغالها

العميق لتطور الأوضاع من جراء أعمال القمع الذي تمارسه الإدارة الفرنسية هناك كما أكدت الحكومة العراقية على ضرورة إيجاد حل عاجل للقضية الجزائرية واعتراف فرنسا بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره وفقا لما جاء في وثيقة الأمم المتحدة [13].

وعندما قامت المصالح الفرنسية الخاصة باختطاف الطائرة التي كانت تقل قادة الثورة الجزائرية المتوجهة من المغرب نحو تونس بتاريخ 22 أكتوبر 1956 [14].نددت الحكومة العراقية على لسان رئيس وزرائها نوري السعيد بهذا العمل الدنيء الذي قامت به السلطات الفرنسية وطلبت منها الإسراع في إطلاق سراحهم .ووصف حزب البعث في العراق العملية بأنها أحط عملية قرصنة في القرن العشرين وكشف النقاب عن خيبة أمل الحكومة الفرنسية التي اعتقدت أن اختطاف قيادة الثورة سيقضي على الثورة في الجزائر.

وفي موقف تضامني مع الجزائر وجه الحزب في العراق نداءا إلى الطلبة في كافة القطر العراقي يوم 27 أكتوبر 1956 يدعوهم فيه إلى إضراب عام من أجل جزائر الثورة يوم 28 أكتوبر 1956 وذلك استجابة لدعوة لجنة الاتصال الشعبي التي انبثقت عن المؤتمر الشعبي المنعقد في دمشق مع بداية شهر سبتمبر 1956 ومما جاء في هذا النداء "ندعوكم يا طلبة العراق إلى إعلان الإضراب .في ذلك اليوم لإطلاق سراح المعتقلين والعمل على دعم حركة التحرر ومقاطعة فرنسا المجرمة في كافة المجالات"[15].

بقية مواقف حكومة نوري سعيد من القضية الجزائرية .غير مشرفة ودون آمال وتطلعات القوى السياسية والشعبية في العراق إلى غاية استقلالها في شهر جوان 1957م وفي هذا السياق عرف حزب البعث العربي الاشتراكي بعدم قبوله بأية مبررات لتقاعس الحكومات العربية وتخلفها عن دعم ومساندة الثورة الجزائرية بحجة الانشغال بالظروف والأوضاع الداخلية لذلك عرف الحزب عبر مراحل نضاله بالتصدي لسياسة الحكومات في الوطن العربي عندما تتخاذل في مواقفها الوطنية والقومية .وأعلن بان الحكومات –كما تعرفون– تؤجل وتتجاهل النضال العظيم الذي يخوضه الشعب الجزائري هناك .فتنظر إليه نظرة مادية و سطحية جدا بحجة حل مشاكلنا الداخلية أولا...[16].

نفس الموقف اتخذته القيادة القطرية لحزب البعث في العراق من حكومة نوري السعيد التي طالما تقاعست في دعم ومساندة الثورة الجزائرية واعتذرت بحجة أن العراق أصيب بخسائر وأضرار مالية كبيرة بسبب انقطاع تصدير النفط إلى البحر الأبيض المتوسط[17]وأنها بحاجة إلى الأموال .الأمر الذي اضطرها إلى عقد قرض مع شركات النفط لسد العجز .فسخر الحزب من هذا العذر بقوله إن عذر حكومة نوري السعيد سخيف يدفعنا إلى كشف حقيقة اللعبة القذرة التي لجأت إليها الحكومة العراقية في عقد القرض مع شركات النفط الاحتكارية

...وكما هو معلوم أن للعراق أرصدة في بريطانيا ..تستخدمها هذه الأخيرة في إنعاش اقتصادها لم تلجا الحكومة إليها لسد العجز بحجة أنها مخصصة لمشاريع الأعمار، وطالب من حكومة نوري السعيد بسحب أرصدتها من البنوك البريطانية بقوله "أليس من الممكن بل من الواجب القومي التضحية بتأجيل مشروع من مشاريع الحكومة لتحول الأموال المخصصة له لمساعدة ودعم الجزائر "[18].

إضافة لذلك .كشف الحزب تلك التناقضات الصارخة في سياسة حكومة نوري سعيد بين دعوتها لمقاطعة فرنسا وبقائها في حلف بغداد .مؤكدا "إن حلف بغداد لم يكن سوى امتداد للحلف الأطلسي الذي وفر كل إمكاناته لضرب الثورة الجزائرية .ودعى الحزب في نفس الوقت الحكومة العراقية إلى الانسحاب الفوري من الحلف ونهج سياسة عربية تحررية والإسراع إلى دعم ومساندة الثورة الجزائرية.[19]

بقيت وعود دعم ومساندة الثورة الجزائرية على المستوى الرسمي مجرد حبر على ورق . رغم تعاقب عدة حكومات في الحياة السياسية العراقية [20]إلى غاية 14 جويلية 1958 التي قوّضت أركان النظام الملكي الذي لم يتجاوز نطاق التأييد النظري وبقي طيلة فترة حكمه أداة في يد الإمبريالية والاستعمار .

تعتبر ثورة 14 جويلية .منعطفا حاسما .وحدثا استثنائيا في تاريخ العراق المعاصر بحيث أطاحت بالنظام الملكي وحل محله النظام

الجمهوري الذي انتهج سياسة ذات أبعاد قومية تحررية تجسدت أولى خطواتها في انسحاب العراق من حلف بغداد في شهر مارس 1959 ثم جلاء القوات الأجنبية من على أراضيه [21].

منذ هذا التاريخ يمكن القول بان الحكومة العراقية استقلت في اخذ قراراتها السياسية خصوصا عندما يتعلق الأمر بمواقفها من القضية الجزائرية حيث أعلنت حكومة عبد الكريم قاسم موقفها الصريح والواضح من الثورة الجزائرية من خلال البرقية الرسمية التي سلمها عبد الجبار الجومردي إلى قيادة الثورة المقيمة آنذاك في تونس .وقد تضمنت البرقية وعدا من العراق حكومة وشعبا على دعم ومساندة الشعب الجزائري بكل الإمكانيات المادية والمعنوية[22].

وبالفعل فانه لم يمر وقت طويل حتى تصدر العراق قائمة الدول التي اعترفت بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية حين الإعلان عن ميلادها في إذاعة صوت العرب بالقاهرة يوم الجمعة 19 سبتمبر 1958 [23].

ثم سجل موقف آخر بعد زيادة وفد جبهة التحرير الوطني ممثلا في أحمد توفيق المدني في أكتوبر 1958 إلى العراق لتفعيل النشاط الدبلوماسي للجبهة في الخارج وطلب الدعم المادي والمعنوي [24]، تمثل في وقف العراق لكل تعاملاته الاقتصادية مع فرنسا ثم طلب إدراج

قرار وقف الاستيراد منها في جدول المجلس الاقتصادي لجامعة الدول العربية [25].

و في زيارة أخرى قام بها رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية رفقة أحمد توفيق المدني إلى العراق في شهر أفريل 1959 حيث استقبلا من طرف رئيس الجمهورية العراقية عبد الكريم قاسم و قد كللت هذه الزيارة بصدور بيان مشترك تضمن التزام العراق حكومة و شعبا لدعم الشعب الجزائري بالمال و السلاح [26]، و توجت الزيارة أيضا باستجابة وزارة المعارف في حكومة الثورة إلى مجموعة من المطالب تخص الطلبة الجزائريين الذين يزاولون دراساتهم الجامعية هناك يمكن أن نذكر منها مايلي:

1- رفع عدد الطلاب الجزائريين إلى 100 طالب.
2- تعطي حكومة العراق 15 دينارا لكل طالب
3- تعطي لكل طالب 15 دينارا لشراء الكتب.
4- تتكفل بإيواء الطلبة على حسابها.
5- تعطى لكل طالب 30 دينارا منحة اللباس.
6- تدفع لكل طالب منحة سنوية لقضاء الصيف خارج العراق[27].

كما يجب التنويه أيضا بالدور البارز الذي لعبه الطلبة البعثيون في الجامعة العراقية في دعمهم و مساندتهم للثورة الجزائرية بتضامنهم معها و تعبئة الجماهير العربية من أجل التصدي للهيمنة

الاستعمارية. ففي تقرير نشرته جريدة الاستخبارات في عددها الإثنا عشر بأن الطلبة البعثيين في كلية الاقتصاد و التجارة وزعوا كتابا عنوانه "مع الشعب الجزائري ضد الاستعمار الفرنسي" يتناول مراحل الثورة الجزائرية، وتضمن أيضا نداء الاتحاد الجزائري إلى سكريتارية هيئة الأمم المتحدة ضد الأعمال الوحشية التي تنتهجها فرنسا في الجزائر. و في العدد الرابع عشر من نفس الجريدة- الاستخبارات- ورد تقرير عن نشاط الطلبة في ثانوية الجعفرية الذين قاموا بجمع التبرعات لدعم و مساعدة الثورة الجزائرية.

و في بيان للقيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي في العراق بتاريخ 1 نوفمبر 1960 طلب الحزب فيه تأميم حصة فرنسا من نفط العراق، و دعى في نفس الوقت الحكومات العربية إلى فتح باب التطوع أمام الشعب و تنظيم حملة دعائية لفضح السياسة الفرنسية و من ورائها الحلف الأطلسي في الجزائر(28).

و في سنة 1960 ترأس كريم بلقاسم وفدا في زيارة أخرى إلى العراق لنفس الغرض، انتهت إلى إصدار بيان مشترك أهم ما جاء فيه "إننا نكبر هذه الروح الوطنية العالية و نقدر للشعب الجزائري هذه التضحيات الجسمية، و نؤكد مرة أخرى بأن الشعب العراقي يقف إلى جانب الشعب الجزائري الشقيق و يؤيده في المجالات الدولية و هو

مستعد دائما لتقديم ما استطاع من المعونة السياسية و المادية حتى يتم لإخوانه الجزائريين النصر التام على القوى الغاشمة...»[29].

بقيت مواقف الحكومة العراقية ثابتة من القضية الجزائرية مؤكدة في كل المناسبات دعمها اللامشروط للشعب الجزائري وتأييدها لأي قرار تتخذه الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية يمكن أن يمهد الطريق نحو الاستقلال المنشود،وعند اقتراب موعد الاستفتاء،قرر مجلس الوزراء العراقي بتاريخ 27 جوان 1962 تأسيس سفارة لدولة العراق بالجزائر عقب إعلان استقلالها و هو ما حدث فعلا في 5 جويلية 1962 حين أعلن رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم اعتراف العراق رسميا باستقلال الجزائر[30].

ب/ الحركة الأدبية:

ساهمت الحركة الأدبية في بلاد المشرق العربي بشكل عام في دعم و مساندة الثورة الجزائرية و قد عكس نتاجها مدى التعاطف القومي العربي و الإسلامي مع الشعب الجزائري.

و من أهم هذه الأعمال الأدبية و أصدقها تعبيرا نذكر الشعر باعتباره وسيلة ثورية قوية و أداة فعالة في تعبئة و توجيه الجماهير لأنه عبر بعمق و معاناة عن الهم العربي،و كان أيضا طاقة دافعة للتحرك والتغيير لما أفرزته السياسية و الاجتماعية و النفسية التي تمر بها الأمة العربية.

احتلت الثورة الجزائرية في الوطن العربي مكانة هامة في الشعر المعاصر. إذ نجد أن أغلب الشعراء العرب[31] حاولوا مواكبتها وترصد مسيرتها و عبروا بصدق عن معاناة شعبها و قد كان الشعر العراقي في طليعة الشعر العربي المؤيد للقضية الجزائرية و قد شمل هذا الاتجاه الذي عرف بالاتجاه التحرري الإنساني مجموعة لامعة من الشعراء. لعل أبرزهم الشاعر محمد مهدي الجواهري و بدر شاكر السياب و حسن الفرطوسي.

برز الشاعر محمد مهدي الجواهري بمواقفه الثورية التقدمية الرافضة للظلم و الاستغلال حيث كرّس معظم قصائده لقضايا التحرر في العالم بما فيها الثورة الجزائرية التي خصص لها جزءا كبيرا من ديوانه و يجسد الجواهري في إحدى قصائده ذلك الصراع القائم بين العبودية و الحرية من خلال تصوير الشعب الجزائري من ويلات الاستعمار إذ يقول:

ردى علقم الموت لا تجزعي	و لا ترهبي جمرة المصرع
فما سعرت جمرات الكفاح	لغير خليق بها أروع
و لا تهنى أن سوم الفخار	يشق على الهين الطيع
دعي شفرات سيوف الطغاة	تطبق منك على المقطع
مشت لك "باريس" أم الحقوق	وحشا يدب على أربع
تمـــزق أظفـــاره أمـــة	بحق الحياة لها تدعي[32]

و في نفس الاتجاه- التحرري الإنساني- يذهب الشاعر بدر شاكر السيّاب إلى تكريس جل قصائده له.و هو ينظر إلى الثورة الجزائرية من منظور إنساني. فشعره لا يخلو من الطابع الدرامي والمأساوي الذي يظهر من خلاله لا إنسانية الاستعمار كما نجد ذلك في القصائد التي خصصها للقضية الجزائرية.

ففي قصيدة "جميلة بوحيرد" التي عبر من خلالها عن ما تلاقيه الإنسانية من اضطهاد و قهر مارسه الاستعمار الفرنسي على الشعب الجزائري يقول:

و نحن في ظلمائنا نسأل:/ "من مات؟من يبكيه؟

من يقتل؟/من يصلب الخبز الذي نأكل؟نخشى إذا واريت

أمواتنا أن يفزع الأحياء ما يبصرون/ "(33).

و في نفس القصيدة. رفض للواقع العربي المزري و دعوة للثورة ضد المؤسسات التي تعرقل مسيرة التحرر الوطني و تقف أمام الشعوب العربية في تحقيق ذاتها، إذ يقول:

لا تسمعيها ... إن أصواتنا

تخزى بها الريح التي تنقل

باب علينا من دم مقفل

و نحن في ظلمائنا نسأل

من.مات؟من يبكيه؟من يقتل؟

من يصلب الخبز الذي نأكل؟(34)

أما في قصيدة أخرى بعنوان"ربيع الجزائر"التي يعبر من خلالها على أن الثورة هي التي سوف تخلصه الشعب من نير الاستعمار و الحزن الذي توارثته الأجيال إذ يقول:

أتى الغيث و انحل عقد السحاب

فروى ثرى جائعا للبذور

و ذاب الجناح الحديد

على حمرة الفجر تغسل في كل ركن بقايا شهيد

و تبحث عن ظامئات الجذور

و ما عاد صبحك نار تقعقع غضبي و تزرع ليلا

و أشلاء قتلي[35]

وفي قصيدته التي أهداها إلى المجاهدين الجزائريين"رسالة من مقبرة" يقول:

من قاع قبري أصيح

حتى تئن القبور

من رجع صوتي،و هو رمل و ريح

من عالم في حفرتي يستريح

مركومة في جانبيه القصور

و فيه ما في سواه

إلا دبيب الحياة

حتى الأغاني فيه،حتى الزهور

و الشمس إلا أنها تدور[36]

ويمكن القول بأن مجمل قصائد الشاعر بدر شاكر السياب هي تعبير عن شعوره القومي العربي اتجاه الثورة الجزائرية فهو يحاول أن يتجاوز حدود القطرية إلى أبعد من ذلك.

أما الشاعر حسن القرطوسي [37] رائد الشعر النجفي الذي كان سباقا في مسايرة ركب الشعراء العراقيين الثائرين .عاش أحداث الثورة الجزائرية منذ انطلاقتها بما كان يكتبه من قصائد واشعار تمجد بطولات الشعب الجزائري في كفاحه المسلح، ففي سنة 1956.كتب قصيدته المشهورة بعنوان "الجزائر" وخصص لها مقدمة نثرية جاء فيها "مجازر عسف .وانتقام تذبح الإنسانية على صعيدها الوحشي .وتقبر الفضيلة والنبل في لحدها المظلم وتنسخ الرحمة والعدالة بيدها الأثيمة كل ذلك لإشباع نهمة استعمار فرنسي مجرم يفرضه بالنار والحديد على شعب عربي مجاهد يتطلع لحريته واستقلاله وهو مؤمن بحقه .متفان بأيمانه فأين ذهبت من العالم صرخة الإنسانية المجلجلة بهذا الوحش العقور " [38].

ومن أبيات هذه القصيدة :

تعلوه أصوات اليتامى	في أهازيج النشيـــــد
وترف تحت ظلالـــــه	مقل الأيامى كالـــورود
مخضلـة بمدامـــع	صهرت على ذهب الخدود
تأريخ مجدك ناصـع	عبق من الذكر الحميـــد

وجهادك الجبار عنوان لأسفار الخلـــــود

تهوي جباه الظالميــــن له وتعنوا بالسجود [39]

وفي نفس القصيدة يذكر الشاعر حسن الفرطوسي المستعمر الفرنسي ويحمّله مسؤولية المجازر التي ارتكبها بحق الإنسانية وبحق التاريخ أيضا .إذ يقول :

يا ساسة الإرهاق في الدنيا

ويا بُقيًا ثمود

شوهتم التاريخ في صحف من الإرهاب سود

وأبدتم الأنصاف في نقم من الظلم المبيد [40]

كما عرض الشاعر تاريخ الجزائر المشرق وإيمان شعبه بضرورة الكفاح المسلح وبشرهم بالنصر والغلبة وبدعم ومساندة البلدان العربية التي لم تتوان عن نجدة الجزائر .ويبدو ذلك جليا في الأبيات التالية :

شعب الجزائر يا أبا السطوات والفتك العنيد

رصعت إكليل المفاخر من جهادك في عقـــود

وكسوت أمجاد الكرامة من دمائك في بـــرود

حييت يا شعب الجهاد وطاب مهدك من صعيد

هذي طلائع يعـــرب وافتك تزخر بالجنـــود

فبكل أفق رايـــــــة	منشورة الظـــل المديـــد
وبكل ميدان عقيــــــد	يقتـــفي إثــر العقيــد
وبكل قطر نهضــــــة	كبرى من الوعي الجديــد
سطعت بمصر وسوف	تسطع مثل نيران الوعيــد
بصعيـــد "سوريـــا"	و"عمان" وفي "بلد الرشيد"[41]
وبكل مهد للعروبـــة	من شقيقات "الصعيــد"[42].

كانت هذه نماذج من القصائد الشعرية التي كتبها أبرز الشعراء العرب من أبناء العراق الشقيق الذين يعود لهم الفضل الكبير في مساندة الثورة الجزائرية والوقوف إلى جانبها بنوع آخر من الدعم لا يقل وزنا عن الدعم المادي (المال والسلاح)الذي كانت تقدمه الحكومات العربية، فالشعر سلاح ذو حدين ووسيلة ثورية قوية وأداة فعالة في تعبئة وتوجيه الشارع العربي لأنه كان يعبر بعمق عن معاناة الأمة العربية في متون أبيات الشعر وخواطر الشعراء.

ج- الحركة الرياضية :

هي أيضا مظهر آخر من مظاهر الدعم المعنوي العراقي للثورة الجزائرية استطاعت من خلاله جبهة التحرير الوطني تسجيل

الاعتراف بها كممثل شرعي للثورة الجزائرية على المستويين الإقليمي والدولي.

يعتبر العراق ثالث بلد يزوره منتخب جبهة التحرير الوطني سنة 1958 بعد تونس وليبيا وهي واحدة من الزيارات التي لن ينساها لاعبوا المنتخب الجزائري أمثال "مخلوفي. وبوبكر،وخالدي .ورواي، وزيتوني، وعريبي. وكرمالي،وبنتيفور،وبوشوك،وإبراهيمي"وغيرهم من اللاعبين الذين عاشوا تلك الفترة.

وأثناء جولة منتخب جبهة التحرير في العراق لعب ست مقابلات خصصت عائداتها لدعم الثورة التحررية ،انطلاقا من بغداد ثم تحول جنوبا جنوبا إلى البصرة ثم كانت له جولة شمالا لعب خلالها في الوصل وكركوك والسليمانية حقق فيها اللاعبون الجزائريون الانتصار في كامل المقابلات وذلك بالنظر لقوة المنتخب الجزائري[43].

وحسب المؤلف حسين صديقي في كتابة رشيد مخلوفي فان نتائج منتخب جبهة التحرير الوطني جاءت كالتالي:

بغداد - جبهة التحرير الوطني 0 - 3

بغداد - جبهة التحرير الوطني 0- 11

البصرة - جبهة التحرير الوطني 2- 3

السليمانية- جبهة التحرير الوطني 0- 9

الموصل - جبهة التحرير الوطني 1- 3

كركوك - جبهة التحرير الوطني 0- 5

أما عن مدى التضامن العراقي مع القضية الجزائرية يؤكد جميع لاعبي الجبهة على الاستقبال الحار الذي خصّه الشعب العراقي للاعبين الجزائريين في ذلك الوقت، حيث تعالت الهتافات في كل الملاعب العراقية "تحيا الجزائر حرة مستقلة" (44)

2- الدعم المادي:

لم يقتصر الدعم العراقي للثورة الجزائرية على الجانب السياسي والمعنوي فقط، بل شمل أيضا دعما ماليا كان الشعب الجزائري في حاجة ماسة إليه، كالمال والسلاح، والمواد الغذائية والأدوية والأدوات الطبية، ورغم أنه لم يكن في المستوى المطلوب خصوصا أثناء فترة حكم النظام الملكي، إلا أن ذالك لم يقلل من وزن الموقف العراقي اتجاه القضية الجزائرية خصوصا إذا تعلق الأمر بالدور الكبير للشعب العراقي وحكوماته التي جاءت بعد قيام ثورة 14 جويلية 1958

وقد سجل أي موقف سنة 1956 على المستوى الشعبي، بتنظيم حملة لجمع الأموال عن طريق التبرعات قدرت قيمتها بـ 75ألف دينار قدمتها الحكومة العراقية للجزائر(45)، كما تسلم الوفد الجزائري الذي كان على رأسه أحمد توفيق المدني ببغداد، أثناء فترة حكومة علي جودت الأيوبي، مبلغا ماليا قدر بحوالي 175 ألف دينارا عراقيا، يضاف إليها المساعدات العسكرية ، بوصول أول شحنة من الأسلحة

إلى الجزائر في شهر جوان 1957 عن طريق الحدود السورية مرورا بالأراضي الليبية [46]

وبعيدا عن الدعم الذي كانت تقدمه الحكومة الجزائرية سجل موقف الشارع العراقي أثناء إقامة منتخب جبهة التحرير الوطني في العراق 1958 بتنظيم حملة لجمع التبرعات من طرف الشعب العراقي لفائدة الثورة الجزائرية، سواء في المدن الخمس التي لعب فيها الجزائريون (بغداد، وكركوك والموصل والبصرة والسليمانية) أو في باقي المدن المجاورة ، وما إن كاد فريق جبهة التحرير الوطني من إنهاء جولته في الأراضي العراقية للتوجه إلى الأردن حتى بلغ مقدار التبرعات التي جمعها العراقيون ثلاثة ملايير سنتيم وهو أكبر مبلغ على الإطلاق تم جمعه لفائدة منتخب الجبهة ، والثورة الجزائرية على مستوى جميع جولاته[47]

إتخذ العراق أثناء فترة حكم النظام الجمهوري الذي يعتبر ثمرة لثورة 14جويلية 1958، مواقف جسدت ميدانيا تلك الوعود التي طالما تقدمت بها الحكومة العراقية المتعاقبة أثناء مرحلة النظام الملكي

ففي شهر أفريل من عام 1960 ، إثر الزيارة التي قام بها الوفد الجزائري إلى بغداد براسة كريم بلقاسم، تمكن من الحصول عن مبلغ من المال وشحنة من الأسلحة كدعم مادي للثورة الجزائرية كما أوفت الحكومة العراقية، في شهر مارس 1961، بالوعد الذي تضمنه البيان

المشترك لهذه الزيارة، القاضي بدفع مليون دينار عراقي ثم تلاها مبلغ مالي أخر يقدر بمليون دينار عراقي بعد ستة أشهرمن تاريخ الإعانة الأولى، كما أصدرت الحكومة العراقية في نفس الفترة مرسوما يقضي بتخصيص مليوني دينار عراقي سنويا للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الديمقراطية GPRA[48].

وفي نفس الإطار قام العراق في سنة 1960 بإرسال مساعدات مالية تمثلت في شحنة من المواد الغذائية والألبسة إلى جموع اللاجئين الجزائريين المقيمين في المخيمات على الأراضي التونسية الواقعة بالمحاذاة مع الحدود الجزائرية .وقدرت قيمة هذه المساعدات ب25الف دينار عراقي[49].

وفي 1962 تسلمت الجزائر حوالي 100طن من المساعدات المادية شملت مواد غذائية وألبسة، كما استفاد جيش التحرير الوطني أيضا من مساعدات طبية شملت شحنة من الأدوية المختلفة قدرت ب 900 كلغ، وسيارة إسعاف مجهزة بكامل معداتها ، وتجدر الإشارة في نفس السياق إلا انه منذ جويلية إلى غاية جوان 1960، قدم العراق للثورة دعما عسكريا من أسلحة وذخيرة قدرت قيمتها المالية بواحد مليون وربع دينار عراقي ، كانت تصل إلى الثوار في الولايات الداخلية عبر الأراضي الليبية .

من جهة أخرى فتحت الحكومة العراقية كلياتها العسكرية أمام الطلبة الجزائريين تحت نفقاتها ، و تشير الكثير من المؤلفات إلى انه قد بلغ عدد المتخرجين من هذه الكليات حوالي أربعون طالبا برتبة ملازم ثاني ، كما بلغ عدد الجزائريين الذين كانوا يدرسون بكلية الطيران سبعة و عشرون طالبا تخرج منهم خمسة طيارين سنة 1962 (50).

الخاتمـــة:

انطلاقـا مـن مـا تـوفر مـن مـادة وثائقيـة، تتعلـق بموضـوع هذه الدراسـة، يمكـن أن تستـشف ذلـك الـدور الكـبير الـذي لعبـه العراق الـشقيق في أن يكـون فعـلا قاعـدة خلفيـة للثـورة الجزائريـة مـن خلال أشكال الدعم المعنوي و المادي منذ الانطلاقة في ليلة أول نوفمبر 1954 إلى غاية الاستقلال في 03 جويلية 1962.

و أهم ما يمكن أن نخلص إليه في ختام موضـوع هذه الدراسة مايلي:

أولا /

إن موضـوع هـذه الدراسـة و إن أوشك علـى نهايتـه فإنه يبقى بحاجـة إلى إعـادة البحـث و التنقيب علـى الكـثير مـن وقائعـه وأحداثه التاريخيـة الـتي تزيـد مـن اثرائـه لإزالـة النقـاب وتوضـيح الـرؤى التي تخص الموقف العراقي اتجاه القضية الجزائرية.

ثانيا/

الحيـف الكبير الـذي تعـاني منـه المكتبـات العمومية والرسمية بخصوص البحوث والدراسات التي تتنـاول موضـوع الثـورة الجزائرية خارج إطاره الإقليمي. وتزيل الغبار عن الموقف العربي اتجاه القضية الجزائرية، بإبراز الدور التـاريخي للكثير مـن الـدول العربيـة في دعمها اللامشروط للثورة الجزائرية بكل أنواع الدعم المعنوي والمادي منه.

ثالثا/

إن الشعب العراقي، كان نموذجا رائعا لشعوب الأمة العربية من خلال الكثير من مواقفه التي ساند فيها الشعب الجزائري في ثورته معنويا وماديا، الأمر الذي جعله يتجاوز عقدة أنظمته وحكوماته في تعاطيها مع القضايا الراهنة التي ارتبطت بالإمبريالية والاستعمار وعلى راسها القضيتين، الفلسطينية، والقضية الجزائرية.

رابعا /

احتلت القضية الجزائرية مكانة هامة في اهتمامات الشعب العراقي فعبر عن تأييده لها من خلال مظاهر مختلفة شملت الشعر والرياضة والسياسة أيضا التي تجسدت في مواقف القوى الوطنية ممثلة في الأحزاب السياسية وعلى رأسها القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي من سياسة الحكومات العراقية المتعاقبة في تعاملها مع القضية الجزائرية.

خامسا /

فتح عهد النظام الجمهوري في العراق اثر قيام ثورة 14جويلية 1958 عهدا جديدا، على مستقبل الدعم المادي للثورة الجزائرية بمختلف أشكاله (من مال وسلاح ومواد غذائية وأدوية) وتشير الكثير من المؤلفات إلى أن المساعدات المالية التي قدمتها الحكومة العراقية منذ قيام النظام الجمهوري سنة1958 إلى غاية استقلال الجزائر سنة

1962بلغت حوالي 6 ملايين دينار عراقي، بغض النظر عن الأموال التي جمعها الشعب العراقي في أطار حملات التبرع لفائدة الشعب الجزائر في محنته.

الهوامش:

1)احمد توفيق المدني:حياة كفاح– مذكرات– ج3– مع ركب الثورة التحريرية الطبعة الثانية، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر، 1988، ص 356.

2)لم يكن حلف بغداد سوى حلفا استعماريا كانت وراء إنشائه الولايات المتحدة الامريكية سنة 1955 في إطار ما عرف في التاريخ العسكري بالحرب الباردة.هدفه تطويق الاتحاد السوفياتي الذي كان قد نسج علاقات مع سوريا ومصر.وضم هذا الحلف كلا من العراق.تركيا ،باكستان.إيران.بريطانيا وبمشاركة الولايات المتحدة الامريكية دون عضوية رسمية وانسحب العراق بعد نجاح ثورته سنة 1958 لذا أصبح مقر الحلف أنقرة و اتخذ اسم الحلف المركزي.وتجدر الإشارة إلى أن العراق كان عضوا بارزا في هذا الحلف الذي لم يرضى به الشعب بل كان ناقما عليه وعلى الذين عقدوه وهو ما يعكس سوء الأوضاع السياسية والاجتماعية التي كان يعيشها الشعب العراقي آنذاك.

3)رئيس الوفد الخارجي في هذه الفترة هو الدكتور محمد الأمين الدباغين.

4)انظر نص الرسالة في الملحق رقم(1).

5)حول حياة الدكتور فاضل الجمالي انظر فاضل الجمالي في سطور في الملحق رقم(2).

عن فاضل الجمالي The ological collèges of Nadjaf في مجلـــــــة The world muslim–عدد50 –1960 –ص15 –ص20 –نقله إلى العربية جودت القـــزويني جامعــــة النجـــف الدينيـــــة علــــى موقــــع شـــبكة الانترنيــت www.darislam.com.sept,2003.

6)مريم صغير مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية (1954- 1962) رسالة لنيل شهادة الماجيستار في التاريخ الحديث و المعاصر تحت إشراف د/عمار بن سلطان جامعة الجزائر معهد التاريخ –**1995 –1996**– ص **82**.

7)الحسيني عبد الرزاق تاريخ الوزارات العراقية ج9 دار الكتب لبنان 1978 ص179.

8)من اهم هذه الزيارات التي قام بها وفد الجزائر الخارجي إلى العراق انذاك زيارة الدكتور أحمد توفيق المدني وزيارة الشيخ البشير الإبراهيمي وذلك في سنة 1956.

(9)أحمد جرجيس- سليمان خندي .الثورة الجزائرية في مبادئ حزب البعث العربي الاشتراكي 1954.(دراسة سياسية .تاريخية).الطبعة الاولى .دار الامة . الجزائر 2001.ص127.

(10)مريم صغير .المرجع السابق .ص84.

(11)أحمد جرجيس .المرجع السابق . ص129.128.

(12) مريم صغير .المرجع السابق ص84.

(13)نفسه ص85.

(14)كانت الطائرة متوجهة نحو تونس تحمل على متنها قادة الثورة في الخارج (احمد بن بلة .ومحمد خيضر .حسين ايت احمد .ومحمد بوضياف)حول ملابسات وخلفيات اختطاف الطائرة بالتفصيل انظر فتحي الديب عبد الناصر والثورة الجزائرية ودار المستقبل العربي .القاهرة:1974. ص267 .281.

(15)احمد جرجيس .سليمان خندي .المرجع السابق .ص141.

(16)نفسه ص174,175,176.

(17)حدث بسبب تفجير أنبوب النفط العراقي اثر العدوان الثلاثي على مصر في خريف 1956.

(18)احمد جرجيس .سليمان خندي .المرجع السابق .ص180.179.

(19)نفسه ص181.180.

(20)من أهم هذه الحكومات نذكر حكومة علي جودت الأيوبي وحكومة عبد الوهاب مرجان ثم حكومة احمد مختار بابان التي أطاحت بها الثورة 14 جويلية 1958.للمزيد من التفاصيل حول تاريخ الوزارات التي تداولت على الحياة السياسية في العراق من

السنة 1920إلى غاية 1991:انظر الموقع على شبكة الإنترنيت:
.http/the- amazing.us/uruklink/trad/history.htm août2003

(21)مريم صغير .المرجع السابق ص87.

(22)نفسه ص87 ولمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع انظر كذلك احمد توفيق المدني.المصدر السابق .ص391- 394.

(23)وحدة البحوث و التوثيق.تطور الدبلوماسية الجزائرية 1830،1962.في المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954.سلسلة الندوات الدبلوماسية الجزائرية من 1830 إلى 1962 دراسات و بحوث الملتقى الوطني الأول حول تطور الدبلوماسية منشورات المركز.الأبيار .الجزائر 1998.ص95.

(24)احمد توفيق المدني.المصدر السابق.ص 391 /394/393/392.

(25)مريم صغير- المرجع السابق.ص87.إضافة إلى ذلك أرسلت الحكومة العراقية بتاريخ 30 نوفمبر 1958 مذكرة إلى الجامعة العربية تضمنت مقاطعة فرنسا اقتصاديا و هو ما جسد حقيقة الموقف التضامني مع القضية الجزائرية أنظر: العراق يتضامن للجزائر المجاهدة و يقطع علاقاته الاقتصادية مع فرنسا.جريدة المجاهد ....لسان حال جبهة التحرير الوطني العدد 08,33 ديسمبر 1958.ص6.

(26)مريم صغير.المرجع السابق.ص88.

(27)يذكر احمد توفيق المدني الذي كان طرفا في هذا الاتفاق مع وزير المعارف أن هذه المطالب قد استجابت لها الحكومة العراقية دون تردد و وقع تنفيذها حسب الاتفاق أنظر الجدول الخاص بالطلب الجزائريين في المشرق العربي (1959- 1960) في الملحق رقم(3).

ولمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع.راجع أحمد توفيق المدني.المصدر السابق.ص479.478.

(28)احمد جرجيس.سليمان خندي.المرجع السابق.ص165،164،156،155.

(29)مريم صغير،ص89.و تجدر الإشارة أن اخر زيارة إلى بغداد تلك التي قام بها المناضل احمد بن بلة في 05/افريل/1962 لطلب الدعم المادي و تقديم الشكر و العرفان للحكومة العراقية على مجهودتها من أجل نصرة الشعب الجزائري في قضيته العادلة.

(30)نفسه ص89.

(31)من أبرز هؤلاء الشعراء الذين يعود لهم الفضل في إغناء التجربة النضالية و توجيه فنهم للقوى الوطنية و جماهيرها من جهة و دعم الثورة الجزائرية و التضامن مع شعبها نذكر:محمد الفيتوري،و احمد عبد المعطي حجازي،و عبد الباسط الصوفي و أنور العطار،و حسن عبد الله القرشي،و سليمان العيسي و غيرهم.

(32)نور الدين السد،القضية الجزائرية عند بعض الشعراء العرب،المؤسسة الوطنية للكتاب،الجزائر،1986،ص19.18.

(33)بدر شاكر السياب،الديوان،ج1،دار العودة،بيروت 1981،ص378.

(34)المصدر نفسه،ص378.

(35)نفسه،ص238

(36)نفسه،ص389

(37)هو الشيخ عبد المنعم ابن الشيخ حسين ابن الشيخ حسين ابن الشيخ عيسى حسن الفرطوسي المعروف بالفرطوسي ولد سنة 1917 بمحافظة العمارة جنوب العراق و نشأ في النجف،اهتم بالكثير من القضايا في شعره الاجتماعي و السياسي،كالقضية الفلسطينية و الثورة الجزائرية،توفي في 18 نوفمبر 1983 في أبو ضبي بالإمارات العربية المتحدة و نقل جثمانه إلى العراق و دفن في النجف.

للمزيد من التفاصيل عن حياة و أشعار الفرطوسي،أنظر:حيدر مجلاتي عبد المنعم الفرطوسي حياته و أدبه،على موقع الأنترنت :

www.RAFED.NET/Books/Shear/FertosiAout 2003.

(38)كتاب الشيخ عبد المنعم الفرطوسي،ص157 على موقع شبكة الأنترنيت/

www.RAFED.NET/Books/Shear/FertosiFR8.htmlAout 2003

(39) بقية أبيات القصيدة في كتاب الشيخ عبد المنعم الفرطوسي ص**158**. على موقع الانترنيت:

www.RAFED.NET/Books/Shear/FertosiFR8.htmlAout 2003

(40) انظر بقية أبيات القصيدة في نفس الكتاب. الشيخ عبد المنعم الفرطوسي ص**159** على نفس الموقع في شبكة الأنترنيت.

(41) يقصد بها بغداد عاصمة العباسيين التي بناها هارون الرشيد.

(42) FR8.htmlAout **2003**www.RAFED.NET/Books/Shear/Fertosi

(43) الكرة العراقية و علاقتها بالجزائر (الهداف أرشيف). جريدة الهداف الرياضي (**03** إلى **09** أفريل **2002**. ص**10**.

(44) الكرة العراقية و علاقتها بالجزائر. المرجع السابق. **10**.

(45) حددت جامعة الدول العربية نسبة المساعدات العراقية للجزائر ما قيمته **319600** جنيه إسترليني بنسبة **15,98** من مساهمة الدول العربية. أنظر مريم صغير. المرجع السابق. ص**90**.

(46) أحمد توفيق المدني. المصدر السابق ص **358**. و قد قدر وزن هذه الشحنة من الأسلحة بثلاثة أطنان. إلى جانب ألفي بندقية فرنسية الصنع. و خمسون ألف طلقة. و هناك بعض من الأسلحة الأخرى تم شراؤها من إطاليا و قدرت تكاليفها بسبعة آلاف دينار عراقي: انظر: أحمد توفيق المدني. المصدر السابق ص**341**: وكذلك مريم صغير. المرجع السابق. ص**90**.

(47) الكرة العراقية و علاقتها بالجزائر. جريدة الهداف الرياضي من **3** إلى **9** أفريل **2002** ص**10**.

(48) مريم صغير، المرجع السابق. ص91

(49) نفسه، ص92.

(50) نفسه، ص93،92.

الباب الثاني

الفصل الثالث

شبه الجزيرة العربية

(المملكة العربية السعودية والكويت)

تمهيـد:

رغم اختلاف مواقف الدول العربية، وتباين درجات تأييدها للثورة والقضية الجزائرية، فان الوطن العربي ظل يشكل بعدا استراتيجيا وقاعدة خلفية للدعم المادي والمعنوي للثورة الجزائرية قبل وبعد انطلاقتها في أول نوفمبر 1954م، ويشير البعض إلى أن مواقف العالم (باستثناء الوطن العربي) اتجاه الثورة الجزائرية، كان يتوقف على مدى تضامن وتجاوب الصف العربي معها ومدى دعمها من طرف الدول العربية على المستويين الدولي والإقليمي(1)

ويوضح البيان السياسي لمؤتمر الصومام ما له علاقة بموضوع السياسة الدولية لجبهة التحرير الوطني في نسخته الغير مصححة (المسودة) قائلا: " إن القاعدة الأساسية لعملنا في هذا المجال تقوم بالدرجة الأولى في البلاد العربية ومصر بشكل خاص".

ومما لاشك فيه أن التضامن العربي كان واضحا طيلة مدة حرب التحرير الوطني بشكل حساس وملموس أيضا وقد كان للثورة الجزائرية ميزة نادرة حيث لمت حولها إجماع الدول العربية، إذ انه داخل الجامعة العربية بقي النقاش حول المشكلة الجزائرية، يجلب اهتمامات الدول الأعضاء بشكل خاص، وكانت الجبهة ممثلة بأبرز علماء الدين وهو الشيخ احمد توفيق المدني تُسمع صوتها هناك وبالإضافة إلى الدعم المادي الذي كانت تستفيد منه الجبهة من طرف

الجامعة العربية (2) فان الدعم الديبلوماسي أيضا كان له كبير الاثر داخل المجموعة الافرو آسيوية في أورقة الأمم المتحدة (3)

بعد معرفة أشكال الدعم الذي قامت به مصر وسوريا والعراق نقف مرة أخرى على الدور البارز الذي لعبته كل من المملكة العربية السعودية والكويت خصوصا عندما يتعلق الأمر بالدعم المالي والدبلوماسي بشكل خاص، الذي حظيت به القضية الجزائرية سواء في الجامعة العربية أو داخل المجموعة الافرو آسيوية أو في محافل الأمم المتحدة .

1) الدعم السعودي للثورة الجزائرية:

يمكن تقييم الدور السعودي في دعم الثورة الجزائرية من خلال طبيعة العلاقة التي تربط الشعبين الجزائري والسعودي من خلال المكانة الدينية التي تتمتع بها، باعتبارها قبلة للمسلمين في أنحاء العالم يقصدونها لزيارة الأماكن المقدسة في مكة المكرمة والمدينة المنورة، وفي هذه السياق نشير إلى أن الحجاج الجزائريين، كانوا من الأوائل الذين عرّفوا الشعب السعودي ومسلمي العالم بشرعية قضيتهم، أثناء تأدية فريضة الحج من كل عام، وعلى هذا الأساس كان الشعب السعودي سبّاقا في معرفة حقيقية معاناة الشعب الجزائري منذ أن سقطت الجزائر في يد الاستعمار الفرنسي سنة 1830، وبذلك ترسّخت القناعة بضرورة الوقوف إلى جانب الشعب الجزائري ودعمه معنويا وماديا،

حكومة وشعبا، بدافع الوازع الديني والشعور القومي للتخلص من السيطرة الاستعمارية التي تمارسها فرنسا في الجزائر.

سوف يتم التركيز في هذه الدراسة على أشكال مختلفة من الدعم الذي لم تبخل به المملكة العربية السعودية، سواء كانت مواقف سياسية أو دعم دبلوماسي عن طريق ممثلها لدى الأمم المتحدة، أو دعم مادي، عندما يتعلق الأمر بالتبرعات المالية التي كانت تستفيد منها الثورة الجزائرية في ظروفها العصيبة.

أ- المواقف السياسية:

وقفت المملكة العربية السعودية حكومة وشعبا مواقف سياسية مشرفة اتجاه الثورة الجزائرية منذ انطلاقتها سنة 1954، ومن أهم المواقف التي نسجلها في هذا السياق، ما حدث في شهر أكتوبر 1956، عندما تعرض قادة الثورة الخمسة إلى عملية القرصنة من طرف المصالح الاستعمارية الفرنسية في المغرب، كان موقف المملكة العربية السعودية، مشرفا بتأييدها المطلق للثورة الجزائرية و دعمها معنويا ، ماديا و دبلوماسيا بالإضافة إلى انضمامها إلى الصف العربي بعد قرار الإضراب الشامل يوم 25 أكتوبر من نفس السنة تضامنا مع الشعب الجزائري في محنته، و سخطا عن ممارسات السلطات الاستعمارية الفرنسية ضده، كما دعا الإضراب إلى مقاطعة فرنسا اقتصاديا، و قد سجل هذا الإضراب نجاحا كبيرا، من خلال

شموليته، لكل أنحاء الوطن العربي(4)، بالإضافة إلى ذلك، حضي وفد جبهة التحرير الوطني في دمشق باهتمام بالغ و متميز من طرف الملك سعود على اثر الزيارة التي قام بها إلى سوريا في شهر أكتوبر 1957، و أكد لهم على دعمه و مساندته للقضية الجزائرية بكل الطرق والوسائل، مشيرا إلى توحيد الجهود مع الرئيس السوري شكري القوتلي في إطار العمل المشترك من اجل استقلال الجزائر (5)

و رغم الظروف المتحكمة في العلاقات الدولية، لم تتوان المملكة العربية السعودية في دعم الثورة الجزائرية، و لم تغيّر من موقفها السياسي اتجاه شرعية و عدالة القضية الجزائرية، و لو اثّر ذلك سلبا على علاقاتها مع الدول الغربية (الولايات المتحدة الامريكية، بريطانيا، و فرنسا) ، و قد أكد الملك سعود، ذلك بوضوح عند استقباله للسيد هامر شولد الأمين العام للأمم المتحدة في 09 جانفي 1958 ، قائلا: " إن علاقتنا السياسية مع فرنسا متوقفة على حل القضية الجزائرية حلا يعيد لأهلها العرب حريتهم و استقلالهم و أن العرب مرتبطون معهم برابطة الإخوة التي لا تنفصم... ، و إن البلاد العربية لن تكتفي بإرسال المساعدات المالية لإخوانهم المجاهدين ، بل إنني اقترح على الدول العربية اتخاذ خطوة ايجابية جديدة و هي مقاطعة فرنسا حتى تقر حق إخواننا الجزائريين في حريتهم واستقلالهم " (6)

و في نفس السياق، بمناسبة الاحتفال بالذكرى السابعة لاندلاع ثورة اول نوفمبر (نوفمبر 1961) ، وجه الملك سعود خطابا بثته الإذاعة السعودية بين فيه مرة أخرى بان " المملكة العربية السعودية لن تعيد علاقاتها الدبلوماسية مع فرنسا إلا بعد استقلال الجزائر، و أكد بأنه سيبقى دائما سندا متينا للثورة الجزائرية " (7).

و في خريف 1958 اعترفت المملكة العربية السعودية حكومة وشعبا رسميا بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بتاريخ 20 سبتمبر 1958 و هي خامس دولة حسب التسلسل الزمني في جدول البلدان التي اعترفت بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية GPRA (8)

لم تتغير المواقف السياسية لدى المملكة طيلة عمر الثوره التحريرية و تجسدت مرة أخرى من خلال مخاطبة الملك سعود، عند استقباله(9) للوفد الجزائري الذي زار المملكة العربية السعودية في 06 مارس 1959 ، برئاسة السيد فرحات عباس رئيس الحكومة المؤقة للجمهورية الجزائرية قائلا: " بانكم لستم جزائريين أكثر مني ...، و إن القضية الجزائرية هي قضية مقدسة و بذلك هي فوق القانون و تشريع الدول، و لذلك تعطل القوانين ، إذا هي وقفت في وجه ما تتطلبه من الجهاد في الجزائر" .

و من جهته، وصف الرئيس فرحات عباس تضامن السعوديين ودعمهم للقضية الجزائرية بأنه استمرار و مواصلة لما بذلوه و مازالوا

يبذلونه من مساهمة فعالة في معركة التحرير الجزائرية التي هي معركة العروبة جمعاء، و قد اعتبرت صحيفة المجاهد لسان حال جبهة التحرير الوطني هذا الاستقبال الذي حضي به الوفد الجزائري من طرف الملك السعودي و حكومته بأنه عطف صادق للقضية الجزائرية (10).

و على اثر مظاهرات 17 اكتوبر 1961، التي قامت بها الجالية الجزائرية في المهجر ، مخلفة ورائها قائمة طويلة من الشهداء، قتلوا من طرف الشرطة الفرنسية في باريس و ألقى بهم في نهر "السان"، صرح الملك سعود يوم 01 نوفمبر 1961 منددا بالجرائم النكراء المرتكبة في حق الجزائريين و ذلك في خطاب له عبر أمواج إذاعة المملكة العربية السعودية (11)، و بعد الإعلان عن استقلال الجزائر سارعت المملكة العربية السعودية إلى الاعتراف الرسمي و العلني باستقلال الكامل للجزائر و ذلك في شهر جويلية 1962 (12).

ب- الدعم الدبلوماسي :

تبلور الدور السعودي اتجاه الثورة الجزائرية بوضوح و بشكل كبير في الدعم الدبلوماسي، حيث كانت المملكة سباقة في تدويل القضية الجزائرية و إدراجها في جدول أعمال الأمم المتحدة ثم عملت على تكثيف نشاطها الدبلوماسي و توظيف علاقاتها الثنائية لدعم القضية الجزائرية.

ويشير بعض المؤرخين المختصين في موضوع العلاقات الدولية و الثورة الجزائرية طيلة (1954 - 1962)، إلى أن تأثير بعض الدول العربية في المسالة الجزائرية كان ثانويا، إذا ما قورن مع الدور البارز الذي لعبته كل من مصر و تونس و المغرب ، و تجسد هذا التأثير بشكل واضح في المجال الدبلوماسي و تزكية القضية الجزائرية في الأمم المتحدة ، إضافة إلى المساعدات المالية التي كانت تقدمها لوفد جبهة التحرير الوطني المتنقل بين عواصم الأقطار العربية سعيا لكسب الدعم المادي و المعنوي للثورة التحريرية (13).

تعود اولى الخطوات الدبلوماسية العلنية التي قامت بها المملكة العربية السعودية لتدويل القضية الجزائرية إلى 05 جانفي 1955، في محاولة منها للفت انتباه هيئة الأمم المتحدة، عن طريق مندوبها في نيويورك، الذي قام بحملة إعلامية، حول الوضعية السيئة التي يعاني منها الشعب الجزائري بسبب السياسة الاستعمارية التي تمارسها فرنسا في الجزائر، و حمّلها مسؤولية آثارها و نتائجها(14)، غير أن مطالب الوفد السعودي بخصوص تدويل المشكل الجزائري لم تجد آذان صاغية بين الدول الأعضاء في الهيئة ماعدا الاتحاد السوفياتي وإيران اللتين ايدتا المطلب ، و بما أن الطرف الثاني (فرنسا) كانت عضوا في مجلس الأمن رفضت النداء السعودي بشدة، الأمر الذي لم

يمكنـه مـن الـصمود أمـام رفـض الأعـضاء الـدائمين في مجلـس الأمن (15).

و في مـؤتمر بانـدونغ باندونيـسيا، الـذي انعقـد في 18 افريل 1955 (16)، اسـتطاعت المملكـة العربيـة الـسعودية تحقيـق انتصار دبلوماسي ، عندما تمكنت من اقناع أربعة عشر دولة افرو- اسيوية (17) مـشاركة في مـؤتمر بطلـب إدراج القـضية الجزائريـة في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة، علـى أسـاس مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها(18).

و وجه طلب إدراج القضية الجزائرية في شـكل مـذكرة إلى الأمـين العام للأمـم المتحـدة في 26 جويليـة 1955، أي بعـد ثلاثـة اشـهر مـن قمة باندونغ على أساس إدراجها في الدورة العاشرة للأمم المتحدة، المزمع عقدها في خريف 1955، و تجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن مندوبو الـدول الأربعـة عـشر ركـزوا في نـص المـذكرة علـى أهميـة حـق تقرير المصير في تكوين الأمـم المتحـدة نفسها و أشـاروا إلى القـرار رقم 637 الـذي أقرتـه أغلبيـة أعـضاء الجمعيـة العامـة بخـصوص حـق تقريـر المصير، و ممارسة الحريات الأساسية(19).

و بعـد أن اسـتلم الأمـين العـام المـذكرة، بتـاريخ 29 جويليـة 1955(20) حوّلها مباشـرة إلى اللجنـة التوجيهيـة العامـة للنظر فيها ، وفي اجتماعهـا يـوم 22 سـبتمبر أوصـت بأغلبيـة ثمانيـة أصـوات ضـد

خمسة و امتناع اثنين بعدم إدراجها في جدول أعمال الجمعية ، وأحيلت المذكرة فيما بعد إلى الجمعية العامة للفصل فيها نهائيا، و بعد مداولات دامت أربعة أيام من 27 سبتمبر إلى 30 من نفس الشهر 1955 .تمت الموافقة على إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة، بأغلبية صوت واحد(21) .

و في مقابل ذلك واجه موقف المملكة العربية السعودية ردود فعل عنيفة من طرف فرنسا و حلفاؤها (بريطانيا و الولايات المتحدة الأمريكية) . الذين عارضوا بشدة فكرة إدراج القضية الجزائرية في الأمم المتحدة باعتبارها قضية داخلية ، و نظرا للدعم الذي حظى به الوفد السعودي من طرف الكتلة الافروآسيوية ، رجحت الكفة لصالح الأغلبية التي نجحت في إدراج القضية الجزائرية ، و إن كان ذلك بشكل مبدئي فقط(22) ، و مع ذلك استنكرت فرنسا ، و غضب وفدها الذي كان يترأسه السيد كريستيان بينو وزير الخارجية و احتج على ما اسماه بتدخل المنظمة الدولية في الشؤون الفرنسية الداخلية ثم انسحب من الاجتماع و قاطع جلساته من الفاتح أكتوبر إلى أواخر شهر نوفمبر، و أثناء غياب الوفد الفرنسي، تمكن حلفائه من إبطال فكرة إدراج القضية الجزائرية(23)، الأمر الذي استنكرته الدول الافروآسياوية، و على رأسها المملكة العربية السعودية ، حيث جاء ردها قويا على لسان وفدها المناضل السياسي احمد الشقيري(24)

"كان على فرنسا بدلا أن تنسحب ، أن تواجه الأمم المتحدة و أن تجعل الرأي العام هو الذي يفصل، بل انه كان على فرنسا أن تنسحب من الجزائر قبل ان تنسحب من الامم المتحدة ..." (25)

و في السنة الموالية (1956) ، عادت المملكة العربية السعودية من جديد إلى اثارة موضوع تدويل القضية الجزائرية، عندما طلبت إدراج القضية في جدول أعمال الدورة الحادية عشر للأمم المتحدة الزمن عقدها في خريف 1956 (سبتمبر - نوفمبر)، بدعم من طرف الكتلة الافروآسيوية مرة أخرى ، و في هذه الدورة أعلن الوفد السعودي للوفود الحاضرة في الجمعية العامة عن بشاعة الجرائم التي يرتكبها الاستعمار الفرنسي يوميا في حق الشعب الجزائري ، كما توجه الوفد السعودي من أعلى منبر الأمم المتحدة إلى الدول الحليفة لفرنسا التي رفضت إدراج القضية الجزائرية في الأمم المتحدة قائلا : " كيف تقفلون أبواب الأمم المتحدة في وجه القضية الجزائرية ، نحن لا نريد لفرنسا إدانة و لا إهانة، كل ما نريده هو الوصول إلى حل سلمي ديموقراطي يتفق مع أهداف الأمم المتحدة ..." (26)

إن موقف المملكة من القضية الجزائرية دفع بفرنسا قبل الاعتداء الثلاثي على مصر سنة 1956 إلى محاولة جر مجلس الأمن إلى

اعتبار موضوع الجزائر مسالة فرنسية داخلية متهمةً في نفس الوقت مصر و السعودية بانهما مصدر قلق لها في المنطقة، الأمر الذي دفعها إلى تقديم شكوى إلى مجلس الأمن ضد الدولتين متهمة إياها بتزويد الثوار الجزائريين بالسلاح و المال (27).

إن المتتبع للتاريخ الدبلوماسي للدول العربية و المسالة الجزائرية يلاحظ انه منذ سنة 1956(28) عرف الدعم الدبلوماسي السعودي للقضية الجزائرية نقلة نوعية، حيث تبنت السعودية القضية بشكل لا رجعت فيه، و ربطت مصيرها بمصير الشعب الجزائري، وذلك خلال الدورة الأممية الحادية عشر في خريف 1956، عندما عرض الوفد السعودي القضية الجزائرية و دافع عنها دون هوادة، توج خلالها بتسجيل الوفد الجزائري ضمن قائمة الوفد السعودي وكسب المزيد من التأييد الدولي و التعريف بالقضية للرأي العام العالمي

و في الأخير أنهت الجمعية دورتها الحادية عشر بإصدار قرار حول إمكانية إجراء محادثات ثنائية جزائرية – فرنسية، للوصول إلى حل وسط بين الطرفين يتماشى مع مواثيق الأمم المتحدة، و هي الخطوة التي يعتبرها الكثير من السياسيين بأنها ايجابية في مسار القضية الجزائرية و تطورات الثورة في الداخل التي أقنعت شعوبا بشرعيتها وفرنسا بغطرستها (29).

بقي موقف الأمم المتحدة من القضية الجزائرية ، موقفا سلبيا بحيث أنها لم تكن سوى مجرد جهاز سياسي في يد الدول الاستعمارية و في مقابل ذلك عملت الدول الآفرواسيوية على التمسك مبدأ أحقية الشعب الجزائري في تحقيق استقلاله من جهة، و من جهة أخرى سعت دبلوماسيا وراء الحكومة الفرنسية لإعادة النظر في القضية الجزائرية لتحقيق تسوية ثنائية بينها و بين جبهة التحرير الوطني (30) .

و لدعم الموقف العربي و إعطائه دفعا قويا لمواجهة التكتل الغربي في الأمم المتحدة ، و مواجهة السياسة الفرنسية على المستوى الدولي ، لجأ رؤساء و ملوك بعض الدول العربية النشطة دبلوماسيا إلى عقد اجتماع لمناقشة ما يجب اتخاذه بشان القضية الجزائرية (على المستويين الإقليمي و الدولي) ، عُرف هذا الاجتماع بمؤتمر الأقطاب الأربعة ، الملك سعود، الملك حسين، و جمال عبد الناصر، وشكري القوتلي، في 27 فيفري1957 بالقاهرة، و انتهى في الأخير إلى إصدار بيان مشترك يتضمن التأييد الكامل لحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره . (31)

و انطلاقا مما تم ذكره سابقا عرفت الدورة الثانية عشر للأمم المتحدة في شتاء 1957، تدهورا كبيرا في المواقف بين المؤيدين والمعارضين لتدويل القضية الجزائرية، حيث طلب ممثلي كل من المملكة

العربية السعودية، سوريا ، اليمن، ليبيا ، و لبنان، و الفلبين، وباكستان ورومانيا و سيريلانكا إلى طلب تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال هذه الدورة، و وجه الطلب إلى رئيس الجمعية العامة و أهم ما جاء فيها " إن هؤلاء الممثلين يلفتون نظر رئيس مجلس الأمن للأمم المتحدة إلى أن جميع الأسباب متوفرة كي تتدخل الأمم المتحدة لحل القضية الجزائرية ..." (32).

و بناءا على نص المذكرة التي أرسلتها جبهة التحرير الوطني إلى رئيس اللجنة الأولى للدورة، و موقف الدول الآفروآسيوية، و على راسها المملكة العربية السعودية، قامت اللجنة السياسية بمناقشة القضية الجزائرية، التي وجدت مرة أخرى الطريق مسدودا، ومعارضة شديدة من طرف فرنسا ، و ثارت ثائرة الوفد الفرنسي بينو الذي تهجم على القومية العربية ، و نسب إليها القلق الذي يعاني منه الشرق الأوسط، و اتهم السعودية بانتمائها إلى الشيوعية لأنها قاعدة خلفية للثورة الجزائرية ، إلى أن وفد المملكة العربية السعودية (احمد الشقيري)، اخذ على عاتقه الرد عليه، و استبسل في الدفاع عن القضية الجزائرية، و بسرعة جاء رده على ادعاءات بينو ، و مشروعية كفاح الشعب الجزائري(33) ، قائلا في مذكراته :"و في أسلوب خليق بثورة الجزائر صارحت الجمعية العامة أن الثورة ، ثورة أي شعب على أي مستعمر هي حق أساسي من حقوق الإنسان، مارسها منذ أن

كان فريسة للاضطهاد، و ضحية للاستعمار، و أن معونة الثورة والثوار هو عمل مشروع و واجب حضاري و مقدس و أن الثورة هي التي جاءت بهذا العدد الكبير من أعضاء الأمم المتحدة...دخلوا المنظمة العالمية ، و جباههم ، معفرة بغبار معارك التحرير، و انه لولا الثورة لكانت الأمم المتحدة منظمة الإمبراطوريات العظمى...." (34)

دامت المناقشات أكثر من عشرة أيام انتهت إلى صدور مشروع قرار وسط وافقت عنه 77 دولة دون معارضة تذكر في جلسة 1957/02/15 و يرى القرار أن الحالة في الجزائر أفرزت خسائر كبيرة في الأرواح و على هذا الأساس فان الجمعية العامة تعبر عن أملها في الوصول إلى حل ديموقراطي بوسائل مناسبة تتفق مع مبادئ الأمم المتحدة، و الملاحظ أن هذا القرار لم يعترف ضمنيا بان الجزائر كيانا دوليا مستقلا و تجنب ذكر أطراف النزاع و حتى كلمة مفاوضات، حفاظا على مكانة فرنسا الاستعمارية، وهو الأمر الذي رفضته الدول العربية والافروآسيوية ، وعلى أية حال تعتبر هذه الدورة انتصارا أخر لجبهة التحرير الوطني عندما أخذت القضية بعدا دوليا وحيزا كبيرا في مناقشات الجمعية العامة ، وهي أيضا هزيمة دبلوماسية منيت بها فرنسا في إقناع بعض الدول بما أسمته الإطار القانوني (35) .

صادفت الدورة الثالثة عشر للجمعية العامة للامم المتحدة (ديسمبر 1958) ميلاد أول حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية (GPRA)، في 18 سبتمبر 1958، الذي يعتبر اكبر انتصار سياسي على المستويين الداخلي و الخارجي، الأمر ثمّن مواقف الدول العربية في المحافل الدولية للدفاع عن القضية الجزائرية العالقة في الأمم المتحدة

و ابرز ما ميز هذه الدورة ، هو غياب الوفد الفرنسي عن جلسات الجمعية العامة للأمم المتحدة مطبقا سياسيا الكرسي الشاغر، و الموقف العربي في الدفاع عن القضية الجزائرية من خلال تدخلات وفودها ، و في هذا السياق نشير إلى لموقف المملكة العربية السعودية المشرف، حيث شن ممثلها في الهيئة (احمد الشقيري) حملة إعلامية و انتقادات لاذعة للسياسة الفرنسية في الجزائر جاء فيها : ها نحن قد بلغنا نهاية الدورة حين نبدأ مناقشة القضية الجزائرية ... . لم يكن من جانبنا غفلة أو إهمالا ، أن قضية الجزائر هي قضية تحرير و حرب تحرير، و أنها لعزيزة حقا على جميع الشعوب المحبة للحرية ... و قضية ، هذا شانها لا يمكن إلا أن تلقى الأولوية الجديرة بقداستها و سمو أهدافها ، و خطورة أحداثها ... والواقع انه إذا كانت الأولوية تستند الى الأهمية فان قضية الجزائر يجب أن تتبوأ المقام الأول بين جميع قضايا الأمم المتحدة و لا يصبح

أن يكون لأية قضية أخرى أسبقية عليها ... و لا شك أن لدى الأمم المتحدة قضايا دولية او إقليمية تستأثر باهتمامنا، و لكن القضية الجزائرية تتصدر كل هذه القضايا ، ذلك أن يتصل بالحرية و السيادة من حقه أن يكون له مقام الصدارة من غير منازع ..." (36).

لجأت فرنسا كعادتها في هذه الدورة إلى أساليبها الخبيثة لتمييع القضية و الهروب إلى الأمام بغرض عدم إدراج القضية في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة ، حيث تجاهل الجنرال ديغول القضية الجزائرية عندما طبق سياسة الكرسي الشاغر متجاهلا قرارات و مبادئ الأمم المتحدة، ضاربا عرض الحائط بكل توصياتها ، دون أن تحرك ساكنة الأمر الذي أحدث ردود فعل عربية قوية جاءت على لسان الوفد السعودي (احمد الشقيري) حيث صرح قائلا : " لم يكن من الإنصاف لكم و لا للقضية الجزائرية ان تبدأ مناقشتها قبل أن تكتمل عناصر الموقف السياسي في فرنسا، و تبدو صورته النهائية على حقيقتها ... و انه يكون سابقا لاوانه من دون شك لو أننا بدأنا النظر في القضية الجزائرية، و الاستفتاء ما يزال في القدر، و الانتخابات في المقلاة.." (37).

كما عمدت فرنسا إلى عرقلة القضية الجزائرية في دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة عن طريق تطبيق سياسة الهروب نحو

الأمام بغرض عدم مناقشتها في غياب الطرف الثاني (الطرف الفرنسي). الأمر الذي استنكره أغلبية الحاضرين باعتباره موقف غير شريف بالنسبة لفرنسا و لا لتاريخها، و قد علق الوفد السعودي كعادته عن هذا الموقف ..... " إن تخلف فرنسا عن المشاركة في هذا الاجتماع يدعو إلى الاستنكار، انه إهانة موجهة للأمم المتحدة، انه استخفاف بالقضية الجزائرية و ما تنطوي عليه من أهداف نبيلة، انه تناقض فرنسا مع ذاتها، و انه فوق ذلك ازدراء بالجنرال ديغول ...إنها بداية سيئة للجمهورية الفرنسية الخامسة في بداية عمرها ..." (38).

و بالرغم من غياب الطرف الفرنسي في الدورة إلا أن الوفود العربية قدمت تقاريرها عن القضية الجزائرية و أدانت بشدة فرنسا وحلفائها خصوصا و أنها وعدت الوفود العربية بوقف إطلاق النار والبدأ في المفاوضات للوصول إلى حل سلمي، مع جبهة التحرير الوطني إلا أنها لم تف بوعودها، الأمر الذي أثار حفيظة الوفد السعودي احمد الشقيري ، الذي ذكّر المؤتمرين في نفس الدورة (الدورة الثانية عشر) قائلا : " بات من واجب فرنسا أن تعرض عليكم نتيجة جهودها بشان وقف إطلاق النار و المفاوضات ... و لكن فرنسا تخلفت عن أداء الحساب و تخلفت عن الحضور ... و قد كان كل أملنا في عهد الجنرال ديغول أن تنسحب فرنسا من الجزائر بدلا من

الانسحاب من الجمعية العامة ... اجل كان أملنا ان تاتي فرنسا في هذه الدورة لتقول لكم أنها تركت الجزائر للجزائريين و الجزائريين للجزائر، و لم تكن امالنا هذه من غير مبرر ... فقد كنا نحسب ان الجنرال ديغول بطل حركة التحرير الفرنسية، سيعمل على تحرير فرنسا من الاستعمار الفرنسي و بالتالي تحرير الجزائر..." (39).

كما وقفت المملكة السعودية مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من اجل حمل فرنسا على قبول مبدأ المفاوضات في هذه الدورة، و يشير مندوب المملكة في هذا السياق قائلا : " لقد اقترحت الحكومة الجزائرية عقد مؤتمر الطاولة المستديرة، يكون لكل فريق الحق الكامل في أن يطرح على مائدة المفاوضات المواضيع التي يختارها ، لكن ديغول عرض اقتراحا مضادا اسماه (سلم الشجعان) و هو في الواقع جدير باسم (استسلام الشجعان) و ليس بين الجزائريين جبان، لقد سجل الجزائريون صفحة مشرفة في مساهمتهم في القتال لتحرير فرنسا و ذلك جزء من تاريخهم المجيد ، وعلى فرنسا الا تنساه ..." (40).

انتهت أشغال الدورة الثالثة عشر دون تحقيق نصر للقضية الجزائرية بسبب تصلب الموقف الفرنسي و ميوعته، غير أنها برهنت على التحدي العربي لفرنسا و حلفائها، على لسان الوفد السعودي الذي صرح قائلا " إنني أركز على السلام لأن استمرار الحرب هو

البديل الذي لا بديل سواه إذا لم تعملوا على تأييد هذا الحق و تنفيذه
إن الجزائر شعبا و حكومة مصممة على مواصلة القتال حتى
النهاية ...و إن النهاية هي النصر للجزائر ..." (41).

و في الدورة الرابعة عشر للجمعية العامة للأمم المتحدة
(سبتمبر – ديسمبر 1959) أعلن الوفد السعودي على ضرورة تطبيق
كل القرارات السابقة المتعلقة بالقضية الجزائرية، و راح الوفد في منبر
الأمم المتحدة يشرح بعمق للمجتمع الدولي الأخطار الناجمة والتي
سوف تنجم مستقبلا عن الافتراءات الفرنسية الهادفة للاحتفاظ
بالجزائر بالقوة و البطش و على العموم اتسمت هذه الدورة بالتحدي
الصريح للوفد السعودي للطروحات الفرنسية التي تفتقد إلى سند
قانوني و موضوعي و على رأس التساؤلات المبهمة و المحرجة التي
طرحها في تدخلاته" هل تريد الأمم المتحدة و هي أعلى هيئة أممية أن
تضع نفسها في خدمة المصالح الاستعمارية ؟".

و ركز الوفد أيضا على أن الثورة الجزائرية تسير قدما إلى
الأمام ومن ورائها شعوب العالم المحبة للسلام و الحرية و على رأسها
الشعب العربي، و أن الشعب الجزائري سيحقق حريته و استقلاله من
خلال كفاحه و سوف يذيق فرنسا مرارة الهزيمة. (42).

و نجحت مواقف الدول العربية و الدولية سنة 1959 في
الضغط على فرنسا ، حيث أعلن الرئيس الفرنسي ديغول ، اعترافه

الرسمي بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره بتاريخ 16 سبتمبر عـام 1959 و تسجيل القضية الجزائرية للمناقشة في جدول أعمال الجمعيـة العامـة للأمـم المتحـدة في دورتهـا الرابعـة عـشر سـنة 1959 (43).

و على إثر إعلان الرئيس الفرنسي الجنرال ديغول عن تقرير المصير ، وجه ممثل الوفد السعودي تدخله في هذه الدورة (الرابعة عشر) للجمعية العامة إلى الحضور قائلا " سيدي الرئيس ليس هذا وقت تصفية الحساب و ليس هذا وقت إدانة المخطئ و مكافأ المصيب ...نحـن نـؤثر أن ننظـر إلى الأمـام ... أن ننظـر إلى المستقبل يطوي ذكريات الماضي و يشفي الجراح إلى مستقبل يبني الصداقة و الثقة ويدافع عن الروح الخيّرة ، سنبدأ من اليوم السادس عشر سبتمبر 1959 و هو اليوم الذي أعلن فيه الجنرال ديغول سياسته التي يعترف فيها بحق الشعب الجزائري في تقرير المصير ... أجل سنبدأ من عام 1959 لا من عام 1830 من عام الاعتراف بحق تقرير المصير لا من عام انتهاك حق تقرير المصير "(44).

رغـم أن هـذه الـدورة ناقشت القضية الجزائرية مـن خـلال تدخلات الوفود العربية بالدرجة الأولى إلا أنها لم تحقق هذه القضية أي انتصار بسبب وقوف دول الحلف الاطلسي إلى جانب فرنسا في حفظ ماء الوجه لحكومة ديغول امام شعوب العالم (45).

و في الأخير ختم ممثل الوفد السعودي بيانه في هذه الدورة قائلا " و أخيرا ياسيدي أريد أن اختم بياني إليكم ، و أن أأكد على حقيقة واحدة لا يغامركم فيها شك و لا ريب ...أن الشعب الجزائري على تصميم لا يحول و لا يزول لتحقيق مطالبه الوطنية ... إن الشعب الجزائري يقف في ميدان المعركة وقفة صامدة باسلة و هو أشد ما يكون عازما على مواصلة الحرب إلى أن يستعيد حريته و استقلاله ... و لكن إذا تهيأ للمفاوضات الحرة أن تكون بديلا فإن الشعب الجزائري مستعد أن يكبح جماح الحرب و أن يجنح للسلم ، إننا لنرجوا أن تسكت فرنسا من جانبها قعقعة السلاح لتتكلم لغة الحرية ، وصيحة الاستقلال ، إننا على أمل كبير أننا سنهنئ قريبا الجمهورية الفرنسية و الجمهورية الجزائرية عن طريق وفديهما و هما يجلسان في هذه القاعدة على نجاح مفاوضتهما ووصولها إلى اتفاق كامل بينهما ... وسيكون ذلك اليوم من الأيام المجيدة في تاريخ الأمم المتحدة ...نحن نتطلع إلى ذلك اليوم بدموع الفرح و الابتهاج لنكرس عهدا جديدا من الصداقة لا بين فرنسا و الجزائر فحسب و لكن بين فرنسا وجميع الدول العربية..." (46).

شهدت الدورة الخامسة عشر للجمعية العامة للأمم المتحدة (ديسمبر 1960)، انطلاقة جديدة بالنسبة للوفد السعودي الذي اتهم

الولايات المتحدة الأمريكية بتآمرها و تواطئها مع فرنسا ضد القضية الجزائرية و هو التآمر الذي تجسد في طلب الوفد الأمريكي التريث في طرح القضية الجزائرية دون أن يعيرها أدنى اهتمام لما حققته دبلوماسيا على الصعيد الدولي و أهم ما جاء على لسان الوفد السعودي للحاضرين "... ترى من الذي جعل القضية ملتهبة؟ أهي خطاباتي النارية أم أسلحتكم النارية الفتاكة ...؟".

لقد أحدثت مواقف الوفد السعودي و خطاباته اللاذعة ردود فعل سريعة من طرف الحلف الاطلسي الذي راح أعضائه في الهيئة يعملون على تأجيل القضية الجزائرية في انتظار نتائج الاستفتاء الذي دعى إليه ديغول(47)، و جاء رد فعل الوفد السعودي بخصوص هذه المسألة سريعا، حيث صرح قائلا "نحن نرفض الاستفتاء ... و لكن ما هو الاستفتاء، فقد جعل منه ديغول عملية مزدوجة ذات استراتجية ذكية يريد من ورائها فرنسة الجزائر... ما هو شأن الشعب الفرنسي في تقرير مصير الجزائر... إن الشعب الجزائري هو الذي يقرر المصير، وتقرير المصير عند الجنرال ديغول هو إفناء المصير" (48).

عرفت سنة 1960 بالنسبة للجزائر، انتصارا دبلوماسيا قويا، حيث تمكنت الدول العربية بمواقفها من إدخال الجزائر في أول معاهدة دولية في 20 جوان 1960 و هي اتفاقية جنيف الخاصة بضحايا الحرب

التي عقدت سنة 1949 حيث أصبحت الجزائر العضــو (77) ، و قبل انعقاد الدورة (الخامسة عشر) في 02 جويلية 1960 قام ممثلو الدول العربية بتذكير هيئة الأمـم بالقضية الجزائرية حيث أرسلوا مذكرة توضيحية تتضمن تذكير الدورة بأن القضية العالقة سجلت في العديد من الدورات منذ سنة 1955 دون أن تحضى بالاهتمام و المناقشة رغم أهميتها و بالفعل عرض القرار ووقع فيه التذكير بالقرارات (1012 و 1184) المتعلقة بالقضية الجزائرية في جلسة عامة (49).

و بموجب هذه المذكرة سجلت القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة و لعبت الوفود العربية دورا بارزا في تفعيلها و في هذا السياق عبرت المملكة العربية السعودية عن موقفها على لسان ممثلها في الهيئة المناضل احمد الشقيري قائلا " ليس غايتنا في هذه الدورة أن نضع أمامكم الجوانب السياسية و القانونية من قومية أو دولية للمشكلة الجزائرية، و على الرغم من أهمية هذه الجوانب فقد غدت من المواضيع التي تم البث فيها نهائيا لصلحة الجزائر، و ضد فرنسا منذ أمد بعيد و لا نرى ضرورة للبحث عن طبيعة المشكل أو اختصاص الأمم المتحدة للبحث فيها ... و نحن في الوقت نفسه لا يهمنا كثيرا غياب فرنسا عن هذه الجلسة ..."

و الملاحظ أنه بالرغم من غياب فرنسا و مقاطعتها لهذه الدورة كما جرت العادة إلا أن ذلك لم يكلل بنتيجة لأن القضية الجزائرية

كانت قطعت أشواطا على المستويين الداخلي و الخارجي (50)

وتعتبر الدورة الخامسة عشر من الدورات التي تميزت عن سابقتها من حيث التدخلات الايجابية و الكثيرة، حيث بين الأعضاء في الهيئة أن سبب فشل هذه الأخيرة في تطبيق قراراها يعود إلى تجاهل و مقاطعة فرنسا لها، و أهم ما جاء على لسانه " أثرت فرنسا التغيب عن الجلسة السابقة ، كما تتغيب اليوم عن جلستنا هذه ، و قد كانت فرنسا طيلة الدورات الستة تتأرجح بين الحضور و الغياب و بين الاعتراف بصلاحية الأمم المتحدة و إنكار هذه الصلاحية ، و لقد أشار الرئيس ديغول حتى بعد افتتاح هذه الدورة إلى هذه المنظمة بأنها " ما تسمى بالأمم المتحدة " و يبدوا أن فرنسا في حاجة إلى من يذكرها بأنها عضو في هذه المنظمة " المسماة الأمم المتحدة " وأنها عضو دائم في مجلس أمنها ...إن فرنسا قد تحدت في قضية الجزائر مواثيق الأمم المتحدة والتزاماتها اتجاه هذا الميثاق..." (51).

كللت الجهود المبذولة من طرف الدول العربية في هذه الدورة بانتصار كبير للقضية الجزائرية كان ورائها ممثل الوفد السعودي الذي زادت تدخلاته من وزن القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة حيث أكد على الطبيعة الدولية على القضية الجزائرية وبعدها الإنساني قائلا " لا، إن الجزائر لم تعد مشكلة تهم فرنسا وحدها ،

ولن تكون كذالك مرة ثانية ... ويجب ألا تحول الكياسة مهما توافرت بين فرنسا و بين الولايات المتحدة وبين رؤية الحقيقة وهي انه إذا ارادت فرنسا أن يكون لها نفوذ في شمال إفريقيا، ان الخطوة الأساسية الأولى التي يجب تخطوها هي أن تعطي للجزائر استقلالها كما سبق لها أن فعلت مع تونس ومراكش(52).

انتهت دورة عام 1960، وخرجت القضية الجزائرية منتصرة معززة الجانب باعتراف الهيئة الدولية بمبدأين أساسين كانت فرنسا ترفضهما دائما ، و هما وحدة الشعب الجزائري و وحدة ترابه الوطني إلى جانب مبدأ الاستقلال و تقرير المصير ، و صودق لأول مرة على نص رسمي دولي قيم ختم واسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (53).

واصلت المملكة العربية السعودية دعمها الدبلوماسي للقضية الجزائرية سنة 1961 خلال الدورة السادسة عشر للجمعية العامة للأمم المتحدة ، التي اعتبرت آخر دورة بالنسبة للقضية الجزائرية وقد استطاعت الوفود العربية من تثبيت ست نقاط لصالح القضية ، والضغط على الهيئة لكي تؤكد على موقفها بشأن مطالبة فرنسا باستئناف المفاوضات ، وقد برهن العرب في هذه الدورة على مواقفهم بدعمهم للقضية الجزائرية ، وتم الإعلان عن ذلك بصراحة من خلال

تدخل الوفد السعودي الذي قال : "... إن الإنصاف يا سيدي الرئيس أن أضع أمامكم وجهة نظر الجزائر من البيانات الرسمية الجزائرية، وأن أنقلها إليكم بكل أمانة، فليس للجزائر صوت في هذه القاعة، ولهذا فاني أريد أن أنوب عن الحكومة المؤقتة..." ، ثم أضاف "... و في الختام يا سيدي الرئيس فاني ادعوكم إلى المزيد من التأييد لقضية الحرية في الجزائر... إلى المزيد من الدعم إلى المزيد الأصوات بل إلى مزيد من السلاح و العتاد ذلك لان فرنسا لن تذعن إلا لقوة السلاح لا لقوة الميثاق ..." (54).

بقيت المملكة العربية السعودية على عهدها في دعم القضية الجزائرية دبلوماسيا، و هو ما خول لها أن تكون على رأس الدول العربية التي وقفت إلى جانب الجزائر في أيامها العصيبة، و كان لها أيضا شرف الاعتراف بها دولة مستقلة استقلالا غير منقوص، وبفضل قوة الثورة الجزائرية و إيمان شعبها بعدالة قضيته، دخلت الجزائر إلى الدورة الأممية 1962 ، بعد إن افتكت استقلالها سياسيا وعسكريا ، و أرغمت فرنسا على مضض ، على الاعتراف بها كدولة كاملة الحقوق و السيادة، احتلت مقعدا في هيئة الأمم المتحدة ، بفضل الدعم العربي لها، و بهذا النجاح الباهر انضمت إلى هيئة الأمم المتحدة ، و كعادته ممثل الوفد السعودي في الدورات السابقة تدخل في هذه

الثورة قائلا: "ها قد جاءت إليكم الجزائر ... أنها الجمهورية الجزائرية، الدولة الافريقية المغربية العربية، و قد حققت كامل حريتها وسيادتها و استقلالها... ها قد جاءت إليكم الجزائر و قد أعلنت عشية استقلالها سياسيا القومية و في طليعتها الحياد الايجابي و عدم الانحياز... إننا معتزون بانتصار الشعب الجزائري الشقيق فخورون ببطولته، مبتهجون بنضاله المجيد ..." (55).

ج- الدعم المادي :

نظرا للحيف المادي الذي كانت تعاني منه الثورة الجزائرية خصوصا عندما يتعلق الأمر بالمال و السلاح باعتبارهما العصب الحساس لاستمرار أية ثورة من الثورات في العالم، كان لزاما على قيادة الثورة العمل في هذا الاتجاه للحصول على الدعم المادي الذي كانت الثورة بحاجة إليه منذ انطلاقتها حتى سنة 1962 .

و قد تكلفت البعثة الجزائرية في الخارج بمهمة البحث عن مصادر تموين الثورة التحريرية متنقلة بين عواصم الدول العربية الشقيقة و الصديقة، و قد كانت المملكة العربية السعودية على راس قائمة الدول العربية التي دعمت الثورة ماديا، حيث وعد الملك ابن سعود المناضل محمد خيضر ابرز عناصر الوفد الخارجي المقيم في القاهرة آنذاك بدعم الثورة بما تحتاجه من أموال (56).

و قد كانت الإعانات المالية التي تبعث بها السعودية إلى الجزائر تودع في القاهرة باعتبارها مقرا للوفد الخارجي للثورة منذ فترة سابقة للانطلاقة و قد ضم في صفوفه كل من "احمد بن بلة، محمد بوضياف، حسين أيت احمد ، و محمد خيضر "(57).و قد أكد الوفد الخارجي ذلك الدعم من خلال برقية عاجلة بعث بها وفد جبهة التحرير الوطني من القاهرة في 04 نوفمبر 1957 إلى الملك السعودي، سعود بن عبد العزيز، يطلب فيها إعانة مالية لمواصلة الكفاح المسلح في الجزائر (58).

و في 11 ديسمبر 1957 ، قام وفد الجبهة برئاسة الشيخ احمد توفيق المدني لنفس الغرض، و يشير هذا الأخير في مذكراته بان الوفد الجزائري، حضي باستقبال خاص على شرف الملك سعود الذي قابلهم شخصيا، و وقف على تلبية مطالبهم، إذ قام بتكليف وزير المالية الشيخ سرور الصبان للقيام بالواجب و تحقيق مطالب الوفد الجزائري (59).

كما عبر الملك سعود للوفد الجزائري أثناء زيارته للملكة العربية السعودية، عن انشغاله العميق لما يحدث في الجزائر من جراء

السياسة الاستعمارية التي تطبقها فرنسا، و وعدهم بتوحيد الجهود مع الرؤساء و الملوك العرب من اجل وضع خطة موحدة لدعم الثورة ماديا من خلال الجامعة العربية(60).

و في 03 جانفي 1958، قام وفد الجبهة الخارجي بزيارة ثانية إلى المملكة العربية السعودية، لطلب الدعم المادي (المال)، و قد كللت هذه الزيارة بوعد صريح من الملك سعود، بفتح اكتتاب شعبي عام على مستوى تراب المملكة للتبرع و جمع الأموال لحساب الثورة الجزائرية، و للتأكيد على صدق نيته قرر على أن يكون أول من يتبرع من ماله الخاص للصندوق الذي خصص للثورة الجزائرية و قرر تطبيق قراره على كل الأمراء و الشعب السعودي لنجاح العملية كما كللت هذه الزيارة بعقد اتفاق مبدئي بين الوفد الجزائري و وزير المالية السعودي الذي كلفه الملك سعود بذلك، و أهم ما جاء في هذا الاتفاق:

أولا- قرر الملك فتح الاكتتاب بمبلغ 100 مليون فرنك، و أن يكون نصيب الحكومة المقرر دفعه 50 مليون بضمانة الملك.

ثانيا- أن يكون الدفع مباشرة للوفد الجزائري، و حسب طلبه ووضعه في الحساب البنكي للجبهة في دمشق.

ثالثا- من اجل الحصول على السلاح أو المال أو أي مسعى سياسي كان لابد من الاتصال بالملك مباشرة عن طريق مراسلة أو

إرسال مبعوث و هو على أتم الاستعداد لتحقيق ذلك حسب الاستطاعة.

رابعا- التفكير في عقد مؤتمر عام للملوك و رؤساء المسلمين العرب لدراسة القضية الجزائرية و دعمها ماديا و معنويا(61).

و في 06 مارس 1959 زار الوفد الحكومي للجمهورية الجزائرية المملكة العربية السعودية، و قد استفاد الوفد من إعانة مالية بقيمة مليار فرنك فرنسي ، و تعهد الملك بمواصلة دعمه ، كضريبة مالية (سعودية) مقابل ضريبة الدم التي يدفعها الشعب الجزائري يوميا(62)، كما خصصت المملكة العربية السعودية 250 ألف جنيه سنويا للثورة الجزائرية ، تسلم عن طريق الجامعة العربية(63) ، و قد عبر رئيس مجلس الوزراء السعودي أثناء هذه الزيارة، للوفد الجزائري أن القضية الجزائرية و ثورة الشعب الجزائري هي قضية مقدسة و لا يمكن إن نتجاهلها أو ننساها و بذلك فهي فوق القانون وتشريع الدولة(64).

كما قدمت المملكة العربية السعودية مساعدات مالية أخرى بقيمة مليون جنيه إسترليني للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في شهر جويلية 1961 و بهذه المناسبة وجه رئيس الحكومة الجزائرية

فرحات عباس رسالة شكر و عرفان إلى الملك السعودي، يقول فيها: "لا يسعني يا صاحب الجلالة إلا أن ارفع إلى جلالتكم شكري الصادق، واعتراف و تقدير حكومتي و شعب الجزائر لما بذلتموه و تبذلونه في سبيل نصرة قضيتنا التي هي قضية الأمة العربية، التي باعتزازها يعز السلام، و أن حكومة و شعب صاحب الجلالة الذي ناصر قضيتنا، ولا يزال يناصرها منذ البدء... لا يستغرب منه أن يظل النصير الأول لقضيتنا العادلة...".

2- الدعم الكويتي للثورة الجزائرية:

وقفت الكويت كبقية الدول العربية إلى جانب القضية الجزائرية التي وجدت تفهما على المستويين الشعبي و الحكومي وفي هذا السياق يشير احد الكويتيين الذين عاشوا أحداث الثورة التحريرية بأنه عند سماعنا بانتصار إخواننا الجزائريين في معاركهم ضد الفرنسيين كنا نهتز ونفرح وعند سماعنا بالممارسات الوحشية والقمع الاستعماري الفرنسي لإخواننا الجزائيين نتألم ونحزن (66).

و يمكن تقييم الدور الذي لعبته الكويت في دعمها المادي والمعنوي للقضية الجزائرية من خلال الخطاب السياسي وتجاوب الشارع الكويتي مع أحداث الثورة التحريرية فعلى المستوى الشعبي عبر الشعب الكويتي عن إحساسه وتعاطفه القومي من خلال الدواوين

التي كان يجتمع فيها سكان الأحياء لتبادل الآراء حول قضايا الأمة العربية والإسلامية ويعبر من خلالها الشعراء عن مشاكل وآلام الأمة العربية وآمالها في التحرر من الاستعمار(67).

بالإضافة إلى تنظيم أسابيع تضامنية مع الثورة الجزائرية في كل سنة بهدف جمع التبرعات المالية بواسطة لجنة كويتية لمناصرة الجزائر كما قامت الحكومة الكويتية بخصم جزء من المداخيل العامة وأصدرت نماذج من الطوابع البريدية خاصة بالثورة الجزائرية توجه مداخيلها لفائدة الشعب الجزائري(68).

و في زيارة قام بها الوفد الجزائري رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية السيد فرحات عباس بين 26 و 28 افريل 1959 إلى الكويت، حيث استقبل من طرف أميرها عبد الله سالم الصباح، وعبر له عن مدى تضامن و تأييد إمارة الكويت حكومة و شعبا للثورة الجزائرية بقوله: " كنا معكم قلبا و مالا، و مهما اتسعت أموالنا، زدنا في إعانة الجزائر لا نتقيد بميزانية و لا نحدد المدد بعدد ..."(69). وما يؤكد اهتمام الأمير عبد الله سالم الصباح بالثورة الجزائرية هو دعوته إلى تدعيمها إعلاميا و ماديا بحيث كان يشارك شخصيا الشعب الكويتي سنويا، ذكرى اندلاع الثورة التحريرية ، ففي سنة 1961، التي

تصادف الذكرى السابعة لاندلاع ثورة أول نوفمبر 1954، تبرع بثلاث ملايين دولار كإعانة مالية للشعب الجزائري(70).

و يرى الدكتور حسين طه الفقير في كتابه الكويت و التنمية العربية من وجهة نظر كويتية أن المساعدات المادية الكويتية للشعب الجزائري الشقيق منذ انطلاق الشرارة الأولى للثورة الجزائرية سنة 1954، اقترنت بمؤازرة وجدت ترجمتها على كافة الأصعدة المعنوية والإعلامية و السياسية وأدركت الكويت منذ اندلاع الثورة الجزائرية، أن المساعدة المطلوبة للشعب الشقيق، ليست مساندة مادية فقط و إنما هي مساندة و مناصرة الشقيق ضد المغتصب، الأمر الذي انطلقت منه الكويت حكومة و شعبا تعلن موقفها المساند و استعدادها للتضحية بكل ما تملك في سبيل نصرة الحق و استعادة الكرامة و الاستقلال، هذا على الرغم من أن الكويت لم تكن قد نالت استقلالها السياسي بعد(71).

و يمكن أن نستشف قيمة المساعدات الكويتية المادية والمعنوية من وجهة نظر جزائرية ، من خلال تصريح أدلى به رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية السيد فرحات عباس عند استقباله للبعثة الطبية الكويتية سنة 1962 الذي قال فيه " صحيح أن كفاح الشعب

الجزائري في الداخل قد حطم الاستعمار ، ولكن هناك جهود الشعوب العربيـة .... الكويـت وقادتهـا الأشـاوس بمـا قـدموا مـن تبرعـات ومساعدات، وتأييد أثرت كلها في سير المعركة " (72) كما صرح المناضل محمد خيضر في زيارته إلى الكويت سنة 1962 قائلا " ان زيارتي الحالية للكويت هي قبل كل شيء زيارة شكر للمساعدات التي قدمها لنا إخواننا العرب خلال السنوات السبع من النضال ، ولهذا أتيت إلى الكويت"(73).

الهوامش

(1) يذكر المناضل محمد يزيد الذي كان ضمن الوفد الذي مثل جبهة التحرير في مؤتمر باندونغ 1955 ثم وزيرا للأخبار في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بان مساعي قيادة الثورة في الخارج لم تكن من اجل كسب الدعم والمساندة لان ذلك تحصيل حاصل، بل أن الاتصالات مع الأشقاء العرب كانت حول طريقة التنسيق بهدف إيصال الدعم المالي والعسكري إلى الثوار في الداخل والعمل دوليا لكسب المساندة المادية والمعنوية للقضية الجزائرية. أنظر: اسماعيل دبش ، السياسة العربية والمواقف الدولية اتجاه الثورة الجزائرية (1954- 1962): هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2000، ص 60.

(2) يذكر المناضل الفلسطيني احمد الشقيري في مذكراته عندما كان مساعدا للأمين العام للجامعة العربية – بان مجلس الجامعة العربية أصدر في 1950/02/14 قرارا يقضي برفع الإعانة المخصصة لمكتب المغرب العربي من 200الى 250 جنيه شهريا ، كما اشار ايضا إلى موافقة الجامعة على طلب الاعانة التي تقدم بها الشيخ محمد البشير الابراهيمي وهي إعانة مالية للطلبة الجزائريين الذين يدرسون في الأقطار العربية ويضيف أن هذا الدعم اخذ إشكالا مختلفة معنوية ومادية ودبلوماسية بعد انطلاق الثورة التحريرية انظر احمد الشقيري ، أربعون عاما في الحياة العربية والدولية في شبكة الانترنت الموقع http://AHMED -alshukairy.org/publicationsa.html.03juillet.2004

(3) سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح، ترجمة ، محمد الحافظ الجمالي ، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال ، ردمك ، الجزائر، 2002، ص 491.

(4) فتحي الديب ، جمال عبد الناصر وثورة الجزائر، دار المستقبل العربي، القاهرة 1984 ، ص 280، 281.

(5) المجاهد ، عدد 11 ، اول نوفمبر 1957 ، ص 3.

(6) المجاهد، عدد 34، 24 جانفي 1958 ، ص 2.

(7) اسماعيل دبش ، المرجع السابق ، ص 78.

(8) المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر 1954 (سلسلة ندوات) الدبلوماسية الجزائرية (1830- 1962)، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ، الجزائر 1998 ، ص 186، وانظر كذلك ، اسماعيل دبش ، المرجع السابق ، ص 254 ، وايضا نبيل احمد بلاسي ، الاتجاه العربي والاسلامي ودوره في تحرير الجزائر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ، 1991 ، ص 171.

(9) حضر هذا الاستقبال رئيس مجلس الوزراء ، والامراء وكبار الدولة واعيان المملكة

(10) المجاهد ، عدد 39 ن 02أفريل 1959 ، ص 10.

(11) صالح بلقبي ، الدبلوماسية الجزائرية بين الأمس واليوم ، بدون تاريخ ، ENAP، الجزائر بدون تاريخ نشر، ص 70.

(12) مريم صغير ، مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية (1954- 1962)، رسالة لنيل شهادة الماجستير (التاريخ الحديث والمعاصر)، قسم التاريخ جامعة الجزائر 1995 - 1996 ، ص 95.

(13) Hartmut El Senhans La guerre d'algérien 1954-1962 à une autre le passage de la IV à la V république , PUBLISUD, paris, 1999 , p 97 .

(14) مريم الصغير ، المرجع السابق ص 95 ، وايضا يحي بوعزيز ، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين ج2 ،ط2 ، منشورات المتحف الوطني للمجاهد ، الجزائر 1996 ، ص303.

(15) خليفة الجنيدي ، حوار حول الثورة ، الجزء الثاني ، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ، الجزائر 1986 ، ص213.

(16) يشير المناضل السياسي أحمد الشقيري إلى أن مؤتمر باندونغ سجل حضور وفود عربية عالية المستوى وهم : السيد — جمال عبد الناصر ... رئيس وزراء مصر

- الامير فيصل رئيس وزراء المملكة العربية السعودية.
- اسماعيل الازهري رئيس السودان

- محمد منتصر رئيس وزراء ليبيا

- فاضل الجمالي وزير خارجية العراق .

سيف الاسلام الحسن ، رئيس وفد اليمن .

وليد صلاح وزير خارجية الأردن .

خالد العظم وزير خارجية سوريا .

وانضم إلى الوفود العربية من المناضلين العرب يمثلون تونس ، والجزائر، (صالح بن يوسف ، حسين ايت احمد، علال الفاسي)، وقد احتلت قضايا المغرب العربي في طليعة القضايا التي ناقشتها اللجنة السياسية ، وتكلم معظم الوفود منددين بالاستعمار الفرنسي مشيدين بكفاح الجزائر ، وتونس ومراكش معلنين تأييدهم للأقطار الثلاث بحقها في الحرية والاستقلال

انظر احمد الشقيري ، أربعون عاما في الحياة العربية والدولية ، على الموقع شبكة الانترنت

Htttp:// AHMED-Alshukairy.org/pudlicationsa.html .juillet 2004.

(17) هي مصر ، ليبيا، لبنان، وسوريا والعراق ،و المملكة العربية السعودية، و اليمن، و ايران، وافغنستان، وباكستان ، والهند ، وبورما ، وتايلاندا ، واندونيسيا انظر : يحي بوعزيز ، المرجع السابق ، ص 304 .

(18) نفسه، ص 303 ، وايضا . خليفة الجنيدي ، المرجع السابق ص 214 .

(19) يحي بوعزيز، المرجع السابق ص 304 .

(20) مريم صغير ، المرجع السابق ، 181 .

(21) يحي بوعزيز ، مرجع سابق ص 304 .

(22) مريم صغير، المرجع سابق ص 97

(23) اخذت بعض الدول تبحث عن وسيلة لحمل الوفد الفرنسي على العودة إلى شغل منصبه فقدمت الشيلي ، والاكواتور ، وكوبا ، وكلومبيا ، يوم23نوفمبر قرار

لشطب القضية من جدول الأعمال على اساس انه ليس من اختصاصها. انظر : يحي بوعزيز ، المرجع السابق ص 305

(24) حول شخصية المناضل احمد الشقيري ، انظر الملحق رقم (..)

(25) مريم صغير ، المرجع السابق، ص 97 .وتجدر الإشارة إلى انه بعد قرار الرفض ، تقدم مندوب الهند السيد كريشنامينون يوم 25 نوفمبر بقرار يقضي بامتناع المنضمة الدولية عن مناقشة القضية هذه السنة مع احتفاظ الدول العربية بحق إثارتها من جديد، وعرضها على هيئة الأمم متى دعى الأمر إلى ذلك واعتمدت اللجنة السياسية القرار الهندي وصادقت عليه الجمعية العامة بالإجماع وأجلت القضية إلى الدورة الحادية عشر 1956 .انظر : يحي بوعزيز المرجع سابق ص 305.

(26) احمد الشقيري ، المصدر السابق

Htttp:// AHMED-Alshukairy.org/pudlicationsa.html .juillet 2004.

(27) لم يكن هذا الموقف سوى تبريرا لمواقفها من العدوان على مصر 1956 اما بخصوص الدعم العربي للثورة، يمكن القول بانه تجسد ماديا بالنسبة لمصر ومعنويا بالنسبة للسعودية وهذا بناءا على توصيات الجامعة العربية منذ تأسيسها سنة1945 انظر : صلاح العقاد المغرب العربي (الجزائر ، تونس، المغرب الأقصى)، دراسات في التاريخ الحديث ومشاكله المعاصرة ، مطبعة الانجلومصرية القاهرة ، 1962 ص 449.

(28) عرفت الثورة الجزائرية خلال هذه السنة تطورات سياسية وعسكرية على المستويين الداخلي والخارجي، اهمها انعقاد مؤتمر الصمام اوت 1956 وهو ما اعطاها إطارا تنظيميا على المستويين السياسي والعسكري ، وكذلك العدوان الثلاثي على مصر سنة 1956، بسبب دعمها المادي للثورة الجزائرية، الأمر الذي عزز من مظاهر التضامن العربي مع الشعب الجزائري وقضيته العادلة ، انظر احسن بومالي استراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى (1954– 1962) منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1995 ص ص 344، 345 ، و ايضا محمد الميلي

إبراهيمي ، الحالة السياسية داخل الجزائر وخارجها من اندلاع الثورة التحريرية الى غاية مؤتمر الصومام / مجلة الباحث ، عدد 2، ص ص 77- 127

(29) مريم صغير ، المرجع السابق ، ص ص99، 100.

(30) ارسلت جبهة التحرير الوطني مذكرة الى رئيس اللجنة الأولى التابعة للدورة الخامسة الحادية عشر تتعلق بالمحادثات الجزائرية الفرنسية التي جرت خلال سنة 1956 قصد الوصول إلى حل سلمي للقضية الجزائرية. انظر : خليفة الجنيدي ، المرجع السابق ،ص 216 .

(31) مريم صغير ، المرجع السابق، ص 194 .

(32) خليفة الجنيدي ،المرجع السابق، ص215.

(33) على راسها جون فوستر دالاس وزير خارجية الولايات المتحدة الامركية و سلوين لويد وزير خارجية بريطانيا وبينو وزير خارجية فرنسا.

(34) احمد الشقيري،المرجع السابق

Htttp:// AHMED-Alshukairy.org/pudlicationsa.html .juillet 2004

(35) خليفة الجنيدي،المرجع السابق، ص216

(36) مريم صغير ،المرجع السابق، ص200

(37) الملاحظ أن اهتمامات ديغول انصبت على وضع دستور جديد للجمهورية الخامسة من شانها ان تجعل الجزائر محورا من محاور سياساته الجديدة التي كانت ترتكز على الاستفتاء والانتخابات في باريس. انظر: مريم صغير، ،المرجع السابق، ص201

نفسه ص 201

(38) نفسه 202

(39) نفسه 203

(40) نفسه 203

(41) نفسه ، 101

(42) يحي بوعزيز، ،المرجع السابق، ص284.

(43) مريم صغير ،المرجع السابق، ص 205 .

(44) المجاهد العدد 59 – 11 جانفي 1960ص 3

(45) مريم صغير ،المرجع السابق، ص207

(46) نفسه ، ص102 انظر كذلك : Messaud Maadad ; Guerre d'algérie chronologie & commentaires , ENAG, Alger 1992 ,P145

(47) مريم صغير ،المرجع السابق، ص102.

(48) المجاهد عدد 74 ، 08 اوت 1960، ص03.

(49) مريم صعير ،المرجع السابق، ص209

(50) نفسه،ص 209 .

(51) نفسه، ص 211.

(52) المجاهد ، عدد 111 ، 25 ديسمبر 1960 ص1

(53) مريم صغير ، المرجع السابق ، ص 215

(54) نفسه، ص 216 .

(55) القيادة التاريخية ،مجلة الحدث العربي والدولي ، الثورة الجزائرية (عدد خاص) عدد 24 ، نوفمبر2002 ص 81 وايضا: محمد العربي الزبيري ، الثورة في عامها الأول ، دار البعث ، طآن الجزائر، 1984 ن ص 139 .

(56) عبد الرحمان بن العقون ، الكفاح القومي والسياسي (1947 – 1954)، ج3 ، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر ، 1986 ص ص 465.464.463 .

(57) للمزيد من التفاصيل حول مضمون الرسالة ، انظر الملحق رقم ( )

(58) احمد توفيق المدني، حياة كفاح، (مذكرات) ج3(م.و.ك) الجزائر 1988 ، ص 359

(59) نفسه، ص 359.

(60) نفسه ص 363.362.

(61) اسماعيل دبش ، المرجع السابق ص 79 .

(62) المجاهد العدد 27 ، 15 افريل 1958 ، ص12.

(63) مريم صغير ،المرجع السابق، ص108

(64) المجاهد، عدد 101 ، 31 جويلية 1961 ص 8.

(65) اسماعيل دبش ، ،المرجع السابق، ص99

(66) نفسه، ص98 .

(67) لعبت إذاعة صوت الجزائر التي كانت تبث أمواجها من الكويت ثلاث ساعات اسبوعيا، نحو دول منطقة الخليج العربي ، في تفعيل مظاهر الدعم من خلال التبرعات المالية لصالح الثورة الجزائرية.

(68) احمد توفيق المدني، المصدر السابق ، ص 426 .

(69) المجاهد ، عدد 108 ، 13 نوفمبر 1961، ص 11 .

(70) حسين طه الفقير، رمضان علي الشراح، الكويت و التنمية العربية، مركز البحوث و الدراسات، الكويت ، 1994 ص ص 41.40 ، عن اسماعيل دبش، المرجع السابق، ص 100.

(71) نفسه ، ص 100 .

(72) نفسه ، ص 100 .

البـــاب الثاني

الفصـل الرابع

دعم إفريقيا- آسيا - أمريكا اللاتينية للثورة الجزائرية

أ - أهمية القارة الإفريقية كقاعدة خلفية للثورة الجزائرية.
ب - أهمية المؤتمرات الآفروآسيوية في دعم القضية الجزائرية.
ج - مؤتمرات دول عدم الانحياز والقضية الجزائرية.
د - التحاق أمريكا اللاتينية في دعم القضية الجزائرية.

لقد استغلت جبهة التحرير الوطني، تطور فكرة التضامن الإفريقي الآسيوي منذ مؤتمر باندونغ 1955، حيث نتج عن هذا التطور ظهور العديد من المؤتمرات الخاصة بالشعوب الإفريقية والآسيوية، وكان أول مؤتمر ضمن هذا الإطار، مؤتمر القاهرة، الذي انعقد في 26 ديسمبر 1957 إلى بداية 1958، والذي قرر إنشاء منظمة التضامن الإفريقي الآسيوي، الذي أصبح يمثل اتحاد شعوب القارتين الإفريقية والآسيوية بما فيها الشعوب التي مازالت خاضعة للمستعمر، وتكافح من أجل التحرر والاستقلال على غرار الجزائر، فكل المؤتمرات التي نظمتها منظمة التضامن الإفريقي الآسيوي، دعت بشكل مباشر إلى دعم القضية الجزائرية في كل المجالات، وناهضت هذه المؤتمرات ما يرتكبه الاستعمار الفرنسي من جرائم في الجزائر [1].

إن الاعتداءات والجرائم التي ارتكبتها فرنسا في الجزائر عملت على تعزيز موقف جبهة التحرير الوطني في محاولتها تدويل القضية الجزائرية، حيث ساهمت فرنسا من حيث لا تدري في المجهود الرامي إلى إخراج الكفاح الجزائري إلى الساحة الدولية، وخاصة عبر دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة ابتداء من سنة 1955 بمساندة قوية من المجموعة الأفروآسيوية [2].

- أهمية القارة الإفريقية كقاعدة خلفية للثورة:

اعتبارا من بداية عام 1962 وهو " عام إفريقيا" تقوم جبهة التحرير الوطني، ممثلة بالحكومة المؤقتة بنشاط دبلوماسي كثيف باتجاه إفريقيا، لكي تمارس ضغطا دوليا على فرنسا وتجد جبهة التحرير الوطني في شخص "فرانز فانون" ممثلا رائعا فشخصيته القوية، ونشاطه الذي لا يكل، وبلاغته المقنعة، كل ذلك يجعل منه ناطقا عظيما لصالح القضية الوطنية، في كل إفريقيا، فمقالاته في المجاهد [3]، وتدخلاته في المؤتمرات العديدة، والملتقيات الإفريقية الجامعة، ساهمت في إظهار الثورة الجزائرية، في أبهى صورها، وتضمن إصغاء كبيرا، ونجاحات عديدة على المسرح الدولي الإفريقي، ومنذ أن عين بدء من مارس 1960 ممثلا دائما للحكومة المؤقتة في أكرا، فإنه سيبذل من مقره في غانا، نشاطا سياسيا عنيفا، يمتد إلى كوناكري وليوبولدفيل، ثم يقوم خلال صيف 1960 بمهمة استطلاعية خطرة، في شمالي مالي، من أجل إنشاء قاعدة تسمح بإيصال الأسلحة بطريق الصحراء الجزائرية [4]، ولخص مهمته في هذه الفقرة: " لنسافر، فمهمتنا هي فتح الجبهة الجنوبية، ومن باماكو ننقل الأسلحة والذخائر، ونثير الشعب الصحراوي، ونتسلل إلى كل نواحي إفريقيا، ونصعد من أقصى الجنوب إلى أقصى الشمال. إلى الجزائر المدينة القارية، إن ما أريد الحصول عليه هم خطوط كبرى، أقنية كبيرة للإبحار عليها في

الصحراء، يجب تبليد الصحراء، ونفيها، وحمل إفريقيا، وخلق القارة، وليأت إلينا على أرضنا في الجزائر، ماليون وسينيغاليون وغينيون، ومن ساحل العاج، وغابون، وأولئك الذين هم من نيجيريا والتوغو، وليتسلقوا على منحدرات الصحراء وليقبلوا على الحصن الاستعماري، إن ما أريده هم التغلب على الصعب المستحيل وإطلاق قارة بكاملها في هجوم على آخر حصون السلطة الاستعمارية "(5).

- مؤتمر باندونغ وبداية ظهور فكرة التضامن الأفروآسيوي:

في ظل الحرب الباردة والصراع على مناطق النفوذ من طرف القطبين: الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية، وفي ظل دبلوماسية البحث عن أحلاف عسكرية (6)، وجلب الدول الصغيرة إليها، انعقد مؤتمر باندونغ في 18 أفريل 1955، حيث افتتح بحضور حوالي 600 مندوب، جاؤوا من دول مختلفة من إفريقيا وآسيا، قاسمها المشترك هو أنها دول متخلفة خرجت من الاستعمار، وهي تعيش نقصا في التغذية والصحة وانتشار الأمية.

جمع هذا المؤتمر مناطق حساسة جغرافيا، مختلفة سياسيا واقتصاديا، عددها 29 بلدا، بعضها تحرر حديثا، وبعضها لم يتحرر بعد من الوصاية الأجنبية، كما أن بعضها لم يكن عضوا في هيئة الأمم المتحدة، أما الدول التي كانت ممثلة في المؤتمر فهي : الهند، باكستان،

سيلان (سيرلنكا)، برمانيا، اندونيسيا، أفغانستان، إيران، الفلبين، تركيا، تايلاند، العربية السعودية، العراق، الأردن، لبنان، سوريا، مصر، السودان، ليبيا، ليبيريا، إثيوبيا، غانا، كمبوديا، الصين، اليابان، لاووس، نيبال، الفيتنام، أما الملاحظون، فتمثلت وفودهم في بلدان المغرب العربي الثلاث قبرص ومفتي فلسطين، وعليه فإن مؤتمر باندونغ كان مؤتمرا تأسيسا للمجموعة الأفرواسيوية التي لم تذق شعوبها طعم الراحة والحرية وقاست أنواعا من الظلم والميز العنصري والديني[7].

لقد كانت القضية الجزائرية أهم القضايا التي تمت دراستها في المؤتمرات الإفريقية الآسيوية منذ مؤتمر باندونغ سنة 1955، ويعود هذا إلى دور جبهة التحرير الوطني في تنمية نشاطها الدبلوماسي في الخارج من جهة، وإلى الدور الذي قام به بعض الزعماء العرب والآسيويون من جهة أخرى، كالرئيس المصري" جمال عبد الناصر"، والرئيس الهندي "نهرو"، والرئيس الاندونيسي " أحمد سوكارنو"، لقد كان للبلدان الإفريقية الآسيوية مواقف هامة لصالح القضية الجزائرية التي أخرجتها من إطارها الضيق (بين فرنسا والجزائريين)، إلى إطار أوسع يدخل في مجال الصراع بين قوى الاستعمار والتسلط وقوى التحرر والسلام.

وقد اعترفت جبهة التحرير بالمجهود الذي بذلته الشعوب الإفريقية والآسيوية في نظامها من أجل التحرر والاستقلال، وكتبت " المجاهد " منوهة بهذا حيث قالت: " إن الشعوب الآسيوية والإفريقية تضم شتاتها الممزق لتكون كل ما عندها من عواطف النبل وما ينبع في أعماقها من حرارة الفتوة لتكون من خلفنا قاعدة ارتكاز في المعركة [8].

المؤتمرات الأفروآسيوية ودعم القضية الجزائرية:

1- مؤتمر الشعوب الإفريقية الآسيوية المنعقد بالقاهرة:

(26 ديسمبر 1957 إلى 01 جانفي 1958):

مثل الجزائر السيد الأمين دباغين وقد ناقش المؤتمر القضية الجزائرية، وتدخلت عدة وفود لشرح وجهة نظرها، وبعد نهاية المداولات أصدر المؤتمر قرارات وتوصيات لصالح الشعوب المكافحة من أجل حريتها واستقلالها [9]، ونقرأ نص قرارات المؤتمر، في شقها السياسي، نجد أنه خصص قرارا خاصا بالقضية الجزائرية، ولقد جاء في نص هذا القرار: " نظرا لحق الجزائر الشرعي في الاستقلال والسيادة القومية ونظرا لان الحكومات الفرنسية المتتابعة تقوم في الجزائر بحرب استعمارية ترمي إلى إبادة الشعب الجزائري ، ونظرا لان هذه الحرب قد أثارت سخط واحتجاج قسم هام من الرأي العام الفرنسي، ونظرا لأنها سببت خسائر مادية وخسائر فادحة في الأرواح

وأدت إلى هجرة مئات الآلاف من السكان إلى تونس والمغرب، بالإضافة إلى عدد أكبر من الجزائريين الذين أصبحوا بلا مأوى في بلادهم، وغدوا في حاجة ماسة لمساعدة عاجلة، ونظرا لإصرار فرنسا على الرغم من توصيات هيئات الأمم المتحدة حينما عرض كل من جلالة ملك المغرب ورئيس جمهورية تونس وساطتها بين الطرفين [10]، ونظرا لأن هذه الحرب التي فرضت على الشعب الجزائري تهدد أمن شعوب لإفريقيا والسلام العالمي فإن مؤتمر تضامن الشعوب الإفريقية الآسيوية المنعقد بالقاهرة قرر ما يلي:

1 - يستنكر الحرب الاستعمارية التي تشنها القوات الاستعمارية الفرنسية والفضائح التي تقترفها ضد الشعب الجزائري الذي يكافح في سبيل استقلاله.

2 - يؤكد تعضيده للكفاح البطولي الذي يقوم به الشعب الجزائري.

3- يطالب:

أ - بالاعتراف إلى إجراء مفاوضات على أساس هذا الاستقلال بين الحكومة الفرنسية وجبهة التحرير الوطني التي تمثل الشعب الجزائري.

ب - بالمبادرة إلى إجراء مفاوضات على أساس هذا الاستقلال بين الحكومة الفرنسية وجبهة التحرير الوطني التي تمثل الشعب الجزائري.

ج - بالإفراج فورا عن الزعماء الخمسة وجميع الوطنيين الجزائريين الموجودين في السجون والمعتقلات

4- يستنكر تجنيد الإفريقيين في الجيش الفرنسي الذي يحارب في الجزائر ويوجهون نداء إلى هؤلاء كي يرفضوا مقاتلة إخوانهم

5- يطلب من جميع شعوب العالم، وبخاصة شعوب إفريقيا وأسيا أن ينظموا حملات صحفية وأن يقوموا بمظاهرات وأن يتخذوا جميع الوسائل الأخرى الكفيلة بتعبئة الرأي العام الدولي ضد حرب الإبادة في الجزائر. وحمل فرنسا على احترام حقوق الإنسان واتفاقيات جنيف الخاصة بقوانين الحرب.

وقد كان من نتائج المؤتمر أن نظم أسبوعا إفريقيا للتضامن مع الشعب الجزائري يوم 30 مارس 1958م في مختلف العواصم الإفريقية والآسيوية لتنظيم حملات شرح في مختلف الصحف والإذاعات والمعارض لفضح النظام اللانساني الذي يطبقه الاستعمار الفرنسي ضد الشعب الجزائري، وقد قدمت الدول الافروآسيوية توصية للدورة الثالثة عشر للأمم المتحدة المنعقدة في الشهر ديسمبر 1958م، تنص على : الاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، والمطالبة بإجراء مفاوضات بين الطرفين (الجزائري والفرنسي).

وتواصل عرض القضية الجزائرية على دورات الأمم المتحدة من قبل هذه المجموعة، ففي الدورة الرابعة عشر 1959م قدم المندوب الباكستاني باسم المجموعة اقتراحا يدعو للإسراع بتنفيذ حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره ووقف إطلاق النار، وفي الدورة الموالية قدمت المجموعة الأفروآسيوية مشروعا مشابها [11].

2 – مؤتمر الشعوب الإفريقية المنعقد باكرا من 15 إلى 22 أفريل 1958م:

شكلت الثورة الجزائرية النقطة الأساسية في جدول أعمال هذا المؤتمر وخصوصية هذا المؤتمر باعتباره أول مؤتمر ينعقد في قلب القارة الإفريقية للنظر في قضايا شعوبها والدفاع عن حقوقهم، وأولى المؤتمر أهمية كبيرة لمناقشة القضية الجزائرية، وفي هذا المؤتمر تم التأكيد على أن جبهة التحرير الوطني الجزائري هي الهيئة الوحيدة التي تمثل الشعب الجزائري، ولهذا فإننا نحث فرنسا على الدخول في مفاوضات عاجلة معها للوصول إلى تسوية نهائية وعادلة للمشكلة، والمطالبة بأن تدرك فرنسا أن الدول المشاركة في المؤتمر عقدت العزم على بذل كل محاولة ممكنة لمساعدة الشعب الجزائري على نيل استقلاله، ونوصي بتأليف بعثة للقيام بجولة في عواصم العالم لكسب تأييده لحكومات هذا المؤتمر [12].

3- مؤتمر الشعوب الإفريقية المستقلة: جويلية 1960 أديسابابا:

من بين قراراته تأكيده على حق تقرير المصير واستقلال الشعب الجزائري كأساس للوصول إلى تسوية عادلة، حيث أوصى المؤتمر حكومات الدولة الإفريقية والأمم المتحدة بالاستمرار في تأييد القضية الجزائرية من الناحية المادية والدبلوماسية ، وتكوين وفود من ممثلي الدول الإفريقية المستقلة للطواف في عواصم العالم لتأييد القضية الجزائرية واستنكر المؤتمر أيضا سياسة فرنسا الخاصة بالتجارب النووية بالصحراء الجزائرية والصحراء الإفريقية، وأوصى المؤتمر الدول الإفريقية في اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع التجارب الذرية في الصحراء أو في أي بقعة إفريقية [13].

4- مؤتمر أقطاب إفريقيا: الدار البيضاء 4 - 7 جانفي 1961:

هذا المؤتمر دعا إليه المغفور له الملك محمد الخامس ملك المغرب وشارك فيه، الرئيس كوامي نكروما رئيس جمهورية غانا، والرئيس أحمد سيكوتوري رئيس جمهورية غينيا، وموديبوكيتا رئيس جمهورية مالي والسيد فرحات عباس رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وكان فرصة أخرى لجبهة التحرير الوطني لكسب المزيد من التأييد والمساندة والدعم من البلدان الإفريقية فجاءت

قراراته معبرة عن هذا الدعم حيث نجد في لائحة القرارات أن القضية الجزائرية احتلت الصدارة وكانت كالتالي:

أ – الجزائــــــر:

1 – مساندة شعب الجزائر وحكومته المؤقتة في نضاله من أجل الاستقلال.

2 – دعوة الدول إلى العمل على زيادة المساعدة السياسية والدبلوماسية والمادية.

3 – استنكار المساعدة التي يقدمها الحلف الأطلسي إلى فرنسا في حربها من أجل استعمار لجزائر.

4 – دعوة الدول لمنع استخدام أراضيها في العمليات الموجهة ضد الشعب الجزائري.

5 – المطالبة بسحب القوات الإفريقية التي تعمل تحت القيادة الفرنسية في الجزائر فورا.

6 – قبول المتطوعين الإفريقيين في جيش التحرير الوطني.

7 – دعوة الحكومات التي لم تعترف بحكومة الجزائر إلى الاعتراف بها.

8 – إعلان أن المضي في حرب الجزائر يترتب عليه أن تعي الدول المشتركة في المؤتمر النظر في علاقتها مع فرنسا.

9 – المعرضة في تقسيم الجزائر ورفض أي حل صدر عن طرف واحد ورفض أية محاولة لفرض أو منح دستور للجزائر.

10 - استنكار أي استفتاء تشرف عليه فرنسا وحدها في الجزائر.

5 - مؤتمر مونروفيا (ليبيريا): من 4 إلى 8 أوت 1959:

جمع هذا المؤتمر الدول الإفريقية المستقلة، وانضم ا
الحكومة الجزائرية المؤقتة (GPRA) كعنصر رسمي، حيث رفر
العلم الجزائري إلى جانب رايات البلدان الإفريقية المستقلة التسع
نحقق بذلك انتصارا على الصعيد الدبلوماسي، ورسخت فعالية
الدبلوماسية الإفريقية للجزائر المكافحة [14].

6 - مؤتمر الشعوب الإفريقية الثالث المنعقد بالقاهرة 31 مارس 1961

كشف هذا المؤتمر عن المناورات الفرنسية في الحد ائ
وأطماعها في فصل الصحراء عن الجزائر حيث دافع ممثل جبهة
التحرير الوطني في المؤتمر السيد بشدة على قضية وحدة الجزائر
الترابية، وبهذا الشأن قرر مؤتمر القاهرة التدعيم الكامل لموقف
الحكومة المؤقتة التعلق بالصحراء كجزء مكمل للتراب الوطني
الجزائري (15).

وبعد دراسة التطورات الأخيرة للموقف في الجزائر فإن المؤتمر
أصدر القرارات التالية:

1 – مساندة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في مفاوضاتها مع الحكومة الفرنسية لوضع مبدأ تقرير المصير موضع التنفيذ.

2 – توصي الدول الإفريقية بزيادة مساندتها السياسية والدبلوماسية والمادية في المرحلة الحالية ليتاح للشعب الجزائري تحقيق سيادته الكاملة ويفرض احترام سيادة أراضي القومية الجزائرية.

3 – مساندة موقف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية مساندة تامة فيما يخص الصحراء الجزائرية باعتبارها جزءا لا يتجزأ من الأراضي القومية الجزائرية[16].

- مؤتمرات دول عدم الانحياز والقضية الجزائرية:

1 – مؤتمر بريوني (يوغسلافيا) المنعقد في **18**- **19** جويلية **1956**:

أصدر أقطاب السلام، جمال عبد الناصر ونهرو وتيتو بيانا ثلاثيا مشتركا عقب اجتماعهم في بريوني يومي 18 – 19، ونورد في هذا ما تعلق بموقفهم بشأن القضية الجزائرية حيث بحث رؤساء الحكومات الثلاث الموقف في الجزائر، وهو يعتبر في رأيهم بالغ الأهمية، بل يتطلب اهتماما عالا من وجهة نظر الحقوق الطبيعية لشعب الجزائر، ولدعم السلام في هذا الجزء من العالم ونظرا لإيمان رؤساء الحكومات الثلاث بأن السيطرة الاستعمارية غير مرغوب فيها إطلاقا

فضلا عما يترتب عليها من أضرار بالحاكمين والمحكومين مع، فإنهم يرون من واجبهم التعبير عن عطفهم التام على رغبة الشعب الجزائري في الحرية... ويدركون أنه يوجد في الجزائر عدد كبير من الأشخاص الذين من أصل أوروبي والذين يجب حماية مصالحهم على أنه يجب ألا يقف هذا في طريق الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الجزائري، كما أنهم يؤيدون كل الجهود والمفاوضات التي تهدف إلى إيجاد حل عادل وسلمي خصوصا وقف أعمال العنف ويجب أن يؤدي وقف إطلاق النار والمفاوضات بين الأطراف التي يعنيها الأمر إلى تسوية سلمية للمشكلة[17].

المؤتمر الأول للدول الغير المنحازة بلغراد من 1 - 6 سبتمبر 1961:

انعقد المؤتمر الأول لدول عدم الانحياز في بلغراد عاصمة يوغسلافيا سابقا في أول سبتمبر 1961 وحضرة ممثلو 24 دولة افريقية وأسيوية وأوربية وأمريكية (أمريكا اللاتينية) وهذه الدول هي أفغانستان، الجزائر، بورما، كمبوديان سيلان، الكونغو، كوبا، قبرص، إثيوبيا، المغرب، نيبال، الجمهورية العربية المتحدة، المملكة العربية السعودية، الصومال، السودان، تونس، يوغسلافيان وأرسلت بوليفيا، البرازيل وإكوادور مندوبين لها كمراقبين مهمتهم تتبع أحداث المؤتمر دون الاشتراك في أي قرارات أو تصويت أو مناقشات. لقد طالب

المؤتمر في قراراته بوقف كل لعمليات المسلحة ضد الشعوب المستعمرة فورا، وأعلن أيضا معارضة للتجارب النووية ووقفها فورا، وقد أيد المؤتمر في قراراته نضال الشعب الجزائري من أجل الحرية والاستقلال ووحدة أراضيه ففي ما يتصل بالقرارات حول الجزائر جاء ما يلي:

❖ تعتبر الدول المشتركة في المؤتمر كفاح شعب الجزائر كفاحا عادلا ودستوريا من أجل الحرية وتقرير المصير والاستقلال، وكذلك من أجل وحدة أراضيه القومية بما في ذلك الصحراء، ولهذا فهي مصممة على فترة الانتقال، وإن رؤساء الدول والحكومات يسعدهم بصفة خاصة أنه يمل الجزائر في هذا المؤتمر رئيس حكومة الجزائر المؤقتة والممثل الشرعي لها [18].

- *التحاق أمريكا اللاتينية في دعم القضية الجزائرية:*

وضع أمريكا اللاتينية خلال هذه المرحلة كان شبيها بوضع القارة الإفريقية وعليه جاءت مؤتمرات السلام كذلك مؤيدة لكفاح شعوب أمريكا اللاتينية، وكان دخول هذه الأخيرة في اللقاءات والتظاهرات الآفروآسيوية متأخرا مقارنة بإفريقيا وآسيا المجتمعين في باندونغ 1955، وحضورها كان مع مؤتمر بلغراد السالف الذكر، ونشر هنا أن كوبا وثلاث دول مراقبة هي: بوليفيا والبرازيل

والإكوادور حضرت المؤتمر مما هو إشارة لتوسع التجمع الآسيوي الافريقي باتجاه تجمع القارات الثلاث وقد تأكد هذا في المؤتمر الثالث لتضامن الشعوب الإفريقية والآسيوية المنعقد في MOSHI من يوم 3 - 4 حتى 11 فيفري 1963، وفي المؤتمر الثاني لدول وحكومات البلاد غير المنحازة المنعقد في القاهرة جويلية 1964 [19].

ففي واقع الأمر أن التحاق أمريكا اللاتينية بالمجموعة الأفروآسيوية كان مع انطلاق الثورة الكوبية التي كانت إيذانا لالتحاقها بحركة التحرير الواسعة في العالم الثالث حيث توحدت القار - الثلاث لمجابهة الامبريالية وكتبت المجاهد في هذا تقول: "إن العالم الثالث لم يعد إفريقيا، آسيا فقط وهذا هو الاكتشاف الذي حصل عام 1960، فالقوى الحية لأمريكا اللاتينية تلك التي تبرهن لنا منذ عشر سنوات على دعمها الدائم في نضالنا، تعرف اليوم بالتجربة أن النضال المعادي للاستعمار [illegible] المعادى للامبريالية، هما نضال واحد [20].

الهوامش

1 – محمود حلمي مصطفى وآخرون، العالم الثالث ومؤتمرات السلام، ط1، دار الثقافة العربية للطباعة، 1969، ص154.

2 – سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح، (تر)، محمد حافظ الجمالي، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، وزارة المجاهدين، 2002، ص482، نقلا عن:

Mamri Khelfa, les nation unies faces la question algérienne (1954-1962) Alger ; sned, 1969.

3 – سليمان الشيخ، نفسه، ص482.

4 – نفسه، ص482، وتجدر الإشارة أن جبهة مالي قام بفتحها عمليا المجاهد فخامة رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة، رفقة مجموعة من المجاهدين وبذلك أصبحت قاعدة خلفية للثورة الجزائرية خارج حدودنا الجنوبية.

5 – نفسه، ص 483.

6 – مريم صغير، القضية الجزائرية في ظل الحرب الباردة بين القوتين العظمتين، 54- 62، مجلة المصادر، العدد العاشر، السداسي الثاني، 2004، ص171.

7 – عبد القادر خليفي، المؤتمرات الأفروآسيوية والقضية الجزائرية، مجلة المصادر، العدد 8، ماي 2003، ص220، أنظر كذلك محمود حلمي مصطفى، مرجع سابق، ص 100.

8 – المجاهد، العدد 21، أفريل 1958، ص1.

9- عبد القادر خليفي، مرجع سابق، ص 217- 229، وانظر كذلك الملحق رقم 1 في آخر البحث.

10 – محمود حلمي مصطفى، مرجع سابق، ص159، لأخذ فكرة عن مدى أهمية دعم هذه لمؤتمرات للقضية الجزائرية أنظر الملحق رقم 2 في آخر البحث.

11 - للمزيد من التوضيح حول هذه التوصيات أنظر: الدبلوماسية الجزائرية 1830- 1962. سلسلة الندوات، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، ص161- 164.

12 - محمد محمود حلمي مصطفى، مرجع سابق، ص210ن انظر كذلك: El moudjahid, n° 23 le 5 mai 1958. T1, P44

13- نفسه، 209- 210.

14- El moudjahid n° 48, le 17 out 1959, P 400.

15- EL moudjahid, n°79, 15 avril 1961, P 448- 449.

16- محمود حلمي مصطفى، مرجع سابق، ص 220- 221.

17- نفسه، ص117.

18- نفسه، ص121.

19- سليمان الشيخ، مرجع سابق، ص475.

20- نفسه، ص475 نقلا عن المجاهد، "أمريكا اللاتينية والجزائر"، العدد 69، 8 -9- 1960. انظر كذلك الملحق رقم 3 في اخر البحث.

البـــاب الثـــاني

الفصل الخامس

الدعم الأجنبي للثورة الجزائرية

1- المعسكر الاشتراكي
2- المعسكر الغربي

I- إستراتيجية جبهة التحرير الوطني في بناء قواعد خلفية بالمعسكرين الشرقي والغربي (الطرق والوسائل- الأهداف- النتائج).

II- المعسكر الاشتراكي.

1- الإتحاد السوفياتي.

2- ألمانيا الشرقية.

3- المجر.

4- يوغسلافيا.

5- الصين الشعبية.

III- المعسكر الغربي.

1- الثورة الجزائرية وأزمة الحلف الأطلسي (1962/1954).

2- دول الشمال.

3- الولايات المتحدة الأمريكية.

I- استراتيجية جبهة التحرير الوطني في بناء قواعد خلفية بالعسكرين الشرقي والغربي.

- الوسائل والطرق. **الأهداف. النتائج.**

لم يكن يكفي جبهة التحرير الوطني مخازن السلاح الذي تركه الحلفاء عند مغادرتهم لشمال إفريقيا عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية وما قامت بجمعه المنظمة الخاصة (O.S) قبل اندلاع الثورة أو ما كان يغتنمه الثوار بعد معاركهم مع جنود الجيش الفرنسي الذين كانوا غالبا ما يتركون أسلحتهم ويفرون هذه الكميات التي تم جمعها لم تكن كافية لتسليح الثوار عشية اندلاع ثورة الفاتح نوفمبر 1954

الأمر الذي أستدعى البحث عن مصادر وطرق أخرى كفيلة بتوفير الدعم المادي (المالي) والدبلوماسي للثورة بصفة عامة والتموين بالسلاح بصفة خاصة وهذا ما تكفل به منذ البداية الوفد الخارجي للثورة (délégation extérieur) والمتكون من (محمد خيضر- أحمد بن بلة- محمد بوضياف- حسين أيت أحمد) وكانت مصر القاعدة الخلفية الأولى لهم وكانت القاهرة مقرا لنشاطهم.

فقد أولت جبهة التحرير الوطني منذ البداية للمعركة الديبلوماسية نفس الاهتمام الذي أولته للجانب العسكري من النضال في الداخل، فعملت الجبهة على كسب عطف الرأي العام الدولي وهذا حتى تأثر على الحكومات وتحملها على الاهتمام بالقضية الجزائرية ومدها بالمساعدة

المعنوية والمادية، وبالنشاط الخارجي كانت الجبهة تسعى للحصول على الموارد المالية الضرورية لتسيير مختلف أوجه الكفاح الوطني بما في ذلك الكفاح العسكري. فحسب تقرير قدمه السيد محمد يزيد ممثل الجبهة في نيويورك إلى لجنة التنسيق والتنفيذ أوت 1957 يغطي نشاط الجبهة على المستوى الدولي للفترة ما بين نوفمبر 1954 وجويلية 1957[1] جاء ما يلي:

1- إخراج القضية من الإطار الفرنسي.

2- رفع المشكلة الجزائرية إلى المستوى المشكلة التونسية والمغربية على المستوى الدولي.

3- عرض القضية الجزائرية على الأمم المتحدة.

والملاحظ على أن التعليمات التي وردت في هذا التقرير لا تختلف إلا في بعض التفاصيل عن التعليمات التي ذكرها فرحات عباس في كتابه "تشريح حرب" وكان قد تلقاها قبل التحاقه إلى المشرق العربي عام 1956 إثر تعيينه في الوفد الخارجي من قبل عبان رمضان وهي كما يلي:

1- تدويل القضية الجزائرية ودحض الحجج الفرنسية والقضاء على أسطورة "الجزائر الفرنسية".

2- الحصول على الأموال والسلاح والذخيرة لجيش التحرير الوطني.

3- المحافظة على الوحدة والتضامن بين أعضاء الوفد الخارجي.

وجاء في تقرير قدمه كريم بلقاسم إلى لجنة التنسيق والتنفيذ أوت 1958 أن مهمة الثورة في الخارج تتلخص في مايلي:

1- استغلال المعركة التي يخوضها الشعب الجزائري على المستوى الدولي.

2- الحصول على الحد الأقصى من المساعدة المالية والمادية لمساندة الشعب الجزائري.

ويتعرض نفس التقرير للإطار العام لتشكيل الوفود التي تعمل بالخارج فيحدده كما يلي:

1- مسؤول (أي رئيس الوفد).

2- مساعد الرئيس.

3- مستشاران أحدهما مكلف بالشؤون المالية والثاني للشؤون الثقافية.

4- ملحق عسكري مهمته جمع العتاد الحربي والاتصالات.

5- السكرتارية.

وحسب هذا التنظيم الهيكلي للوفد الخارجي منذ بداية نشاطه عام 1954 نجد أن كل عضو من أعضائه كلف بمهمة معينة فقد أسندت مهمة الشؤون السياسية والمالية للسيد محمد خيضر وأحمد بن بلة كلف بالشؤون العسكرية أي البحث عن السلاح عن طريق

الشراء أو المساعدة المجانية ونظرا لطبيعة المهمة التي كلف بها بن بلة فإن الرئيس جمال عبد الناصر كلف فتحي الديب مسؤول المخابرات المصرية بالإشراف المباشر على عمليات تأمين السلاح للثوار الجزائريين واستعان أحمد بن بلة بالسيد أحمد محساس ممثل جبهة التحرير الوطني بتونس في تنسيق ونقل هذه الأسلحة عبر الحدود الليبية ثم التونسية إلى أن تصل بأيدي المجاهدين.[2]

أما محمد بوضياف فقد كلف بالإشراف على هيكلة خلايا جبهة التحرير الوطني بدول الأوروبية وعلى وجه الخصوص بفرنسا وكذا التنسيق مع الداخل عبر محور القاهرة- مدريد- المغرب- الجزائر وقامت جبهة التحرير الوطني بتكوين تنظيم خاص بها الذي سيعرف فيما بعد بفدرالية جبهة التحرير الوطنية بفرنسا التي أشرف محمد بوضياف على تأسيسها وتكفل السيدان طربوش وعبد الكريم السويسي على تنظيم خلايا هذه الفيدرالية بفرنسا خلال الأيام الأولى للثورة[3] بعد عراقيل ومجابهات كثيرة مع أنصار الحركة الوطنية الجزائرية المصالية (MNA) وكان لفدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا دور كبير في تنظيم وتأطير وهيكلة وتوعية العمال الجزائريين بالمهجر لصالح القضية الجزائرية والالتفاف حولها ونشاط فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا كان مهما في البحث عن سوق الأسلحة لتموين الثورة في فرنسا ذاتها وفي باقي الدول الأوروبية الأخرى

بلجيكا سويسرا ألمانيا الفيدرالية وهنا لابد من الإشارة أن فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا قد استقرت عام 1958 بألمانيا الفيدرالية بعد الضايقات التي ضربت عليها بعد أم نقلت جبهة التحرير الوطني الثورة إلى فرنسا عام 1958.

اسبانيا ايطاليا هذان البلدان كانا المعبر الحيوي لفدرالية جبهة التحرير الوطني لنقل وإيصال الأسلحة إلى داخل الجزائر[4].

وقد استطاعت فيديرالية الجبهة بفرنسا جمع خلال عام 1961 شهريا ما يقارب (800.000.000) مليون فرنك فرنسي[5].

أما السيد حسين أيت أحمد رفقت أمحمد يزيد الذي انضم إلى الوفد الخارجي بالقاهرة فقد أسندت لهما مهام دبلوماسية وإعلامية وانتقل الاثنين إلى نيويورك وأسس هناك مكتب للإعلام ليلتحق بهما فيما بعد السيد شاندرلي هذا المكتب نشط العديد من الندوات الصحفية لصالح القضية الوطنية هذا المكتب كان مقره بالقرب من هيئة الأمم المتحدة حتى يكون على إطلاع بالمستجدات الدولية على اعتبار أن هيئة الأمم المتحدة مصدر القرارات الدولية بعد تأسيس comité de (C.C.E) coordination et d'exécution عقب مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 تكلفت هذه الهيئة بالعمل الذي كان يقوم به الوفد الخارجي وكان هذا بعد اختطاف الطائرة المقلة للقادة الخمس أحمد بن بلة ورفقائه أكتوبر 1956 المهمة التي كان يتولاها أحمد بن بلة أسندت إلى الدكتور الأمين

دباغين واستمرت العاصمة المصرية القاهرة القاعدة الخلفية الرئيسية بالنسبة للثورة الجزائرية حيث كانت ترسل إليها الأسلحة والذخائر المشتراة مباشرة من أوروبا وكذلك الأسلحة التي كانت تقدم كمساعدة مجانية للثورة من قبل الدول العربية والاشتراكية ومن مصر كان يعاد إرسال هذه الأسلحة عبر القنوات المختلفة إلى الجزائر وهنا يمكن ذكر أهم صفقة للسلاح تم نقلها من أوروبا الشرقية إلى مصر.

وتمثلت الصفقة في صفقة السلاح التشيكي حيث تمكن مندوب الثورة المعتمد في أوروبا لشراء السلاح المدعو الدكتور إدريس واسمه الثوري "وزاني حامد" بمساعدة الحكومة المصرية من شراء صفقة السلاح من تشيكوسلوفاكيا يحتوي على أسلحة بريطانية وألمانية مع ذخائرها قدرت قيمة الصفقة بحوالي المليون دولار تقريبا.

وقد تم نقل هذه الشحنة إلى مصر عبر بولندة بعد أن اعتذرت الحكومة التشيكية عن نقلها مباشرة إلى ثوار الجزائر وقد وصلت الشحنة إلى ميناء الإسكندرية وأصبحت جاهزة لنقلها إلى الجزائر.[6]

عند تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (GPRA) سبتمبر 1958 تم إحداث مديرية التسليح والتموين العام وعين على رأس هذه المديرية السيد عمر أوعمران الذي خلف أحمد محساس في تونس وكانت مهمة هذه المديرية هو البحث عن السلاح والحصول عليه ثم توزيعه على الولايات في الداخل غير أن العمل الجبار في هذا المجال

هو الذي قام به عبد الحفيظ بوصوف الذي تولى مهام وزير الاتصالات والاستعلامات في الحكومة المؤقتة الأولى والثانية.

وفي الحكومة المؤقتة الثالثة حافظ على نفس المنصب مع تغيير اسم هذه الوزارة حيث أصبحت تسمى وزارة التسليح والاتصالات العامة

لقد استطاعت مصالح عبد الحفيظ بوصوف من تجنيد أبرز مهرب للاسلحة خلال هذه الفترة والمتمثل في جورج بيشار Georg Puchert وهو ضابط سابق في المصالح السوفييتية كان مستقرا بمدينة طنجة المغربية[7].

II- المعسكر الإشتراكي:

I- الاتحاد السوفياتي:

إن الدعم الذي قدم للثورة الجزائرية من قبل المعسكر الاشتراكي وخاصة الإتحاد السوفياتي كان ماديا بالدرجة الأولى وتمثل في(الأسلحة، أغذية، أدوية للاجئين، وعناية بالجرحى، ومنح دراسة للطلاب الجزائريين).

أما الدعم السياسي والدبلوماسي، فقد تم التعبير عنه في مختلف المحافل واللقاءات التي كانت تتم داخل بلدان المعسكر

الاشتراكي من قبل الحكوماتوالمنظمات الجماهيرية او في إطار هيئة الأمم المتحدة فقد كانت البلدان الاشتراكية في عمومها تصوت لصالح القضية الجزائرية.

منذ اندلاع الثورة التحريرية في نوفمبر 1954 لم يبد الإتحاد السوفياتي مواقف مساندة للثورة الجزائرية، بل رأى أن ما يجري في الجزائر هو مشكل فرنسي يحل داخليًا ولا يحق للإتحاد السوفياتي أن يتدخل في الشؤون الداخلية للدول وعليه فإن مواقفه من القضية الجزائرية كانت محل انتقاد من طرف مجموع دول المعسكر الشيوعي وعلى رأسهم الصين الشعبية، التي رأت أن سياسة الإتحاد السوفياتي تجاه القضية الجزائرية هي سياسة منافية ومناقضة للمبادئ الشيوعية[8] المساندة لحركة التحرير - في العالم.

و رأت أن مواقفه نابعة من توجهه الجديد الداعي للتحاور والتقرب من المعسكر الغربي وهذا من أجل الحفاظ على مصالحه الاستراتيجية، فلم يعترف الاتحاد السوفياتي بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية(GPRA) إلا عام 1960 وهذا الاعتراف لم يأتي نتيجة قناعة إيديولوجية بل جاء نتيجة عوامل أخرى، ومع بداية الستينات، بدأت تبرز معطيات جديدة على الساحة الدولية، فتأكد النصر الميداني للثورة الجزائرية وظهرت نوايا الحقيقة للولايات المتحدة

الأمريكية في مواجهة المد الشيوعي في منطقة شمال إفريقيا وهذا من خلال تصريحات مسئوليها أثناء هذه الفترة[9].

و تأكد للإتحاد السوفياتي أن الاستمرار في عدم الإعتراف بالحكومة مؤقتة قد يؤثر سلبًا على الاتحاد السوفياتي في بناء علاقات مع الجزائر عند استقلالها، ويدفع بالجزائر إلى التعامل مع الصين القوة المنافسة للنفوذ السوفياتي في عالم الجنوب.

و لقد كانت للتنظيمات الجماهيرية السوفيتية تأثير على تغيير موقف الاتحاد السوفياتي، من القضية الجزائرية عن طريق المظاهرات المتكررة المنددة بالقمع الاستعماري المسلط على الجزائريين.

إن التوجه الجديد لسياسة الأمريكية في المغرب العربي مع بداية عام 1957 كان له الأثر الكبير في التأثير على السياسة الخارجية للإتحاد السوفياتي، الذي أضطر إلى مراجعة بعض جوانب سياسته الجزائرية، فمع مطلع عام 1958 بدأ في توزيع الأسلحة على الدول الاشتراكية المحيطة بيوغسلافيا وتحت مسؤوليتها وفي نفس السنة كذلك قام بتقديم إعانة مادية معتبرة لمصلحة اللاجئين الجزائريين بتونس[10].

و ازداد الدعم السوفياتي للثورة الجزائرية عندما قررت جبهة التحرير الوطني، نهاية 1958 إرسال وفد إلى الصين لكسب المزيد من

التأييد المعنوي والمادي هذا ما جعل الاتحاد السوفياتي يغير من سياسته ويقوي من إعاناته للثورة الجزائرية ويعتمد على طرق جديدة للدّعاية لصالح القضية الجزائرية التي تمثلت في إحياء التظاهرات الجمعوية وإقامة أسابيع وأيام ثقافية خصصت لشرح القضية الجزائرية وفضح السياسة الفرنسية في الجزائر [11]

و يمكن تتبع التحوّل السوفياتي تجاه القضية الجزائرية بشكل جلي من خلال خطابات الرئيس خروتشوف خلال هذه الفترة ففي خطاب له أما مجلس السوفيت الأعلى، حيث بين الخطوط العريضة التاريخية بين الجزائر وفرنسا وضمن هذا التوجه الجديد قام سفير الاتحاد السوفياتي بباريس بزيارة الجينرال دي غول في إقامته بكلومبي(Colombey) في 18 أوت 1959 وحمل له رسالة شخصية من خروتشوف مقترحا عليه تنظيم لقاء فرنسي سوفياتي. بعدها مباشرة قام الإتحاد السوفياتي بتزكية مشروع تقرير مصير الجزائر المعلن عنه في 16 سبتمبر 1959، ونصح جبهة التحرير الوطني بقبول عرض المفاوضات مع فرنسا.

بعد زيارة الرئيس السوفياتي خروتشوف لفرنسا مع بداية سنة 1960[(12)]، اتجهت سياسة الاتحاد السوفياتي تجاه القضية الجزائرية نحو تزكية استقلال الجزائر واضطر الإتحاد السوفياتي مرّة أخرى إلى تبني مواقف واضحة ومساندة لاستقلال الجزائر خصوصًا عندما

قامت جبهة التحرير الوطني بتعزيز توجهها نحو الصين الشعبية بعد فشل المفاوضات الأولى بين الجزائر وفرنسا، ويتجلى الموقف السوفياتي الجديد أثناء انعقاد الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة في سبتمبر 1960 حيث هاجم الرئيس خروتشوف الاستعمار الفرنسي في الجزائر واستقبل ممثلي الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية(GPRA)، كما قامت وسائل الإعلام بتغطية إعلامية لهذا اللقاء، وأعطته رعاية هامة أيضا في نيويورك، حيث كان مناسبة أيضا للإتحاد السوفياتي للاعتراف بالحكومة المؤقتة[13] رغم ذلك فإن مواقف الاتحاد السوفياتي تجاه القضية الجزائرية ظلت تتميز بذلك الحرص الدائم على مراعاة مصالح فرنسا التي كانت تعتبر كحليف ضمني من منظور انفصال أوروبا الغربية عن الزعامة الأمريكية وبين الحرص الآخر على دعم النضال المعادي للاستعمار في الجزائر باسم مبدأ حرية الشعوب في تقرير مصيرها وهذا ما يفسر تردد وتأخر الإتحاد السوفياتي في الاعتراف بالحكومة الجزائرية المؤقتة إلى غاية 19 مارس 1962 تاريخ إعلان وقف إطلاق النار وكان ذلك اعترافا رسميًا بالحكومة الجزائرية[14].

2- ألمانيا الشرقية: واحدة من دول المعسكر الاشتراكي التي قدمت مساعدات معنوية معتبرة للثورة الجزائرية، حيث أدانت سياسة

الإستعمار الفرنسي في الجزائر بشكل واضح، وطالبت العالم بالوقوف إلى جانب الشعب الجزائري ومساندته، واعتبرت النظام الفرنسي مسئولاً عن الجرائم المرتكبة ضدّ الشعب الجزائري ومن الواجب محاكمته طبقًا للقوانين الدولية.

لم تتأخر جمهورية ألمانيا الشرقية في تقديم مساعدات مادية كثيرة للثورة الجزائرية حيث كانت على أعلى مستوى. - الحكومي الرسمي- بل تجاوزته إلى التنظيمات الجماهيرية، فمثلاً قام إتحاد النقابات لألمانيا الشرقية بتقديم 30 مليون فرنك فرنسي قديم لصالح الثورة في الجزائر[15].

3- المجر: من الدول التي كانت تؤلف المعسكر الاشتراكي، لعبت دورًا هامًا في التعريف بجرائم الاستعمار الفرنسي وتقديم المساعدات الإنسانية اللاجئين الجزائريين وجمع التبرعات المالية لصالح الثورة الجزائرية، وقد تفاعل الرأي العام المجري تفاعلاً كبيرًا مع مجريات أحداث الثورة وارتبط بها ارتباطًا عضويًا مناصرًا لها.

و ضمن هذا الإطار نظمت دولة المجر هي الأخرى أيامًا وأسابيع تضامنية مع الشعب الجزائري وأظهر عدد هام من الصحفيين المجريين دورًا بارزًا في التعريف بالقضية الجزائرية داخل

الجر من خلال التحقيقات التي قاموا بها، هذا بالإضافة إلى الحركة الأدبية المجرية التي كان لها هي الأخرى مواقف مساندة للثورة الجزائرية على غرار الشاعر (Gezo- Kepes) ، كما استقبلت فريق جبهة التحرير الوطني لكرة القدم الذي قدم إليها بدعوة من المجلس الوطني لنقابات المجرية– وكانت دعايتهم قوية لصالح الثورة الجزائرية من خلال النتائج الايجابية.[16]

4- يوغسلافيا:

سخرت يوغسلافيا ما لديها من إمكانيات ونفوذ من أجل مساندة القضية الجزائرية بما في ذلك نشاطها وعلاقاتها الخارجية كما حاولت إقناع الجانب الفرنسي بضرورة انسحابه من الجزائر ومنحها الاستقلال. ومواقف يوغسلافيا اتجاه القضية الجزائرية واضحة وداعمة للثورة الجزائرية ومنددة بالقمع الاستعماري المسلط على الشعب الجزائري.

ففي إحدى خطابات الرئيس اليوغسلافي" جوزيف تيتو" نلمس هذا بوضوح حيث قال" إن وجوه الاشتراكيين الفرنسيين أصبحت تحمل قاذورات يصعب جدا تنظيفها"[17] لقد تلقت الجزائر دعمًا ثابتا من يوغسلافيا حيث قدم الصليب الأحمر اليوغسلافي، عدة مرات، مواد غذائية لمصلحة اللاجئين الجزائريين، وأدوية وعناية صحية

للجرحى من جيش التحرير الوطني، ومستشفيات، مراكز طبية، وإعادة التأهيل وفي مجال الدعاية لصالح الثورة قامت يوغسلافيا بطبع مجموعة المجاهد في ثلاث أجزاء، وقيام مصلحة السينما اليوغسلافية بإنتاج أفلام وثائقية حول النضال التحرّري في الجزائر، وكونت ودربت مجموعة من المصورين والسينمائيين[18] هذا بالإضافة إلى تموين جبهة التحرير الوطني بالسلاح. رغم أن بعض البواخر اليوغسلافية قد ضربها الفرنسيون والتي لم تصل إلى حيث كان يجب أن تصل مثل السفينة سلوفينيا، كانت تنقل شحنة من السلاح من أوروبا مباشرة إلى مراكز إنزال الإمدادات في الريف المغربي ولكن البحرية الفرنسية اعترضتها بتاريخ 18 جانفي 1959 واقتادتها إلى مرفئ وهران)[1]❖ فإن البواخر الأخرى استطاعت أن توصل حمولات الأسلحة إلى داخل الجزائر[19].

•

إضافة إلى الدعم المادي، فإن يوغسلافيا لم تتواني في تقديم الدعم على المستويات السياسية والدبلوماسية، هنا نسجل ما قدمه الوفد اليوغسلافي أثناء دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة التي طرحت فيها القضية الجزائرية من مواقف مساندة للثورة الجزائرية، وبرز هذا بوضوح في الدورة الخامسة عشرة، حيث قام الرئيس اليوغسلافي

❖ [1]- انظر الملحق رقم 01 أهم السفن التي استطاعت البحرية الفرنسية اكتشافها قبل أن تصل إلى الجزائريين.

جوزيف تيتو أثناء خطابة أما أعضاء هيئة الأمم المتحدة ليدعم موقف الحكومة المؤقتة الجزائرية وفي هذا الصدد قال: " إن حكومة الجزائر المؤقتة تبحث عن حل لمشكلتها عن طريق استفتاء يتم تحت إشراف الأمم المتحدة وهذا ما يتصل بنا، يستحيل إلا أن نوافق عليه وندعمه كل الدعم"

وتكرر تصريحات جوزيف تيتو المؤيدة للقضية الجزائرية في الكثير من المناسبات واللقاءات غير أن الحدث المهم بالنسبة للقضية الجزائرية هو ذلك التصريح الذي أدلى به سفير يوغسلافيا في تونس والذي أوضح فيه قائلاً: "إن الحكومة اليوغسلافية قد اعترفت اعترافا فعليًا بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، لدى زيارة الرئيس فرحات عباس في جوان 1959، وعقب هذه الزيارة فإن جبهة التحرير الوطني كثفت تواجدها بيوغسلافيا من خلال إقامة بعثة دائمة لجبهة التحرير الوطني في بلغراد، ترأسها مسعود بقدوم، وأنتقل وفد رسمي من الحكومة المؤقتة إلى بلغراد برئاسة الأمين خان لحضور المؤتمر الخامس لرّابطة الشيوعية اليوغسلافية[20]

و الملاحظ في يوغسلافيا أن كل المناسبات الوطنية لهذا البلد إلاّ وكانت تثار فيها القضية الجزائرية على غرار اجتماع المؤتمر الثالث الناهض لاستعمار لدول البحر المتوسط والشرق الأوسط وضم هذا المؤتمر رؤساء الدول والحكومات الغير المنحازة، مثّل جبهة التحرير

الوطني يوسف بن خدة رئيس الحكومة المؤقتة وأكد المؤتمر استمراره في تقديم الدعم المعنوي والمادي للقضية الجزائرية، وكان هذا المؤتمر مناسبة لبعض الدول المشاركة فيه، مثل يوغسلافيا، الباكستان، كمبوديا، أفغانستان، غانا، لتعلن عن اعترافها الرسمي بالحكومة المؤقتة وهذا العمل يعتبر إنجازا دبلوماسيا مهما بالنسبة لنضال الشعب الجزائري.

5- الصين الشعبية

منذ انعقاد مؤتمر باندونغ عام 1955، فأن علاقات جبهة التحرير الوطني مع الصين ازدادت نموا وتطورا وتاكدا هذا من خلال الزيارات الرسمية أو في اللقاءات التي جمعت الطرفين ومنذ تأسيس الحكومة المؤقتة كانت الصين من بين البلدان السباقة التي أعلنت اعترافها الرسمي بها والأبعد من ذلك فإننا نجد رئيس وزراء الصين شوان لاي يدلي بحديث خاص لجريدة المجاهد[21]

و سارعت الصين إلى توجيه دعوة رسمية للحكومة المؤقتة لزيارة الصين فقبلت الجزائر الدعوة، فقاد الوفد الجزائري إلى الصين السيد يوسف بن خدة وفي أفريل عام 1959 زار الصين وفد عسكري برئاسة عمر أوصديق، ثم أرسل وفد رسمي ثاني كان فيه يوسف بن خدة والسيد أحمد توفيق المدني للمشاركة في العيد السنوي العاشر

الثورة الصينية أكتوبر 1959 وأثناء هذه الزيارة حصل الوفد الجزائري على مساعدة مادية معتبرة لمصلحة اللاجئين الجزائريين، وبعد عدة أشهر قام السيد كريم بلقا سم وزير الخارجية في الحكومة المؤقتة، بزيارة الصين رفقة عبد الحفيظ بوصوف، أحمد فرنسيس خلالها قاموا بزيارات سريعة لكل من الفيتنام الشمالية وكوريا الشمالية.

في العاصمة بكين استطاعت المحادثات التي جرت بين الطرفين على أعلى مستوى أن تؤدي إلى رفع المساعدة العسكرية والمالية الصينية لجبهة التحرير الوطني وتقرر خلال ذلك أن يقيم ممثل دائم للحكومة المؤقتة في العاصمة بكين[22]

لقد قدمت الصين للثورة الجزائرية دعما ماديا ومعنويا مهما تشهد عليه أغلب المصادر المعاصرة لهذه الفترة وكان هذا الدعم مهما بالنسبة للثورة الجزائرية كون الصين تمثل حوالي ربع سكان العالم وهذا له تأثيره على توجيه الرأي العام الدولي، وكان له أيضا تأثير إيجابي على رفع معنويات قوى التحرير بالجزائر، وهذا ما عبر عنه السيد فرحات عباس، رئيس الحكومة المؤقتة خلال زيارته إلى الصين في أكتوبر 1960، فوصف اعتراف الصين بالحكومة المؤقتة" بأنه اعتراف أضخم من دولة عادية لأنه اعتراف من دولة تمثل ربع سكان

العالم"[23] فكانت الصين أول دولة تعترف بالحكومة الجزائرية المؤقتة بعد الدول العربية.

أدت بعض الأحداث أثناء مراحل الثورة التحريرية إلى تعميق العلاقات الجزائرية الصينية، ومضاعفة الدعم الصيني للثورة الجزائرية، فإن تأسيس الحكومة المؤقتة في 1958/09/19، كان له تأثير حاسم على مسار الثورة التحريرية على الصعيد الدولي، حيث تأكد للعالم أن القضية الجزائرية لا رجعة فيها، وقد أبدت الصين اقتناعها بهذه الحقيقة منذ الوهلة الأولى للاندلاع الثورة التحريرية واعتبرت الصين أن ما تقوم به الجزائر هو نفس التجربة التي قامت بها الصين في مواجهة الاستعمار الياباني قبل عام 1945 وفي معركتها الداخلية عام 1949 ضد نظام تشان كاي شيك.[24]

كما كان لبروز" الخلاف الصيني السوفياتي منذ انتهاجه سياسة التعايش السلمي مع المعسكر الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت في مواجهة الصين ومن جهة أخرى، غير مباشرة كانت تدعم فرنسا في حربها بالجزائر عن طريق الدعم الذي كانت تتلقاه فرنسا من منظمة الحلف الأطلسي الموجه لقمع الشعب الجزائري، فقد تزامن حصار دول الحلف الأطلسي للصين والجزائر مع بداية تجسيد سياسة التعايش السلمي التي تبناها الاتحاد

السوفياتي، الامر الذي جعل الصين والجزائر في خندق واحد، وهو السبب الذي جعل الصين تعمق علاقاتها مع جبهة التحرير الوطني حتى شملت كل المجالات.[25]

تمثل الدعم المادي الصيني للثورة الجزائرية في تقديم إعانات مالية وتجهيزات عسكرية مباشرة منذ بداية الثورة ووصلت قيمة المساعدات المالية للثورة 12 مليون دولار، ففي سنة 1959 سلمت الصين لجبهة التحرير الوطني 2 مليون فرنك فرنسي. لقد كان الدعم العسكري تجسيدا لتعهد القادة الصينيون للوفود الجزائرية أثناء زيارتهم إلى الصين فخلال كل زيارة يلتزم قادة الصين بتقديم الدعم ومضاعفته كما كانت تهدف تلك الزيارات إلى الاستفادة من الخبرات الصينية وتجاربها في تطوير التضامن ضد الاستعمار. فمثلا أثناء زيارة الوفد الجزائري مارس 1959 برئاسة عمر أوصديق كاتب الدولة في الحكومة المؤقتة، فمن خلال هذه الزيارة تسلم الوفد الجزائري، معدات وتجهيزات عسكرية وطبية كما كانت الصين تنظم دوريا وباستمرار معارض وتظاهرات ثقافية على غرار الأسبوع الجزائري بالصين. وهذا لمناصرة الثورة الجزائرية، حيث كان يتم في هذه التظاهرات جمع التبرعات لفائدة الثورة المسلحة بالجزائر، مثلا نسجل عام 1958 وصل حجم التبرعات إلى أكثر من 200 الف دولار.[26]

III- المعسكر الغربي:

تطلعت جبهة التحرير الوطني، منذ اندلاع الثورة التحريرية إلى الغرب، على اعتبار أنه الحليف الطبيعي لفرنسا والمدعم لها، في حربها ضد الجزائر وبدأت تقييم كل دولة من دول المعسكر الرأسمالي على حدى محاولة في ذلك أن تحصل على حيادها على الأقل إن لم تحصل على دعمها. والملاحظ في هذا الشأن أن هناك بعض دول من المعسكر الغربي معادي للاستعمار، مثل الولايات المتحدة الأمريكية، إسيلاندا ودول أمريكا اللاتينية التي هي نفسها ممتلكات استعمارية قديمة، تكره الاستعمار كرها عميقا، غريبا عن كل استراتيجية للحرب الباردة.[27]

1- الثورة الجزائرية وأزمة الحلف الأطلسي (1954/1962):

لم تتأثر البلدان الغربية بأحداث الثورة التحريرية منذ البداية على الأقل وهذا راجع أولا لعدم اكتراثها للمشكلات الاستعمارية كما يبدو الحال بالنسبة للدول الإسكندنافية وثانيا تضامنا مع فرنسا داخل بيت الحلف الأطلسي غير أن قرب منطقة الصراع منها وامتداد رقعتها سرعان ما أيقظا الرأي العام في البلدان الغربية وبين بشكل جلي ما كان يوصف بأنه "قضية داخلية" من طرف فرنسا هو غير ذلك فقام صحافيون من ألمانيا وبريطانيا وإيطاليا بتكذيب هذا الادعاء

وتوعيتهم على حقيقة ما كان يجري بالجزائر فبعد العدوان الثلاثي على مصر بدا القلق يساور النفوس في البلدان الغربية وكتبت في هذا الإطار جريدة "ستوتقارتر زيتونغ" (Stuttgarter Zeitung) الألمانية بتاريخ 18 نوفمبر 1957 "أن الجزائر يمكن أن تتحول إلى ساراجيبو" « Sarajevo »الحرب العالمية الثانية" وازدادت المخاوف بعد حادثة ساقية سيدي يوسف وأصبح العالم الغربي في موقف حرج فقد كتبت جريدة "نيويورك بوسط" « New York Post » في عددها يوم 1 جويلية 1957 "أن الجزائر لم تعد اليوم مشكلة لفرنسا وحدها ولن تكون مشكلة مقصورة عليها أبدا".

فلم يكن تطور موقف البلدان المشتركة في الحلف الأطلسي اتجاه السياسة الفرنسية في الجزائر بالشيء العادي فقد أخذت هذه الدول تتعجب من تعنت فرنسا وترى في حرب الجزائر تهديد الحلف الأطلسي وخطر عليها ومن المؤكد أن هذه البلدان أو الدول لا يمكنها أن تشجب فرنسا رسميا غير أنها ضاعفت من تحذيراتها لها ولا سيما منذ عام 1958 وكانت دول الحلف قلقة من فرنسا وما كانت تقوم به من تحويل وجوه استعمال إعتمادات الحلف المالية وفرقه العسكرية وكانت تتخوف كذلك من غياب الثقة بين أعضاء الحلف الأطلسي والمعسكر الغربي بشكل عام(28).

II - دول الشمال les pays nordiques:

و هناك مناطق حيادية تمتد على كل الأراضي الشمالية (السويد، النرويج، الدانمرك)، التي يلاحظ موقفها الحيادي نسبيا حيال مشكلة الجزائر، والتي عملت جبهة التحرير الوطني على تطوير موقفها بشكل أوضح باتجاه استقلال الجزائر.[29]

فقد لعبت المنظمات الغير الحكومية في تأييد وشرح القضية الجزائرية داخل الأوساط السياسية في هاته البلدان ومن بينها على وجه الخصوص السويد وقام بهذا الدور بعض الكتاب والصحفيين الذين دعو لاستقلال الجزائر، وهنا يمكننا التطرق إلى الدور الفعال الذي قام به المراسل السويدي المشهور بباريس فيكتور فيند (Victore Vind) الذي كان يشغل صحفي ورئيس تحرير بالإذاعة السويدية، لعب دورا مهما مع جماعته في هذه الحملة التحسيسية ففي 1958 نشر كتاب تحت عنوان " الثورة في الجزائر " وهو عمل عبارة عن تقرير لرحلته بالجزائر.[30]

هذا إضافة إلى كتاب السيد (Sven Oste) الذي نشر تحت عنوان " المتمردون ". هذا دون أن ننسى نشاط الجزائريين بدول الشمال على وجه الخصوص في السويد والدانمرك، حيث كانت توجد جالية جزائرية هناك قبل الثورة الجزائرية، وازداد حجم هذه الجالية

بعد انطلاق الثورة المسلحة وهذا أمر طبيعي بالنظر للقمع الذي كان يتلقاه الجزائريون بالجزائر، أو حتى بفرنسا وهو الشيء الذي جعلهم يهاجرون إلى هاته البلدان الشمالية.

فقسم من هذه الجالية تنظم وبدأ بطريقة غير رسمية نشاطاته مستقل عن المنظمات المدنية لدول الشمال وكان لهذه الجالية دور فعال في تمثيل جبهة التحرير الوطني والتعريف بالقضية الجزائرية. واستقر عدد منهم في العاصمة السويدية ستوكهولم، والبعض الآخر في العاصمة الفنلندية هلسنكي، وكان هناك شخص يدعى عبد الرحمان طي ممثلا لجبهة التحرير الوطني، ويعود تاريخ تواجده بهذه البلاد إلى عام 1950 عندما كان عاملا في إحدى السفن التجارية الفنلندية، بستوكهولم تزوج إحدى الفنلنديات، وأصبح فيما بعد ممثلا لجبهة التحرير الوطني بفلندا.

و تشير بعض المصادر إلى أن أحمد فرنسيس وعبد الرحمان كيوان قد قاما بزيارة لدول الشمال خلال عام 1957 و1959 وبفلندا التقوا بقيادة الأحزاب السياسية وتم اللقاء في سرية تامة، للإشارة فإن عبد الرحمن كيوان قد تطرق بالتفصيل إلى هذه الزيارات التي تمت في جولتين في كتابه بدايات دبلوماسية الحرب (1956- 1962) وكان الهدف من هذه الزيارة هو كسب مزيد من الدعم والتأييد للقضية الجزائرية وهذا ظاهر من خلال اللقاءات التي عقدها مع مختلف الشخصيات في

مختلف العواصم الإسكندنافية (ستوكهولم- كوبنهاغن- أسلو- هلسنكي) وكان الاتصال عموما مع الأحزاب الاشتراكية والديمقراطية والنقابات العمالية والطلابية المتعاطفة والمؤيدة للقضية الجزائرية.[31]

وقامت الجالية الجزائرية بالسويد عام 1958 بنشر جريدة لها باللغة السويدية أسمتها " الجزائر الحرة " وكانت تصدر مرة كل شهر حتى صائفة 1962 وهناك أعداد من هذه الجريدة مفقودة. ونشرت 48 عدد، وعدد صفحات الجريدة يتراوح من 5 إلى 9 صفحات وعالجت الجريدة تطورات المسألة الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة ومع تطورات الأحداث واقتراب موعد استقلال الجزائر بدأت الجريدة تتطرق إلى المواضيع المستقبلية، بين السويد والجزائر المستقلة وفي موضوعات أخرى عام 1961 و1962 تحدثت عن وضعية اللاجئين الجزائريين بتونس والمغرب ومن الصعوبة معرفة الأهمية الحقيقية لهذه الجريدة التي تعتبر مصدرا هاما لدور الجالية الجزائرية في هذه البلاد، في غياب معرفة الكمية التي كانت تسحب والطريقة التي كانت توزع بها.[32]

III - الولايات المتحدة الأمريكية.

فمن المعروف أن السياسة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية كانت تقوم على إحلال النفوذ الأمريكي محل النفوذ الاستعمار التقليدي ويستوي في ذلك الاستعمار الفرنسي والإنجليزي. ومادامت

بوجة الاستعمار التقليدي قد أخذت في الانحصار عن طريق الثورات والكفاح السياسي وهيئة الأمم المتحدة فإن سياسة الدولار والمعونة الاقتصادية بالإضافة إلى التدخل العسكري إذ اقتضى الحال قد حلت محل النفوذ الأوروبي التقليدي وظهر ذلك أيام الثورة التحريرية إذ قامت أمريكا بتزويد فرنسا بالسلاح والعتاد عن طريق الحلف الأطلسي ومساندتها في الأمم المتحدة بينما السياسة الرسمية تسير في الاتجاه السالف الذكر كانت البحوث والكتابات الصحفية والدراسات تتجه نحو التحضير لما بعد رحيل الفرنسيين عن الجزائر ومن ضمن ذلك الاتصال غير الرسمي ببعض قادة الثورة- فتح مكتب لجبهة التحرير الوطني في نيويورك- ومنح الطلبة الجزائريين منحا دراسية وتشجيع المنظمات الخيرية والدينية على التبرع للاجئين الجزائر وظلت الكتابات الصحفية والإعلام عموما موزعا منه ما كان يقف مع فرنسا الصديقة القديمة للجمهورية الأمريكية واعتبارها حامية الجناح الجنوبي للحلف الأطلسي ضد الشيوعية ومنه ما كان يقف مع حق الجزائر في الاستقلال والحرية إقتداء بكل الشعوب الأخرى

ويكفينا في هذا الإطار ذكر اتجاهين الاتجاه الأول يمثله مايكل كلارك في كتابه (الاضطراب في الجزائر) الذي عبر عن اتجاه يمكن أن نسميه يمينيا متطرفا بمساندته لأعمال الجيش الفرنسي في الجزائر

أما الاتجاه الثاني فتمثله السيدة جوان غلسباي في كتابها (الجزائر تمرد وثورة) طبعة 1959 وهو الكتاب الذي حكمت فيه حكما قاسيا على الاستعمار الفرنسي في الجزائر متتبعة مراحله ومنتهية إلى أنه سيؤول إلى الزوال ومنتصرة للثورة الجزائرية.[33]

فالولايات المتحدة الأمريكية بحكم تزعمها للمعسكر الغربي فقد احتلت مكانة هامة في اهتمامات دبلوماسية الثورة الجزائرية، ولهذا فإن " مكتب الإعلام " لجبهة التحرير الوطني في نيويورك، سيشكل مركز ملاحظة قريب من مصدر القرارات الدولية، وسيكون له دور مهم في تقييم تطور السياسة الأمريكية تجاه المشكل الجزائري وسيكون أيضا قاعدة هامة للعمل الدبلوماسي باتجاه الأمم المتحدة وللعمل السياسي تجاه الرأي العام الأمريكي الذي بدأ يكتشف بالتدريج مشكلة الجزائر، منذ أن قدم السيناتور جون كيندي تقريره أمام الكونغرس حول هذا الموضوع يوم 1957/07/02 حيث رأى أن استقلال الجزائر لا مفر منه، ثم جاء تقرير "مانسفيد" "Mansfied" المقدم للجنة الشؤون الخارجية لمجلس الشيوخ الأمريكي بالمشكلة الجزائرية وعمل مكتب الإعلام على ربط اتصالات وثيقة بالصحافة الأمريكية من خلال تنظيم المقابلات والمؤتمرات الصحفية التي قام بها ممثلو جبهة التحرير الوطني في نيويورك التي كان لها دور مهم في كسب قسم من الرأي العام الأمريكي للقضية الجزائرية.

و قامت المنظمات النقابية هي الأخرى بمجهود لا يستهان به تجاه الرأي العام الأمريكي، مثل الاتحاد الطلاب، اتحاد العمال، التعريف بحقيقة حركة التحرير الجزائرية، والدفاع عن مواقف جبهة التحرير الوطني داخل الأوساط النقابية الغربية.

و ضمن الاستراتيجية العامة لجبهة التحرير الوطني، فإننا نجد أن اتحاد العمال سينظم بتاريخ 1956/07/07 إلى الاتحاد الدولي للنقابات الحرة confédération international des syndicats libres (CISL) الشديدة التأثر بالنقابات الأمريكية التي تمول القسم الأكبر من نشاطاتها ويبرر اتحاد العمال الجزائريين انتسابه هذا إلى (CISL) أن هذا الأخير نشأ عن القطيعة مع CGT المنتسب إلى FSM ومن جهة أخرى فإن النقابتين الشقيقتين في المغرب UMT و UGTT التونسية منتسبتان إلى (CISL)، غير أن الدافع الحقيقي من وراء هذا الانتساب أن جبهة التحرير الوطني كانت تراهن على الرغبة في كسب الطبقة العاملة في المعسكر الغربي لتأييد القضية الجزائرية، الحقيقة أن اتحاد العمال الجزائريين الذي يتمتع من حيث المبدأ على الأقل بتأييد الطبقة العاملة في الكتلة الشرقية يرى من الضروري السعي لكسب وتأييد الطبقة العاملة الأخرى في الكتلة الغربية، والتحاق اتحاد العمال الجزائري بهذا التنظيم قد أتى أكله، فسرعان ما نجد أن (CISL) والاتحاد النقابي العام الأمريكي الذي يقوده

إيرفين برون" (Irvin Brown) قد اتخذ عدة مرات مواقف مؤيدة لاستقلال الجزائر وأدانا العمل القمعي الذي تقوم به فرنسا والدعم الذي تتلقاه من الحلف الأطلسي(34).

و نفس النهج اتبعه اتحاد الطلاب، ذلك أنه اختار أن ينتسب إلى المنظمة الطلابية العالمية السائدة في الفلك الغربي أي أنه سيلتحق بـ (CIE-COSES) على كونه يتمتع بوضع العضو المشترك في الاتحاد الدولي للطلاب (UIE) الذي تشرف عليه المنظمات الطلابية في البلاد الاشتراكية، وليس الدعم المقدم للأوجيما (UGEMA) من طرف (CIE-COSES) والمنظمة الطلابية الأمريكية (USNSA) بقراراتها المؤيدة لاستقلال الجزائر وبتقديمها منحا دراسية للطلاب الجزائريين بالشيء القليل وكذلك لم يكن الدعم الذي قدمه الاتحاد الدولي للطلاب (UIE) بأقل من ذلك.

وأمام هذا العمل الجبار الذي قامت به جبهة التحرير الوطني اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية وبعد تطور الأوضاع في منطقة البحر المتوسط ودخول الثورة الجزائرية رقعة شطرنج المعسكرين الشرقي والغربي في إطار ما سمي بالحرب الباردة وما نتج عن الثورة الجزائرية في خلق أزمة داخل الحلف الأطلسي جعل الولايات المتحدة

الأمريكية تراجع حساباتها ومواقفها من القضية الجزائرية حيث أن سياسة الاستمرار في تأييد فرنسا في حربها بالجزائر ومواصلة تمويلها خطر على متزعم الكتلة الغربية وهي التي كانت تريد أن تظهر بمظهر المعادي للاستعمار وما كان يخشاه الشعب الأمريكي آنذاك هو أن يساهم القمع الفرنسي المسلط على الشعب الجزائري في دفع بلد ذو أهمية استراتيجية بالغة في الارتماء بين أحضان المعسكر الشيوعي وهكذا ندد السيناتور كينيدي في تقرير قدمه أمام مجلس الشيوخ الأمريكي (الكونغرس) جويلية 1957 بالسياسة الفرنسية والدعم الذي تلقاه من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وجدد هذه الإدانة مع ستة عشر من البرلمانيين الأمريكيين بعد سنتين من ذلك 1959 وقام الأمريكيين والبريطانيين خلال نفس السنة بتزويد تونس بالسلاح رغم احتجاجات فرنسا وصرح "فوستر دالاس" كاتب الدولة الأمريكي فيفري 1958 "أن الولايات المتحدة لن تقف عند الاعتبارات القانونية إذا كانت دراسة القضية الجزائرية تؤدي إلى تحسين الوضع"[35].

إن سياسة الحضور المنتهجة من طرف جبهة التحرير الوطني كان لها نتائج إيجابية على تمتين السمعة الدولية لجبهة التحرير الوطني ولحكومتها المؤقتة فكان حرص هذه الأخيرة في كسب المزيد من الأصوات المؤيدة للقضية الجزائرية في الأمم المتحدة.

و في مختلف الهيئات الدولية، محاولة في ذلك بقدر ما تستطيع في إحداث شرخ داخل الكتلة الغربية الحليفة الطبيعية للدولة الاستعمارية.

و من الدول الأخرى التي يمكن إضافتها والتي ندرجها إلى المنطقة الحيادية، لاسيما أن موقعها كمنبر دولي له أهمية بالنسبة لجبهة التحرير الوطني.

و هنا يمكن إدراج سويسرا وهناك بلدان آخرى مثل إيطاليا حيث كانت مدينة بولون أول المدن الايطالية التي تضامنت مع الثورة الجزائرية عبرت عن تضامنها من خلال جمع التبرعات والأدوية لصالح الهلال الأحمر بطنجة ثم بتونس قام الحزب الشيوعي الايطالي كذلك بمناصرة القضية الجزائرية في شمال إيطاليا حيث ربط علاقات مع شبكة جونسون (Réseau Janson) ومع الحركة المعادية للاحتلال الفرنسي وهذا من أجل مساعدة الجزائر[36] وأسبانيا اللتين كانت تستخدم أراضيها بحكم القرب من تونس والمغرب لنقل العتاد والسلاح لجيش التحرير الوطني (ALN) تستفيد من معاملة خاصة.

الهوامش

1- اسماعيل العربي، صفحة من نشاط جبهة التحرير الوطني تدويل القضية الجزائرية. مجلة الباحث، العدد 3، نوفمبر 1985، ص30/31.

2- مراد صديقي الثورة الجزائرية عمليات التسلح السرية (ت ر) احمد الخطيب دار مكتبة الحياة بيروت لبنان (دت). ص44.

3- عمر بوداود، ودادية المهاجرين الجزائريين بأوروبا، الباحث، العدد2، نوفمبر 1984. ص149.

4-Mohamed Fares, la participation des travailleurs Algériens émigrés en France à la lutte de libération national (1954-1962). centre national d'études historiques, ENAL, Alger. P116

5- عمر بوداود، مرجع سابق، ص151.

6- مراد صديقي المرجع نفسه، ص45.

7-Erwan Bergot, Commandos de choc, Algérie, Bernard Grasset, Paris, France, 1990

8- للمزيد من التفصيل حول مواقف الاتحاد السوفياتي من القضية الجزائرية انظر:

- المجاهد: مواقف الاتحاد السوفياتي، المجاهد، العدد15، 20/03/ 1958 ، وانظر كذلك

- عبد الله شريط، الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية، ط، منشورات وزارة المجاهدين(د ت)

9- Hartumat elsenhans, La guerre d'Algérie 1945-1962, publisud 1999. PP 130-133

10-Ibid, p 130

11- سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح، (تر) محمد حافظ الجمالي، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر 2002، ص ص454- 455

12- خلال زيارة خروتشوف الى باريس مارس 1960، قامت فيدرالية جبهة التحرير الوطني بتوجيه رسالة إلى السكرتير الأول للحزب الشيوعي السوفياتي، تذكره بالموقف البطولي، لكتيبة المشاة الفرنسية والمؤلفة من الجزائريين المجندين إجباريا في الجيش الفرنسي وكذا كتيبة الزواف الأولى وهي الأخرى مؤلفة من الجزائريين، اللتين كانتا تقفان في ربيع 1919 على مقربة من أوديسا تجاه القوات البلشفية، والتي رفضتا مهاجمة الجيش الثوري الروسي رغم أوامر الضباط الفرنسيين ولان الكتيبتين رضتا ان تعملا كمرتزقة، فقد اعيدتا إلى رومانيا وتعرضتا الى قمع شديد خلالها كان الجنرال دي غول يعمل على افناء الجيش الأحمر على حدود بولونيا . وللمزيد من التفصيل انظر: النص الكامل للرسالة في المجاهد، العدد 63.25/04/1960 .

13- تم هذا اللقاء على هامش الدورة الخامسة عشرة لهيئة الأمم المتحدة، وقد اكد هذا الاعتراف تصريح خروتشوف يوم 1960/10/18. حيث قال" يمكن اعتبار اجتماعاتنا ومحادثاتنا مع ممثلي الحكومة الجزائرية المؤقتة، بمثابة اعتراف واقعي لا اعتراف رسمي بهذه الحكومة"

14- سليمان الشيخ، مرجع سابق، ص 454.

15- **حسب مصالح المخابرات الفرنسية كانت موانيء المانيا الشرقية افضل المواقع التي يختارها مهربي الأسلحة لنقلها الى الجزائر للمزيد من التفصيل حول هذا** الموضوع انظر:

Mohamed Teguia, L'Algerie en guerre, OPU, Alger (s.d),PP456-457

16-Nagy Laszlo. opinion publique en Hongrie et la guerre de libération national du peuple Algerienne, in C.N.E.H.. (ed) E.N.A.L. Alger 1983 p 262.

17- سليمان الشيخ، مرجع سابق، ص: 453.

18- Pecar zdravque, Algerie, Temoinage, d'un reporter yougouslave sur la geurre D'Algerie- in C.N.E.H.(ed) E.N.A.L.1983

19- حول هذه الزيارات انظر، المجاهد، العدد 79، 1961/04/15

20- الجاهد ، " الجزائر في المؤتمر الاشتراكي الخامس اليوغسلافي ، العدد 63، 1960/04/25

21- الجاهد، "لقاء خاص مع شوان لاي"، العدد30 ، 1958/10/10.

22- المثل الدائم للحكومة المؤقتة الذي تم تعيينه في بداية الأمر هو مصطفى فروخي غير أن وفاة هذا الاخير جعلت قادة الثورة يعينون عبد الرحمان كيوان في هذا المنصب ، لمزيد من التفصيل انظر سليمان الشيخ، المرجع السابق ص 458.

23- اسماعيل دبش ، السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية ط01- دار هومة، الجزائر ، 1999،ص 139

24- نفسه ص 146

25- نفسه ص ص 139- 146

26- نفسه، ص ص139- 146 و انظر كذلك Saad Dahlab, Mission accomplie, (ed) Dahlab. Alger. 1990.

27- سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص 449.

28- محمد طوبلي، الملتقى الدولي حول أصداء الثورة الجزائرية، مجلة الثقافة، العدد 91، السنة السادسة عشرة، (جانفي- فيفري) 1986، ص 58/57.

29- الجدول التالي يبين بوضوح مواقف دول لشمال من القضية الجزائرية خلال دورات هيئة الأمم المتحدة

السادسة عشرة XVI /1961 1962	الخامسة عشرة XV 1960	الرابعة عشرة XIV 1959	الثالثة عشرة XIII 1958	الثانية عشرة XII 1957	الحادي عشرة XI 1956	العاشرة X 1955	الدورات
P	P	A	A	P	P	C	الدنمارك
P	P	A	A	P	P	-	فنلندا
P	P	A	A	P	P	A	ايسلندا
P	P	A	A	P	P	C	النرويج
P	P	A	A	P	P	C	السويد

ضد C = contre

غائب A =abstention

نعم (مع) P = pour

للمزيد من التفصيل انظر:

Tuomo Melasuo, Les payes nordiques et la guerre de libération, D'Algérie. In CNEH(ed) ENAL. Alger 1983 p329

30- Ibid. P 329

31-Abderrahman Kiouane, les débuts d'une diplomatie de guerre (ed) Dahlab 2000, Alger, P25-31.

32- Tuomo Melasuo, opcit, P329.

33- أبو القاسم سعد الله. نظرة الأمريكيين للتاريخ الجزائري مجلة معهد التاريخ العدد الخامس الجزائر السداسي الأول 1991.

34- عن الدوافع الحقيقية التي جعلت (UGTA) ينظم إلى (CISL) انظر: المجاهد العدد 08. 1957/08/05 وكذا Mohamed Fares, Ibid P130.

35- محمد طويلي. المرجع السابق، ص62

36- Anna Bozzo, le rôle des communistes Italiens pendant la guerre de libération nationale, in CNEU, (ed) ENAL, Alger, 1985, P180-190.

خـاتمـــة:

ارتبطت الجزائـر تاريخيـا وحـضاريا وجغرافيـا بالعـالم العربـي الإسلامي ولذلك حين بدأت الثورة الجزائرية المباركة، كان هذا المجال الجغرافي الحضاري سندا وميدانا لتحرك قادة الثورة لجلب الأسلحة والذخيرة وكسب السند، فتحرك الوطنيون الجزائريون شرقا في محور تونس وليبيا ومصر.

في هذه الأقطار تكونت أولى الخلايا الصغيرة في شكل " أجنة " ثم تعاظمت وكبرت مـع تنـامي التأييـد والـدعم العربـي في هـذه الأقطار وتطورت مع مراحل تطور الثورة.

كانت القواعد الأولى للثورة بمصر وليبيا وتونس تمد الثوار بالسلاح والذخيرة في الجزائر، كما كانت تمد المقاومة التونسية، وكان العمل النضالي بين المقاومة في تونس والثورة في الجزائر، كما يبدو ذلـك واضـحا، عمـلا منـسقا في الإطـار القـومي الوحـدوي المغربـي (المغـاربي) في إطار عملية التحـرر الـشاملة لمنطقة المغرب العربي من الاستعمار، وكانت " الثورة المصرية " تتبنى هذه الفكرة، وتبناها بعض قـادة الإمـداد والإسـناد بالـسلاح والعتـاد في كـل مـن الجزائـر وتـونس وبـخاصة لدى رجال من الوفد الخارجي للثورة في فترة 1954- 1956

وظلت في هذه الفترة قواعد التدريب والتخزين والتوزيع في ليبيا وتونس مشتركة، وكذلك كانت عملية الشحن ونقل الأسلحة التي كانت تتم على محور (مصر وليبيا وتونس فالجزائر) وعند طريق وسائل النقل البحرية والبرية شاحنات وسيارات وبهائم. وعند الاقتراب من الحدود الجزائرية الليبية أو الجزائرية التونسية، كانت توزع شحنات الأسلحة على القوافل وتتم العملية عادة ليلا تجنبا لأعين الدوريات الأجنبية (إنجلترا وأمريكان) بليبيا والدوريات الفرنسية بتونس والتراب الجزائري.

اختلف الوضع بعد سنة 1956 في ميدان التموين والإسناد بالأسلحة الذخيرة بعد سنة 1956 نظرا لمعطيات جديدة منها: استقلال تونس وجلال القوات الفرنسية- النسبي- من مناطق الحدود، ومنها انعقاد مؤتمر الصومام واختطاف طائرة القادة الجزائريين...في هذه الفترة اختلفت الأمور كما كانت عليه سابقا، إذا نظمت عملية الإمداد وتعددت أساليب نقل الأسلحة والذخيرة إلى الثورة الجزائرية واستحدثت"القاعدة الشرقية" وتكونت كتائب وفيالق لتمرير الإمداد إلى داخل الجزائر، وهي الفترة التي شهدت فيها كذلك أساليب جديدة من طرف القوات الفرنسية لمراقبة الحدود في إقامة خطى "موريس وشال" المكهربين الملغمين على طول الحدود (الشرقية الغربية الجزائرية)، فقصدت الثورة الجزائرية لذلك بإنشاء هيئات مختصة في

مجال التسليح والإمداد، ثم وزارة التسليح والموصلات العامة بعد قيام الحكومة المؤقتة للثورة الجزائرية، كما اهتمت الثورة الجزائرية في هذه الفترة بالعمل السياسي والديبلوماسي، فأصبحت تكسب التأييد العالمي من يوم لآخر.

كانت مصر رائدة على الساحة العربية في دعم الثورة الجزائرية، كونه كانت معقلا للثوار المغاربة، وساحة فسيحة لهم منها ينطلقون في نشاطهم السياسي والديبلوماسي...ودعمت مصر الثورة الجزائرية تدعيما كاملا- بعد انتصار الثورة بها- على اعتبار أنها الدولة المحور في تجسيد فكرة القومية العربية في تحرير العرب ووحدتهم بعد قيام الجامعة العربية، فهي البلد الوحيد الذي تمتع فيه الوطنيون الجزائريون في التحرك بكل حرية في نشاطهم السياسي والديبلوماسي كما كانت مصر مخزنا للأسلحة والعتاد والمال لدعم الثورة، وكانت موانئها ومطاراتها وأرضها مفتوحة للطائرات والسفن والشاحنات القادمة من البلدان الشقيقة والصديقة لإمداد الثوار الجزائريين بالسلاح وإسنادهم، وهو الأمر الذي عرضها اعتداء من الدول الغربية..ومن ثمة فإننا نجد أن مصر وسوريا قد تصدرتا قائمة الدول العربية في الوقوف إلى جانب الثورة بمختلف أشكال الدعم المادي والمعنوي، وتأتي مصر وسوريا بعد دعم الشعب العربي دعم كاملا من طرف أقطار المغرب العربي، حيث كانت أراضي الأقطار

عمقا استراتيجيا للثورة وجسورا للإمداد والإسناد ومراكز تدريب وقواعد لانطلاق المجاهدين.

كان الشعب العراقي كذلك نموذجا رائدا للشعوب العربية من خلال مواقفه ودعمه للثورة، متجاوزا عقدة نظامه وحكومة المرتبطة بالامبريالية والاستعمار وقتئذ، من خلال مظاهر مختلفة شملت الأمور السياسية والرياضية والآداب في مؤازرة الثورة، ممثلة في الأحزاب الوطنية السياسية وعلى رأس القيادة القطرية لحزب البحث العربي الاشتراكي، أما بعد الثورة (14 جويلية 1958) فقد بدأ عهد جديد في دعم الثورة بمختلف الأشكال من تحويل وتموين (سلاح ومال ومؤونة وأدوية...الخ).

كذلك الشأن بالنسبة للشعوب العربية الإسلامية، التي اتخذت موقفا إيجابيا من الثورة الجزائرية ومؤازرتها، والتي سرعان ما أخضعت أنظمتها الحاكمة إلى اتخاذ نفس الموقف من الثورة الجزائرية دعما ومساندة...وحذت حذوها شعوب العالم الحر المحب للحرية استقلال الشعوب في إفريقيا وأسيا وأمريكا اللاتينية.

الملاحق

ملاحق

الباب الأول

الفصل الأول

ملحق رقم 1

Ordre De Bataille de L'A.L.N. sur La frontière Est En 1960

Deux commandements territoriaux :

Le COZN, la commandement opérationnel de la Zone Nord sous la direction de Abderrahmane Ben Salem secondé par le capitaine Benahmed Abdelghani, le lieutenant Abdelkader Chabou, et Chadli Bendjeddid.

Le COZS le commandement opérationnel de la zone sud dirigé par Salah Soufi secondé par Said Abid et Mohammed Alleg.

La création de 3 Zones avait été envisagée par le commandement dès 1960. La Zone d'extrême sud, la Zone du Hoggar et la Zone du Mali. Les commandements de ces trois nouveaux fronts devaient être confiés à Ali Boughezala, le commandant Zakaria Mohammed Khitri, Guennez Mahmoud, Mohammed Djeghaba et Ahmed Amri Abdelaziz Bouteflika, Abdallah Belhouchet, , Ahmed Draia et Mohammed Chérif Messaadia. Les activités opérationnelles de ces trois Zones étaient pour des raisons évidentes très réduites. Mais l'impact politique de leur création était importante.

25 Bataillons :

10ème, 11ème, 12ème 13ème, 14ème, 15ème, 17ème, 19ème, 21ème, 23ème, 24ème, 25ème, 27ème 29ème, 39ème, 41ème, 42ème, 43ème 45ème, 56ème, 65ème, 68ème, 71ème, 72ème et 75ème Bataillons.

5 compagnies lourdes :

1ère, 2ème, 3ème, 4ème et 5ème compagnies lourdes.

Les chefs de Bataillons ou chefs de compagnies lourdes : Abdenour Ahmed, Terkhouche Ahmed, Belagoun Ahmed, Abdellaoui Abdekader, Atailia Mohammed, Bechichi Mohammed Salah, Beka Abdenour, Belatrèche Abderrahmane, Ben Mohammed, Boughedir Ali, Belkheir Larbi, Boubir Youssef, Bouhara Abderezak, Bouhedja Ali, Brahimi Abdelhamid, Braktia Chérif, Chekkai Ammar, Gastal Saad, Guentel Mohammed, Debili Brahim, Ghezeiel Abbès, Guenaizia Abdelmalek, Kara Abdelkader, Kerkeb Mokhtar, Khélil Ahmed, Loulou Homa, Maoui Abdallah, Nezzar Khaled, Ouartsi Lakhdar, Saadi Salim, Salah L'Indochine, Zoghlami Ammar.

Un commandement des services de logistique dirigée par Moussa Hassani secondé par Abdelwahab Guedmani. 7 bases logistiques étaient réparties le long de la frontière, 4 au Nord et 3 au Sud. Deux bases particulières regroupaient des combattants en instance d'affectation ou en état de convalesence ou de repos prolongé. Une structure de caractère social était dirigée par Abdelmadjid Aouchiche. Il est à signaler que le commandement de ces services connu sous le nom de CDF avait eu à sa tête, avant Si Moussa Hassani, Ali Menieli, Ahmed Ben Chérif et Moussa Mourad.

Des centres d'instruction et de formation militaire : Oued Meliz, Guern El Halfaya, Mellègue, Le Kef, Les Artificiers, la ferme Moussa et Zitoun.

Les chefs de ces centres : Abdemoumène Mohammed, Bouanane Djilali, Ghozeyel Abbès, khélil Mohammed, Latrèche Abdelhamid, Mellouh Mohammed, Ouartsi Kamel, Mohammed Ben Mohammed.

Des secteurs militaires frontaliers chargés de l'intendance, de la logistique et des questions sociales. Le secteur Nord était dirigé par Ahmed Kadri à Ghardimaou et le secteur Sud par Lamine Ghereieb et Brahim Brahmia à Thala au Sud.

Un commissariat politique au sein duquel activaient El Hachemi Hadjerès, Omar Ben Mahdjoub, Mohammed Boudissa, Achouri Hammouda, Hafnaoui Ammar Hélimi, Mohammed Boutamine, Amor Boulehbal. Le docteur Frantz Fanon contribuait à l'animation de ses activités.

Un service de santé dirigé par le Docteur Mohammed Seghir Nakkache. Il était assisté des docteurs Mantouri, Taleb, Boudraa, Moulay, Chaulet, Ghayat.

Un service des transmissions et du chiffre.

Un ensemble de services annexes couvrant des activités administratives, financières sociales et sécuritaires.

Les taches administratives et techniques relatives au suivi des travaux d'élaboration et de mise en œuvre des programmes d'action de l'état-major général et des commandements opérationnels des deux zones étaient prises en charge par des officiers parmi lesquels se trouvaient Mohammed Zerguini, Mustapha Belloucif, Djelloul Khatib, Homma Chouchène, Kamel Abderrahim, Slimane Hoffman Mohammed Boutella et Mohammed Bouzada, Tahar Bouarfa et Brahim Laïdi.

L'effectif global des troupes de l'A.L.N. sur la frontière se situait à la veille du cessez le feu autour de 16.000 hommes. Ce chiffre concerne exclusivement les unités opérationnelles. La proportion entre les unités directement engagées au combat et l'ensemble des effectifs étant de près de 60%. On peut déduire que le total de l'ensembles des effectifs des troupes militaires sur la frontière Est avoisinerait les 22.000 hommes.

ملاحق

الباب الثاني

الفصل الأول

ملحق رقم 2

فاضل الجمالي في سطور :

الدكتور فاضل الجمالي رئيس وزراء عراقي سابق ،ومن الشخصيات المثقفة بالثقافتين الشرقية والغربية،ولد في الكاظمية "العراق"سنة1903 تخرج من دار المعلمين الابتدائية في بغداد ،درس العربية والدين الإسلامي في مدرسة الإمام الخالصي في الكاظمية ،ثم درس في الجامعة الأمريكية ببيروت فنال درجة البكالوريا شعبة علوم مع شهادة تدريس ،درس في كلية المعلمين بجامعة كولومبيا تحصل خلالها على درجة الماجستير ثم الدكتوراه في الفلسفة ومنح وسام الخدمة الممتازة في التعليم من كلية المعلمين بجامعة كولومبيا.

بدا ممارسة التعليم في الخامسة عشرة من عمره سنة 1918 حيث درّس التربية وعلم النفس في دار المعلمين الابتدائية ثم الفلسفة والتربية الأخلاقية في دار المعلمين العليا، شغل منصب مدير عام للتربية والتعليم في العراق مدة تزيد على العشر سنوات ،حاضر وكتب وألف في التربية والتعليم .

عين مديرا عاما لوزارة الخارجية العراقية سنة1943 ثم وزيرا للخارجية ثمان مرات، انتخب رئيسا للمجلس النيابي العراقي مرتين ،ثم اصبح رئيسا للوزارة العراقية مرتين، ساهم في مؤتمر الامم المتحدة في سان فرانسيسكو ،ووقع على الميثاق باسم العراق وترأس الوفد العراقي إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في اكبر اجتماعاتها حتى سنة 1958 .

كما ترأس الوفد العراقي إلى المؤتمر الآسيوي الإفريقي في باندونغ سنة1955 حيث دافع في المحافل الدولية عن حق الشعوب الأسيوية والإفريقية في تقرير مصيرها، ناضل من اجل استقلال كل من ليبيا والمغرب وتونس والجزائر أيضا ودافع عن القضية الفلسطينية مستنكرا ما وقع على شعبها من ظلم وعدوان.حكم عليه بالإعدام بعد الهيار النظام الملكي في العراق سنة1958م استبدل حكم الإعدام بالسجن والفرج عنه ليلة 14 جويلية 1961.

وفي سنة 1962 قدم إلى تونس للتدريس في الجامعة التونسية كانت له مساهمة كبيرة في مؤتمر العالم الإسلامي الذي انعقد في مكة المكرمة سنة 1965 وتراس اللجنة الثقافية فيه .كتب وحاضر في الشوون التربوية والعربية الإسلامية،توفي سنة 1994.

معظم الاسلحة التي بين ايدي هؤلاء الفرنسيين انما هي اسلحة الحلف الاطلسي .

وعلاوة على ذلك ، فان فرنسا التي تزداد خطورة حالتها المالية يوما بعد يوم ، من جراء الحرب الجزائرية ، قد اسعفت اخيرا بقرض من منظمة النقد الدولية ، مقداره 450 مليون دولار وهذا هو الأمر الذي يمكن فرنسا من الاستمرار على هذه الحرب الاستعمارية التي تكلفها سنويا سبعمائة مليار من الفرنكات ، حسب تقدير اللجنة الاقتصادية لهيئة الأمم المتحدة .

ثالثا : يحق للشعب الجزائري ، ان يأمل من الدول التي ترتبط معه برباط الدين ، والثقافة والتاريخ ، والتي كانت ولا تزال ضد كل استعمار وضد كل سيطرة اجنبية ، والتي هي من أنصار السلام للجميع ، ان تستعمل كل نفوذها لدى كل الدول المجتمعة حولها في الميثاق، ولدى الدول الأخرى كذلك ، لكي تسعى في سبيل الزام فرنسا بقبول حل عادل للقضية الجزائرية ، يحقق رغبة الشعب الجزائري في الحرية والاستقلال .

وتعتقد جبهة التحرير الوطني الجزائرية ، ان اكبر وسيلة للوصول الى هذا الغرض هو قطع تلك الدول لكل عون سياسي او مالي او حربي لفرنسا .
وتفضلوا يا صاحب السعادة بقبول تحيات جبهة التحرير الوطني الجزائرية ، وفائق اعتبارها .

عن الجبهة : رئيس الوفد الخارجي
الدكتور محمد امين الدباغين

نص الرسالة التي بعث بها رئيس الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني إلى وزير الخارجية العراقي د/ فاضل جمال.

ملحق رقم 3

القاهرة 25 جانفي 1958

الى صاحب السعادة وزير خارجية (ايران – تركيا – باكستان)

يا صاحب السعادة ..
تقدم جبهة التحرير الوطني الجزائرية لسعادتكم ؛ وافر احترامها ، وتتشرف بعرض النقط الآتية على حضرتكم ، بمناسبة انعقاد مجلس حلف بغداد فى انقرة يوم 27 جانفي 1958 :

اولا : ان الحرب الدامية فى البلاد الجزائرية قد دخلت سنتها الرابعة ، وان هذه الحرب هي فى الوقت الحاضر الكفاح المسلح الوحيد الموجود على سطح الارض ، لا تهدد سلامة وامن الشمال الافريقي فحسب ؛ بل انما هي خطر حقيقي دائم يهدد سلامة العالم باسره .

فهذه الحرب الاستعمارية التي هي محاولة احتلال جديد، تضع الشعب الجزائري الأعزل المدافع عن حريته واستقلاله، تحت غائلة قوة فرنسية هائلة تجمع ما يزيد على ستمائة الف جندي يملكون اعظم وسائل التخريب والدمار الحديثة .

ثم ان هذه الحرب الاستعمارية فى الجزائر تناقض على خط مستقيم مبادىء واهداف ميثاق هيئة الامم المتحدة وانها لمستمرة على نفس الشدة والعنف ، رغم التوصيات التي اتخذتها هيئة الأمم المتحدة اثناء انعقاد مجلسها العام فى دورتيه الاخيرتين .

ان الشعب الجزائري الذي اشترك بكل امكانياته فى الحرب العالمية الأخيرة التي وصفوها بأنها حرب حرية وتحرير ، كان ينتظر من الدول الكبرى ان لا تسمح باستمرار هذه الملحمة الفظيعة فى الجزائر حيث تقف وجها لوجه قوة عسكرية من اعظم قوى العالم ، وشعب صغير يدافع عن حريته واستقلاله .

ثانيا : لكن الشعب الجزائري قد لاحظ بمزيد الأسف ان هذه الدول الكبرى قد عمدت على العكس مما كان منتظرا منها ، الى تقديم شتى المساعدات المالية والسياسية والعسكرية لفرنسا ، وفعلا فان الفرق الفرنسية فى منظمة حلف الأطلسي قد وقع نقلها الى البلاد الجزائرية ، وان

ملحق رقم 4

الطلاّب الجزائريون في المشرق العربي (1959-1960)

	الجامعيون		الثانويون		
	جديد	قديم	جديد	قديم	المجموع
القاهرة	26	46	22	21	115
سوريا	2	33	6	23	64
العراق	38	58	-	-	96
الكويت	-	-	20	17	37
المجموع	66	137	48	61	312

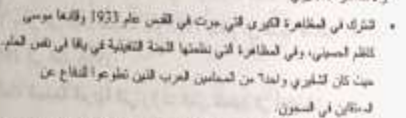
أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص 479.

ملاحق

الباب الثاني

الفصلان الثاني و الثالث

ملحق رقم 5



- أحمد الشقيري
- 1908م - الميلاد -
- 1980م - الوفاة
- بلد الميلاد - مكان الميلاد - سياسي - فلسطيني

- عاش أحمد الشقيري في طولكرم وأتم فيها المرحلة الابتدائية ثم انتقل إلى عكا، حيث دخل مدارسها وأنهى الصف الأعلى عام 1924. التحق بمدرسة صهيون الانجليزية بالقدس حيث تخرج في المعهد الجديد والقديم بالانجليزية. دخل الجامعة الأمريكية في بيروت وتردد على ندوة (العروة الوثقى). في عام 1927 سار على رأس مظاهرة بذكرى يوم الشهداء أدت إلى طرده من الجامعة ومنعه من دخول لبنان وسوريا. انتقل إلى القدس ودخل معهد الحقوق الفلسطيني وعمل خلال دراسته بالصحافة (جريدة الشرق) ثم دخل سلك المحاماة عام 1929. مارس عمله الوطني من خلال كتاباته في الصحف الفلسطينية عن الوحدة العربية والخطر الصهيوني والاستعمار الانجليزي.
- اشترك في المظاهرة الكبرى التي جرت في القدس عام 1933 وقادها موسى كاظم الحسيني، وفي المظاهرة التي نظمتها اللجنة التنفيذية في يافا في نفس العام. حيث كان الشقيري واحداً من المحامين العرب الذين تطوعوا للدفاع عن المعتقلين في السجون.
- اشترك مع غيره من الشباب في حملات التوعية أواسط الثلاثينات، تلك الحملات التي كانت تطالب بريطانيا بتبديل سياستها في فلسطين، ووقف الهجرة الصهيونية.
- لما أضربت مدينة يافا استنكاراً للأحداث الدامية في 1936/4/15، اشترك الشقيري في تأسيس لجنة قومية في مدينته عكا، وسافر مع عدد من رجالات مدن شمال فلسطين إلى القدس للاتصال بزعماء الحركة الوطنية للعمل على توحيد الصفوف، وإنشاء جبهة وطنية تقود النضال.
- اعتقل الشقيري في إحدى المظاهرات التي كان يقودها ونقل إلى سجن ثم إلى الحمة في شهر تموز 1936 حيث فرضت عليه الإقامة الجبرية.
- ثار العرب عام 1937 على اقتراح تقسيم فلسطين، فاشترك الشقيري عضواً في لجنة الإعلام والتوعية التي تأسست من أجل مكافحة الاقتراح. أما عام 1938 فقد كان من أهم أيام الشقيري، حيث عمل في الميدانين السياسي والإعلامي واجتمع بقادة الثورة الذين كانوا يزورون بيروت أو دمشق لبعض شؤون الثورة.
- لم يكن الشقيري عضواً في اللجنة العربية العليا، لكنه كان يحضر اجتماعاتها المهمة، وقد هيأ دراسة وافية عن الكتاب الأبيض الذي أصدرته بريطانيا عام 1939، لكن الشقيري أجبر على الانتقال إلى القاهرة.
- في الفترة التي توقفت الثورة في فلسطين، توفي والد الشقيري عام 1940، فسمحت له السلطات البريطانية بالعودة إلى فلسطين. انشغل الشقيري بأحداث الحرب العالمية الثانية.
- لما ولدت الجامعة العربية عام 1945 كان الشقيري في القاهرة على مقربة من الاجتماعات جاءه موسى العلمي يعرض عليه السفر إلى واشنطن لتأسيس مكتب عربي هناك. بدأ العمل في المكتب العربي في نهاية أيلول من ذلك العام.
- عقد الشقيري مؤتمراً صحفياً بمناسبة افتتاح المكتب العربي في واشنطن، حيث ألقى فيه بياناً وأخذ يرد على أسئلة الصحفيين الذين تعمدوا أن يحرجوه وكان معظمهم من اليهود.
- حضر المؤتمر الذي عقد في أنشاص عام 1946 بشأن إنشاء جامعة الدول العربية حيث أطلعه الرئيس السوري شكري القوتلي على الفقرة المتعلقة بالقضية الفلسطينية قبل نشرها في المؤتمر.

...(أحمد الشقيري في سطور)...

انظر: HTTP://AHMED-Alshukairy.org/publications/A.HTML تاريخ الدخول

.../...

- شارك في مجلس جامعة الدول العربية الذي انعقد في بلودان عام 1946.
- اجتمع مجلس الجامعة في مارس 1947 وحضر الشقيري الجلسات مستشاراً للوفد السوري، حيث قدم الوفد مذكرات قانونية أعدها حول حق تقرير المصير.
- حضر الشقيري الاجتماع الذي نظمته الأمم المتحدة في فندق سان جورج ببيروت عام 1948 مستشاراً للوفد السوري، وألقى بياناً مطولاً ركز فيه على حق اللاجئين.

1963 – 1949

- في أواخر عام 1949 عاد الشقيري إلى دمشق من أميركا وقدم تقريراً للحكومة السورية بخصوص اللاجئين ثم قام عام 1950 بالسفر إلى سويسرا لتمثيل سوريا أمام لجنة التوفيق.
- عام 1951 عين الشقيري أميناً عاماً مساعداً لجامعة الدول العربية. كان عام 1952 حافلاً بالأحداث العربية والدولية، سافر إلى أميركا لحضور دورة الأمم المتحدة، أيضاً سافر إلى الأمم المتحدة عام 1955 ليدافع عن قضية فلسطين وقضايا المغرب العربي.
- مثل سوريا في الأمم المتحدة من العام 1950 إلى العام 1956
- ترأس الشقيري في شهر أيار عام 1957 بعثة الجامعة العربية التي زارت اليمن لتحقق في اعتداءات بريطانيا على جنوب اليمن، وقد قدم المشورة للإمام أحمد ملك اليمن في النزاع اليمني البريطاني.
- عمل مع المملكة العربية السعودية وزير دولة لشؤون الأمم المتحدة ومندوباً دائماً فيها من العام 1957 إلى العام 1963.
- أختير عام 1963 ممثلاً لفلسطين في جامعة الدول العربية وترأس وفد فلسطين الى دورة الأمم المتحدة.

1967 – 1964

- حضر مؤتمر القمة العربي الأول في يناير 1964 الذي بحث قضية فلسطين وضرورة إنشاء الكيان الفلسطيني كقضية رئيسية بالإضافة إلى قيام إسرائيل بتحويل مجرى نهر الأردن. وأسس منظمة التحرير الفلسطينية في القدس في مايو 1964.
- شارك في مؤتمر قمة الدار البيضاء الذي عقد في 1966/9/13 و تم فيه التوقيع على ميثاق التضامن العربي وقرار خطة القيادة العربية الموحدة لتحرير فلسطين.
- أسس جيش التحرير الفلسطيني ومركز الأبحاث وإذاعة فلسطين وافتتح مكاتب المنظمة في الدول العربية والدول الصديقة.
- استقال في ديسمبر 1967 من رئاسة منظمة التحرير الفلسطينية.

1980 – 1968

- واصل الشقيري اهتمامه بالشؤون الفلسطينية والعربية وبقي يتابع السياسة الدولية وكانت له لقاءات كثيرة مع المواطنين والمسؤولين، بالاضافة الى زيارته العديد من البلدان العربية، ووجه رسالة الى مؤتمر القمة العربي عام 1974 دعا فيها الى الحفاظ على منجزات حرب رمضان.
- في عامي 1977 – 1978 وجه عدة رسائل و عقد مؤتمرات صحفية بخصوص التسوية السلمية وعارض معاهدة كامب ديفيد بين مصر و إسرائيل.
- ألف العديد من المؤلفات القومية والتاريخية لمناصرة القضية الفلسطينية بوجه خاص والوحدة العربية بشكل عام.

ملحق رقم 6

رسالة مستعجلة الى الملك سعود :

من الغد . قرر الوفد بعد أن تضعضعت عليه قصة اجتماع مجلس الجامعة بالأمس ، أن توجه رسالة عاجلة الى الملك سعود بن عبد العزيز ، وهو يومئذ مع مصر وسوريا أقرب العرب الى نصرة الجزائر ، وأكثرهم سخاء وبذلا لها . فحررت الرسالة التالية ، وأمضيتها بتفويض من الوفد وسلمتها للسفير السعودي بالقاهرة ، فبادر بإرسالها فورا ، وكان مقصدنا من ارسالها :

أولا : أن لا نتركه يتأثر من لهجة خطابنا أمام اللجنة السياسية ، وأن لا يرى أن ذلك القول موجها الى شخصه بعدما بذله وسعاه .

ثانيا : أن يكون أول الملبين لما طلبناه ، وأن يأمر لنا بالنجدة حالا :

بسم الله الرحمن الرحيم

القاهرة في 12 ربيع الثاني 1377

4 نوفمبر 1957

الى جلالة الملك المعظم ، سعود بن عبد العزيز ،

ملك البلاد العربية السعودية

الرياض

يا صاحب الجلالة :

يتشرف وفد جبهة التحرير الوطني الجزائري ، بعرض ما يلي على جلالتكم :

اولا : اننا وقفنا بالامس امام اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية ، وخاطبنا اعضاءها المحترمين بصراحة فيها شيء من الحدة . ولا ريب ان سعادة المجاهد الكبير سفير جلالتكم بالقاهرة قد ارسل اليكم نص الخطاب .

والامر الذي جعلنا يا جلالة الملك المعظم نخاطب اخواننا بمثل تلك اللهجة وبمثل تلك الشدة هو اننا قد دخلنا في الكفاح الجزائري دورا حاسما ، وتطورت المعركة الى حرب ابادة ، وجندت علينا فرنسا كل قواها البرية والبحرية ، وجندنا نحن من جهتنا مائة الف رجل منهم من تسلح بالبنادق والرشاشات ومنهم من ليس له الا بندقية صيد ، ودخلنا في معركة من ورائها حياة العزة العربية والشرف ، او موت الإباء والكرم .

نص الرسالة التي بعث بها وفد جبهة التحرير الوطني برأسة الشيخ أحمد توفيق المدني إلى الملك سعود (ملك المملكة العربية السعودية)، بتاريخ 04/ 11/ 1957.

ولا يعزب عنكم يا صاحب الجلالة ، ان الشعب الجزائري المؤلف من 12 مليون من العرب المسلمين قد تحمل وقر الحرب العنيفة ثلاثة اعوام كاملة . ودخل عامه الرابع ، وقد اصبح في حاجة اشد الى مزيد من العون من جانب اخوانه العرب الميامين ، لان معينه قد نضب في الكفاح ، ولانه لا ولن يفكر ابدا في القاء السلاح او قبول حلول دون الاستقلال التام . ونحن نرى اليوم راي العين انحلال عدونا، وافلاسه . وانه لم يبق له من طاقة على تحمل تكاليف هذه الحرب الخاسرة (ثلاثة ملايين جنيه يوميا) ، فالواجب يقضي علينا بان نسدد نحوه أقوى ما يمكن من الضربات خلال هذه المدة بالذات ، الى ان يرضخ للواقع ، ويستسلم للحق . لهذا كنا قدمنا لجلالتكم يوم 23 ذي الحجة 1376 . وقدمنا بعد ذلك الى كل الدول العربية طلبا رجونا فيه :

1 – امدادنا باعانة سريعة فعالة . لنتمكن من مواصلة القتال بالشدة المطلوبة .

2 – تخصيص مقدار معين في ميزانية كل دولة عربية . يتجمع منه مقدار عشرة ملايين جنيه كل سنة ، لتكون منها ميزانية خاصة للقطر الجزائري ، تمكنه من القيام باعماله الحربية والسياسية طوال السنة ، دون ما حاجة الى الالحاف في السؤال .

وفي جلسة يوم 3 سبتمبر من هاته السنة ، تقدمنا امام اللجنة السياسية بنفس هذا الطلب ورجوناها ان تسعى سعيها الحثيث لدى الدول العربية لانجاز الأمر .

لكننا لم نر اي استجابة لطلبنا الى يومنا هذا ، فاضطررنا تحت ضغط الحوادث وتحت ضغط الحاجة الملحة لاستعمال الصراحة الواجبة في مثل هذه المواقف ، لاننا نكون مسؤولين امام الله سبحانه وتعالى وامام الشهداء والمجاهدين ، ان لم نقل كلمة الحق وننبه اولي الخطر . فالوضعية خطرة والحاجة اكيدة .

واننا لا ننسى ولا تنسى الجزائر المجاهدة ابدا . في حاضرها ومستقبلها ، ان يد جلالتكم الكريمة كانت اول يد امتدت اليها بالمساعدة المالية اولا ، وباحتضان قضيتها ثانيا . امام هيئة الأمم المتحدة ، فان كنا نتقدم اليكم من جديد ، وكلنا امل ورجاء في مدد سريع فعال ، فاننا نتقدم الى بطل العرب الاكبر الذي هو مستودع الشمم ، ومنبع

الهمم ؛ وقد عودنا اطال الله بقاءه انه السريع النجدة العظيم المروءة .

والمجاهدون ينتظرون يا صاحب الجلالة ، على احر من الجمر ، مد جلالتكم السريع . فالساعة حرجة والمعركة ناجحة ، وكل من الجانبين ، جانب الحق وجانب الباطل ، يبذل فيها جهود اليائس المستميت . والفوز لمن صبر الساعة الاخيرة . ورجاؤنا في الله وفيكم ان نكون نحن الفائزون ، بفضل دماء المجاهدين ، وبفضل اعانتكم المنتظرة .

ثانيا : نغتنم هذه الفرصة يا صاحب الجلالة ، لاحاطتكم علما بان قضية الجزائر ستكون محل درس هيئة الامم المتحدة يوم 17 نوفمبر الحالي . والمعركة السياسية لها مثل اهمية المعركة العسكرية . ولجلالتكم حفظكم الله وابقاكم للعروبة والاسلام ، ولدولتكم الرفيعة العماد نفوذ كبير في الدوائر الغربية السياسية . ولكلمتكم مكانتها العظيمة المرموقة بعين الاحترام ولنا اليقين يا صاحب الجلالة انكم ستعملون نفوذكم العظيم وكلمتكم النافذة على بعض الجهات السياسية المعينة ، وهي التي تخضع لها فرنسا ، ولا تستطيع ان تعصي لها امرا وبهذا الضغط الملكي السعودي يمكن ان يتغير وجه القضية لدى هيئة الامم المتحدة ويمكن ان تخرج بقرار صالح يفت في عضد الاستعمار ويساعد الجزائر على كسب استقلالها .

هذا ملتمس المجاهدين الجزائريين يا صاحب الجلالة المعظم ، وانهم لينتظرون في نوالكم السريع كما ينتظرون مسعاكم السياسي النافع .

وانا لنلتمس شرف المثول بين ايديكم الكريمة لنشرح لجلالتكم شفويا ، ما قصرنا عن شرحه كتابة ، ونحن تحت امركم .

وتفضلوا يا صاحب الجلالة المعظم بقبول تحياتنا العربية المخلصة ؛ واقصى ما تكنه قلوبنا لكم من التعظيم والاجلال والتقدير .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

عن جبهة التحرير الوطني الجزائري
احمد توفيق المدني

أحمد توفيق المدني، حياة كفاح، مذكرات، ج3، م.و.ك، الجزائر، 1988.

ملحق رقم 7



الشيخ عبد الله الجابر الصباح (أمير الكويت) يصافح عبد الله الركيبي
وخلفه من اليمين: الطريحي والشاعر السعودي حسن عبد الله القرشي
الذي كتب الكثير عن الثورة الجزائرية.

ملاحق

الباب الثاني

الفصل الرابع

ملحق رقم 8

ملخص لأهم المؤتمرات الأفروآسيوية التي أثيرت فيها القضية الجزائرية.

الباب الخامس

مؤتمرات السلام لدول العالم الثالث

مؤتمر الحياد الإيجابي المنعقد في باندونج بأندونيسيا عام ١٩٥٥

- بريوني المنعقد في يوغوسلافيا في يوليو عام ١٩٥٦
- الشعوب الأفروآسيوية المنعقد في القاهرة من ٢٦ ديسمبر ١٩٥٧ إلى أول يناير عام ١٩٥٨ .
- الشعوب الأفريقية المستقلة المنعقد في أكرا عام ١٩٥٨
- الشعوب الأفريقية المستقلة المنعقد في أديس أبابا عام ١٩٦٠

الخطاب التاريخي الذي ألقاه الرئيس جمال عبد الناصر في هيئة الأمم المتحدة (الدورة ١٥) في ٢٧ سبتمبر عام ١٩٦٠

مؤتمر أقطاب أفريقيا الأول المنعقد بالدار البيضاء في ١ يناير عام ١٩٦١

- الشعوب الأفريقية المنعقد بالقاهرة في مارس عام ١٩٦١
- الانحياز الأول المنعقد في بلجراد في سبتمبر عام ١٩٦١
- أقطاب أفريقيا الثاني المنعقد بالقاهرة في يوليو عام ١٩٦٢
- القمة الأفريقي الأول المنعقد في أديس أبابا في مايو عام ١٩٦٣
- القمة الأفريقي الثاني المنعقد في القاهرة في يوليو ١٩٦٤
- عدم الانحياز الثاني المنعقد في القاهرة في أكتوبر عام ١٩٦٤
- القمة الأفريقي الثالث المنعقد في أكرا في أكتوبر عام ١٩٦٥

المؤتمرات العربية :

مؤتمر القمة العربي الأول المنعقد بالقاهرة في يناير عام ١٩٦٤

- • الثاني المنعقد بالاسكندرية في سبتمبر عام ١٩٦٤
- • الثالث المنعقد بالدار البيضاء في سبتمبر عام ١٩٦٥

---

[1] محمود حلمي مصطفى وآخرون، مرجع سابق الذكر.

ملحق رقم 9

-92- LE FLN ET LE BLOC AFRO-ASIATIQUE

COMPTE RENDU FRANÇAIS DE LA CONFÉRENCE D'ADDIS ABEBA

(Juin 1960)

MINISTÈRE DES ARMÉES

Mardi 19 juillet 1960 — SERVICE D'INFORMATION ET D'ÉTUDES

3e division

ÉDITORIAL N° 37

Référ. 920-CAB/DN/INF/3D. du 28 Mars 1958

LA CONFÉRENCE D'ADDIS ABEBA

La « conférence des États africains indépendants » s'est tenue à Addis Abeba du 14 au 24 juin. Elle a réuni 250 délégués de 20 États. Le G.P.R.A. était représenté par son Ministre de l'Information, M. YAZID.

Indépendance et unité, condamnation du colonialisme et aide à ses victimes ont été, comme lors des réunions précédentes, les thèmes débattus par les délégués dont certains cependant ont pris, dans la capitale d'Éthiopie, des positions plus nuancées que celles du panafricanisme et manifesté des réserves à l'égard des idéologies totalitaires.

Cette réunion faisait suite à de nombreuses autres dont il est nécessaire de faire un rappel historique.

Une première conférence eut lieu à Accra en Mars 1957 à l'occasion de l'indépendance du Ghana; elle fut limitée à une prise de contact entre les six pays indépendants d'Afrique. La deuxième conférence d'Accra – la première selon la numérotation officielle – réunit les délégués de 8 gouvernements et lança le slogan : « Hands off Africa; Africa must be free. » Dans la capitale du Ghana, toujours, se tint la première « Conférence des Peuples Africains » (5-13 Décembre 1958), puis à Monrovia (Août 1959) se retrouvèrent les Ministres des Affaires Étrangères de 9 États. Enfin, à Tunis, s'ouvrait le 25 Janvier 1960 la seconde « Conférence des Peuples Africains ».

Mohamed harbi, gilbert meynier, le FLN. Documents et histoire 1954-1962, casbah édition, Alger 2004, p755. [1]

Ce sont ces deux « Conférences des Peuples Africains » qui méritent une mention particulière. L'indépendance et l'unité de l'Afrique du Nord en furent les thèmes. Les mêmes slogans et les mêmes diatribes furent lancés contre l'impérialisme, le colonialisme, la Communauté, le Commonwealth et les délégués préconisèrent « l'appel à ceux qui utilisent des moyens violents pour faire face aux méthodes violentes auxquelles ils sont soumis », sous la forme de création d'un corps de volontaires pour l'Algérie. Mais les lieux de réunion de ces conférences ont symbolisé l'opposition de l'Afrique Noire et de l'Afrique Blanche. Dans la capitale du Ghana, le nombre des délégués noirs leur permit de mener le jeu. Tunis fut la revanche et la situation était renversée au profit des délégués arabes qui, à propos des relations de la conférence avec le Secrétariat afro-asiatique du Caire, se virent répondre par la délégation du Ghana que « la conférence devait rester africaine ». Plus sensibilisés par le problème algérien, les délégués arabes se montrèrent plus extrémistes dans leurs discours et leurs résolutions que leurs collègues noirs. Au sein de ceux-ci, des oppositions se révélèrent à propos du leadership africain, du syndicalisme, du panafricanisme de M. N'KRUMAH, des frontières surtout. La première conférence, en effet, s'était fixé pour objectif la création d'un « Commonwealth des États indépendants d'Afrique » dont la première étape consistait en un réajustement des frontières artificielles arrêtées par les puissances coloniales. C'était raviver ainsi les différends entre le Maroc et la Mauritanie, le Ghana et le Togo, l'Éthiopie et la Somalie, etc...

La réunion d'Addis Abeba de Juin 1960 qui réserva une place prépondérante aux affaires algériennes, a confirmé le rôle modérateur de certains États et les oppositions déjà connues en les accentuant parfois. Elle a révélé le courant de méfiance de quelques-uns à l'égard d'un néo-colonialisme.

Les questions débattues, outre l'Algérie, visaient la politique d'« apartheid » et le Sahara. L'Afrique du Sud qui n'avait pas assisté aux réunions précédentes, fut prise à partie dès le premier jour par le délégué du Ghana. Les principaux orateurs qui lui succédèrent réclamèrent trois mesures contre l'Union Sud-Africaine : rupture des relations diplomatiques par les États Africains, boycottage des marchandises sud-africaines [illegible] dépôt d'une motion à l'O.N.U. C'est encore le Ministre des Affaires Étrangères [illegible] Dr N'KRUMAH qui aborda la question des essais nucléaires et insista pour que [illegible] mesures pratiques soient prises contre la France qui utilise le Sahara pour ses expériences. Ces mesures, selon le délégué guinéen, pourraient être le blocage des avoirs français dans les États indépendants africains.

Mais le problème algérien a dominé les débats. Si, dans son discours d'ouverture, l'Empereur HAILE SELASSIE évita d'y faire allusion, son Ministre des Affaires Étrangères qui lui succéda à la tribune aborda d'emblée la question. C'est le chef de la délégation guinéenne qui devait proposer les mesures concrètes à prendre. Création d'une caisse de soutien, retrait de toutes les troupes africaines d'Algérie, usage de la radio et de la presse pour informer l'opinion des « atrocités commises en Algérie » et reconnaissance du GPRA. Toutefois, le discours du 14 Juin[1] devait faire baisser le ton des diatribes contre la France et provoquer un changement d'atmosphère. Un esprit de conciliation faisait jour à la suite de la décision de l'« Organisation Extérieure » d'envoyer une délégation à Paris, décision sur laquelle l'attitude de certains délégués semble avoir influé. Dans un télégramme adressé au général DE GAULLE, la conférence déclarait considérer le discours du Président de la République « comme une contribution à la cause de la paix en Algérie et dans le monde ». Il faut noter cependant l'attitude du délégué de la R.A.U. qui mit en garde l'assemblée en affirmant que « l'offre du général DE GAULLE n'était pas plus sincère que les précédentes » et que si la mise sur pied de brigades [illegible]

1. [illegible] du président de Gaulle qui allait être suivi de l'entrevue algéro-française de Melun.

nationales, comme le demandait la Guinée, n'a pas été retenue en définitive, la création d'un fonds spécial « pour ceux qui se battent » figure dans les décisions du communiqué final.

Un incident qui rappelle celui provoqué à Bandoeng par le Premier Ministre de Ceylan eut lieu le 26. Le Ministre des Affaires Étrangères du Cameroun, M. OKALA, critiqua violemment la Guinée « où des armes tchèques sont utilisées pour massacrer de paisibles citoyens ». Le tumulte provoqué par cette déclaration amena le Président à ordonner l'ajournement de la conférence. M. OKALA avait d'ailleurs affirmé précédemment qu'« il serait vain et criminel de parler de libérer les masses africaines du colonialisme européen, simplement pour les livrer à un nouveau colonialisme, plus sordide parce qu'il n'apporterait rien au peuple ». Il avait également amené les invités à condamner en Afrique le pouvoir personnel et réclamé l'arrêt de toute activité de la part des États africains dans le but de susciter des troubles dans un territoire voisin. L'Éthiopie ne pouvait qu'approuver ce point de vue. La République Somalie, en instance d'être proclamée – elle le fut le 1er Juillet – manifestait déjà son intention de rassembler toutes les régions de peuplement somali. Or, trois d'entre elles sont encore sous tutelle étrangère : Djibouti (France), la région frontière du Kenya (Grande-Bretagne) et Ogaden (Éthiopie). L'étoile à cinq branches du drapeau national de la nouvelle république symbolisait, dès sa proclamation, ses revendications territoriales.

Si, comme l'avait déclaré en 1958 l'Empereur d'Éthiopie, « la tradition de Berlin et d'Algésiras est abandonnée et les peuples d'Afrique peuvent enfin délibérer de leurs propres problèmes et de leur avenir », la conférence d'Addis Abeba n'a pas atténué les oppositions. Celles-ci risquent de se multiplier en raison du nombre toujours croissant d'États indépendants. Mais la méfiance montrée par quelques dirigeants africains vis à vis de certaines formes d'idéologies totalitaires, est un élément positif qui représente pour la France et le monde libre « une grande occasion et un devoir nouveau ».

Pour le Ministre et par délégation
Le Lieutenant-Colonel VAILLANT,
Chef du Service d'Information et d'Études
Du Ministère des Armées :

Signé : Vaillant

Nota. La reproduction de cet éditorial est interdite dans les journaux de presse ou publications d'associations, sauf en cas d'autorisation spéciale délivrée par le Service d'Information et d'Études du Ministère des Armées.

(source : SHAT 1H1164-1)

La solidarité afro-asiatique vue par les services français

Fin 1960

Complicité des Afro-Asiatiques

Le neutralisme positif du « tiers monde », dont l'objectif essentiel est l'accélération du processus de décolonisation, ne pouvait évidemment manquer de jouer en faveur de la rébellion algérienne, qui bénéficie ainsi d'un soutien diplomatique important.

Soutien diplomatique et propagande. Depuis la conférence de BANDOENG (Mars 1955), le F.L.N. participe à toutes les grandes conférences afro-asiatiques qui font désormais de la question algérienne l'un de leurs thèmes favoris[1] et, le plus souvent, de par la personnalité de ses représentants, de par leur intransigeance et la violence de leurs propos, il parvient à obtenir le vote de motions favorables à sa cause.

18 pays afro-asiatiques ont reconnu le G.P.R.A. et n'ont cessé de lui apporter un soutien particulièrement agissant aux Nations-Unies. En 1960, « année de l'Afrique », le F.L.N. applique un effort sans précédent en direction du continent africain en prévision de l'accession à l'indépendance de nombreux États, dont il espère recueillir les voix pour faire condamner la France à l'O.N.U.

Enfin, c'est à partir d'ACCRA et de CONAKRI que le F.L.N. orchestre sa campagne de recrutement des volontaires africains, qui n'a donné lieu qu'à un nombre limité de réalisations concrètes, mais reste l'occasion d'une propagande intense.

Aide matérielle. Hormis l'aide apportée par la CHINE POPULAIRE et les États membres de la Ligue Arabe, le soutien matériel que le F.L.N. reçoit des afro-asiatiques est pratiquement inexistant. Ceci en raison d'une part de l'éloignement des pays asiatiques qui ne se sentent pas directement concernés, et d'autre part, de la conjoncture africaine actuelle.

Le continent africain retient cependant l'attention de « l'Organisation extérieure » de la rébellion qui, du GHANA et de la Guinée, mène une active subversion entretenue par certains partis d'opposition (U.P.C. au CAMEROUN, P.A.I. au Sénégal...) et favorise l'immixtion des pays de l'EST en Afrique Noire.

(source : « Le F.L.N. et ses complicités extérieures », SHAT 1H246...)

MÉMORANDUM ADRESSÉ AUX ÉTATS AFRICAINS À PROPOS DU SAHARA

(30 juin 1961)

[Au lendemain de la conférence d'Évian 1 – 20 mai-13 juin 1961 –, où la question du Sahara avait mis en présence deux thèses opposées : celle du GPRA, revendiquant ce territoire comme partie intégrante de l'Algérie, et celle du gouvernement français le considérant comme « une question en soi », le président du GPRA a adressé aux États africains le mémorandum suivant, dans lequel il clarifie sa position.]

Lors de la conférence d'Évian, le gouvernement français a affirmé que le Sahara algérien est une création française et, par conséquent, une terre de souveraineté française, territoire représentant pour lui une « question en soi » dont l'examen devrait être effectué... Le gouvernement français cherche ainsi à soustraire l'Algérie saharienne du reste du territoire national, en dissociant le règlement politique de l'Algérie du Nord de celui de sa partie Sud.

L'opinion mondiale connaît le précédent des négociations hollando-indonésiennes de 1949 à la conférence de la Table ronde à La Haye, au cours desquelles la puissance co-

1. MONROVIA (1959), TUNIS, ACCRA, CONAKRY, ADDIS ABEBA 1960. À la conférence d'ABIDJAN (octobre 1960), BOUMENDJEL, porte-parole du F.L.N., était dans les coulisses (...) paginale incluse dans le texte).

loniale proposa de dissocier le cas de l'Irian occidental (Nouvelle-Guinée) du reste de l'archipel indonésien. C'est ainsi que la riche Nouvelle-Guinée demeure encore sous la domination hollandaise. Katanga au Congo, Nouvelle-Guinée en Indonésie, Sahara en Algérie, il est dans la logique immuable du colonialisme de toutes les latitudes de chercher à soustraire à un peuple une partie riche de son pays, en essayant de trouver à cette région de prétendues caractéristiques pour justifier cette atteinte à l'intégrité territoriale.

Les richesses découvertes dans l'Algérie saharienne depuis 1955, et surtout depuis 1957, ont excité les convoitises du capitalisme français et international. Il ne fait pas de doute que le colonialisme français, dont l'étreinte se desserrait au fur et à mesure que le combat algérien lui portait des coups meurtriers, a singulièrement rassemblé toutes ses énergies après les grandes découvertes pétrolifères et minières dans l'Algérie saharienne. Le colonialisme français continue ainsi de livrer une immense bataille pour ruiner l'intégrité territoriale de l'Algérie et en conserver la partie saharienne.

Ces convoitises autour du Sahara algérien ont jusqu'ici imposé la continuation de la guerre et la suspension des pourparlers d'Évian, tout comme elles risquent de faire définitivement échouer les négociations franco-algériennes. C'est pourquoi le gouvernement de la République algérienne voudrait souligner, à l'intention des pays voisins de l'Algérie, l'importance exceptionnelle de ce problème dans le conflit entre la France et l'Algérie.

Dans le cas du Sahara, le colonialisme a usé de toutes les manœuvres pour créer la confusion. La dernière consiste à vouloir apparaître comme hautement préoccupé par les intérêts des États limitrophes de l'Algérie. Or, sur ce point, le Gouvernement provisoire de la République algérienne a toujours entendu distinguer nettement deux aspects du problème : l'un concernant la souveraineté de l'Algérie sur cette région, l'autre intéressant l'exploitation des richesses qu'elle recèle.

1. Sur le premier point, relatif à la souveraineté, la position du Gouvernement provisoire de la République algérienne est fondée sur les considérations suivantes :

a. Le Gouvernement provisoire de la République algérienne ne saurait souscrire à la thèse française de l'existence d'une res nullius, terre vacante devenue définitivement de souveraineté française. La France n'a pas découvert le Sahara comme on découvre une terre vacante et sans maître. Elle a conquis par la force cette partie sud de l'Algérie au cours de campagnes qu'elle a elle-même glorifiées. Au sud comme au nord, elle a subjugué le peuple algérien par les armes, après plusieurs décennies de guerre de conquête.

b. Le peuple algérien a pris les armes, le 1[er] novembre 1954, pour chasser l'occupant français de l'ensemble du territoire et dans les limites géographiques que la puissance coloniale a reconnues séculairement à l'Algérie et qu'elle continue d'occuper. L'objectif fondamental de la lutte du peuple algérien est de substituer la souveraineté algérienne au pouvoir français sur l'ensemble du territoire tel qu'il était délimité en 1954, et dont aucune partie ne saurait demeurer française. Il en a été ainsi pour tous les pays frères, placés sous le régime colonial français. En effet, à leur indépendance, ils ont repris leur territoire dans les limites géographiques qui existaient sous l'occupation coloniale.

c. Le Gouvernement provisoire de la République algérienne n'ignore cependant pas que des questions de rectification de frontières peuvent se poser entre l'Algérie et certains pays frères voisins. Mais il importe tout d'abord que le processus de libération de notre pays concerne tout le territoire compris dans les limites actuelles de l'Algérie.

Il est évident que ces problèmes ne peuvent se régler valablement, durablement, fraternellement qu'avec une Algérie souveraine et indépendante, et hors de toute immixtion de la puissance colonialiste. Par ailleurs, la conclusion de ceux-ci constituerait une manière de reconnaître la souveraineté française sur le Sahara algérien, celle-là même que le peuple algérien cherche à détruire depuis sept ans par les armes et au prix d'immenses

sacrifices. Une telle éventualité retarderait l'heure de la libération de l'Algérie au moment où le devoir de solidarité impose, d'une manière plus pressante que jamais, d'en hâter l'indépendance, par une aide accrue au peuple algérien.

En tout état de cause, le gouvernement français ne possède nulle qualité pour discuter avec l'Algérie au nom des pays voisins souverains et indépendants, dont plusieurs ont reconnu le gouvernement algérien, pas plus qu'il n'est habilité à parler au nom de l'Algérie avec ces pays. En tant que responsables africains, nous devons être conscients des manœuvres qui tendent à perpétuer la domination française sur une partie de l'Algérie, autant que, pour la solidarité africaine, les pays frères déjoueront ces manœuvres en apportant leur appui sans réserve aux positions que défend le gouvernement algérien.

2. Sur le second point, concernant l'exploitation des ressources, la position du Gouvernement provisoire de la République algérienne est également claire. Une fois la souveraineté du Sahara définitivement attachée à la France, la voie sera ouverte à la plus large coopération pour l'exploitation des ressources sahariennes dans l'intérêt des peuples voisins.

L'Algérie combat pour la disparition de toutes formes colonialistes d'exploitation des richesses sahariennes. Elle est sûre de rencontrer dans cette voie tous les pays africains. Les Algériens entendent substituer à l'exploitation des ressources faite dans un esprit colonialiste une exploitation orientée avant tout vers la satisfaction des besoins et intérêts des peuples africains. Les peuples africains, souverains et majeurs, entendent déterminer librement leur avenir économique et prendront, à cet effet, toutes les mesures pour se prémunir contre le néocolonialisme.

Le Gouvernement provisoire de la République algérienne ne voit, quant à lui, que des avantages à une coopération poussée avec tous les pays voisins. Il accueillera avec intérêt toute formule susceptible de réaliser, par l'exploitation des richesses sahariennes mises en commun, le développement et la promotion économique et sociale des pays limitrophes de l'Algérie.

Le Gouvernement provisoire de la République algérienne envisage également, avec tout le réalisme et l'équité nécessaires, le respect des intérêts de la France résultant de ses investissements et de son aide technique, auxquels il continuera de faire appel, s'ils étaient dépouillés de tout esprit néo-colonialiste.

Dans la bataille politique qu'il engage actuellement, le Gouvernement provisoire de la République algérienne est persuadé que tous ses amis, tous les partisans de l'indépendance africaine, tous les combattants de la liberté appuieront ses positions dans les négociations qu'il mène avec le gouvernement français. Ce faisant, ils contribueront à avancer l'heure de la paix. En ces heures décisives, le Gouvernement provisoire de la République algérienne adresse, au nom du peuple algérien, un appel pressant à tous les pays africains, à tous les peuples frères, pour leur demander de lui apporter, face à l'impérialisme français, tout le poids de leur union.

Fait à Tunis, le 30 juin 1961

Ferhat Abbas
Président du Gouvernement provisoire
De la République algérienne

(source : MALEK Redha, *L'Algérie à Évian...*, op. cit., pp. 301-[illegible])

CONFÉRENCE AFRICAINE DE CASABLANCA[3]

Séance du 5 janvier 1961
(extrait)

TRÈS SECRET

Sa Majesté [Mohammed V] ouvre la séance et donne lecture du texte de la résolution adoptée par la conférence des chefs d'États au sujet du Congo. Cette résolution, après quelques modifications de détails sur la forme, est ensuite adoptée par la conférence. Le texte se trouve en annexe de ce P.V. S.M. donne alors la parole au président Ferhat Abbas pour lui permettre d'exposer la position de la délégation algérienne sur notre problème.

L'AFFAIRE ALGÉRIENNE

J'ai déjà dit hier, déclare le président Ferhat Abbas, que le problème algérien est connu de tout le monde, depuis six ans, et qu'il ne pose par conséquent aucune difficulté pour la conférence. Cependant j'aimerais attirer l'attention des délégués sur le processus de décolonisation en Afrique : certains États ont arraché leur indépendance par la lutte armée, d'autres ont obtenu leur indépendance par des moyens pacifiques. L'Algérie, quant à elle, a été la première victime de l'Europe coloniale et elle reste la dernière parmi les peuples colonisés à souffrir encore. La France a essayé de nous franciser, mais elle n'a pas réussi et nous constatons aujourd'hui, qu'après cent trente ans de colonialisme, il existe en Algérie, en face d'une colonie européenne de 800 000 habitants (Français, Espagnols, Italiens, Maltais) et 200 000 Israélites jouissant des prérogatives des citoyens français, 10 000 000 d'Africains authentiques qui ont été privés, du fait même de ce que j'appelle la légalité coloniale, des droits les plus élémentaires de l'individu. Cette population africaine n'a jamais accepté le joug colonial et s'est toujours soulevée contre les méthodes que lui appliquait l'occupant.

Je dois souligner cependant qu'avant de prendre les armes le 1er novembre 1954, nous avons épuisé tous les moyens pacifiques susceptibles de résoudre le problème algérien.
– Le statut octroyé[4] n'a jamais été appliqué par la France qui viola ainsi sa propre loi. Le gendarme devenant lui-même voleur, il ne restait plus à la victime que de prendre les armes.
– Nous avons pris les armes et vous savez, Messieurs, les souffrances que nous avons endurées. Un peuple de paysans avec ses hommes, ses femmes et ses enfants se mit alors à s'organiser, à former des cadres et à combattre une armée d'occupation de plus de 800 000 hommes. Ce peuple encadré par une infrastructure de cinq colonels, cinq paysans, livre bataille à une armée encadrée par 72 généraux et plus de 700 colonels français. Depuis plus de 6 ans, nous tenons en échec cette armée malgré l'aide que lui apporte l'OTAN par ses avions, ses tanks, sa flotte et son infrastructure. Le peuple algérien, Messieurs, souffre et résiste et je peux me permettre de noter que l'ALN grâce à sa foi et au soutien du peuple est restée invincible.

3. La conférence de Casablanca s'est tenue du 3 au 6 janvier 1961. Elle regroupait les États africaines [illegible]

4. Il s'agit du statut de l'Algérie voté par l'Assemblée nationale française le 20 septembre 1947.

Mais la lutte est inégale et l'armée française se livre à une guerre d'extermination. Le génocide est patent. Néanmoins, le peuple algérien, après avoir souffert depuis plus de 130 ans, est décidé à vivre libre ou mourir. Ce peuple d'Alger, de Constantine, d'Oran, a démontré tout récemment encore sa foi et sa détermination[1].

Sire, mes chers amis, entre amis on se doit la vérité. La guerre d'Algérie peut devenir une guerre de 30 ans car nous n'avons pas les moyens de vaincre l'ennemi et lui ne peut pas vaincre notre foi et notre détermination. L'ALN ne déposera pas les armes tant que le problème politique qu'elle a posé ne sera pas résolu. Notre effort de résistance est surhumain, celui de la France pendant sa résistance entre 40 et 45 est vraiment dérisoire par rapport au nôtre.

Sire, Excellences, l'Algérie n'attend d'aide que de Dieu et de vous, vous les Africains, les Afro-Asiatiques, et tous les peuples épris de liberté. Certes, nous ne sommes pas de grandes puissances, mais si nous prenons le problème algérien sous ses trois aspects militaire, politique et diplomatique, nous sommes convaincus que nous pouvons beaucoup.

Sur le plan militaire, l'Algérie a besoin d'armes, d'hommes, de cadres surtout et de techniciens. La guerre d'Algérie, aux frontières en particulier, est devenue une guerre classique. Or, pour gagner une guerre classique, il faut une armée classique. À la RAU et à vous tous, nous demandons des cadres capables de nous aider à constituer un état-major efficace et adéquat. Nous vous demandons à tous des officiers d'état-major capables de nous aider à détruire ces barrages qui existent maintenant à nos frontières.

Sur le plan politique, l'Algérie attend de vous, Messieurs, qu'en toute circonstance, vous agissiez efficacement pour détruire le mythe de l'Algérie française et faire admettre par tous l'Algérie africaine, maghrébine et arabe.

Sur le plan diplomatique, mon gouvernement est convaincu que si tous les peuples d'Afrique et d'Asie étaient unis, que s'ils coordonnaient leurs efforts en faveur de l'Algérie en particulier, ils obtiendraient des résultats considérables.

Je me permettrai de citer un exemple pour illustrer ce que je viens de dire : à l'appel de notre peuple et de notre armée, nous nous sommes constitués en Gouvernement provisoire de la République algérienne. Ce gouvernement, malheureusement, n'a pas encore été reconnu par de nombreux pays pourtant épris de paix et de liberté. La meilleure façon de nous aider dans ce domaine, façon d'ailleurs, qui ne coûte ni un sou ni une goutte de sang, est que ces peuples proclament qu'ils reconnaissent le GPRA.

Majesté, Excellences, Messieurs, les intentions pieuses ne suffisent pas. Des actes sont nécessaires, car seuls les actes sont susceptibles de faire réfléchir les Français impérialistes et de les faire fléchir, et avec eux les Américains et les Anglais notamment. Et puisque aujourd'hui nous avons le bonheur de nous trouver entre chefs d'États responsables, je suis convaincu que cette conférence décidera des mesures qui seront appliquées, des mesures pratiques et positives et c'est dans ce contexte que je me permets de soumettre à l'agrément de Votre Majesté et de Vos Excellences, les dix points que notre délégation propose à votre attention et à votre réflexion. Ces dix points sont :

– Rupture des relations diplomatiques, économiques, culturelles et de coopération technique des États participant à la conférence de Casablanca avec la France.
– Invitation à tous les autres États afro-asiatiques d'accorder les mêmes appuis à l'Algérie combattante.
– Évacuation totale de toutes les bases et troupes étrangères (françaises et américaines) notamment du territoire des États participants à la conférence.
– Reconnaissance du Gouvernement provisoire de la République algérienne par des États participants qui ne l'ont pas encore fait.

1. [illegible]

– Liberté pour le GPRA de procéder, avec collaboration des gouvernements intéressés, à la levée de leurs ressortissants pour rejoindre l'ALN.
– Autorisation pour le GPRA d'acheminer les hommes et le matériel, algériens et étrangers, à travers les territoires des États participants à la conférence de Casablanca.
– Retrait immédiat des troupes africaines actuellement dans l'armée française en Algérie.
– Dénonciation de l'OTAN, et à la tête les USA, pour sa participation à la lutte aux côtés de la France contre le peuple algérien.
– Dénonciation du référendum qu'organise la France en Algérie ainsi que tout statut qu'elle pourrait octroyer.
– Condamnation de toute partition du territoire algérien et recours du gouvernement marocain à la cour de la Haye pour l'affaire du détournement de l'avion de Ben Bella.

Majesté, mes chers amis, je n'ai pas besoin de vous dire que le peuple algérien est votre frère. Si les camarades d'Afrique dite de langue française étaient ici dans cette salle, je leur dirais sans doute que la guerre d'Algérie a précipité l'évolution de la loi-cadre et l'avènement de l'indépendance de leurs pays. Je me permets également en cette occasion de rappeler à nos frères du Maroc et de Tunisie que la guerre d'Algérie a également contribué dans une large mesure à l'avènement de l'indépendance de leurs pays.

Messieurs, je m'adresse à votre conscience d'Africains et je vous demande de faire le maximum pour le peuple algérien. [...]

(source : HARBI Mohammed, *Les Archives...*, op. cit., pp. 471-473)

وثائق أرشيفية وتقارير من أرشيف وزارة الدفاع الفرنسي (SHAT) عن جبهة التحرير الوطني والمجموعة الأفروآسيوية.

ملحق رقم 10

-96- LE FLN ET L'AMÉRIQUE LATINE

Le père Bérenguer[1] à La Havane

14 octobre 1959

14 octobre

Quelle joie d'entendre une voix algérienne, fût-ce au téléphone et parlant à mille kilomètres ! Je viens d'avoir une longue conversation avec notre représentant – très officieux et très actif – auprès des Nations-Unies. Je ne l'ai jamais rencontré, mais je sais ce qu'il fait pour l'Algérie, ce que je lui dois moi-même. En étroite collaboration avec les amis chiliens, il a mis sur pied le programme de la tournée. Il a suivi mes déplacements, toujours prêt à intervenir au moindre accroc, aplanissant les difficultés, levant les obstacles. Il a constamment veillé sur moi et m'a tiré d'embarras au bon moment.

Maintenant il m'annonce que la question algérienne sera examinée en fin de session au début de décembre vraisemblablement. Je dois néanmoins entamer sans retard les démarches en vue d'obtenir le visa d'entrée aux U.S.A. Ce sera long et malaisé, dit-il. Les « autres » ont déjà pris les devants, résolus à me retenir à Cuba. Lui ne néglige rien pour briser leur offensive, avec l'appui de nombreux sympathisants que l'Algérie compte à l'O.N.U., au Sénat américain, au Département d'État. De mon côté, je serai soutenu à fond par les dirigeants cubains.

En effet, les premiers contacts avec ceux-ci renforcent mon naturel optimisme. D'emblée je suis reconnu et adopté comme ami, comme frère. On dirait qu'il existe entre Cuba et l'Algérie une sorte d'harmonie préétablie. Comment l'expliquer ? J'entends raconter que des Algériens – cinq ou six – ont rejoint Fidel Castro dans les montagnes et vaillamment combattu au sein de l'armée rebelle. C'étaient des marins servant sur des bateaux français ; au cours d'une escale au port de La Havane, ils auraient préféré le « baroud » à l'existence prosaïque. L'un d'eux aurait même gagné au feu ses galons d'officier.

Il paraît aussi que Fidel Castro entretient une correspondance suivie avec les responsables algériens capturés dans l'avion qui les emmenait de Rabat à Tunis (22 octobre 1956). Mais n'y a-t-il pas d'autres affinités plus profondes ?

1. Envoyé du FLN en Amérique du Sud sous couvert du Croissant rouge algérien.

Cuba fut la dernière colonie espagnole d'Amérique à secouer le joug de la métropole. L'Espagne l'appelait « l'île toujours fidèle » et la considérait comme un prolongement d'elle-même outre-Atlantique. Elle lutta farouchement pour la conserver, lorsque les paysans et les Noirs réclamèrent l'indépendance, après « le cri de Yara » (10 octobre 1868). La guerre dura trente ans. Madrid « mit le paquet », comme on dit en termes militaires, envoya la plus formidable armée qui ait jamais franchi la mer Océane, appliqua le système des zones interdites et des camps de regroupement.

Les analogies avec notre propre histoire ne sont-elles pas curieuses ? Il faudrait les étudier plus à loisir. [...]

(source : BÉRENGUER abbé Alfred, *Un curé...*, *op. cit.*, pp. 137-139)

Un prêtre entre la hiérarchie catholique et ses convictions d'Algérien

République du Salvador
20 avril 1960

20 avril

Je me trouvais ce matin dans les studios de la télévision lorsqu'on m'a mis sous les yeux un communiqué de l'archevêché publié dans le « Diario Latino ». Les prêtres de la ville sont invités à interdire la célébration de la messe à l'abbé Bérenguer frappé par Rome d'une sanction ecclésiastique.

Je vais immédiatement à la curie et demande à voir le signataire de ce mensonge, un secrétaire général dont je ne veux même pas citer le nom. Il refuse de me recevoir. Je sollicite une audience de l'archevêque. Il refuse également. Tout le monde se défile.

Quel beau courage ! Lorsque l'on prend une pareille mesure, on a du moins l'élémentaire honnêteté de l'expliquer, de la défendre. Deux journalistes m'accompagnent, qui prennent des notes pour la presse et des séquences pour la télévision. L'opinion connaîtra ce magnifique exemple de poltronnerie cléricale.

L'ambassade française a parlé haut et ferme. L'archevêque, après m'avoir reçu paternellement et vérifié lui-même que mes papiers étaient parfaitement en règle, s'est incliné. Prudence ecclésiastique : Quand la prudence est partout, disait le cardinal Mercier, le courage n'est plus nulle part. »

J'ai d'ailleurs terminé le travail dans ce pays. Après le déjeuner, je pars ; ma place est déjà retenue depuis hier.

Mais à l'avenir, la tâche va se compliquer. Le communiqué mensonger me précédera dans chaque capitale. Or, à aucun prix, je ne veux entrer en conflit avec la hiérarchie. Souffrir pour l'Église, oui ! Souffrir par l'Église, oui encore ! M'opposer à l'Église, jamais !

Il y a vingt ans que je suis prêtre. J'entends le rester, Dieu aidant, jusqu'au bout. Qu'un évêque, dix évêques, me blâment et me condamnent : c'est leur affaire. Pour moi, ayant mis la main à la charrue, je ne regarderai pas en arrière...

(source : BÉRENGUER abbé Alfred, *Un curé...*, *op. cit.*, pp. 215-216)

المحتوى